المركز القومى للترجمة

القرن العشرون الطويل

الاستعمار الاقتصادى الأمريكى لدول العالم الثالث



هيمنة - تنمية غير متكافئة - تفاوت عالمى

تحرير:
جومو كوامى سوندرام

ترجمة:
محمود كامل

245

يعرض هذا الكتاب الذي يضم مجموعة من المقالات - وهو واحد من مجلدين - عملية التحول التي شهدتها مناطق كبرى في الجنوب خلال "القرن العشرين الطويل". وتبحث المقالات - كل على حدة - تحولات مناطق معينة في الجنوب، وتلقي الضوء لا على التنمية غير المتكافئة في الجنوب فحسب، بل على العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب أيضا، وبخاصة تلك المرتبطة بالأبعاد السياسية خلال الفترة من منتصف القرن التاسع عشر حتى وقتنا الراهن.

ويقدم مؤرخون بارزون من الجنوب دراسات متعمقة عن عملية التحول التي جرت في كل من أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، والهند في تلك الفترة. وتبين هذه الدراسات الإقليمية الأهمية المستمرة للهيمنة الاقتصادية، فضلا عن المضامين التي تنطوي عليها بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والأداء الاقتصادي في خلال فترة زمنية اتسعت فيها الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب. وانتقدت مقالات أخرى الحكمة المتوارثة عن تصورات طرق الإنتاج في تحليلها للإمبريالية ، وكذلك معالجة لينين لهذا الموضوع.

ونظرًا إلى استيعابها الشامل للقضايا ذات الصلة بتاريخ الاستعمار، سوف تجذب هذه المجموعة الرائعة من المقالات اهتمام القراء المهتمين بالاقتصاد والتاريخ والدراسات التنموية والسياسة الدولية.

تصميم الغلاف: وائل أحمد

02451

القرن العشرون الطويل

الاستعمار الاقتصادى الأمريكى لدول العالم الثالث

هيمنة - تنمية غيرمتكافئة - تفاوت عالمى

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2451
- القرن العشرون الطويل: الاستعمار الاقتصادى الأمريكى لدول العالم الثالث
  (هيمنة- تنمية غير متكافئة- تفاوت عالمى)
- جومو كوامى سوندرام
- محمود كامل
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2015

هذه ترجمة كتاب:

"The Long Twentieth Century"
The Great Divergence:
Hegemony, Uneven development, and Global Inequality
Edited by: Jomo K. S.

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

القرن العشرون الطويل

الاستعمار الاقتصادى الأمريكى لدول العالم الثالث

هيمنة - تنمية غير متكافئة - تفاوت عالمى

تحرير: جومو كوامي سوندرام
ترجمة: محمود كامل

2015

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

القرن العشرون الطويل : الاستعمار الاقتصادى الأمريكى لدول العالم الثالث : هيمنة - تنمية غير متكافئة - تفاوت عالمى / تحرير : جومو كوامى سوندرام؛ ترجمة: محمود كامل .
ط ١ - القاهرة - المركز القومى للترجمة ٢٠١٥
٣٤٠ ص ؛ ٢٤ سم
١ - الاستعمار الجديد .
٢ - الإمبريالية .
٣ - الدول النامية
(أ) سوندرام - جومو كوامى (محرر)
(ب) كامل ، محمود (مترجم)
(ج) العنوان ٣٢٥,٣

رقم الإيداع / ٢١٠٥٣ / ٢٠١٤
الترقيم الدولى :978-977-718-926-2
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

المقال الأول

مقدمـة

جومو ك - س

تبع نهاية الحرب الباردة صعود الولايات المتحدة إلى مركز التفوق العسكرى العالمى دون منازع، مع أن هذا الصعود لم يضمن لها بالضرورة هيمنة سياسية، أو حتى سيادة اقتصادية مشابهة. وقد قلصت الأحداث التى تلت هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وخاصة غزو أفغانستان، ومن بعدها العراق، القيود الباقية المفروضة على "حديث الإمبراطورية" ، وخاصة فى الغرب الناطق باللغة الإنجليزية. وليس مستغربًا إذا ما وضعنا فى الحسبان ظروف ظهوره أن يميل هذا الخطاب إلى أن يكون مدفوعا بمصالح عسكرية وسياسية. ولم يعوض هذا الإهمال العام للأبعاد الاقتصادية صدور إشارات بين الحين والآخر إلى اعتبارات اقتصادية هى فى العادة موارد، وخاصة البترول. ونادرًا ما يتعزز التحليل السياسى حين تنزلق مثل هذه المناقشات إلى خطاب نظريات المؤامرة بدلا من دخولها فى الاعتبارات الأكثر نظامية.

إن السياق المعاصر لمناقشة الإمبريالية والإمبراطورية مختلف بشكل جلى عن الموقف الذى كان سائدًا إبان بداية القرن الماضى حين أثار جون هوبسون وغيره جدلاً حول الإمبريالية. وفى بعض من وجوهها، كانت إمبريالية ما بعد الحرب العالمية الثانية مختلفة بشكل كبير عن إمبراطوريات الاستعمار فى مرحلة ما قبل الحرب. ومع وصف عناصر الاستمرار "بالاستعمار الجديد" ، فإن أوجه الانقطاع عرفت بالاستخدام المبكر لمصطلح "ما بعد الاستعمار" . ولعل البعث المعاصر للاهتمام الأكاديمى بالإمبراطورية والإمبريالية كان بين الفينة والفينة ناتجًا عن التطورات السياسية الحديثة. فقد ظهر بعد انتصار الغرب فى الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتى وتوارى "الدول الاشتراكية"

الباقية، فضلاً عن تعزيز القوة العسكرية الأمريكية "العظمى". وغالبًا ما يربط هذا الانتصار السياسى بظهور أيديولوجية اقتصادية "ليبرالية جديدة" تشتمل على حماسة للتحرر الاقتصادى يشتمل بدوره على جوانب عابرة للحدود وللوطن تسمى غالبًا عولمة.

لقد أصبحت الهيمنة الأمريكية أمرًا لا لبس فيه بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة مع انعقاد مؤتمر بريتون وودز، وبداية الحرب الباردة، وإطلاق مشروع مارشال بديلا عن «دبلوماسية السفن الحربية» أو ما يعادلها من دبلوماسيات معاصرة ولاحقة. إن سجل العسكرية الأمريكية الطويل، وغيرها من التدخلات العسكرية بالخارج طول قرنين من الزمان (Go 2004)، جنبًا إلى الاستعمار الأمريكى منذ الحرب الإسبانية الأمريكية فى نهاية القرن التاسع عشر، لا ينفيان فى ذاتهما الأوجه الكثيرة الحديثة للهيمنة الأمريكية بعد الحرب، تلك الهيمنة التى تغيرت بشكل كبير عبر العقود الستة المنصرمة. ويجب ألا تخفى المحاولات الأخيرة الرامية إلى إعادة التفكير فى الإمبريالية المعاصرة من زاويتى "ما بعد الحداثة" و "ما بعد الاستعمار"، على سبيل المثال فى إطار ما يعرف باسم "هيمنة الشبكة" وتواطؤ الشركات العابرة للحدود الوطنية (Hardt and Negri 2000)، يجب ألا تخفى الوقائع المتغيرة للهيمنة الأمريكية، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

غير أن الأثر القريب «لحديث الإمبراطورية» الجارى حاليًا هو الموقف العالمى الذى تغير بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وكما هو معروف فإن مصطلح «الحرب على الإرهاب» تم تصديره لإضفاء الشرعية على الغزوات العسكرية لكلٍ من أفغانستان والعراق. وتنعكس الروح العسكرية الأكبر بشكل جزئى على تصرف الولايات المتحدة بشكل منفرد فى الشئون الدولية على نحو متزايد. ومن الواضح أننا بصدد زمان غريب نرى فيه كثيرًا من التحالفات القديمة، وخاصة تلك التحالفات التى تم تكوينها خلال الحرب الباردة، تتعرض حاليًا للضغط، فى حين يتم تكوين، أو إعادة تشكيل، أو حتى التخلى عن تحالفات جديدة، استجابة للظروف المتغيرة بشكل متسارع. والأهم أن هذا الموقف الجديد تسبب فى إيجاد مبررات جديدة لتأكيد الهيمنة الإمبريالية فى شكل احتلال أحادى مباشر (حتى لو كان عن طريق «تحالف الإرادات»، وهو أمر نادرًا ما يتحقق بشكل كامل)، أو بإشراك أطراف متعددة (حلف شمال الأطلسى أو الأمم المتحدة).

وفى العقود الأخيرة تحولت الدراسة الأكاديمية للإمبريالية فى الغرب من الجانب الاقتصادى والسياسى إلى الأبعاد الثقافية التى كانت مهملة من ذى قبل، وذلك تحت تأثير كبير من إدوارد سعيد (١٩٧٩، ١٩٩٣ Edward Said) وتيار "ما بعد الاستعمار" و "ما بعد الحداثة". وفى أعقاب نهاية الحرب الباردة نتج عن صعود "المحافظون الجدد" خلال فترة الرئيس الأمريكى الأسبق جورج دبليو بوش، و"الحرب على الإرهاب" فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وقوع أحداث دراماتيكية، وظهور دعاة جدد إلى ضرورة وجود إمبراطورية أمريكية. ومن بين هؤلاء الدعاة الجدد المعروفين باسم "المحافظون الجدد" ماكس بوت، وروبرت كوبر، ودانيش دا سوزا، وروبرت كاجان، وتشارلز كروتهامر، وبرنارد لويس، وسيبساستيان مالابي، ودانيال بايبس، وريتشارد بيرل، وبول وولفويتز. وكثير منهم مرتبط بليو ستراوس، وبمشروع "قرن أمريكى جديد"، وبغيرهما من المبادرات شبه الأكاديمية ذات التأثير الواسع.

ومن بين مؤيدى دور إمبريالى أمريكى أكبر كذلك أناس أمثال نيال فرجسون (Nial Ferguson 2000 ،2004) قالوا إن الإمبريالية البريطانية كانت غير خطيرة وتقدمية – وهى الحجة التى أثارها من قبل مدافعون عن الإمبريالية مثل ديفيد فيلدهاوس – بل إن الإمبريالية الأمريكية ستكون أكثر إنسانية. وبالنسبة إلى هؤلاء، كانت الإمبريالية مفيدة لكلٍ من المستعمر والمستعمرات على حد سواء، ويصر فرجسون (Ferguson 2002) على أن الإمبراطورية البريطانية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين "عززت الرفاهية العالمية" عن طريق تنشيط "حرية حركة السلع ورءوس الأموال والعمل"، وفرض "أعراف غربية للقانون والنظام والحكم الرشيد حول العالم".

وتدل نظرة فرجسون الوردية والانتقائية والكاريكاتيرية للتاريخ الإمبريالى البريطانى – ضمنا – على أن نتائج الإمبريالية هذه كانت مفيدة ومرغوبًا فيها بشكل قاطع لا يحتاج إلى دليل. بل يجب أن يعترف بذلك أبناء المستعمرات الذين لا يحفظون الجميل. وغاب عن فرجسون أن منافع الإمبراطورية المتجانسة نسبيًا لم يتم توزيعها بشكل عادل أو متساوٍ؛ بل كانت تعانى تفاوتًا كبيرًا فى الزمان والمكان. كما أنه لا يضع فى حسبانه النتائج والمضامين الشديدة التباين وغير المقصودة غالبًا، لمؤسسات

وسياسات ومبادرات شبيهة فى سياقات مختلفة. إن الاستثمارات الإمبريالية فى البنية الأساسية كانت تتبع، أو حتى تقود فرصا استثمارية رابحة للقطاع الخاص، فى حين كان الإنفاق الاجتماعى (مثل الإنفاق على المدارس أو الصحة العامة) بشكل عام يعكس مصالح المستعمر واحتياجاته، أو كان يستجيب لحركات مقاومة الاستعمار، وخاصة قرب نهاية الإمبراطورية.

من المؤكد أن نتائج الإمبريالية كانت شديدة التنوع عبر الزمان، وفى أماكن متفرقة من العالم، ولفئات مختلفة من الشعوب، ومن المرجح أيضًا أن بعضًا من سكان المستعمرات استفادوا من الغزو. لكن فرجسون يقول إن سكان المستعمرات استفادوا من الإمبريالية نظرًا لطبيعتها غير الخطيرة والتحديثية. ويقول فرجسون إنه حتى إنهاء الاستعمار كان تضحية قدمتها الإمبريالية البريطانية المعطاءة لدحر إمبرياليات شر أخرى خلال الحرب العالمية الثانية.

واستنادًا إلى تحليله للتجربة الإمبريالية البريطانية، يؤكد فرجسون (Ferguson 2004)، أهمية الإرادة الإمبريالية، ووجوب أن تتغلب الولايات المتحدة على ما تبقى من وخز ضمير لتضمن نجاح الالتزام الجماعى الطويل الأجل والمطلوب من أجل بذل الجهد الإمبريالي. ويدعو فرجسون القيادة الأمريكية إلى الارتفاع إلى مستوى التحديات والمسئوليات التى يتطلبه منها دورها الإمبريالى الذى لا ينازعها فيه أحد، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة كانت – لوقت زمنى طويل – دولة توسعية (انظر أيضًا (Williams 1993, Go 2004)، حتى لو كان ذلك بشكل مختلف نظرًا إلى أصولها الوطنية مستعمرة استقر فيها سكان جاءوا من أنحاء شتى. واستنادًا بشكل أساسى إلى تصوير انتقائى وأبوى لما آلت إليه الأحوال فى القارة الأفريقية جنوب الصحراء بعد الحقبة الاستعمارية، يصر فرجسون على أن إمبريالية أمريكية جديدة هى الحل الأمثل لكل دول العالم فى مرحلة ما بعد الاستعمار. وقد عزز هذا التصور تصويره العنصرى والسطحى لمنطقة الشرق الأوسط بوصفها "حضارة الاختلال الوظيفى للنزاعات"، وهو تلاعب صبيانى بالألفاظ ليس له أى محتوى تحليلى جاد.

ومن المؤكد أيضًا أن احتقار فرجسون ليس محجوزًا لغير الغربيين فقط، أو للمجتمعات والثقافات والاقتصادات غير الأوروبية فحسب، فأوروبا أيضًا حالة ميئوس منها نظرًا إلى تنوعها وانشغالها بذاتها وضعفها وهمومها الاجتماعية الديمقراطية (بالتخطيط والرفاهية) وبشعوب كسولة وهرمة. ويعرب فرجسون عن اعتقاده بشكل علنى أن تزايد عدد السكان المسلمين فى أوروبا بشكل متسارع سيمنعها من تحمل «عبء الرجل الأبيض». ومن نافلة القول أن الأمم المتحدة أيضًا حالة ميئوس منها عند فرجسون. ومن خلال هذا الخلط الثقافى المتعصب والدفاع عن الإمبريالية فإن نتائج سياسة فرجسون كشفت عن البنية الفكرية لرئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارجريت تاتشر.

الإمبريالية: الاستمرار والتغيير[1]

مع الهيمنة الأمريكية على العالم دون منازع منذ سقوط حائط برلين، وخاصة بعد الغزو الذى قادته الولايات المتحدة، واحتلال أفغانستان والعراق، برز على السطح أخيرًا «حديث الإمبراطورية» فى الغرب الناطق باللغة الإنجليزية (Barber 2003, Ferguson 2004, Johnson 2004, Mann 2003, Todd 2003). غير أنه فى حين يعد هذا الخطاب معاصرًا ومشوقًا ومهمًا، فإن جانبًا كبيرًا منه غير ذى صلة بدرجة كبيرة باهتماماتنا هنا، إذ إنه يركز بشكل حصرى تقريبًا على الجوانب العسكرية والسياسية، وبذلك يكون معزولا بشكل كبير عن أى ذكر للأطماع الاقتصادية و"حروب الموارد"، وخاصة من أجل السيطرة على إمدادات البترول، التى يعدها البعض أساس "النقود السلعية" فى الفترة الحالية. وهذا لا يعنى أننا نشير إلى أن المجالين السياسى والعسكرى لا صلة لهما بالمجال الاقتصادى، ولكن القصد هو تأكيد الاهتمام المحدود بالجوانب الاقتصادية فى "حديث الإمبراطورية" الذى انطلق مؤخرًا.

---

(١) تستمد المناقشة التالية كثيرًا من مادتها من أدبيات استمرار الإمبراطورية فى النصف الثانى من القرن العشرين، وخاصة بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية، وخاصة من كتابات (Lous and Robinson 1994).

تقبل معظم نظريات الإمبريالية بأن المصالح الاقتصادية الدولية يمكن ضمانها دون تعسف أو على الأقل دون تهديد لممارستها. وعلى أية حال فإن «الهدف لم يكن هو القول بأن بريطانيا يجب أن تحافظ على الإمبراطورية، ولكن الإمبراطورية يجب أن تحافظ على بريطانيا»، فقد كانت الحكومة البريطانية تراقب «نظامًا ذاتي التوليد والتمويل – إمبراطورية تعيش على ما هو رخيص» (Louis and Robinson 1994:463-4)، "حيث انسحبت الإمبريالية الفيكتورية من بلدان ظهرت فيها صلات اقتصادية ومؤسسات وطنية اقتصادية ومؤسسات وطنية يمكن الاعتماد عليها فى حين امتدت الإمبريالية إلى بلدان كانت بحاجة إلى تنمية. كانت تلك هى عبقرية إمبريالية التجارة الحرة البريطانية" (Louis and Robinson 1994:495). لقد اعتمد النظام على اتفاقات مع حكام عملاء ساعدوا على ضمان وجود قوة بريطانية محليا ليستفيدوا هم منها. وقد شجعت التفضيلات الإمبريالية على التجارة داخل منطقة الإسترليني، مما أدى إلى تدفقات رأسمالية كبيرة فى منتصف القرن التاسع عشر، وأسهم أيضًا وبشكل كبير فى تراكم رأس المال للثورة الصناعية.

وفى حين توسطت لندن دون شك فى تقديم صادرات رأسمالية كبيرة بدءًا من أواخر القرن التاسع عشر، حتى أوائل القرن العشرين، وخاصة فى مستعمرات المستوطن، فإن النظر إلى لندن بوصفها مصدرًا للتحولات الرأسمالية يتجاهل تحولات الثروات الضخمة على الحسابات الجارية والرأسمالية من أماكن عدة فى إمبراطوريتها، بما فى ذلك الهند البريطانية، وجزر الهند الغربية، وجنوب الصحراء الأفريقية، وجنوب شرق آسيا. لقد كان الاستعمار – دون شك – عملا مربحًا مع أن ذلك لم يكن بشكل متساو. فبُعيد الحرب العالمية الثانية مباشرة، تجاوزت عائدات التصدير من مالايا البريطانية وحدها عائدات باقى الإمبراطورية، فى حين اعتمدت بريطانيا نفسها على تدفقات صافى رأس المال من الولايات المتحدة.

وخلال الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية، سرعان ما تحولت الإمبراطورية البريطانية السابقة إلى منطقة نفوذ أنجلو أمريكية، ثم بعد ذلك، ومع تزايد هبوط المملكة المتحدة، إلى منطقة نفوذ أمريكية. وقد ساعدت معونات مشروع مارشال للمساعدات،

بالإضافة إلى غيره من الدعم الاقتصادى والإستراتيجي، على تحمل العبء الثقيل للمحافظة على ديمومة القوة البريطانية فى الخارج. وبذلك تم الحفاظ على القوة الإمبريالية البريطانية بشكل كبير بدعم من الولايات المتحدة. وبشكل أعم، اعتمدت أوروبا الغربية وإمبراطورياتها بشكل كبير على العون الأمريكي. ودُعِمَت الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية، والسبب الظاهرى لذلك الدعم هو إنقاذ العالم الحر من الشيوعية، حيث سعى الأمريكيون إلى تحويل المستعمرات الأوروبية السابقة إلى أنظمة حكم «استعمارية جديدة» عميلة.

ولكن على عكس الأوروبيين، فضلت الولايات المتحدة «الاستقلال» والنفوذ المقنع على الاستعمار الصريح، ولكنها أعطت أولوية لمعاداة الشيوعية على حساب معاداة الاستعمار. وعليه فإن معاداة الولايات المتحدة للاستعمار لم تمتد إلى إمبراطورية غير رسمية، ولكنها فضلت أن تستبدل بالاستعمار السيطرة غير الرسمية، خاصة من جانب الولايات المتحدة وأقرب حلفائها. وعليه مُنِحَ الاستقلال لبسط النفوذ الإمبريالي، ولتوفير تأمين أفضل للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأنجلو أمريكية. وعلى أية حال فإن التفضيلات الإمبريالية ووشائج السيطرة المالية أفسحت المجال لاقتصاد عالمى أكثر حرية، ولم تعد القيود الاستعمارية أمرًا لا مفر منه لتحقيق الرخاء المنشود.

وبعد أن أدت المحاولة الكارثية لجعل الإسترلينى عملة قابلة للتحويل فى شهر يوليو من عام ١٩٤٧ إلى تزاحم على المصارف لاسترداد الودائع بالجنيه الإسترليني، وأرهقت الموارد الائتمانية الأمريكية القيمة، أصبحت الضغوط الرامية إلى إنهاء الاستعمار ملحة وكاسحة. مع ذلك، بدأت اعتبارات الحرب الباردة لدى الولايات المتحدة فى التوافق بشكل متزايد مع المصالح الإمبريالية البريطانية. وسرعان ما اتفق المسئولون البريطانيون والأمريكيون على أن تنتقل المستعمرات البريطانية إلى مرحلة الحكم الذاتى أو الاستقلال فى أقرب وقت ممكن، مع احتفاظ هذه المستعمرات بروابط اقتصادية وسياسية بالغرب. وبعد هزيمتهم القاسية فى السويس عام ١٩٥٦، انصاع البريطانيون لرغبة الولايات المتحدة فى إنهاء الاستعمار، على أن يحل محله حلفاء موالون للغرب فى المستعمرات السابقة، مع تطبيق سياسات اقتصادية ليبرالية، فى وقت أثرت الحاجة إلى احتواء المقاومة وتعزيز الموالين للغرب فى تلك المستعمرات، فى سرعة التراجع الإمبريالي.

وبرعاية أمريكيين ودعمهم للأنظمة الوطنية التي تولت الحكم في المستعمرات السابقة، أُمِّنَت الأصول الاقتصادية والاستراتيجية البريطانية والأمريكية.

وعليه فإن البريطانيين اعتمدوا - بشكل متزايد وبشدة - على الأمريكيين في تأمين نظام إمبريالي في مرحلة ما بعد الاستعمار. «فقد كان النظام العالمي الجديد بحاجة إلى قدر كبير من التدخل الإمبريالي والمالي على الطريقة القديمة». ومع تفكيك المستعمرات الرسمية «تبقى عبودية الاقتصاد الدولي. فلم تكن ثمة مؤامرة للاستيلاء على الإمبراطورية. كل ما في الأمر أن النفوذ الأمريكي توسع بشكل إمبريالي تلقائي، وبدعوات وطنية. كانت تلك هي إمبريالية محاربة الاستعمار» (Louis and Robinson 1994:495).

السيادة الأمريكية ومواطن الضعف

قال ديفيد دابيس (David Dapice 2003) : "لا تستطيع دولة أن تبسط سيادتها وقتًا طويلا حين تكون صحتها الاقتصادية، وهي قدرتها على انعكاس قوتها، تقوم على تعاون من يفترض أنها تبسط سيادتها عليهم". ويختتم كلامه قائلا: "وبغير قوة اقتصادية أكبر، فإن مستقبل الهيمنة الأمريكية من المرجح أن يكون إما أقصر أمدًا وإما أكثر ضبابية مما يدركه أصدقاء الولايات المتحدة أو منتقدوها". وفي حين كانت تلك الملاحظات مهمة فإنها تتجاهل التاريخ الاقتصادي للإمبريالية، ذلك التاريخ الذي نادرًا ما تميز بالقوة الاقتصادية المستمرة، التي لا تخبو، لقوى الهيمنة.

كان بعض المراقبين الناقدين يلحون على مواطن الضعف والانهيار الوشيك للهيمنة الأمريكية لعدة أسباب ولعدة عقود، ولكنَّ آخرين كثيرين يرون أن الاقتصاد الأمريكي اليوم يظل أقوى وأكثر ديناميكية من منافسيه الاقتصاديين الكبيرين وهما أوروبا واليابان. فقد ظلت اليابان تحتضر بعد أكثر من عقد من الكساد الفعلي في أعقاب «الانفجار المالي العظيم». وفي تلك الأثناء ظلت أوروبا تئن تحت وطأة اتفاق النمو والاستقرار، ذلك الاتفاق الذي حرمها بشكل متزايد من أدوات السياسة النقدية المقاومة للانكماش.

ومع ذلك فإن الرؤية الناشئة للولايات المتحدة «كقوة عظمى» قد لا تكون قد وضعت فى الحسبان مواطن الضعف الاقتصادى لهذا البلد، مثل «العجز المزدوج» للولايات المتحدة فى ميزانيها المالى والجاري، بالإضافة إلى اعتبارات انتخابية، وهى عوامل جعلتها تتنازل عن مواقفها بشأن تحرير التجارة فى حالتى فرض رسوم جمركية على الصلب، وتقديم دعم مالى للمزارعين عام ٢٠٠٢، لكى تضمن حكومة البيت الأبيض أغلبية جمهورية فى مجلسى النواب والشيوخ. ولا تزال الرسوم الجمركية مفروضة، والدعم المالى يقدم للمزارعين على الرغم من رفض منظمة التجارة العالمية لهما فى عملية تسوية للنزاعات، وعلى الرغم من التخفيض الكبير لقيمة الدولار الأمريكى فى عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣؛ مما عزز الانطباع السائد بانفرادية الولايات المتحدة، وعدم رغبتها فى الإذعان لحكم القانون (الدولي). كما تعتمد الولايات المتحدة على متوسط يزيد على ١،٣ مليار دولار من التدفقات الرأسمالية كل يوم لتمويل وارداتها، وما ينتج عن هذا التمويل من عجز فى الحساب الجاري. وتسهم حقوق الامتياز التى تحصل عليها واشنطن من حقوق الملكية والخدمات المالية بنصيب أكبر من عائدات الولايات المتحدة من النقد الأجنبى.

ومع تراجع المعيار الذهبي، أصبح الدولار الأمريكى بشكل متزايد مقبولاً بوصفه مخزنا عالميا للقيمة، ووسيطًا لتبادل العملات. ولم يكن بزوغ «المعيار الدولاري» وتعزيزه -أمرًا واقعًا- أمرًا سلسًا بشكل كلي. فقد مارست الشكوك الأوروبية - بدءًا من أواخر ستينيات القرن العشرين - ضغوطًا متزايدة على الدولار الأمريكي، مما دفع الولايات المتحدة إلى تخفيض قيمة عملتها عام ١٩٧١ بعد أن تخلى الرئيس نيكسون -بشكل أحادى الجانب - عن التزامات الولايات المتحدة المتضمنة فى نظام بريتون وودز، الذى نشأ عام ١٩٤٤ انتظارًا لما يعرف باسم «العهد الأمريكي» بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبعد ذلك فإن اتفاق خفض قيمة الدولار - المعروف باسم اتفاق بلازا، الذى وقع فى شهر سبتمبر ١٩٨٥ - لم ينجح فى تصحيح العجز الضخم فى الحساب الجارى الأمريكى مع اليابان، وكان ذلك الاتفاق قد تم فى أعقاب تدخلات لمحاربة الانكماش، الذى توصل إليه بول فولكر رئيس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى عن طريق تخفيض سعر الفائدة المرتفع؛ الأمر الذى سرَّع من وتيرة أزمات الديون السيادية فى عقد الثمانينيات. وبدلاً من ذلك

فإن التدفقات الرأسمالية للولايات المتحدة، والمترتبة على تلك الأزمة، قد مولت عجوزات الحساب الجارى الأمريكى التالية مع شرق آسيا.

وفى العقود الأخيرة، عززت قوة الدولار الأمريكى - وبشكل متزايد - واردات ضخمة لرأس المال من باقى دول العالم، وليس بقوة الصادرات الأمريكية (اليوم تعد حقوق الملكية الفكرية أكبر وأسرع مصدر لعائدات الصادرات الكبرى للولايات المتحدة). ومن المفارقات أن كثيرًا من هذه التدفقات الرأسمالية إلى الولايات المتحدة قد جاء من شرق آسيا نفسها، بمعنى أن مصدرين فى شرق آسيا كانوا يكسبون دولارات أمريكية كانت حكوماتهم تستخدمهما لشراء سندات خزانة أمريكية، أو كانوا يستثمرون فى الولايات المتحدة. إن ما يقرب من نصف جميع سندات الخزانة الأمريكية يحتفظ بها احتياطى بنوك مركزية أجنبية بصفة أساسية فى شرق آسيا. وخلال التسعينيات تم تشجيع كثير من البنوك المركزية على بيع ممتلكاتها من الذهب، ولكن فقط لاستبدال بها مزيد من سندات الخزانة الأمريكية. ومن غير المرجح أن تقوم معظم هذه البنوك المركزية الأجنبية ببيع هذه السندات؛ خشية إضعاف عملاتها المرتبطة - بشكل ثابت لا يتغير، وبطريقة ما - بالدولار الأمريكي.

منذ أوائل السبعينيات، استبدل بنظام بريتون وودز الخاص بأسعار صرف ثابتة مرتبطة بالذهب وبالدولار الأمريكى نظام أسعار صرف مرن؛ ولكن أفول شمس نظام بريتون وودز فى عام ١٩٧١ لم يعنِ نهاية تدويل الدولار وإقامة نظام للديون الأمريكية بالخارج؛ وبذلك يكون «المعيار الدولاري» الافتراضى – والقائم ضمنيًا فى ربط قيمة الدولار بسعر الذهب – قد «تحرر» من مرجعية الذهب. ومن غير إطار نظام بريتون وودز أصبحت الهيمنة السياسية والثقة هما الشيء الأكثر أهمية. فالعولمة فى هذا السياق، وتدهور البدائل النظامية (والمرتبطة غالبًا بوجود الاتحاد السوفيتي) أسهما أيضًا فى تقوية ترتيبات جديدة.

إن هيمنة الدولار الأمريكى كانت تعنى أن النمو الاقتصادى بالخارج يزيد الطلب على أصول بالدولار. وفى حين تزيد البنوك المركزية من المعروض النقدي، فإنها تريد أيضًا

أن تحتفظ بمزيد من الأصول الدولارية احتياطيًا لدعم عملاتها. ومع العولمة فإن الارتفاع غير المتكافئ فى تعاملات قصيرة الأجل عبر الحدود يحتاج إلى مزيد من الدولارات لتغطية هذه التعاملات؛ وبذلك يظل الاقتصاد العالمى وبشكل متزايد رهينة السياسة النقدية الأمريكية، فى حين يحدد البنك المركزى الأمريكى سيولة العالم؛ وبذلك ينضم الموقف الانكماشى العام للبنك المركزى الأمريكى مع اتفاق النمو والاستقرار الأوروبى وسياسة الانكماش النقدى اليابانية التاريخية، وذلك فى مؤامرة على النمو الاقتصادى السريع عالميًا وبشكل ظاهر؛ لتجنب التضخم المنتظر والمصاحب له.

ولكن تطور هذا النظام كان يعنى أيضًا أن السيولة العالمية تعتمد على القبول من كلا الجانبين بأجانب يزيدون من طلبهم للأصول الأمريكية. وعلى أية حال، فإن السندات الدولارية، أو أذون الخزانة فى الخارج، تعد - بشكل ضمنى - وعودًا من جانب الخزانة الأمريكية بأنها فى النهاية ستدفع قيمة هذه الأوراق. وفى هذه الأثناء فإن الزيادة من هذه الديون يمكن أن يحدد فى النهاية تقويض الثقة بقيمتها، ولكن المفارقة بالطبع تكمن فى أن العالم لا يستطيع أن يتحمل المخاطرة بالولايات المتحدة وهى تقلب هذه الاتجاهات دون أن تعرض للخطر أزمة سيولة عالمية.

من غير المدهش أن يكسب الدائنون الأمريكيون من المعيار الدولارى القائم بوصفه أمرا واقعا. بالفعل ما يزيد على نصف كل السندات الدولارية المتداولة موجود بالخارج. أما باقى العالم فيصدر إلى أمريكا، ويجب أن يستقر على أقل من ذلك مقابل «ميزة» تأمين دولارات للحفاظ على السيولة الدولية. ويتم تمويل معظم الاقتراض الحكومى الأمريكى الآن من الخارج، وبصفة أساسية من جانب بنوك مركزية لكل من الصين واليابان وغيرهما من الاقتصادات شرق الآسيوية الأخرى. وفى هذه الأثناء يتوقع أن يكون إجمالى الدين الفيدرالى الأمريكى نصيبا من إجمالى الناتج المحلى ٨,١ تريليون دولار أمريكي، أو ٧٦٧,٥ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى فى السنة المالية ٢٠٠٥، وهو أعلى دين على الإطلاق منذ الحرب العالمية الثانية (Weisbrot 2004)، مما يحد من قدرات البنك المركزى الأمريكى على قطع مزيد من الالتزامات المالية المكلفة على نفسه.

وكما أشرت فإن التطورات السياسية التى حدثت منذ الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تركت آثارًا خطيرة فى العولمة الاقتصادية. والأهم أن مزيدًا من «الأحادية» الأمريكية الجازمة، والواقعة على ما يبدو تحت تأثير من يسمون «المحافظون الجدد»، تواصل تحويل العلاقات والمؤسسات الدولية تحولاً جذريًا، ومن بينها المؤسسات المعنية بالإدارة الاقتصادية، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية. وفى حين تعتبر الأجندة الصهيونية والليبرالية المنتقاة لهؤلاء «المحافظون الجدد» واضحة، فإن تأثيرهم الفعلى فى معسكر بوش المحافظ، بالإضافة إلى مضامينها الاقتصادية لا يزالان آخذين فى التغير، وغير واضحين فى سباق الرئاسة الأمريكية فى عام ٢٠٠٤.

إن «المحافظون الجدد» مع ذلك ليسوا الوحيدين فى السعى وراء تعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم. وقد اتضحت هذه الحقيقة تمامًا مثلا فى الخطاب «السيادي» الذى سبق وصول جورج دبليو بوش إلى السلطة ليصبح الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة فى أواخر عام ٢٠٠٠. يبدى سبيرو (Spiro ٢٠٠٠) ملاحظة على ذلك يقول فيها إن "السيادية" الجديدة ليست انعزالية، بمعنى أننا سنعارض التفاعل الدولي، ولكننا نصر على حق الولايات المتحدة الحصرى فى اختيار المعاهدات والقوانين الدولية التى تخدم مصالحها، والتى تعزز العولمة الاقتصادية – ومن ثم- مصالح الشركات الأمريكية. هؤلاء "السياديون الجدد" من بينهم ليبراليون أمثال مايكل إيجناتيف الذى قال "إن كونى قوة إمبريالية يعنى فرض نظام على العالم بشكل يخدم المصالح الأمريكية".

وفى تلك الأثناء واصلت مساعدات التنمية الرسمية، التى تمثل نصيبًا من إجمالى الناتج القومي، التراجع من ٠،٤٩ بالمائة فى عام ١٩٩٢ إلى ٠،٢٩ بالمائة فى عام ٢٠٠١ بدلا من الارتفاع إلى الهدف الذى حددته لجنة بيرسون عام ١٩٧٠ وهو ٠،٧ بالمائة. وقد تراجعت المساهمات الأمريكية إلى ٠،٠٩ بالمائة فى عام ٢٠٠١ قبل أن يتعهد الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش فى مونتيرى فى مارس ٢٠٠٢ بزيادة مساهمة بلاده بمقدار

النصف في خلال خمس سنوات، أي إلى نحو ٠،١٢ [١] بالمائة بحلول عام ٢٠٠٧. ويشير وايزبروت (Weisbrot 2004) وآخرون إلى أن الحكومة الأمريكية لا تستطيع ببساطة تحمل تكاليف إمبراطورية، ولكن هذه الحسبة تتغافل المكاسب الاقتصادية للإمبراطورية، بما في ذلك القدرة على التمويل الذاتي، وهو أمر جلي في نهب عائدات النفط من عراق ما بعد صدام حسين.

وتشير التطورات الأخيرة، خاصة بعد غزو العراق، إلى أن مساعدات التنمية الرسمية، أو المساعدات وغيرها من أوجه الإنفاق، من المرجح أن تُسَيَّس ويتم ربطها بشروط أكثر من أي وقت مضى. ومن المعروف جليًا أن إسرائيل كانت ولا تزال أكبر مستقبل للمعونات الأمريكية حتى الآن، في حين تأتي مصر في المرتبة الثانية بعد معاهدة كامب ديفيد التي وقعها الجانبان في السبعينيات. وبعد هزيمة حكومة طالبان، لم تحدد الموازنة الأمريكية في عام ٢٠٠٣ أي مخصصات لأفغانستان حتى أدخل الكونجرس الأمريكي تعديلاً متسرعا ينص على توفير ٣٠٠ مليون دولار لبلد يعيش في حالة حرب منذ أواخر السبعينيات، وتعرض لقصف مكثف في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

إن ربع القرن الماضي، والذي ارتبط بالعولمة والتحرر، ارتبط أيضًا بانخفاض معدل النمو عن العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وهناك شواهد كثيرة على عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، واتساع فجوة التفاوت الاقتصادي بين دول العالم الغنية من ناحية والفقيرة من ناحية أخرى، وتراجع تدفق المساعدات، وغيرها من التطورات الاقتصادية المتناقضة، وهي جميعًا أحوال تساعد على صعود الشركات العابرة للحدود (وخاصة من النواحي المالية). وفي هذا العهد الجديد الذي وصلت فيه أمريكا إلى وضع القوة العظمى الوحيدة في العالم، يجري حاليًا إعادة تشكيل كثير من المؤسسات المتعددة الجنسيات، بما فيها نظام الأمم المتحدة، حتى حلف شمال الأطلسي.

---

(١) مع احتلال كل من إسرائيل ومصر صدارة قائمة الدول المستفيدة من المعونات الأمريكية، ليس عجبا أن يترك لليابان أمر دفع فواتير حرب الخليج الأولى، أو إعادة إعمار كمبوديا قبل عقد مضى، أو لآخرين دفع فواتير إعادة إعمار أفغانستان بعد تغير نظام طالبان.

العولمة والنمو وعدم المساواة

بعد الاستعراض السابق للهيمنة والعولمة فى الفترة الحديثة، نتحول الآن لاستعراض تاريخى مقتضب لشواهد ظهرت على التفاوت الاقتصادى العالمى الآخذ فى التغير. فى مسحه المثير للتاريخ الاقتصادى العالمي، يشير ماديسون (Maddison 2001) إلى عدم مساواة دولية كبيرة جرت قبل ألف عام. يشير ماديسون إلى أن أوروبا تراجعت اقتصاديًا خلال الحقبة المسيحية الألفية الأولى، حيث كان نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى أعلى فى آسيا باستثناء اليابان (٤٥٠ دولارًا)، وفى اليابان (٤٢٥ دولارًا)، حتى فى أفريقيا (٤١٦ دولارًا) من أوروبا التى كان نصيب الفرد فيها (٤٠٠ دولار) فى عام ١٠٠٠ تقريبًا. ويوضح ماديسون أن سبل النمو بدأت فى التفاوت قبل ألف عام من موقف شهد فيه العالم مساواة فى الدخل تقريبًا. ويقدر ماديسون أن المعدل العالمى لأعلى مقابل أدنى نصيب للفرد من إجمالى الناتج المحلى لكل منطقة ارتفع من ١.١ عام ١٠٠٠ إلى ١٩.٨ عام ١٩٩٨. وتقدمت أوروبا إلى مقدمة دول العالم فى عام ١١٠٠ مع بداية عصر النهضة فى إيطاليا، وقادتها فى هذا التقدم فينيسيا مع انتشار نطاق التنمية قبل خمسة قرون.

وطبقًا لما يقوله ماديسون، فإن التفاوت بدأ فى الظهور بعد بداية عصر النهضة الأوروبية فى القرن الثانى عشر، وخاصة بعد أن انطلقت أوروبا الغربية إلى الأمام قبل نحو خمسة قرون، فقد قادت ما تعرف الآن بإيطاليا، خلال أول ثلثين من القرن السادس عشر، قاطرة التنمية، ثم حلت محلها هولندا (انظر فصل باجشى Bagchi فى المجلد المصاحب) فى نحو عام ١٥٦٤. وحلت المملكة المتحدة محل هولندا فى العام ١٨٣٦ بعد أن تسارع النمو فيها، وذلك بعد أكثر من نصف قرن من بداية الثورة الصناعية فى العام ١٧٦٠. وفى بداية القرن العشرين، وتقريبًا فى عام ١٩٠٤، حلت الولايات المتحدة محل المملكة المتحدة، وظلت تقود العالم حتى يومنا هذا. ويوضح ماديسون التفاوت أو "التباين"(2001:126,Table 3-1b;also see sharpe 2003 : 2H Figure 2) المتسارع فى عام ١٨٢٠، وذلك بفضل ما يقال إنه الإمبراطورية. وفى نحو عام ١٨٧٠ زاد معدل أعلى نصيب للفرد من إجمالى الناتج المحلى إلى أدنى نصيب للفرد من إجمالى

الناتج المحلى بالمنطقة بشكل أسرع حتى عام ١٩٥٠ ليتخذ مسارًا عكسيًا مؤقتًا خلال "العصر الذهبي" بعد الحرب العالمية الثانية.

وخلال العصر الذهبى لرأسمالية ما بعد الحرب، تراجع التفاوت بشكل حاد حتى عام ١٩٧٣. ذلك العام الذى بدأ فيه التفاوت فى الازدياد مرة أخرى، بشكل أكبر كثيرًا مما كان عليه خلال العقود الثمانية قبل عام ١٩٥٠. وكان الاتجاه العكسى المؤقت خلال الفترة ٥٠-١٩٧٣ راجعًا بشكل كبير إلى نمو نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى آسيا (باستثناء اليابان)، متجاوزًا هذا النمو فى الغرب. ومن موقف يقترب من المساواة العالمية قبل ألف عام (١: ١،١ عام ١٠٠٠) وصل معدل التفاوت إلى ١:١٩ فى عام ١٩٩٨! وفى حين كانت الصين تتقدم على أوروبا قبل ألف عام، فإن متوسط إجمالى نصيب الفرد من الناتج قد تراجع إلى أقل من النصف بحلول عام ١٨٢٠، وإلى مستوى منخفض يصل إلى ٧.٢ بالمائة من مستوى أوروبا الغربية عام ١٩٧٣، قبل أن يتعافى إلى ١٧،٤ بالمائة فى عام ١٩٩٨. ويعطى ماديسون أيضًا بعض التلميحات لأثر الرفاه الاقتصادى للإمبريالية. مثلا بين عامى ١٨٥٠ و ١٩٠٠ تراجع نصيب الفرد من الدخل لأبناء الشعب الهندى بنسبة ٥٠ بالمائة.

واستنادًا إلى أعمال ماديسون (Maddison 1995) السابقة وتقديراتها، يبين بورجيجنون وموريسون (Bourguignon and Morrisson 2001) أن معامل جينى Gini للتفاوت فى الدخل العالمى زاد بنسبة ٣٠ بالمائة فى الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٩٩٢. ويقولان إن التفاوت فى الدخل العالمى زاد بشكل أو بآخر بشكل مستمر منذ بداية القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية، ولكنهما يشيران إلى أن التفاوت قد ثبت أو زاد بصورة أبطأ. ومع أن معظم الزيادة الأولى فى هذا التفاوت كان راجعًا لاختلافات داخل كل قطر فى أوائل القرن التاسع عشر، فإن التفاوت كان راجعًا إلى اختلافات بين البلدان وبين الأقاليم بحلول نهاية القرن العشرين (انظر أيضًا Milanovic 1999). ويبدو أن تكاملاً اقتصاديًا دوليًا أسرع ارتبط بهذه الزيادات المتسارعة فى الجوانب الدولية والبين إقليمية للتفاوت فى الدخل العالمى بصفة عامة.

وكما هو معلوم للجميع، فإن كثيرًا من دول الجنوب مرت بتجربة النمو الاقتصادى الأبطأ فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين مقارنة بالعقدين اللذين سبقاهما، باستثناء مناطق مهمة فى آسيا أثبتت أن "اللحاق" بالقطار لا يزال ممكنًا. وكانت آسيا، باستثناء اليابان، هى منطقة أقل نصيب للفرد من إجمالى الناتج المحلى فى منتصف القرن العشرين، بيد أن النمو السريع فى أجزاء كبيرة من المنطقة منذ النصف الثانى من القرن العشرين قلص – بشكل طفيف – معظم مقاييس التفاوت الدولي. ويبين ماديسون (Maddison 2001) أنه فى حين كان ٥٧ بلدًا إفريقيًا يحتل أسوأ المراكز فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٥٠، فإن ٤٠ بالمائة من ثروة أفريقيا الخاصة موجودة فى الخارج، وإن الأفريقى العادى لم يكن أفضل من المواطن الأوروبى الغربى قبل قرنين مضيا.

لا يختلف كثيرون فى أن التوزيع العالمى للدخل زاد تفاوتًا خلال القرن العشرين، وخاصة خلال النصف الأول، وأن التفاوت الحالى أكبر من التفاوت التاريخى الذى شهده القرن التاسع عشر (Williamson 1997, O,Rourke 2001)، وهذا يرجع – بشكل كبير – إلى التفاوت المتزايد بين البلدان. وتشير كل التقديرات إلى أن توزيع الدخل بين سكان العالم أكثر تفاوتًا منه فى داخل كل دولة على حدة، حتى فى البلدان صاحبة أكبر معدلات للتفاوت. وقد شهدت الفترة من منتصف القرن التاسع عشر زيادة فى التكامل الاقتصادى الدولى بصفة عامة، مع أن هذه لم تكن عملية سلسة أو مستمرة. وهناك اتفاق عام على أن التفاوت بين البلدان أصبح أكبر كثيرًا فى الفترة الواقعة بين الثورة الصناعية والحرب العالمية الثانية مع أن نهاية طفرة ما بعد الحرب أو ما يعرف باسم «العصر الذهبي» فى أوائل السبعينيات، موضوع يشهد جدلاً أكبر.

يبين بورجيجنون وموريسون (Bourguignon and Morrisson 2001) أن متوسط الدخول قد تقارب بين البلدان الأوروبية والمستعمرات التى سكنها أوروبيون فى أمريكا الشمالية وأستراليا بدءًا من نهاية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين. ويشير الكاتبان إلى أن التفاوت الذى تقلص أو الزيادات الأبطأ فى تفاوت ما بعد الحرب ترجع إلى نمو اقتصادى مستديم وسريع فى شرق آسيا عامة، وفى الآونة الأخيرة فى

الهند خاصة. وقد كانت تلك الحقبة مرتبطة بالعصر الذهبى فى مرحلة ما بعد الحرب فى عقدى الخمسينيات والستينيات. كما أن التحرر من الاستعمار فى دول آسيوية وأفريقية كثيرة وتزايد النمو الاقتصادى فى الجنوب استمرا - بصفة عامة - حتى عقد السبعينيات، مع أن النمو فى الجنوب تباطأ بشكل كبير فى ذلك العقد.

ولكن فى حين تزايد التفاوت بشكل لا يدع مجالاً للشك عبر القرن العشرين عامة، وتراجع بعد الحرب العالمية الثانية، ثار جدال حول مزاعم تقول إنه واصل الانخفاض بعد عام ١٩٨٠ (Stucliffe 2003: Table 7)، أى فى الفترة المرتبطة بالعولمة الأخيرة. وهناك شواهد كبيرة ومتزايدة على وجود تفاوت اقتصادى عالمى متزايد (UNDP, Human Development Report 1999)، ولكن ليس ثمة دليل قوى على أن التفاوت قد تزايد بشكل حاد ومستمر، أو تراجع بالدرجة نفسها فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين. ولعل كشف ميلانوفيتش (Milanovic 2001a) عن وجود زيادة حادة فى التفاوت العالمى بين عامى ١٩٨٨ و١٩٩٣ يبدو متناقضًا مع ما توصل إليه آخرون فى الثمانينيات والتسعينيات، ولكن هذا الكشف ينطوى بالطبع على بيانات ومناهج بحث مختلفة، والأهم على فترات زمنية مختلفة كذلك. ولكن فى الوقت نفسه، يشير ساتكليف (Sutcliffe 2003) إلى أن التفاوت ظل يتزايد على النقيضين بالنسبة إلى الأغنياء والفقراء؛ وذلك لأن مجموعات الدخل المتوسطة بين سكان العالم تسير بشكل متقارب معا (Melchior 2001). ولكن الاتجاهات الفعلية موضوع للنقاش كما يشير آخرون إلى أن "الطبقة المتوسطة" فى العالم قد ظلت مستقرة نسبيًا (Maddison 2001) أو تقلصت (Milanovic 2000b) أو زادت (Sala-i-Martin 2002a, 2002b).

ولا تشير تقديرات ماديسون (Maddison 2001) التاريخية اللاحقة إلى الهبوط الكبير فى معدل التفاوت منذ الثمانينيات، الذى أشارت إليه تقديراته السابقة (Maddison 1995). ويرجع على ما يبدو أنه فى حين تزايد التفاوت الداخلى بشكل سريع فى الصين، وازداد سوءًا فى الهند، فإن النمو السريع لهاتين الدولتين ذواتى الكثافة السكانية العالية فى السنوات الأخيرة ساعد على تقليص التفاوت الدولي، فى حين تأثرت معظم إجراءات التفاوت العالمية بشكل رئيسى بالتفاوتات الدولية. إن الانطباع العام بأن

التفاوت بين البلدان فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين إما تراجع وإما تساوى (Firebaugh 1999) وإما "كان ثابتًا تقريبًا" (Bourguignon and Morrison 2001) يحجب فى الواقع الاتجاهات المتفاوتة والمتناقضة التى تبينها البيانات والإجراءات وطرق دراسة التفاوت ومناهجها (Sutcliffe 2003).

وكان ميلانوفيتش (2002a) قد أشار إلى أن الزيادة الحادة فى التفاوت العالمى فى الفترة ٨٨-١٩٩٣ قد انقلبت إلى تراجع طفيف فى السنوات الخمس التى أعقبت تلك الفترة، وهذا يرجع إلى النمو الاقتصادى المستديم والمتسارع فى الصين وشرق آسيا والهند. ومع أن هناك شواهد قليلة على ثبات توزيع الدخل العالمي، فإننا لا نجد إجماعًا على ما حدث. ويؤكد ميلانوفيتش (Milanovic 2002b) وبورجيجنون وموريسون (Bourguignon and Morrisson 2001) أن هناك شاهدًا ضعيفًا على تقارب مستويات الدخل على مستوى العالم، فى حين يشير آخرون (Quah 1996, Milanovic 2003) إلى توزيع ثنائى القطب (أى به تقارب حول "قمتين توءم") يتناقض مباشرة مع مزاعم تقارب التفاوت التى قال بها سالاى مارتين (Salai-i-Martin 2002a, 2002b).

ومع ذلك، وعلى الرغم من ضعف الشواهد على ما يزعمونه، فإن دعاة العولمة لا يزالون يزعمون أن العولمة أسهمت فى تنشيط النمو الاقتصادى ودعمه فى جميع دول العالم، كما ساعدت على تقليل الفجوة فى معدلات النمو الاقتصادى والدخول. وعلى العكس، كان هناك تباطؤ كبير فى النمو الاقتصادى منذ الثمانينيات، وهى فترة كانت ترتبط عادة بالعولمة المعاصرة. مثلا يبين كل من ويسبروت ونايمان وكيم (Weisbrot, Naiman, and Kim 2000) أن النمو الاقتصادى قد تباطأ بشكل كبير فى العقدين الأخيرين (١٩٨٠-٢٠٠٠) فى معظم الدول الأقل نموًا، فيما عدا الصين وشرق آسيا والهند مقارنة بالعقدين السابقين (١٩٦٠-١٩٨٠):

خلال العقدين ٦٠-١٩٨٠ ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى بين البلدان بنسبة ٨٣ بالمائة مقابل ٣٣ بالمائة خلال العقدين ١٩٨٠-٢٠٠٠.

- تعرضت ٨٩ دولة (تمثل ٧٧ بالمائة أو أكثر من ثلاثة أرباع دول العالم) لتراجع معدلات نصيب الفرد من النمو الاقتصادى بنسبة خمسة بالمائة على الأقل بين ٦٠-١٩٨٠ و ١٩٨٠-٢٠٠٠. فى حين ارتفع نصيب الفرد من النمو الاقتصادى فى ١٤ دولة فقط (أى ١٣ بالمائة) بالنسبة نفسها بين الفترتين نفسهما.

فى جنوب الصحراء الأفريقية، وبعد مرور وقت قصير على انتهاء الاستعمار، بلغ متوسط النمو ٣٦ بالمائة خلال الفترة ٦٠-١٩٨٠، لينكمش بنسبة ١٥ بالمائة خلال الفترة ٨٠-١٩٩٨.

أما نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى أمريكا اللاتينية فقد نما بنسبة ٧٥ بالمائة خلال الفترة ٦٠-١٩٨٠، ولكن بنسبة ستة بالمائة فقط خلال الفترة ٨٠-١٩٩٨. وكان نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى أمريكا اللاتينية قد بلغ ٢٩,١ بالمائة من متوسط الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٠، ولكنه تراجع إلى ٢١,٨ بالمائة فى عام ١٩٩٠، وثبت عند مستوى ٢١,١ بالمائة فى عام ١٩٩٨ (Moreno-Brid, Caldentey, Napoles 2004)، مع تراجع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلى فى أمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، وهو التراجع الذى يشير إليه خوسيه أنتونيو أوكامبو فى الفصل الثالث من هذا الكتاب، ومن المرجح أن يكون المعدل قد انخفض بشكل أكبر.

- حتى فى جنوب شرق آسيا، حيث تم تحقيق معدلات نمو مرتفعة حتى فترة الانكماش الحاد فى عام ١٩٩٨، كان النمو أفضل فى الفترة السابقة مع التباطؤ الذى حدث خلال أوائل الثمانينيات ومنتصفها والانهيار الإقليمى الذى حدث فى عام ١٩٩٨.

- كانت الاستثناءات الإقليمية الوحيدة لهذا الاتجاه هى شرق آسيا والهند بزيادة نمو أسرع فى الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٨ من الفترة السابقة. وكان السبب الرئيسى فى هذا هو زيادة إجمالى الناتج المحلى الصينى بمقدار أربعة أضعاف خلال العقدين الأخيرين. حدث هذا فى الصين التى تضم ٨٣ بالمائة من سكان شرق آسيا.

وتشير بعض الأعمال الحديثة الأخرى إلى وجود زيادات كبيرة فى التفاوت مع تسارع وتيرة العولمة، ولكن هذه الاتجاهات غير واضحة، كما أن معدل الارتباط لا يعنى السببية.

مثلا، تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ (UNDP 1999) قدم لنا شواهد كثيرة على وجود تفاوت عالمي متزايد في العقود الأخيرة. وقد وجد ميلانوفيتش (Milanovic 1999) أن التفاوت في توزيع الدخول الفردية والإنفاق كان أكثر حدة في عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٨. وكان معامل Gini للدخول في عام (١٩٩٣) ٦٦، وعُدِّل ليلائم تكافؤ القوة الشرائية (ت ق ش) ونحو ٨٠ باستخدام الدخول الحالية بالدولار الأمريكي. ووجد ميلانوفيتش أن التفاوت في الدخول ارتفع خلال الفترة ٨٨-١٩٩٣ من معامل جيني المعدل لـ (ت ق ش) في ١٩٨٨ إلى ٦٢،٥ واستنادا إلى المقياس الذي استخدم (سواء أكان جيني أم تثل)، فإن التفاوت بين البلدان تراوح بين ٧٥ و٨٨ بالمائة من إجمالي التفاوت، وارتفع التفاوت بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي داخل كل دولة على حدة وبين الدول في الفترة ٩٣-١٩٩٨ علمًا بأن التفاوت الأول ارتفع أكثر حين كانت العولمة الاقتصادية تتسارع وتيرتها. ويقدم ميلانوفيتش شواهد درامية أخرى على التفاوت العالمي:

- ازداد عدد أكثر خمسة بالمائة من سكان العالم فقرًا، في حين زاد أغنى خُمس العينة الإحصائية غنى بنسبة ١٢ بالمائة، وهذه النسبة تضع في الحسبان معدلات التضخم، أي أكثر من ضعفي متوسط الدخل العالمي (٥،٧ بالمائة).

- حصل أغنى واحد بالمائة من سكان العالم على ما يعادل ٥٧ بالمائة مما يحصل عليه من يعيشون في القاع، أي إن أقل من ٥٠ مليون نسمة حصلوا على مقدار ما حصل عليه ٢،٧ مليار نسمة، أي إنهم حصلوا على ما يزيد بمقدار ٥٤ ضعفًا لعددهم.

- الأمريكي الذي يبلغ متوسط دخله الدخل نفسه لأفقر ١٠ بالمائة من سكان أمريكا أفضل حالاً من ثلثي سكان العالم.

- أعلى ١٠ بالمائة من سكان الولايات المتحدة يملكون دخلا تراكميا يعادل كل ما يملكه ٤٣ بالمائة من سكان العالم، أي إن إجمالي دخل ٢٥ مليون أمريكي يساوي إجمالي دخل نحو مليارى نسمة أو تقريبًا ٨٠ ضعف عددهم.

- معدل متوسط دخل أعلى خمسة بالمائة دخلا مقابل أقل خمسة بالمائة دخلا في العالم ارتفع من ٧٨ في عام ١٩٨٨ إلى ١١٤ في عام ١٩٩٣.

٧٥ بالمائة من سكان العالم حصلوا على ٢٥ بالمائة من الدخل المعدل (ت ق ش)، والعكس صحيح.

٨٤ بالمائة من سكان العالم تلقوا ١٦ بالمائة من دخل العالم غير المعدل بالدولار الأمريكي والعكس صحيح.

كما شهد القرنان الماضيان أدوارًا حكومية متغيرة، بمزيد من الآثار الارتدادية بعد أن أصبحت الأنظمة الضريبية أقل تقدمية، أو حتى أكثر ارتدادية. وفي كثير من البلدان أصبحت معدلات ضريبة الدخل أقل تقدمية؛ مما تسبب في فرض ضرائب مباشرة لتصبح أقل تقدمية إن لم تكن ارتدادية في الأثر. وفي تلك الأثناء تراجع نصيب الضرائب المباشرة مقارنة بالضرائب غير المباشرة الأكثر ارتدادية بشكل عام. وقد صحب ذلك جهود متنوعة لتقليل معدلات الضرائب الكلية تماشيًا مع الفلسفة الاقتصادية المنادية بخفض الضرائب، تلك الفلسفة التي اكتسبت شهرة خاصة في عقد الثمانينيات في ظل الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان، على الرغم من رفض منافسه الجمهوري جورج بوش لهذه السياسة عام ١٩٨٠، ووصفه إياها بأنها "اقتصاد الشعوذة".

أدى تراجع عوائد الضرائب، والإصرار المتزايد على الميزانيات المتوازنة أو الفوائض المالية، إلى ضغط الإنفاق الحكومي، خاصة الإنفاق الاجتماعي، وقد ترتب على ذلك نتائج انكماشية. وزادت الخصخصة في كثير من البلدان – بشكل مؤقت – العوائد الحكومية، مما ساعد الحكومات على أن تقوم – بشكل مؤقت – بمعادلة موازناتها، أو تحقيق فوائض على أساس دخول مبيعات المرة الواحدة. مثل هذه الموازنات المعادلة من الواضح أنها لا تستطيع العيش طويلا، ولكن الخصخصة نجحت في إخفاء الأزمات المالية الوشيكة التي يمكن أن تؤدي إليها مثل هذه السياسات.

لم تسرع أي منطقة معدل نموها الاقتصادي عن طريق تبني سياسات مفروضة عليها كشروط عند الاقتراض. ومن المفهوم طبعًا أن أنصار العولمة ودعاتها لم يتجرءوا على الزعم بأنهم أصحاب فضل في التجربة الصينية التي شهدت نموا اقتصاديًا مذهلا، تلك الدولة التي لا تزال عملتها غير قابلة للتحويل، وتسيطر الدولة على كل أدوات الاقتصاد،

فضلاً عن الممارسات التى تعتبر خطايا ومخالفات من وجهة نظر صندوق النقد والبنك الدوليين. وكذلك الحال بالنسبة إلى الهند التى لا تزال أقل انفتاحًا من غيرها من الدول النامية أو الاقتصادات الانتقالية بعد عقدين من انتهاج دلهى إصلاحات تستهدف قطاع الأعمال وليس السوق الحرة. ولسنا بحاجة إلى التدليل على أنه إذا لم تؤدِ العولمة وغيرها من السياسات التى يروج لها صندوق النقد والبنك الدوليان إلى زيادة النمو الاقتصادى فمن الصعب – وبشدة – الدفاع عن هذه السياسات، فقد أصبحت "تكاليف" هذه التغيرات، ومنها تدمير الصناعات، والبطالة، ودواء "التقشف" القاسي، الذى تطلبه غالبًا هاتان المؤسستان والأسواق المالية العالمية، أعباءً على المجتمع، دون أن تعود بمنافع تعويضية واضحة.

يلاحظ ستيجليتس (Stiglitz 2002) وكل من ويزبروت ونايمان وكيم (Weisbrot, Naiman and Kim 2000) أن صندوق النقد الدولى قد تقدم بإرشادات فى مجال السياسة الاقتصادية فى السنوات الأخيرة قلصت – بلا شك – النمو الاقتصادى التراكمى والرفاه الاقتصادى لمئات الملايين من البشر. فقد أسهمت سياسات صندوق النقد الدولى فى اقتصادات الاتحاد السوفيتى السابق فى واحدة من أسوأ الكوارث الاقتصادية فى تاريخ العالم فى التسعينيات، حيث فقدت روسيا أكثر من نصف دخلها القومي. وفى روسيا والبرازيل عام ١٩٩٨، انهارت فى النهاية السياسات التى كان صندوق النقد الدولى يدعمها، مسببة ضررًا اقتصاديًا كارثيًا.

وطبقًا لوليام إيسترلى (William Easterly 2000)، الذى كان يعمل كبير باحثين بالبنك الدولي، فإن الفقراء لم يكسبوا شيئًا من النمو الاقتصادى فى البلدان التى أقرضها صندوق النقد الدولى قروضًا مقارنة بأقرانهم الذين لم يقرض الصندوق الدولى بلدانهم أى قروض. ويضيف إيسترلى قوله "إن الفقراء فى البلدان النامية يعيشون حياة أفضل حين تتجاهل حكوماتهم النصائح الاقتصادية التى يسديها إليهم صندوق النقد والبنك الدوليان". ويزعم صانعو السياسات فى الصندوق والبنك الدوليين أن إصلاحات هاتين المؤسستين غالبًا ما يصحبها ألم قصير الأجل، وذلك فى سبيل تحقيق مكاسب طويلة الأجل، على الرغم من وجود القليل من الشواهد التى تفيد ذلك وتؤكده. وعلى الجانب الآخر

فإن دولا مثل الصين والهند وغيرهما من الدول، التى لم تتبع نصائح صندوق النقد والبنك الدوليين رأت شعوبها وقد انتشلت من الفقر بفضل النمو الاقتصادى بشكل أفضل من البلدان التى عملت بمشورة ونصيحة مؤسسات بريتون وودز المالية الدولية فى واشنطن.

من المؤكد أن المبررات المطروحة للتفاوت الرهيب وللهيمنة الاقتصادية موجودة على الساحة منذ فترة زمنية طويلة، وخاصة منذ اندلاع "الثورة المضادة" على اقتصادات التنمية خلال الثمانينيات مع صعود نجم مارجريت تاتشر ورونالد ريجان فى الغرب الناطق باللغة الإنجليزية (Toye 1986). لقد أصبح بعث مثل هذا الخطاب الإمبريالى أكثر طنينًا فى السنوات الأخيرة، مع تداول حديث متبجح عن إعادة تشكيل الإمبراطورية، وخاصة مع بعث الاهتمام بما يعرف باسم "الداروينية الاجتماعية" و"الدول الفاشلة"، و"الدول مصاصة الدماء"، و"الدول المارقة"... إلخ. وكما هو معلوم الآن، فإن "نهاية التاريخ" بانتصار فى البداية فى فوكوياما قد أفسح المجال للتحذيرات التى أطلقها برنار لويس وصمويل هنينجتون بشأن "صراع الحضارات" بين الغرب اليهودى المسيحى فى شمال غرب المحيط الأطلسى (وهو اختراع حديث بعد الحرب العالمية الثانية) والباقين. والباقون بالطبع لفظ يشير – بصفة أساسية – إلى شرق آسيا الكونفوشيوسية الصاعدة اقتصاديا بقيادة اليابان، آنذاك والصين حاليًا، وفى الوقت الحالى الإسلام، وهى العناصر التى كان الغرب يحتضنها فى الماضى خلال الحرب الباردة ليواجه بها إمبراطورية الشر السوفيتية الملحدة.

ولكن بدلاً من السكن فى مملكة سياسية وثقافية (Said 1993)، فإن هذا المشروع الإمبريالى ركز على المملكة الثقافية ليدرس كيف غيرت العولمة الاقتصادية – فى الماضى والحاضر – العلاقات الاقتصادية الدولية بطرق إما تقوض الهيمنة والاستغلال الدوليين وإما تقويهما. وفى حين ليست هناك علاقة آلية وبسيطة بين ما هو اقتصادى وما هو سياسي، خاصة حين تهيمن الدواعى "الأمنية" فى "الحرب على الإرهاب" على الدواعى الاقتصادية نجد أن هناك مبررًا قويًا للاعتقاد بأن الإمبريالية الاقتصادية حية ترزق، وتتمتع بصحة جيدة وكل ما حدث هو أنها تحولت فى شكلها.

إن نهاية الاستعمار، والعصر الذهبى فى مرحلة ما بعد الحرب، والتغيرات المهمة التى حدثت فى مجال التخصص الاقتصادى الدولي، والجهود الجادة على صعيد بناء المؤسسات المتعددة الجنسيات، والمبادرات المطروحة لتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتعزيز التنمية الاقتصدية، بالإضافة إلى التطورات المتعددة التى صاحبت العولمة، كلها عوامل أحدثت تغييرًا كبيرًا فى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية. وفى حين يعد السجل المفصل لما تراكم بشكل مبسط وسُمِّيَ بالعولمة معقدًا - إن لم يكن متناقضًا -فإن جانبًا كبيرًا مما سمى بالعولمة والليبرالية الاقتصادية على المستوى الدولى قد عمق بدلاً من أن يضيق الفجوة الدولية بين الأغنياء والفقراء، مع أن ذلك لم يتم بالضرورة بطرق مستقيمة وواضحة.

هذا المجلد: العولمة والتنمية المتفاوتة والأقاليم

هذا واحد من مجلدين خرجا من مشروع بحثى تم برعاية سيفيز حول "القرن العشرون الطويل"، ويشير فيه إلى حقبة ما يسميه البعض "الإمبريالية الجديدة". كان مصطلح "القرن العشرون الطويل" قد أُسْتُخدِم وذاع صيته على لسان أريجى (Arrighi 1994) فى داخل بحث طويل حول أربع مراحل من تطور "النظام العالمي" خلال القرون الستة أو السبعة الماضية. وكان "القرن الطويل" حينئذ يشير إلى كل واحدة من هذه المراحل، وكانت آخر مرحلة تعود إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر الذى تزامن مع الإمبريالية الجديدة لهوبسون ولينين.

وكان يُنْظَر إلى مشروع "القرن الطويل" فى الأصل على أنه استجابة للتطورات الأخيرة. وبعد مرور أيام قليلة على أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، استضافت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الرئيسة الأيرلندية السابقة مارى روبنسون مؤتمرًا دوليًا ضد العنصرية وغيرها من أشكال التمييز فى ديربان بجنوب أفريقيا. فقدت المفوضة وظيفتها بعد المؤتمر فيما ظهر أنه ضغوط من الحكومة الأمريكية. وفى المؤتمر أثار فريق أفروأمريكى قوى قضية دفع تعويضات عن العبودية،

مما شجع بدوره آخرين طالبوا القوى الاستعمارية بدفع تعويضات إلى الدول التى استعمروها. ومن نافلة القول أن مثل هذه المطالب أكدت الحاجة إلى بذل مزيد من المحاولات الدقيقة والشاملة والقوية لتسجيل التجارب الاستعمارية. ولكن بدلاً من ذلك فإن دفـاع فيرجسون (Ferguson 2002, 2004) عن الإمبراطورية البريطانية، ودعوته إلى إمبراطورية أمريكية يذكراننا بأن المشروع الإمبريالى الحديث لا يزال حيا يرزق ويتمتع بصحة جيدة، ليس هذا فحسب، بل إنه النجم الصاعد فى أوائل القرن الحادى والعشرين.

نشرت الإسهامات التى قدمت لهذا المشروع فى مجلدين مسلسلين، ولكن كل واحد منهما متميز تمامًا عن الآخر. ويُعنى هذا المجلد – بصفة أساسية – بعواقب التفاوت على التكامل الاقتصادى العالمى فى سياق ما سمى الإمبريالية الحديثة أو الرأسمالية. وانطوى هذا الاستعمار فى أفريقيا، وفى أجزاء كبيرة من آسيا، ولكنه لم يشمل أجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية بعد حركات التحرر الوطنية فى القرن التاسع عشر. ويشير الفصل التالى إلى الحاجة إلى إعادة النظر فى تحليل الإمبريالية، فى حين تستعرض الفصول التى تليه التحولات غير المستوية للأقاليم المتباينة مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا. ويؤكد تنوع التجارب – على الرغم من بعض التشابه فى العمليات العالمية الجارية – الطبيعة المتنوعة للتحولات عبر الزمان، ويساعد على شرح العواقب المترتبة على التفاوت فى الدخول بين بلدان العالم أجمع. ويبحث الفصل الأخير فى وثاقة صلة نظرية لينين بالإمبريالية.

فى الفصل الثانى من هذا المجلد، والذى يحمل عنوان "مفهوم طريقة الإنتاج ونظرية الإمبريالية"، يعرض برابات باتنيك مشكلة أثيرت على السطح البينى للنظريتين المتلازمتين، على الرغم من تناقضهما الظاهرى فى التقاليد الماركسية، ألا وهما طريقة الإنتاج والإمبريالية، والمرتبطتان – فى وجه من وجوههما – بلينين. حاول إيتيان باليبار (Etienne Balibar 1970) أن يحل مشكلة الانتقال من طريقة إنتاج إلى أخرى عن طريق تطبيق مفهوم "طريقة الإنتاج الانتقالية" والتى تلف وتدور حول الانتقال مرة بعد الأخرى من الحالة الانتقالية (Jomo 1986). وبدلا من ذلك اقترح سمير أمين (Samir Amin 1976) أن تكون طريقة الإنتاج مفهومًا تحليليًا مجردًا وشبيهًا بالتصور الوظيفى والتركيبى

"للنوع المثالي"، على عكس التجريد ذى الصلة مع الاختلاف للعلاقات الاجتماعية الفعلية المعروفة باسم "التشكيل الاجتماعي". وهكذا فإن المجتمعات الفعلية – ومن ثم – التشكيلات الاجتماعية، تتألف – عادة – من عناصر من طرائق إنتاج مختلفة "تم تفصيلها" بطرق تحدد الطبيعة المحددة للتشكيل الاجتماعى بما فى ذلك طريقته السائدة فى الإنتاج. بالنسبة إلى أمين وباتنيك فإن الإمبريالية تعنى – ضمنًا – مساندة طرائق ما قبل الرأسمالية للإنتاج باستخدام الطريقة الرأسمالية. وفى ضوء الإسهام التاريخى للإمبريالية فى تطور الرأسمالية يشير باتنيك إلى أن مجرد اعتبار هذا الإسهام ببساطة "تراكمًا رأسماليًا بدائيًا" فى إغفال للتحدى التحليلى الجاد الذى يفرضه التراكم "غير الرأسمالي" لرأس المال من أجل فهم كاف لديناميكيات الرأسمالية.

ويثير فصل باتنيك قضايا أساسية فى تحليل التكامل الاقتصادى الدولى المهيمن بين الشمال والجنوب، وتحول الاثنين فى سياق علاقات جديدة غير متكافئة بين الطرفين. ويلمح هذا الفصل أيضًا إلى كيفية تأثر العلاقات وما تبعها من تحولات تأثرًا عميقًا بمصالحهما الاقتصادية وعلاقاتهما الاجتماعية الاقتصادية، فضلاً عن طبيعتهما وظروف اقتصادهما. وتستعرض الفصول المتبقية لهذا المجلد تحول كثير من المناطق الكبرى فى الجنوب خلال القرن العشرين الطويل. هذه الفصول تلقى الضوء ليس فقط على التنمية غير المتكافئة فى الجنوب؛ ولكن أيضًا على العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، وهو ما ميز هذه الفترة المرتبطة غالبًا بما أسماه هوبسون "الإمبريالية الجديدة".

فى فصل بعنوان "أمريكا اللاتينية والاقتصاد العالمى فى القرن العشرين الطويل" يعرض خوسيه أنتونيو أوكامبو مسحًا مفصلا ودقيقًا للتاريخ الاقتصادى لقارته، ويعرف الاتجاهات العامة للتنمية الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية، ويربطها بالاقتصاد العالمي، وخاصة باقى دول حافة المحيط الأطلسى من أواخر القرن التاسع عشر. وينقسم مسحه إلى ثلاث مراحل عامة، يتم تقسيمها بعد ذلك لتعكس التباين إلى: شبه إقليم – تنظيم اقتصادي– نتائج، بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية. إن الفترة من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى عشرينيات القرن العشرين يسميها أوكامبو "عصر الصادرات". أما الفترة التالية من ثلاثينيات القرن العشرين حتى سبعينياته فيهيمن عليها "التصنيع"،

فى حين تسمى الفترة التالية "النظام الليبرالى الجديد". ويتناقض سجل النمو البطيء فى الثمانينيات بشكل كبير مع المكاسب الاقتصادية خلال هذه الفترة السابقة التى تعرف حاليًا – وعلى مضض – باسم "العصر الذهبي" من جانب أنصار الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة ودعاتها. ويشير تحليل أوكامبو الثرى والدقيق إلى أن الإصلاحات الليبرالية الأخيرة قد أثارت توزيعًا غير متكافئ للدخل والثروة فى أمريكا اللاتينية، وذلك نتيجة تكامل القارة السابق مع الاقتصاد العالمى وطبيعة هذا التكامل.

ويُخصص الفصلان التاليان لعواقب انخراط جنوب الصحراء الأفريقية فى الاقتصاد العالمى تحت الهيمنة الخارجية. فى فصل بعنوان "أفريقيا: القرن العشرون الطويل" يدرس بيل فرويند التاريخ الأفريقى من مؤتمر برلين عام ١٨٨٤، مرورًا بفترة الاحتلال الاستعمارى الأوروبي، وانتهاء بفترة ما بعد الاستعمار الأخيرة. يدرس الكاتب الأحداث والاتجاهات المهمة قبل بدء الحكم الاستعمارى فى أفريقيا فى ثمانينيات القرن التاسع عشر، بما فى ذلك تراجع تجارة العبيد التى هيمنت على التجارة الإفريقية مع القارات الأخرى حول المحيط الأطلسي. وخلال الفترة التالية التى سميت "بالتجارة المشروعة"، سعت أوروبا تجاريًا إلى استغلال الإمكانات الاقتصادية لما كانت تعرف بالأجزاء المجهولة من أفريقيا. وكان السعى وراء هذه الإمكانات وخاصة فى جنوب أفريقيا ووسطها وشرقها يتطلب فى الغالب بدء الحكم الاستعمارى وحماية هذه المصالح وتوسيعها عن طريق تعزيز التجارة، وتقديم التسهيلات. ويذكر فرويند أيضًا "مؤشرات الاستعمار الإفريقية" فيقول إنه لولا تقدم الحكم الاستعمارى بهذه السرعة فى نهاية القرن التاسع عشر لتم تقسيم أجزاء كبيرة من أفريقيا من جانب تلك القوى الصاعدة.

وفى فصل مصاحب حول "الإمبريالية فى أفريقيا"، يقول لانس فان سيتيرت: إن طبيعة الإمبريالية وعواقبها كانت نتاج التفاعل بين عوامل إمبريالية ووطنية. ويقسم الكاتب القرن التاسع عشر إلى مراحل، ويميز المرحلة الأولى "التهدئة" (١٨٨٤–١٩١٤) عن المرحلة التالية التى تعرف باسم "الاستعمار الكبير" (١٨–١٩٣٩). كما يؤرخ نهاية حقبة "نهاية الإمبراطورية" من الحرب العالمية الثانية (٣٩–١٩٦٠) قبل أن يميز شهر العسل بعد الاستقلال (٦٥–١٩٨٠) عن الفترة الليبرالية الجديدة التى تلته. وخلال النصف

الأول من القرن العشرين تم تحويل الموارد والسكان الأفارقة إلى مصادر للمواد الخام وأسواق للاقتصادات الصناعية الأوروبية، ونجم عن ذلك تكوين "اقتصادات مفتوحة" ذات المحصول الواحد أو المعدن الواحد. وشهد النصف الثانى من القرن العشرين موجات من المذاهب الشعبية والقومية والاشتراكية، وشهد أيضًا إخفاقًا فى كسر هذه الروابط التاريخية، وذلك عن طريق الاتجاه نحو تصنيع ما كان يُستورد كما يجرى فى أماكن أخرى فى الجنوب، ولكن هذا الاتجاه لم يدم إلا فترة قصيرة من الوقت، ولم يحقق كثيرًا من النجاح. وسرعان ما شهد الركود الغربى من منتصف السبعينيات طلبًا على المواد الإفريقية الخام إضافة إلى انهيار شرعية الدولة. وفى فترة ما بعد الحرب الباردة منذ ذلك التاريخ، انتهجت معظم الحكومات الإفريقية – بشكل بطيء ولكن بخطى واثقة – المنهج الليبرالى الجديد الذى وضعته واشنطن.

فى فصل بعنوان "الشرق الأوسط فى القرن العشرين الطويل"، يشير فاروق تاباك إلى اتساع الفجوة فى الدخل بين الشرق الأوسط والشمال نتيجة ثلاث عمليات. العملية الأولى هى التغيرات السريعة فى المنطقة خلال فترتى الهيمنة الغربية، والتى تناقضت تمامًا مع التحولات البطيئة والمرتبطة بحقب الصراعات الإمبريالية. ثانية هذه العمليات هى الانتقال من النظام البريطانى إلى النظام الأمريكي، أى من إمبراطورية رسمية إلى إمبراطورية غير رسمية، عبر القرن العشرين؛ مما أسهم فى تعميق الاتجاهات القائمة. وقد حققت محاولات المنطقة تصنيع ما كان يستورد نجاحات مرات، ومنيت بفشل مرات أخرى، مع وصول النمو الاقتصادى إلى أعلى معدلاته خلال ما يعرف "بالعصر الذهبي" فى مرحلة ما بعد الحرب. ثالثة هذه العمليات هى ما يعرف باسم "الأسباب البنائية"، بما فى ذلك طبيعة الاقتصاد الزراعي، وهى الأسباب التى تفسر لنا الأداء الاقتصادى الذى لا يمكن وصفه بأنه مقنع أو مرضٍ لأحد.

وفى فصل بعنوان "جنوب شرق آسيا: الاستحواذ وعدم الاستحواذ الإمبريالى فى القرن العشرين الطويل"، تحاول ماريا سيرينا دايوكنو معرفة الطبيعة المتباينة للمنطقة التى عمقتها التجارب الاستعمارية وما بعدها بدءًا من القرن التاسع عشر. وكان جنوب شرق آسيا يعرف غالبًا بشكل سلبى بأنه منطقة ليست جزءًا من "جنوب شرق آسيا

الهندي، أو شرق آسيا الصيني". وكان لكل قوة استعمارية كبرى تقريبًا وجود فى هذه المنطقة، بما فيها البرتغال (ميلاكا وتيمور الشرقية) وإسبانيا (الفلبين) وهولندا (إندونيسيا) وبريطانيا (ماليزيا وبورما وبروناي) وفرنسا (فيتنام وكمبوتشيا ولاوس) والولايات المتحدة الأمريكية (الفلبين)، وكانت الدولة الوحيدة التى لم تُستَعمَر هى سيام التى احتفظت باستقلالها الوطنى عبر الزمان. إن المصالح والطبيعة المختلفة والمتغيرة لهذه الإمبرياليات، والظروف المتغيرة فى أجزاء مختلفة من المنطقة، نتج عنها منحنيات متميزة، وإن كانت مترابطة فى بعض الأحيان.

وفى فصل بعنوان "الهند فى القرن العشرين الطويل"، يلاحظ سوميت ساركار أن ثورة المواصلات والاتصالات، التى بدأت من منتصف القرن التاسع عشر، جذبت معًا مستويات متعددة من الإدارة البريطانية والهندية إلى نظام أوتوقراطى متخفِ قليلا. وعليه فإن أواخر القرن التاسع عشر شهدت تكاملاً غير مسبوق فى شبه القارة ومركزية للسلطة الإمبريالية. وظهرت "حداثة" استعمارية جديدة مع "اختراعات تقاليد" جديدة، فيما عزز البريطانيون تحالفاتهم مع النخب الوطنية. وكانت الهند توفر المواد الغذائية، وغيرها من المواد الخام، والقوة العاملة، بالإضافة إلى فتح أسواقها للصادرات البريطانية، التى كانت تواجه منافسة متزايدة وحماية فى أماكن أخرى، ولكن تصدير رأس المال إلى الهند كان أقل أهمية مقارنة بالولايات المتحدة وغيرها من المستوطنات التى استقر بها المستعمرون فى حين تعايش الفائض التصديرى المستمر مع فاقة هائلة ومتزايدة. وكانت الطرق الاستغلالية الشديدة - بما فى ذلك عمالة السخرة - تستخدم فى تشغيل المزارع فى الهند، وفى أماكن أخرى بالإمبراطورية. وعليه فإنه فى حين جاء الاستعمار بمكاسب مهمة لبعض الهنود، فإنه زاد من معاناة أضعاف أضعاف الذين استفادوا منه.

وفى فصله الأخير من الكتاب، والذى يحمل عنوان "نظرية لينين فى الإمبريالية اليوم" يشدد برابات باتنيك على المغزى السياسى لإسهام لينين الأصلى قبل أن يقترح برنامجًا اقتصاديًا يستقى قواعده من تحليل معاصر للإمبريالية. ويقول إن تحليل لينين كان أساسيًا فى انفصاله عن "التعديلية" (وهى حركة فى الاشتراكية الماركسية الثورية تؤيد الأخذ بروح التطور) عن طريق توسيع النضال الثورى ليدخل فى جعبته أممًا قهرتها

الإمبريالية. هذا كان يعنى دعم حركات "التحرر الديمقراطى البرجوازية"، وحركات المزارعين فى هذه البلدان. يلاحظ باتنيك أن إمبريالية لينين قد شابها سوء فهم كبير، وخاصة فيما يتعلق بتدنى الاستهلاك، أو زيادة الإنتاج، ولكن أيضًا بخصوص تدنى الاستثمار.

كان كارل كوتسكى قد اقترح تصورًا يحمل عنوان "ما فوق الإمبريالية"، وهو اقتراح يقضى بالاستغلال السلمى والمشترك لباقى دول العالم من جانب "رأس المال التمويلى الدولى المتحد". وبدلاً من هذا الاقتراح قال لينين إن السلام أمر مؤقت، مع اتفاق بين القوى الإمبريالية بإملاء من قوة "إمبريالية عظمى". وبالنسبة إليه فإن هذا لم يكن يعنى اختفاء دولة الأمة؛ ذلك لأن "القوة الإمبريالية العظمى" ستمارس قوتها من خلال نظام دول الأمم، بدلاً من "دولة عالمية تابعة".

ومع الاعتراف بأن التطورات التى حدثت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية قد غيرت الرأسمالية – مع انحسار الاستعمار ومدرسة إدارة الطلب لكينزى وإجراءات الرفاهية – يصر باتنيك على أن التطورات التالية توحى بأن العصر الذهبى كان أمرًا استثنائيا. وفى حين لا تعد عولمة رأس المال فى الوقت الراهن أمرًا جديدًا، يقول إن تدفقات رأس المال المعاصرة لا صلة لها بالحساب الجارى لميزان المدفوعات. ومع أن الاستثمار الأجنبى المباشر عادة ما يشتمل على حركات ملازمة للسلع فإن التدفقات المالية القصيرة الأجل لا تشتمل على هذه الحركات. ومن هنا فإن السيولة المعاصرة لرأس المال تقوم بوظيفة التمويل، وليس ضخ رأس مال فى عملية الإنتاج، وهو أمر شديد الاختلاف عن أوقات هيلفيردينج ولينين.

ويقول باتنيك إن الآثار البعيدة المدى لعولمة رأس المال التمويلى على مستويات معيشة العمال والفلاحين كانت شديدة القسوة فى دول العالم الثالث. فالسيادة الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان تم تطويقها، كما أن أصولها الاقتصادية – وخاصة فى القطاع العام – قد تحولت إلى القطاع الخاص، ووقعت – بصفة خاصة – فى أيدٍ أجنبية، مع تقلص القوة الشعبية السياسية، وضعفت الديمقراطية فى حين تم تشجيع نزاعات الهوية

بين أفراد الشعب، مع إضعاف قدرتهم على مواجهة السلطة الجديدة. وردا على ذلك، يعطي الكاتب الأولوية لتقوية الدول الأممية المستقلة لقواعد طبقية بديلة وبرامج اقتصادية تنموية بديلة لوقف العولمة. بل وقلبها رأسًا على عقب، والضغط على الدول لاتباع خطط تنموية تكافؤية وواسعة القاعدة، مع حماية الحقوق الديمقراطية للشعب.

المراجع

Amin, Samir, (1976), *Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism, translated by Brian Pearce*, Monthly Review Press, New York.

Arrighi, Giovanni, (1994), *The Long Twentieth Century: Power and the Origins of Our Times*, Verso, London.

Bagchi, Amiya, (2006), 'The Developmental State Under Imperialism', in Jomo K.S. (ed.), *The Long Twentieth Century: Globalization Under Hegemony: The Changing World Economy*, Oxford University Press, New Delhi, 227–77.

Balibar, Etienne, (1970), 'From Periodization to the Modes of Production', in Louis Althusser and Etienne Balibar (eds), *Reading Capital*, Pt 2, New Left Books, London, 209–24.

Barber, Benjamin R., (2003), *Fear's Empire: War, Terrorism, and Democracy*, Norton, New York.

Bourguignon, François, and Christian Morrisson, (2002), 'Inequality among world citizens: 1820–1992'. *The American Economic Review*, 92 (4), September, 727–44.

Dapice, David, (2003), 'Does the "Hyper-Power" Have Feet of Clay?', *Yale Global*, 3 March.

Easterly, William, (2000), 'The Lost Decades: Developing Countries Stagnation Inspite of Policy Reform, 1980–1998', processed, December, Development Research Group, World Bank, Washington DC.

Ferguson, Niall, (2002), *Empire: How Britain Made the Modern World*, Penguin, London. Published in the US as (2003) *Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power*, Basic Books, New York (2003).

—— (2004), *Colossus: The Rise and Fall of the American Empire*, Penguin Press, London. Published in the US as *Colossus: The Price of America's Empire*, Penguin Press, New York.

Firebaugh, Glenn, (1999), 'Empirics of World Income Inequality', *American Journal of Sociology*, 104 (May), 1597–1630.

Go, Julian, (2004), 'Waves of American Empire, 1787–2003: US Hegemony and Imperialist Activity from the Shores of Tripoli to Iraq'. Processed, Sociology Department, Boston University, Boston.

Hardt, Michael, and Antonio Negri, (2000), *Empire*. Harvard University Press, Cambridge, MA.

Ikenberry, G. John, (2004), 'Illusions of Empire: Defining the New American Order', *Foreign Affairs* 83 (2), March/April, 144–54.

—— (2001), 'American Power and the Empire of Capitalist Democracy', *Review of International Studies*, 27, 191–212.

Johnson, Chalmers, (2004), *The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic*, Metropolitan Books, New York.

Jomo K.S., (1986), *A Question Of Class: Capital, the State, and Uneven Development in Malaya*, Oxford University Press, Singapore.

Lindert, Peter, and Jeffrey G. Williamson, (2001), 'Does Globalization Make The World More Unequal?'. NBER Working Paper 8228, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Louis, William Roger, and Ronald Robinson, (1994), 'The Imperialism of Decolonization', *Journal of Imperial and Commonwealth History*, 22 (3): 462–511.

Maddison, Angus, (1995), *Monitoring the World Economy, 1820–1992*, Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), Paris.

—— (2001), *The World Economy: A Millennial Perspective*, Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), Paris.

Mann, Michael, (2003), *Incoherent Empire*, Verso, London.

Melchior, Arne, (2001), 'Global Income Inequality: Beliefs, Facts and Unresolved Issues', *World Economics*, 2 (3), July-September.

Milanovic, Branko (1999), 'True World Income Distribution, 1988 and 1993: First Calculation Based on Household Surveys Alone', Policy Research Working Paper 2244, Poverty and Human Resources, Development Economics Research Group, World Bank, Washington, DC.

—— (2002a), 'True World Income Distribution, 1988 and 1993: First Calculation Based on Household Surveys Alone', *Economic Journal*, 112 (476), January: 51–92.

—— (2002b), 'Worlds Apart: Inter-National and World Inequality, 1950–2000', processed, Research Department, World Bank, Washington, DC.

—— (2003), 'Income Convergence during the Disintegration of the World Economy, 1919–39', processed, World Bank, Washington DC.

Moreno-Brid, J. C., E. P. Caldentey, and P. R. Napoles, (2004), 'The Washington

Consensus: A Latin American Perspective Fifteen Years After', *Journal of Post-Keynesian Economics*, Vol. 27, No. 2 Winter 2004–5, 345–65.
O'Rourke, Kevin, (2001), 'Globalization and Inequality: Historical Trends', NBER Working Paper Series No. 8339, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. (*http://www.nber.org/papers/w8339*)
Quah, Danny, (1996), 'Twin Peaks: Growth and Convergence in Models of Distribution Dynamics', *Economic Journal*, 106 (437), July, 1045–55.
Said, Edward (1979), *Orientalism*, Vintage Books, New York.
—— (1993), *Culture and Imperialism*, Alfred P. Knopf, New York.
Sala-i-Martin, Xavier, (2002a), 'The Disturbing 'Rise' of Global Income Inequality', NBER Working Paper 8904, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. (*http://www.nber.org/papers/w8904*)
—— (2002b), 'The World Distribution of Income (estimated from individual country distributions)', NBER Working Paper 8933, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. (*http://www.nber.org/papers/w8933*)
Sharpe, Andrew, (2003), 'Angus Maddison Rewrites Economic History Again'. *Challenge*, 45 (4), July/August, 20–40.
Spiro, P. J., (2000), 'The New Sovereigntists: American Exceptionalism and Its False Prophets', *Foreign Affairs*, November/December.
Stiglitz, J. E., (2002), *Globalization and its Discontents*, Norton, New York.
Sutcliffe, Bob, (2003), 'A more or less equal world? World income distribution in the twentieth century', PERI Working Paper No. 54, Political Economy Research Institute, University of Massachusetts, Amherst. Also *Indicators, a journal of social health*, 2 (3), Summer.
Todd, Emmanuel, (2003), *After the Empire: The Breakdown of the American Order*, Columbia University Press, New York.
Toye, John, (1986), *Dilemmas of Development*. Blackwell, Oxford.
UNDP, (1999), *Human Development Report 1999*, Oxford University Press, New York.
Weisbrot, Mark, (2004), 'The Unbearable Costs of Empire', processed, Center for Economic Policy Research, Washington, DC.
Weisbrot, Mark, Robert Naiman, and Joyce Kim, (2000), 'The Emperor Has No Growth: Declining Economic Growth Rates in the Era of Globalization', processed, Center for Economic and Policy Research, Washington, DC.
Williams, William Appleman (ed.), (1973), *The Contours of American History*, New Viewpoints, New York.
Williamson, Jeffrey G., (1997), 'Globalization and Inequality: Past and Present', *World Bank Research Observer*, 12 (2), August, 117–35.

المقال الثاني

مفهوم وسائل الإنتاج ونظرية الإمبريالية

برابات باتنيك

هناك انطباع بأن ما كان المنشور الشيوعى يسميه "الفهم النظرى لحركة التاريخ ككل" يشير إلى عمل يتم مرة واحدة ولا يتكرر بعدها أبدًا، وأنه بمجرد تحقيق هذا العمل فإنه يقدم لنا فهمًا لكل لحظة من لحظات التاريخ منذ تلك اللحظة فصاعدًا، كما يخلق وحدة للتاريخ والتطبيق العملى لا تتفتت أبدًا، وهى وحدة يمكن منذ تلك اللحظة أن تأخذ بيد البشر وتتقدم بهم إلى الأمام. لكن هذا الانطباع خاطئ، لأنه يختزل الماركسية فى حالة من "الكشف"، أى فى نظام مغلق وكامل خرج يومًا مثلما فعلت مينيرفا من رأس زيوس. إن التاريخ الماركسى – على النقيض مما تقدم – هو ظاهرة تمر بعملية إعادة صياغة مستمرة[1]. حتى عملية إعادة الصياغة هذه لا تجعل النظرية مكتملة فى كل لحظة: فعناصر النقصان المهمة لا تزال باقية، وقد تظل كذلك حقبًا زمنية طويلة. وفى بعض الأحيان القليلة تكتسب تلك النظرية درجة من الاكتمال وفيها "تتفجر فى شكل أمثلة تطبيقية" كما يقول لوكاكس. ومع مرور الوقت يتوارى عنصر الاكتمال النسبى ذلك، فيتطلب الأمر جهودًا أحدث لإعادة صياغة النظرية.

---

(١) هذه النقطة موضع بحث أكثر تفصيلا فى مقال باتنيك (Patnaik 1999)

وهذه الجهود بكل تأكيد لا تبدأ من الصفر. فالمحاولة المتواصلة لإعادة صياغة النظرية الماركسية، والتى لولاها لماتت هذه النظرية منذ زمن طويل، تحدث فى إطار تصورى تقدمه الماركسية نفسها. أو بعبارة أخرى، هناك لب للنظرية الماركسية يتم على أساسه إعادة تشكيل هذه النظرية باستمرار. وهذا القول لا يعنى تقديم النظرية الماركسية على وجهين أحدهما هو اللب، والآخر هو ليس بلب، فاللب فى ذاته لا يشتمل على حد ثابت، ومع ذلك فهو موجود.

هذه المحاولة المستمرة لإعادة صياغة النظرية الماركسية يقتضى القيام بها عدد من العوامل. أول هذه العوامل أن فتح العملية التاريخية نفسها يتخذ اتجاهات جديدة لا تسبق تطور النظرية حتى ذاك الوقت. ثانى هذه العوامل أنه حتى حين تنفتح العملية التاريخية بأسلوب يتماشى بشكل عام مع النظرية فإن مهمة تفسير هذا الفتح تظل أمرًا عالقًا فى انتظار التحقيق. وثالث هذه العوامل هو أن الفهم النظرى الذى يقدمه التحليل الماركسى الحالى لا يكتمل أبدًا فيما يتعلق بالماضي، فضلاً عن الحاضر والمستقبل. وهذا يعود - بشكل دقيق - إلى عدم الازدواجية التى تحدثت عنها منذ قليل. فالتصورات المحددة التى استخدمها ماركس، والأسلوب المحدد لاستخدامها، لا ينفصلان عن محاولته صياغة نظرية تلائم التطبيق العملى فى الوقت الذى ظهرت فيه. كما يجب أن تضم عملية إعادة صياغة النظرية الماركسية أيضًا إعادة فحص مفاهيم وكليات تصورية محددة، وهذا فى ذاته ليس خيانة للتقليد الماركسي؛ بل على العكس هو أمر ضرورى للتقدم بهذا التقليد إلى الأمام. وفى إطار هذا المنظور يخصص المقال الحالى لفحص مفهوم وسائل الإنتاج بالطريقة التى فُهمت بها بشكل تقليدى من وجهة نظر الحاجة إلى وضع نظرية للإمبريالية.

الرأسمالية والإمبريالية

هناك تناقض فى مركز النظرية الماركسية. لم يكتب أحد بهذه الدقة فى الملاحظة عن آلية عمل الاستعمار مثلما فعل كارل ماركس، الذى لم يكتفِ بالكتابة عن مضامينها التاريخية ككل: ولكنه كتب أيضًا عن آليات وظيفتها الاقتصادية. صحيح أن كثيرًا من

الكتاب قد لاحظوا وجود تشابه كبير بين كتابات ماركس عن اقتصادات الاستعمار فى الهند وما كتبه داداباهى ناوروجى "الشيخ الكبير" للحركة القومية الهندية، الذى وضع أساسًا نظريًا لكفاح الهند ضد الاستعمار من خلال ما عرف باسم "نظرية التجفيف"، التى تصف عملية استيلاء المستعمر البريطانى على الفوائض المالية الهندية[١]. لكن فى إجمالى كتابات ماركس النظرية حول "قانون حركة المجتمع الحديث" لا نجد دورًا للاستعمار.

وليس هذا مجرد حذف يمكن تفسيره فى إطار الجدل الذى يقول "لو كان ماركس حيا حتى وقتنا هذا لانتبه له"؛ ذلك أن جذور هذا الحذف أعمق بكثير. ومن اللازم فى هذا الصدد أن نبين أنه فى إجمالى التقليد الماركسي، باستثناء كتابات روزا لوكسمبورج (التى سنتناولها لاحقا) لا نجد نظرية للاستعمار أو لنقل بشكل أعم، نظرية للإمبريالية تضع ظاهرة الإمبريالية فى قانون حركة طرق الإنتاج الرأسمالية (بالمعنى الشامل الذى يغطى الفترات الاستعمارية وما تلاها من فترات). وفى كتابات ماركس نفسه لا نجد ذكرًا للاستعمار إلا فى مناقشاته حول "التراكم البدائى لرأس المال"، ولكن بمجرد أن تتجاوز الرأسمالية هذه المرحلة لا نجد للاستعمار أى دور إضافي[٢]. ولعل الكتابات الكلاسيكية للينين وباخارين، اللذين جعلا الإمبريالية محور اهتمامهما، تُعنى فقط بمرحلة الاحتكار فى الرأسمالية، وبذلك لا تحاول أن تضع نظرية للإمبريالية بالمعنى الشامل الذى أشرت إليه قبل قليل.

---

(١) الخطان المتوازيان بين كتابات ماركس وناوروجى نجدهما عند جانجولى (Ganguli 1965). فكتاب ناوروجي، الذى نشر أصلا فى عام ١٩٠١، أعيد نشره عام ١٩٦٢. ولمزيد من البحث فى الكتابات القومية والهندية حول اقتصادات الاستعمار يمكنكم أن تنظروا في كتاب بيبان تشاندرا (Bipan Chandra 1966).

(٢) صحيح أن هناك عددًا من الملاحظات الملموسة التى طرحت بشأن الاستعمار فى كل أجزاء كتاب «رأس المال». وإضافة إلى ذلك أسند دور محدد للتجارة الاستعمارية فى خضم مناقشة «الاتجاهات المعاكسة» لـ «اتجاه معدل الأرباح نحو الهبوط». وبعد ذلك التقط الكتاب الماركسيون الخيط من هذا ووضعوا نظريات للإمبريالية تصور فيها الإمبريالية على أنها السبب فى هذا «الاتجاه المعاكس» أو ذاك. ولكن حيث إن «اتجاه معدل الأرباح نحو الهبوط» يتطلب وجود افتراضات قوية من أجل إثبات صلاحيته (لم يستخدم لينين إلا نادرا هذا الاتجاه حين أشار إليه فى مقاله «موسوعة المعارف» حول ماركس). فإن نظريات الإمبريالية المبنية عليه يمكن النظر إليها نادرًا على أنها تدمج الإمبريالية فى «قانون حركة» طرق الإنتاج الرأسمالية

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: لماذا يجب إدماج الإمبريالية بمعناها الشامل هنا فى قانون حركة الرأسمالية؟ وما العيب فى وضع النظرية الماركسية فى المكان الذى تقف عنده اليوم، وكانت تقف فيه من قبل، والذى يفيد (من الناحية النظرية) بأن دور الاستعمار هو المساعدة على التراكم البدائى لرأس المال، وأن الإمبريالية هى ثمرة طبيعية لمرحلة احتكار الرأسمالية[1]؟ المشكلة فى هذا الموقف هو أنه يجعل كل ظاهرة الاستعمار، بمجرد خروج الطرق الرأسمالية للإنتاج إلى حيز الوجود، مجرد واقع اتفاقي، أى شيء حدث لكى يحدث.

وهذا أمر لا يقبله أحد ألبتة، إذ إنه يضع ظاهرة تاريخية حدثت فى واقع الحياة بشكل كاسح خارج حدود التفسير النظري. لقد قُدر للاستعمار أن يكون موجودًا وأن يُفيد الرأسمالية، ولكنه لم يكن قط جوهر وسائلها الإنتاجية من الناحية النظرية، بل استطاعت الرأسمالية أن تستمر بدون الاستعمار. ولأن التاريخ عنصر متفرد ولا يدع مجالا للتجريب، فإننا لا نستطيع أن نستبعد نظرية (ماذا لو) على أسس منطقية محضة. وللسبب نفسه لا نستطيع أن نستبعد أنه لو ما كان للرأسمالية أن تستمر بدون الاستعمار. وفى حين لا نستطيع أن نستبعد أيًا من الحالتين منطقيًا يتعين علينا أن ننظر إلى مسألة المعقولية، أو القبول الظاهرى للأشياء حسبما يقول باتنيك (Patnaik 1997).

وتبقى حقيقة أن الرأسمالية، منذ ابتدائها، كان لها دائمًا ممتلكات استعمارية، أما الجدل القائل بأنها كانت تقاتل، واستطاعت أن تحتفظ بممتلكات استعمارية عبر القرون، فهو جدل لا يحظى بقناعة كبيرة، حتى لو كانت الرأسمالية قد استطاعت العيش بدون هذه الممتلكات. فظاهرة فى حجم الإمبريالية لا يمكن استبعادها بدعوى أنها كانت واقعًا اتفاقيًا. كما أن وضع ظاهرة الإمبريالية فى إطار قانون حركة الرأسمالية لا يزال مهمة ماركسية.

---

(1) للاطلاع على مناقشة لنظرية الإمبريالية التى وضعها لينين، انظر باتنيك (Patnaik 1998 and 2000)، كما يمكن الاطلاع على إعادة صياغة تمت بعد رحيل لينين للرابطة بين الاحتكار والإمبريالية فى كتاب لانج (Lange 1964).

وتقف روزا لوكسمبورج (Rosa Luxemborg 1963) وحدها بين الكتاب الماركسيين الذين كتبوا من أجل تقديم نظرية للإمبريالية، تلك النظرية التى تغطى الاستعمار و"الإمبريالية" بالمعنى اللينيني، وهى النظرية التى تضع الإمبريالية بمعناها الشامل فى قانون حركة الرأسمالية نفسها. وبذلك تورط الكاتبة نفسها فى مشكلة تجعل حجتها مغلوطة منطقيًا، فى حين لم يقع فى هذه المشكلة غيرها من الكتاب الماركسيين الكلاسيكيين. فالأرض الجديدة التى تكتشفها، مع بقائها داخل الإطار التصورى الماركسى تخلق لها مشكلات منطقية، وهذا - حسبما أوضح بعد ذلك - راجع إلى أن الإطار التصورى الماركسى - كما تم تفسيره بشكل تقليدى - قادر على استيعاب نظرية الإمبريالية بوصفها جزءا من قانون حركة الرأسمالية. وما أسميته من قبل بالمهمة الماركسية لا يمكن تحقيقها فى إطار تصورى ماركسى بالشكل التقليدي.

تحويل فضل القيمة إلى رأسمال

حين أتحدث عن مشكلة تصورية لحجة لوكسمبورج، فإنى لا أشير إلى الحصة المعتادة لما يعرف بالمشكلات المنطقية التى تعزى دائمًا إلى نظريتها منذ ظهورها. فبعد كتابات كاليكى (Kalecki 1971) وجوان روبنسون (Joan Robinson 1963) عن العمل والإدراك الواسع النطاق فى أعقاب ثورة كينزى القائلة بأن "حوافز النمو الباطنة" وحدها لا يمكن أن تفسر لنا النمو المستمر فى ظل الرأسمالية، لا يستطيع أى كاتب أن يشارك باخارين (Bukharin 1972) رأيه بأن "نظرية الرفيقة لوكسمبورج" هى "إعادة إنتاج بسيطة لخطأ منطقى بسيط"[١].

هناك بالطبع عيوب منطقية خطيرة فى حجتها سأستشهد بثلاثة أمثلة منها فقط. أولًا: لا تضع الكاتبة فى حسبانها الحوافز الخارجية النمو بخلاف أسواق ما قبل الرأسمالية، مثل

(١) لمطالعة مناقشة أكثر توضيحًا لهذه النقطة. انظر باتنيك (Patnaik 1997).

الابتكارات الحديثة التى يمكن أن تمثل نسبة كبيرة فى النمو المستمر فى ظل الرأسمالية. وسواء اتفق المرء مع هذا الخط المنطقى أم لا – وأنا شخصيًا لا أتفق معه حسب قول باتنيك (Patnaik 1972) – فمن المؤكد أن أى إنسان يؤمن بأنه لا يمكن الحفاظ على خط واحد وبشكل مستمر فى اقتصاد رأسمالى مغلق. ثانيا: بالنسبة إلى تحويل فضل القيمة إلى رأسمال، تتحدث الكاتبة كما لو كان من المهم أن تباع كمية هذا الفضل بالكامل لقطاع ما قبل الرأسمالية. كذلك لم تستوعب الكاتبة أن أى عملية بيع لقطاع ما قبل الرأسمالية يمكن أن يولد آثارًا ثانوية محلية، الأمر الذى يمكن أن يحول باقى فضل القيمة إلى رأس مال. ثالثا: تسلم الكاتبة تمامًا بأن تحويل فضل القيمة إلى رأس مال فى القطاع الرأسمالى من خلال البيع إلى قطاع ماقبل الرأسمالية سيعنى استيعاب أو امتصاص للثانى من جانب الأول، وهو ما سينتج عنه هيمنة كونية فى النهاية للرأسمالية، وهى ذروة سيتبعها الانهيار. وحقيقة أن الرأسمالية قد تواصل النمو من خلال تفاعلها مع قطاع ما قبل الرأسمالية، فى حين يحوم الثانى حول الأول بوصفه كيان عالة أو فقيرا، هى أيضًا أمر لم تضعه الكاتبة فى الحسبان (مع أن هناك بعض الإشارات الشاردة لمثل هذه الإمكانية).

هذه العيوب لا تبطل جدلها النظرى المحورى بأن الحوافز الخارجية للنمو لا تكفى لتفسير الديناميكية التى لا تتوقف فى ظل الرأسمالية، وبأن غزو أسواق ما قبل الرأسمالية توفر أساسًا للتراكم، كما أنها لا تمثل المشكلة التصورية المشار إليها عاليه. الفرض الثانى ينطوى على حقيقة مفادها أنه إذا استغلت الرأسمالية عمالها المحليين فى استخلاص قيمة فضل، ثم أدركت ذلك عن طريق البيع لأسواق ما قبل الرأسمالية، وتجريد المنتجين هناك من أملاكهم فسنجد نوعين مختلفين من الاستغلال يحدثان بشكل متزامن. العلاقة النظرية بين هذين النوعين المختلفين للاستغلال ليست واضحة، كما أن حدوثهما المتزامن يتناقض مع الفرضية الماركسية القائلة بأن الرأسمالية هى فى الأساس نظام لاستغلال العمال فى مجال الإنتاج[1]. وبعبارة أخرى، لا يستطيع المرء أن يحتفظ بأى

---

(١) طرح هذه القضية – حسب معلوماتى – لأول مرة عرفان حبيب (Irfan Habib 1995).

جانب من جوانب التحليل الماركسى الكلاسيكى للرأسمالية وببساطة "يضيف" فرضية عن تحويل لرأس مال قيمة فضل بما يقتضيه ذلك من تبادل مع قطاع ما قبل الرأسمالية. إن قبول هذه الفرضية الثانية يجب أن يصحبها بالضرورة – وذلك من مقتضيات السلامة المنطقية – إعادة هيكلة التحليل الكلى للرأسمالية الذى لم تقم به لوكسمبورج.

إن هذه القضية يجب أن تتعامل مع تصور وسائل الإنتاج. ولننظر فى هذه القضية من مسافة أقرب.

أرأسمالية تامة فى ذاتها؟

تقريبًا فى بداية المنشور الشيوعى نواجه مجموعة من المتناقضات الثنائية: "حر مقابل عبد، أرستقراطى وعامي، لورد وخادم، رئيس طائفة وعامل يومية، باختصار ظالم ومظلوم". المنشور – كما هو معلوم – ينتمى إلى مرحلة من مراحل عمل ماركس حين لم يوضع كثير من التصورات النظرية الرئيسية، ومع ذلك فإن تصور وسائل الإنتاج الذى يتميز بالتنافر بين المنتجين على كفة، والمستولين على الفائض على الكفة الأخرى، هو استمرار لهذا الإدراك للمعارضة الثنائية. إن وسائل الإنتاج هى تركيبة متكاملة للعلاقات الاجتماعية للإنتاج تقابل مستوى معينًا من تطوير القوة الاجتماعية المنتجة. مفتاح هذه العلاقات الخاصة بالإنتاج يكمن فى علاقات الملكية التى يمكن بدورها فهمها بالنظر إلى آلية الاستيلاء على فائض من المنتجين المباشرين: علاقات الملكية تشير إلى نمط من المطالبات القضائية حول المنتج الاجتماعي، وجوهرها هو مطالب الفائض.

يدخل فى هذه المجموعة من الجدالات المعروفة التى تؤكد أولية مجال الإنتاج، إدراك ضمنى لنظام مغلق، نظام يرى أنه معزول بشكل مثالي، كيان مكتف ذاتيًا فيه يتم لعب دراما الحرب بين الطبقات وفقًا لقانون داخلى للحركة يقوم على تناقضاته الخاصة. إن تفاعل هذا الكيان المكتفى ذاتيًا مع العالم الخارجى يمكن أن يكون محفزًا، وذلك من خلال أثره – فى النهاية – فى التناقض الرئيسى والحرب الجوهرية بين الطبقات، وخاصة بين طبقة المنتجين المباشرين وطبقة المستولين على الفائض، ولكنه ليس فى ذاته جوهريًا لفهم القانون الداخلى لحركة وسائل الإنتاج.

في الجدال الشهير بين دوب وسويزى (Hilton 1976) حول الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، بدأ سويزى الذى غالبًا ما كان يتهم بالتقليل من أهمية أولوية مجال الإنتاج فى تعريف الإقطاع بأنه كيان مكتف ذاتيًا يتميز بإنتاج من أجل الاستخدام، ورأى التأثير المتحلل للتجارة مؤديًا إلى استبدال كيان آخر به هو طريقة الإنتاج التافهة التى يهيمن عليها رأس مال التاجر، وهو أيضًا مكتفٍ وإن لم يكن جغرافيًا، كان مكتفيًا ذاتيًا بشكل تحليلي، وكان مبشرًا بالرأسمالية. حتى دوب الذى عرف الإقطاع فى إطار شخصية الطبقات أعطى دورًا ثانويًا للتأثير المتحلل للتجار وفق تعليق مشهور لماركس. ولم يعطِ أى منهما أهمية لنمط محدد من التجارة الخارجية (مثلا وسائل الإنتاج عبر الذين تحدث بينهم التجارة)، وهذا أمر غير مدهش؛ لأن مفهوم وسائل الإنتاج يرتبط بالضرورة بالبحث التحليلى عن الكيان التام فى ذاته؛ لأنه يركز على الإنتاج، ويعطى أولوية لمجال الإنتاج.

هذه بالطبع قوة الماركسية، وهى نقطة انطلاقها التى تجعل منها أداة تحليل قوية جدًا. إن النظرية التى تحاول أن تنظر إلى كل شيء فى آن واحد باسم الشمولية سينتهى بها الأمر إلى مجرد وصف بدون نظرية. إن نظرية تبدأ فى الطرف الآخر مثلا من مجال التبادل سينتهى بها الأمر إلى مجموعة من النظرات المفككة، ولكن سيفوتها العملية التاريخية. ولكى تكتسب النظرية معنى يجب أن تحتوى على عزائم مهيكلة. ولكى تكون النظرية على علم ودراية بالعملية التاريخية يجب أن تعطى هذه العزائم المهيكلة أولوية لمجال الإنتاج، وهو ما تفعله الماركسية. المشكلة مع ذلك هو أنه حين يتعلق الأمر بالرأسمالية فإن هذا الإدراك يعوق أى دور تحليلى للإمبريالية.

الرأسمالية ليست تامة فى ذاتها

هذه المعالجة للرأسمالية بوصفها كيانًا تامًا فى ذاته، وهى المعالجة التى يعزوها البعض إلى الخط الديكارتى الذى كان كارل ماركس ينتهجه (Utsa Patnaik 1999)، ولكنه - فى رأيى يدخل - فى التصور التقليدى لوسائل الإنتاج، تشكل نقطة ضعف مهمة فى نظرية ماركس. وسوف أضرب مثالا لتوضيح نقطة الضعف هذه، ولتأكيد وجهة نظرى

التى تقول إن التحليل الماركسى كان يعالج الرأسمالية بوصفها نظامًا مغلقًا وتامًا فى ذاته.

لم يكن هناك أحد أكثر لذاعة فى نقده لما يعرف بقانون ساى الذى ينفى إمكانية وفرة الإنتاج المعممة من ماركس. ويقدم الجزء الخاص بنظرية التراكم الرأسمالى لريكاردو فى نظريات قيمة الفضل نقدا معقولا لقانون ساي، ذلك النقد الذى يتوقع فى جوهره النقد الكينزى له فيما بعد (والمعروف أن ريكاردو كان نصيرًا لقانون ساي، ومدافعًا عنه ولم يقبل إمكانية وفرة الإنتاج)، ولكن بعد تهيئة المناخ لإدماج الطلب الإجمالى فى تحليله لم يدمجه ماركس قط.

وهذا لا يعنى أنه ما كان له أن يدمجه بهذا الأسلوب الذى استخدمه كينيز أبدًا. ليس المهم أن نسأل لماذا لم يكتب ماركس "النظرية العامة" قبل كينز؟ فأسلوب كينيز الخاص بإدماج الطلب الإجمالي، الذى كان يعنى أن اقتصادًا رأسماليًا يمكنه أن يستقر عند أى مستوى من مستويات النشاط الاقتصادي، ما كان له أن يتوافق من الناحية النظرية مع الجزء الآخر من نظرية ماركس، وبالتحديد نظرية القيمة، وقيمة الفضل، وأسعار الإنتاج (وهى النقاط التى يتضح فيها انتهاجه الخط الريكاردى بوضوح)، ولا من الناحية العملية، حيث ستكون غير ملائمة كوصف للرأسمالية، التى كانت خلال وقت ماركس، حتى بعد عصره، تعانى فترات عصيبة، مثل الركود العظيم، وكانت تسير وهى محملة بعبء الطاقات غير المستغلة؛ ذلك أن نظرية ماركس الخاصة بالقيمة والسعر ضاربة بجذورها فى ظروف الإنتاج كما هو واضح بشكل موجز مثلا فى معاملات مدخلات المواد والعمالة فى كل وحدة من وحدات المُخرج. هذه المعاملات ستدور بشكل تعسفى حول العملية برمتها إذا ما تم تحديد المُخرَج من جانب الطلب، أى إذا لم يكن الطلب يحمل أى علاقة بالمستوى القياسى لاستغلال الطاقات فيما يتعلق بأى من هذه المعاملات تم احتسابه. مثلا إذا كان استغلال الطاقة لرأس مال ثابت نصف المستوى القياسى فإن رأس المال الثابت لكل وحدة مُخرَج ستتضاعف؛ وعليه فإن قيم العمل المتألفة من قدر العمل المباشر وغير المباشر المجسد فى كل وحدة مخرج، ستتأثر ليس فقط بظروف الإنتاج؛ ولكن أيضًا بظروف الطلب – ومن ثم – تصبح غير ذات معنى.

قضيتي إذن ليست نقد ماركس من منظور كينزي؛ ولكن هي رؤية البسط الداخلي لأفكاره. من الناحية النظرية (من منظور نظرية القيمة الخاصة به)، ومن الناحية التجريبية، كان من الممكن أن يقتنع ماركس بأن الطفرة المعممة للإنتاج لم تكن تمثل -بشكل عام - مشكلة خطيرة. كما أنه افترض - وببساطة - ذلك دون أن يقدم أي تبرير لفرضه؛ وإنما أراد أن يقول بفرضيته هذه أن مشكلة الوفرة الإنتاجية المعممة إن هي إلا طفرة تدويرية، وأن باقي نظريته، بما فيها نظرية القيمة، تنطبق على متوسط حالة الاقتصاد الرأسمالي الذي تأسس من خلال هذه الدوائر. ولكن ماركس لم يعط في أية كتابة له شرحًا مقنعًا لسبب عدم كون الوفرة الإنتاجية المعممة ظاهرة مستمرة. فحقيقة أنها لم تكن كذلك من الناحية التجريبية لم تضمن إغلاق القضية من الناحية النظرية. كما أن عمل ذلك كان يعني أن النظرية ظلت غير مكتملة. وعمل ذلك أيضًا كان يقتضيه الافتراض بوجود نظام مغلق وتام في ذاته.

توقف الاقتصاديون الماركسيون بشكل تقليدي أمام فرضيتين اثنتين ليشرحوا لماذا يجب أن تكون أزمة ما تامة في ذاتها، أي لماذا يجب أن تكون حالة الوفرة الإنتاجية المعممة بالضرورة وبالتزامن مؤقتة وعابرة. الفرضية الأولى تقول إنه في ظل الرأسمالية فإن المنافسة بين رءوس الأموال تدفع كل رأسمالي إلى التكديس والتراكم. إنه صراع دارويني البقاء فيه يتوقف على قدرة المتصارعين على تقديم تكنولوجيا جديدة، وهذا بدوره يتطلب - في أي وقت - حدًا أدنى من رأس المال (وهذا الحد الأدنى يتزايد مع الزمن) ولضمان هذا البقاء يضطر كل رأس مال إلى التكديس والتراكم. التراكم إكراه موضوعي بالنسبة إلى الرأسمالي وليس قرارًا إراديًا. قال ماركس "كدسوا كدسوا، هاكم موسى والأنبياء". ولكن مشكلة هذه الفرضية (والتي استخدمها بوخارين ضد لوكسمبورج) هي أن رغبة الرأسماليين في التراكم لا تعني القيام بنفقات استثمارية فعلية على الفور، فقد يتخذ التراكم شكل رأس مال نقدي، ومن المرجح أن يتخذ هذا الشكل أثرًا إيجابيًا في الطلب الإجمالي في خضم أزمة ما أو وسط انكماش للطلب التراكمي، حتى لا يحتاج النظام المالي إلى ممارسة ضغوط معينة من أجل تحقيق هذا التراكم [١].

---

(١) هذه النقطة يتناولها باتنيك بتفصيل أكبر (Patnaik 1997)

تقول الفرضية الثانية إن الأزمة لها أثر تدميرى على بعض رأس المال من خلال التفتيت، وهى – من ثم – تخلق ظروفًا من جديد لمن يبقون فى السوق للقيام باستثمارات جديدة تحفز انتعاشًا للسوق. هذا الجدل يفترض أنه فى موقف تتراجع فيه بعض الشركات، فى حين تشعر فيه شركات أخرى بجرأة كافية لتضخيم إنفاقها الاستثماري. إن عاقبة التفتيت فى الاستثمار يمكن أن تكون من النوع المقابل على الأقل حتى تشعر الشركات الباقية فى السوق بأن "الأمور قد استقرت"، وفى هذه الحالة تستمر الأزمة وتستمر، بمعنى أن الأمور لن تستقر أبدًا.

الجدل القائل بأن الأزمات تامة فى ذاتها، وأن الوفرة الإنتاجية – من ثم – عابرة أى مجرد ظاهرة دائرية، هو جدل غير واضح المعالم. ولكن هذا الجدل ضرورى جدًا من الناحية النظرية إذا ما أردنا شرح الاستقرار المتصور فى ظل الرأسمالية من خلال تحليل لها كنظام مغلق، وحقيقة أن ماركس لجأ إليه إنما تؤكد قناعتى بأن تحليل ماركس للرأسمالية كان تحليلاً لنظام مغلق.

بالطبع الوفرة الإنتاجية المعممة ليست ظاهرة دائمة فى ظل الرأسمالية، ولكن السبب فى ذلك ليس لأنها لا علاقة لها بأى ميل تلقائى للرأسمالية إلى التغلب على الوفرة الإنتاجية المعممة (وهو أمر يعنى التسليم بقانون ساي). بالطبع لها علاقة بوفرة الأسواق الاستعمارية، أو بشكل أعم بأسواق ما قبل الرأسمالية. بمعنى آخر، الأمر لا يعنى أن مشكلة الطلب الإجمالى هى مشكلة قصيرة الأجل ستختفى تلقائيًا على الأمد البعيد. إنها مشكلة تقع قبل الحدث (وستفرض نفسها فى الاقتصاد الرأسمالى الافتراضى المغلق، وليس بالضرورة مجرد ظاهرة مؤقتة) لا تكشف نفسها بعد الحدث بسبب توافر أسواق ما قبل الرأسمالية. إن تفريق الأمد القصير مقابل الأمد البعيد بالنسبة إلى الطلب الإجمالى يشكل هوية خاطئة للتفريق بين ما قبل الحدث وما بعده. ويمكن التصالح فيما يخص نظرية القيمة لماركس مع رفضه القطعى لقانون ساى إذا ما أدخلنا هنا حقيقة وصول الرأسمالية إلى أسواق ما قبل الرأسمالية، ولكنّ عملا كهذا سيدفعنا إلى الخروج من فرضية أن الرأسمالية تشكل نظامًا مغلقًا.

وحقيقة أن شخصًا مثل ماركس يعلم جيدًا ما هو الاستعمار يمكنه أن يقوم بتحليل للرأسمالية كما لو كانت نظامًا مغلقًا، يمكن أن نعزوها إلى الإكراه النظرى المصاحب لتصوره عن وسائل الإنتاج كما أشرنا سابقًا.

إحدى نتائج تحليل النظام المغلق هذا، بجانب الدمار النظرى الذى لحق بقضية المقهورين فى البلدان المستعمرة، هى العداوة غير المبررة تجاه النظرية الكينزية بين الاقتصاديين الماركسيين. والإشارة هنا لا إلى الفلسفة الاجتماعية والنظرة السياسية لكينيز، التى سيرفضها الماركسيون بطبيعة الحال، ولا إلى الوحدات البنائية التصورية الدقيقة لعلم اقتصاد كينيز مثل النزوع إلى الاستهلاك، وهما أمران غير مقبولين من الناحية المنهجية لدى الاقتصادات الماركسية ولكنهما مقبولان بالنسبة إلى خلاصة كينيز عن دور الطلب الفعال. وإذا ما وضعنا فى الحسبان نقد ماركس اللاذع لقانون ساي، لقلنا إن تأكيد كينيز على الطلب الفعال كان من المفروض أن يقبل بسهولة فى التقليد الماركسي، ولكن هذا لم يحدث. فالثورة الكينيزية، على الرغم من حقيقة أن أحد مؤلفيها المشاركين كان الاقتصادى الماركسى مايكل كاليكى المهندس والذى لم يقدم مقدمة فى علم الاقتصاد لسوى كتاب "رأس المال" لماركس، كانت – إلى زمن طويل – مرفوضة (أو فى أحسن الأحول غير منطقية) بسبب تركيزها على "مجال التداول". وقد عمل علم الاقتصاد الماركسى فى معظم جوانبه كما لو كان متمسكًا بقانون ساي، على الرغم من تدمير ماركس له.

لم يكن هذا الأمر مثيرًا للدهشة؛ فبقبول ماركس لإمكانية حدوث وفرة إنتاجية معممة، ولكن مع إنزالها منزلة دنيا، ووصفه إياها بأنها ظاهرة عابرة ستتغلب عليها الرأسمالية بشكل تلقائى فى خلال دورة رأس المال، يكون الرجل قد خفض منزلة هذه الإمكانية بشكل فعال. وكان ماركس قد هدم قانون ساي، ولكن هذا القانون استطاع أن يزحف إلى تحليله من الأبواب الخلفية. والسبب – كما أشرنا – كان الورطة التى واجهها، ألا وهى تقريب وجهات النظر بين الحقيقة الملحوظة لكون القانون مستقرًا بشكل معقول وبين عرضه النظرى للإمكانية الجوهرية لعدم استقرار القانون نفسه، هذا كله داخل العالم التصورى لنظام رأسمالى مغلق. كان يمكن للرجل أن يتغلب على كل هذه الورطة بالتخلى عن العالم

التصورى لنظام رأسمالى مغلق، تمامًا كما فعلت روزا لوكسمبورج[١]، ولكن ذلك كان من شأنه أن يصطدم بتصوره عن وسائل الإنتاج، حيث التركيز على العلاقة بين الطبقات، وخاصة النقيضين الثنائيين، ذلك التصور المحصور فى العملية الإنتاجية، وهى من خصوصيات النظام وداخلة فيه.

إننى لا أقول بأن هذا التصور معيب ويجب تجاهله، ولكن وجهة نظرى التى أناقشها فى السطور التالية هى أنه فى سياق الرأسمالية - وبأى معدل - فإن إدراك النظام ككل لا يمكن أن يكون ذا حدود مشتركة مع هذا التصور الأساسى وحده، فالنظام الرأسمالى أكبر من وسائل الإنتاج الرأسمالية التى حللها ماركس.

نظام رأسمالى أكبر من طرق إنتاج

فى داخل تحليل ماركس نفسه، حتى فى وجوده، هناك على الأقل عنصر غموض ولبس واحد. وهذا العنصر له صلة بتصور "جيش العمل الاحتياطي". فالرأسماليون يستغلون العمال فى أثناء عملية الإنتاج. والأمر المسلم به أن العاطلين المنتمين إلى جيش العمل الاحتياطى ليسوا مستغلين (وهو ما دفع جوان روبنسون إلى التعليق على عامل بالقول إن الشيء الأسوأ من تعرض العامل للاستغلال على يد رأس المال هو ألا يتعرض للاستغلال). ولكن من المؤكد أنه فى حين لا يتم استغلال الجيش الاحتياطى بنفس الطريقة التى يتم بها استغلال الجيش العامل، فإنه يتعرض للاستغلال من قبل النظام على أية حال وبطريقة مختلفة. الأكثر من ذلك أن الجيش الاحتياطى لا يتألف ببساطة من العاطلين

---

(١) هناك تلميح فى المجلد الثانى لكتاب «رأس المال» إلى أن ماركس يرى المشكلة الدقيقة نفسها التى شغلت تفكير روزا لوكسمبورج بعد ذلك، ولكنه يحل هذه المسألة بإدخال الصادرات فى «قطاع إنتاج الذهب» داخل الرأسمالية. وهذا أمر غير مقنع بشكل واضح وجلي. فماركس نفسه رأى أن النقود الورقية فى ظروف معينة بديلا للذهب (أى إنها عالم من النقود السلعية الذى لا تعمل فيه السلعة النقدية بالشكل نفسه الذى تعمل به النقود). وإذا ما أصدرت هذه النقود الحكومة، فإننا نكون بصدد الحديث عن فائض تصديرى إلى جهة خارج وسائل الإنتاج. انظر دوب (Dobb 1973).

فقط، ولكنه يتألف من عناصر مختلفة بعضها يعمل فى وظائف ولكن "خارج النظام"[١]. وبعبارة أخرى، كان ماركس يحلل النظام الرأسمالى المغلق، وكان يعترف بوجود عالم خارج النظام، ولكنه متصل به بشكل واضح، بمعنى أن العمال الذين لهم وظائف خارجه يشكلون جيشًا احتياطيًا يمكن السحب منه بشكل دائم داخل الجيش العامل.

إضافة إلى ذلك فإن تصور ماركس عن الجيش الاحتياطى بوضعه الحالى محدود فى نطاقه، بمعنى أن الرأسمالية تتطلب لكى تؤدى وظيفتها بالفعل جيشًا احتياطيًا أكبر مما تعارف عليه ماركس. ولرؤية ذلك علينا أن نذيل شرحًا موجزًا لنظرية ماركس عن المال؛ لأن نظريته المتعلقة بالجيش الاحتياطى ونظريته عن المال مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا.

تحليل ماركس للمال يشير إلى عالم مال سلعى يتم فيه إنتاج المال بوصفه سلعة مثل أى سلعة أخرى، كما أن قيمته النسبية مقابل عالم السلع تحددها الظروف المعنية بإنتاجه (وهى مختلفة عن نظرية ريكاردو عن المال السلعي؛ حيث إن سعر الصرف بين المال وعالم السلع يتغير بتغير معدل الأجور أيضًا). وفى ظل أى ظروف إنتاج فإن أى زيادة فى الأجور المالية يستتبعها زيادة فى الأجور الحقيقية (وهو استنتاج مشترك بين ريكاردو وماركس على الرغم من الاختلافات بينهما). ويمكننا – إذن – استخدام المصطلحين: المال والأجور الحقيقية بوصفهما شيئًا واحدا. أما دور الجيش الاحتياطى بينهما فهو إبطاء معدل نمو الأجور بالنسبة إلى الإنتاجية؛ وذلك لتحقيق عدة أهداف، منها أولًا: أن يكون معدل الربحية دائمًا بالزائد، وثانيا: لكى يكون أى ميل لمعدل الربح إلى أسفل فى عملية التراكم تحت السيطرة التلقائية، وذلك من خلال توسع ملائم فى الجيش الاحتياطي، وهذا يمكن تحقيقه بهبوط فى سرعة التراكم نتيجة الهبوط فى معدل الربح (Goodwin 1967). باختصار فإن دور الجيش الاحتياطى هو تخفيض الأجور بالنسبة إلى الإنتاجية، وليس بالضرورة ضمان ألا يتزايد مستوى الأجور؛ بل لضمان ألا تتزايد حصة الأجور. (يفترض الكثير من الكتاب أن حصة الأجور تقوم بوظيفة اطرادية لمعدل

---

(١) هذا صحيح، وينطبق على ما أسماه ماركس بالشكل «الكامن» للفائض النسبى من السكان.

الجيش الاحتياطى إلى الجيش العامل، ولكن الطبيعة الدقيقة لهذه العلاقة ليست وثيقة الصلة بموضوعنا الذى نحن بصدده هنا).

فى عالم حر للمال، لا يحدث أن تتحكم ظروف الإنتاج فى القيمة النسبية للمال مقابل السلع: لأن المال ليس سلعة منتجة. فالقيمة النسبية للمال مقابل السلع فى مثل هذا العالم تحددها حقيقة أن قيمة سلعة ما، والقوة العاملة إذا ما ترجمت إلى مال، ثابتة على المدى القصير، وتتغير ببطء على المدى الطويل (وكانت تلك حجة كينيز). وحيث إن القوة العاملة تدخل فى إنتاج كل سلعة، فإن هذا فى ذاته يحدد القيمة النسبية للمال مقابل كل السلع(١)، وبعبارة أخرى فإن مستوى معدل الأجر المالى يحدد القيمة النسبية للمال مقابل السلع. ولعل لزوجة معدل الأجر المالى تمنع أى تذبذبات عنيفة فى هذه القيمة النسبية.

وهذه اللزوجة تعنى أن العمال إجمالا، أو جزءًا كبيرًا منهم، يقومون بوظيفة مستثمر لا يؤثر بيعه أو شراؤه فى السوق. ولكى يقوم العمال بمهمة هؤلاء المستثمرين يجب ألا يكونوا منظمين حسبما قال كينيز (Keynes 1946: Chapter 17)، الذى سلم بلزوجة الأجور المالية شرطا لاستقرار النظام الرأسمالي. وقد عزا هذه اللزوجة لا إلى حقيقة أن العمال كلهم أو معظمهم غير منظمين؛ ولكن إلى وجود "وهم المال" بين العمال المنظمين بين النقابات العمالية نفسها والذين لا يلاحظون هبوطا فى الأجور الحقيقية: لأن اهتمامهم منصب – بشكل حصرى – على الأجور المالية. ولكن هذه كانت حجة واهية، وقد اصطادتها المدرسة النقدية لتبعث نفسها من المكان الذى حُبست فيه نتيجة من نتائج الهجوم الكينيزي، فقد قدمت هذه الحجة مفهوم "المعدل الطبيعى للبطالة"، ذلك المفهوم الذى ينفى أى نطاق لتدخل الدولة الناجح فى إدارة الطلب بالشكل الذى دافع عنه كينيز. وتظهر هنا صرامة الأجور المالية على الأقل بالنسبة إلى شريحة ما من العمال (تكفى

(١) بالطبع لا يتعين أن تكون القوة العاملة. فالقيمة النسبية لأية سلعة تدخل فى إنتاج السلع الأخرى، ولا تستطيع أن تصبح «بضاعة حرة» مقابل السلع الأخرى، لكونها ثابتة من حيث القيم النقدية. ولكن هذا الثبات يجب أن يرتبط بثبات فى معدل الأجور النقدية للعمال المشتغلين بإنتاج هذه السلعة.

لاستقرار النظام) لأنهم غير منظمين. العمال يؤدون وظيفة المستثمر الذى لا يؤثر بيعه أو شراؤه فى السوق لأنهم غير منظمين. كما أنهم يظلون غير منظمين لأنهم يعيشون وسط جيش احتياطى من العمال.

إن مفهوم جيش احتياطى يكبح القوة التساومية للنقابات العمالية، ويضمن أن حصة الأجور لا تزيد، ومفهوم جيش احتياطى يضمن أن تبقى شريحة لا يستهان بها من العمال غير منظمة مفهومان مختلفان تمام الاختلاف. إن العمال يبقون غير منظمين حين يشكلون جزءًا كبيرًا من الجماهير المعدمة، حتى إن مصطلح "جيش العمال الاحتياطي" الذى يشير إلى القيام على الأقل بواجب دورى نشط لا يصبح مصطلحا قابلا للتحقيق. وإذا ما استخدمنا هذا المصطلح، فعلينا أن نعترف بأن البقاء على العمال غير منظمين – ومن ثم– بوصفهم مستثمرين لا يؤثر بيعهم أو شراؤهم على السوق، يتطلب جيشا من العمالة الاحتياطية أكبر من مجرد منع الأجور من الزيادة عن إنتاجية العمال. وحيث إن ماركس الذى كان أول من افترض مفهوم جيش العمال الاحتياطى قد حبس نفسه فى إطار الدور الأخير، وليس دور تثبيت "وحدة الأجر" (وهو مصطلح كينيزي)، فإن مفهومه يصبح محدودًا.

إن الرأسمالية تتطلب أنه حتى لو كانت هناك أسباب مستقلة لهبوط فى الأجور الفعلية ناتجة عن هبوط فى حصة الأجور؛ فحينئذ لا تتعطل لزوجة الأجور المالية، وحينئذ يجب أن يكون الجيش الاحتياطى كبيرًا بدرجة تكفى لضمان عدم استطاعة شريحة كبيرة من العمال فرض أى حصة أجرية معينة مقدما[1]. ويجب ألا يكونوا قادرين على الدفاع عن مستوى معين من الأجور الفعلية بالنسبة إلى الإنتاجية عن طريق رفع الأجور المالية كلما حدث هبوط عن ذلك المستوى (لتجنب التضخم المنفلت). إذن يجب أن يكون العمال جزءًا من الجماهير المطحونة بالفقر.

---

(١) للاطلاع على مناقشة مفصلة لهذه المسألة انظر باتنيك (Patnaik 1997).

هذه الجماهير، أو بعبارة أخرى هذا الحشد الضخم من الجيش الاحتياطى المركون لحل العقدة، لا يمكن وضعه جغرافيًا داخل اقتصادات رأسمالية حضرية دون تمهيد الطريق لهزات اجتماعية كبرى. إذن يجب وضع الجيش الاحتياطى خارجها. أكثر من ذلك أن هذا الجيش يجب وضعه اجتماعيًا خارج النظام الرأسمالي، وفى إطار طرق للإنتاج مختلفة عن الطريقة الرأسمالية، بالطبع تكون هذه الطرق محددة بوضوح، وتكون مرتبطة بطريقة الإنتاج الرأسمالية (تمامًا كما تخيل ماركس فى حالة مفهومه عن الجيش الاحتياطي). ويستتبع ذلك بالطبع - وعلى أساس هذا الجدل - أن الوجود التزامنى لطرق إنتاج أخرى محيطة شرط لوجود طريقة الإنتاج الرأسمالية نفسها.

بالطبع هذا الوجود المتزامن ضرورى وليس راجعًا إلى هذا السبب بعينه أو ذاك. فضرورته تنبع ليس فقط من أجل إيجاد سوق خارجية لتحفيز التراكم حتى يعمل النظام بما يقارب طاقته، ولا تنبع من أجل تثبيت النظام عن طريق منع تسارع عجلة التضخم حين يعمل النظام بما يقارب طاقته. (مثل هذا التضخم المتصارع سيحدث لو أن كل العمال الذين استخدمت الرأسمالية منتجاتهم استطاعوا تنفيذ الحصص الأجرية المقررة سلفًا). ليس لسبب واحد فقط، ولكن لمجموعة من الأسباب. ولهذه المجموعة الكاملة فإن العمل الكلى للرأسمالية يتطلب ربطها بوسائل الإنتاج الأخرى، فهى تزدهر بامتصاص خيرها، وبجعلها خادمة لأغراضها.

إخضاع وسائل الإنتاج الأخرى

إن النظرة إلى الرأسمالية بوصفها "نظامًا مغلقًا" نظرة مقصورة تمامًا. كما أن مفهوم وسيلة الإنتاج، الذى حدد فى إطار آلياته الاستيلائية الداخلية، ومن هنا كيان تام معرفيًا فى ذاته، الذى قد يكون ذا صلة بوسائل الإنتاج السابقة، ليس ذا صلة بالرأسمالية لأنها تميل إلى الحط من قدراته على الاتصال بوسائل الإنتاج الأخرى التى يجب أن تتعايش معها بشكل متزامن. ليس الغرض مما أقول هو نقد مفهوم وسيلة الإنتاج، أو التقليل من

قدرات العمال الضخمة على تحرير قانون حركة الرأسمالية بدءًا من تحليل أصل قيمة الفائض الكامنة بداخله، ولكن غرضى هو مجرد تأكيد عدم كفاية ذلك الجهد الجبار.

وهذا أمر ضرورى لسبب واحد شديد الأهمية. لقد كتب كل من ماركس وإنجلز فى المنشور ما يلي: "والبرجوازية، بالتحسين السريع لكل أدوات الإنتاج، وبالتسهيل اللامتناهى لوسائل المواصلات، تشد الكل - حتى الأمم الأكثر تخلفا - إلى الحضارة. والأسعار الرخيصة لسلعها هى المدفعية الثقيلة التى تدك بها الأسوار الصينية كلها، وتُرغم البرابرة الأكثر حقدًا وتعنتًا تجاه الأجانب على الاستسلام، وتجبر كل الأمم، إذا شاءت إنقاذ نفسها من الهلاك، على تبنى نمط الإنتاج البرجوازي، وترغمها على تقبل الحضارة المزعومة، أى على أن تصبح برجوازية. وباختصار، هى تخلق عالمًا على صورتها".

الإشارة الواضحة هنا هى أن الطبيعة الثورية لوسائل الإنتاج البرجوازية تؤدى بالضرورة إلى انتشارها فى دول العالم، وهى إشارة تعاود الظهور عند روزا لوكسمبورج التى وضعت نظرية كاملة لانهيار الرأسمالية بدعوى أنه حين أصبحت الرأسمالية وسيلة الإنتاج السائدة فى العالم بات تكرارها على نطاق عالمى ضربًا من المستحيل. ومع أن المؤتمر السادس للشيوعية الدولية رفض هذا الطرح، واعترف بحقيقة أنه فى دول العالم الثالث لم يؤدِ الدوران فى فلك الرأسمالية العالمية إلى إنتاج نسخة طبق الأصل من وسيلة الإنتاج الرأسمالية (وتبنى المؤتمر الطرح القائل بأن إعواز طبقة الفلاحين فى العالم الثالث لم يؤدِ إلى تحويلهم إلى طبقة عمال) فإن هذا النشر ظل موضوعًا متكررًا وملحًا داخل التقليد الماركسي. إن الحجة التى نسوقها فى هذا الفصل لا ترفض فقط مبدأ الانتشار، ولكنها تصل إلى حد القول بأن الطريقة الماركسية المناقضة للمعتقدات العامة يمكن أن توجد فقط داخل بيئة ما قبل الرأسمالية، وليس فى الشكل البدائى بالطبع، ولكن يتم صياغتها وتشكيلها والهيمنة عليها من جانب الرأسمالية وتطويعها لتخدم أغراضها.

وترتب على ما تقدم أن نقول إن الوسيلة الرأسمالية ثورية، ولكن ليس بالدرجة الكافية، فهى تفتت عزلة المجتمعات القائمة قبل مرحلة الرأسمالية، كما تجذبها بلا هوادة

إلى عملية التراكم الرأسمالى التى تتبعها، ليس بالضرورة من خلال خلق هياكل لوسيلة الإنتاج البرجوازية بشكل مهيمن. فهذه المجتمعات يتم الهيمنة عليها وتحويلها عن طريق الرأسمالية الحضرية، ولكن المجتمعات نفسها لا تتحول إلى مجتمعات برجوازية.

وفى حين من الممكن قبول الكثيرين لهذه الحقيقة فإن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: لماذا لا نقنع بتغليف هذا المفهوم فى مفهوم آخر مثل "النظام الرأسمالى العالمي"؟ لماذا يجب أن نصر على التمسك بمفهوم وسيلة الإنتاج من أساسه؟ الإجابة عن هذا السؤال هى كما يلي: إن المفاهيم والنظريات التى تستخدمها عالية القيمة بصفتها أدوات مساعدة فى مجال التطبيق. وتفضيل أحد المفاهيم على الآخر يجب أن يحدده فى النهاية الدرجة التى يساعد بها فى مجال التطبيق، وبصورة أدق الدرجة التى يساعد بها فى نقل الصراع الطبقى الثورى إلى الأمام بأن يجعل من الممكن القيام بتحليل ملموس لظروف ملموسة. ليس فيما قيل آنفًا ما يجرح مصداقية رؤى ماركس الأساسية لديناميكية وسيلة الإنتاج الرأسمالية. كل ما فى الأمر أنه يتمنى أن يضع تلك الديناميكية داخل كيان إجمالى أكبر. ولفهم تلك الديناميكية، ومعرفة مجموعة من الطبقات الموضوعة فى هذا الكيان الإجمالى الأكبر، ولمشاهدة التغيرات فى العلاقة المتبادلة بين هذه الطبقات، يعد مفهوم وسيلة الإنتاج ذا ضرورة مطلقة. فبدون هذا المفهوم يجد المرء نفسه مشغولا بالوصف ليس إلا، مع أنه "وصف ثري"، ولكنه لا يرتقى إلى درجة التحليل.

مع حفاظنا على مفهوم وسيلة الإنتاج، يجب أن ندرك أن وسيلة الإنتاج الرأسمالية مكانها الدائم هو داخل "مجموعة" محاطة بوسائل إنتاج مرحلة ما قبل الرأسمالية تخضع للهيمنة، وهى مع ذلك باقية على قيد الحياة، ولم يتم إزالتها. الميول الملازمة للرأسمالية، والتى حل خيوطها ماركس، تعمل بالتأكيد، ولكن بأسلوب أثر فيه تفاعلاتها مع هذا الكون المحيط. فالاستغلال داخل هذا الإجمال يتخذ أشكالا متنوعة، فهناك استغلال العمال المباشر من قبل أصحاب العمل الرأسماليين من خلال الاستيلاء على قيمة الفائض، وهناك استغلال الجيش الاحتياطى المركون فى ظروف معيشية محبطة، وهناك دور الضغط على القوة التساومية للنقابات التجارية فى العاصمة، ثم هناك العمال غير المنظمين فى الأطراف، الذين يتم استغلالهم من خلال تبادل غير متساوٍ والذين أسند إليهم دور

المستثمر الذى لا يؤثر شراؤه أو بيعه فى السوق للحفاظ على استقرار قيمة المال، وهناك أخيرًا الجماهير التى تم إعوازها، والذين يعيش وسطهم هؤلاء العمال غير المنظمين، وهم أيضًا مستَغَلون ومحبَطون من ظروفهم المعيشية أكثر من جيش العاصمة الاحتياطي، وعليهم يعتمد النظام من أجل تحقيق استقراره. وبالإضافة إلى هؤلاء، هناك بالطبع أشكال مختلفة من الاستغلال من جانب الطبقات المهيمنة فى مرحلة ما قبل الرأسمالية.

إن إدراك هذه الوحدة المتكاملة يبدو لى طريقة أفضل كثيرًا للاستمرار من معاملة الرأسمالية بصفتها وسيلة إنتاج تامة فى ذاتها، ومنعزلة عن الوسائل التى سبقتها، ومن هنا تنفلت منى ظاهرة الإمبريالية (بمعناها الشامل). علينا – إذن – ألا نحيد بمفهوم وسيلة الإنتاج عن معناها الأساسي، بل علينا أن نحذف من هذا المفهوم الإشارة إلى أنها كيان تام فى ذاته عن طريق الإدراك بأن وسيلة الإنتاج – على عكس الوسائل السابقة – توجد بالضرورة عن طريق الهيمنة، وليس عن طريق استبعاد الوسائل السابقة، فلا وسيلة إنتاج تعتمد بهذا الشكل على السوق العالمية، وتخرج إلى الوجود عن طريق تشكيل نظام تجارة عالمي، بإمكانها العيش فى معزل عن الآخرين.

الإمبريالية: ملمح ثابت للرأسمالية

دعونا الآن نجمع خيوط حجة هذا الفصل. إن المفهوم الأساسى للتحليل الماركسى هو وسيلة الإنتاج. وحيث إن هذا المفهوم يبدأ من عملية الإنتاج فى أى مجتمع، كما أن وسيلة استخراج الفائض من المشتغلين فى الإنتاج المباشر، فإن وسيلة الإنتاج ينظر إليها بصفة جوهرية بوصفها كيانًا تامًا فى ذاته ومستغنٍ عن الآخرين، كما أن "قانون الحركة" الذى يحكمها يعمل فى إطار هذا المنظور. هذا الإجراء الذى تم تطبيقه عالميًا من جانب المحللين الماركسيين عبر كل الوسائل واضح فى تحليل الرأسمالية، التى اعتبرت وسيلة إنتاج، شأنها شأن أى وسيلة إنتاج أخرى، وهى وسيلة ركز عليها التحليل الماركسى بصفة خاصة. وكان نتيجة هذا التحليل أن الإمبريالية، ليس بالمفهوم اللينيني، ولكن بالمعنى الشامل الذى يجمع الحقبة الاستعمارية أيضًا، والتى كانت فيها ملمحًا ثابتًا للرأسمالية،

لم تظهر فى جوهر التحليل الماركسى (فضلاً عن مرحلة الاحتكار) ولكنها تظهر مجرد نقاشات عن التراكم البدائى لرأس المال، وفى التحليلات الملموسة للرأسمالية، ولكن ليس فى قانون الحركة الخاصة بها، وفى النظرية الأساسية لعملها.

ومع ذلك فإن هناك أسبابا قوية تدفع إلى الاعتقاد بأن الإمبريالية يجب أن تظهر فى الصورة، وبأن الرأسمالية لا يمكن تحليلها بوصفها نظامًا تامًا فى ذاته، وعلى نفس مستوى وسائل الإنتاج السابقة عليه. وبمجرد أن ندرك ذلك - كما فعل ماركس من قبل- فإن إمكانية وجود قيود على الطلب تؤدى إلى وفرة إنتاجية معممة كما أوضحت روزا لوكسمبورج - ومن ثم - علينا أن نبحث عن "حوافز خارجية" لتفسير تراكم رأس المال كعملية مستمرة. والحافز الخارجى هو التصدير إلى أسواق تمر بمرحلة ما قبل الرأسمالية (حتى فى حالة وجود توازن تجارى مع هذه الأسواق). وحقيقة أن الوفرة الإنتاجية المعممة والمطولة لم تُلاحظ، يجب عدم الأخذ بها دليلاً على استحالة حدوثها حافزا مرغوبا فيه أو متوقعا. كما أن شرح ضعف الحجج التى تتخذ نمط حجج نارودنيك بخصوص استحالة انتشار الرأسمالية فى بلد ما، تلك الحجج التى تشكل نتائج مشوهة (لأنها مغلوطة من الناحية المنطقية) تستخلص من هذه الفرضية الخاصة بوجود حوافز خارجية لا يمكن استخدامها للتشويش على صحة هذا الافتراض.

إضافة إلى ما تقدم، هناك حقيقة إضافية. فى تقليد ماركس يشير مفهوم جيش الاحتياط - بشكل ضمنى - إلى وجود وسائل إنتاج أخرى فى خط موازٍ وتهيمن عليها الرأسمالية. نطاق هذا المفهوم - كما هو بادٍ فى كتابات ماركس - محدود بشكل ما، ودوره قاصر على كبح القوة التساومية للعمال من أجل إحكام السيطرة على الأجور الفعلية فى مقابل الإنتاجية. وفى عالم المال المجاز، يتطلب ثبات النظام أن تكون الأجور النقدية لشريحة كبيرة من العمال لزجة على المدى القصير، وأن تتغير ببطء مع الوقت، وهو ما سيحدث إذا ما تصرف العمال بوصفهم مستثمرين لا تؤثر عمليات بيعهم وشرائهم فى السوق. وحين يقوم العمال بهذا الدور فإنهم هم أنفسهم عادة غير موظفين، أى إنهم ينتمون لما يمكن أن نسميه بجيش شبه احتياطي. أكثر من ذلك أنهم يفعلون ذلك فقط حين يحاطون باحتياطيات عمالية واسعة وغير مستغلة، وهى الحال عادة فى اقتصادات العالم

الثالث، وهى الاقتصادات التى تأخذ منها الرأسمالية موادها الخام وسلعها الأساسية. إن الجيش الاحتياطى الذى تشغله الرأسمالية أكبر – إذن – مما تخيل ماركس، وهذا الجيش الاحتياطى منقسم إلى جزأين: جزء صغير موجود فى العاصمة، وجزء أكبر موجود فى الأطراف، ومشغول بوسائل إنتاج مختلفة عن الرأسمالية. ولكن تخضع لها وهى مختلفة بذلك عن الأشكال البدائية.

الرأسمالية – من ثم – موجودة بالضرورة داخل بيئة مركبة، وداخل مجموعة من أشكال ما قبل الرأسمالية. وفى حين يدرك هذه الحقيقة كثيرون، فإن الوسائل النظرية التى يقدمونها من أجل معرفتها، مثل "نظام رأسمالى عالمي"، تميل إلى الخروج عن المفهوم الماركسى لوسائل الإنتاج. هذا – فى رأيى – رأى غير سديد، لأنه يرقى إلى التخلص من الطفل مع الماء الذى اغتسل به فى الحوض. الطريقة الأفضل هى الاحتفاظ بمفهوم وسيلة الإنتاج، وأن نحتفظ ونبنى على كل آراء ماركس التى استقاها من هذا المفهوم. ولكن مع الاعتراف بأن الرأسمالية تعمل طول حياتها فى بيئة تكونها مجموعة من وسائل الإنتاج فى مرحلة ما قبل الرأسمالية تقوم بتعديلها، وتحويلها، والهيمنة عليها، واستغلالها. ويجب توسيع مفهوم الاستغلال الذى تتبعه ليشمل أنواع الاستغلال المختلفة والسائدة فى ظل الرأسمالية بعيدًا عن السيطرة على قيمة الفائض. ولعل الحل المتاح للتناقض الظاهر بين مفهوم وسيلة الإنتاج ونظرية الإمبريالية ليس فى التخلى عن جوهر أى من الاثنين ولكن فى الاعتراف النظرى بظاهرة ظلت العقول تتابعها زمنًا طويلا: ألا وهى أن الوسيلة الرأسمالية لها بعض الخصائص الشديدة الخصوصية مرتبطة بها.

المراجــع

Bukharin, N. I., (1972), *Imperialism and the Accumulation of Capital*, reprinted in Kenneth Tarbuck (ed.), *Imperialism and the Accumulation of Capital*, Allen Lane, The Penguin Press, London.

Chandra, Bipan, (1966), *The Rise and Growth of Economic Nationalism in India*, People's Publishing House, Delhi.

Dobb, M. H., (1973), *Theories of Value and Distribution since Adam Smith*, Cambridge University Press, Cambridge.

Feinstein, C. H. (ed.), (1967), *Socialism, Capitalism and Economic Growth*, Cambridge University Press, Cambridge.

Ganguli, B. N., (1965), *Dadabhai Naoroji and the Drain Theory*, Asia Publishing House, New Delhi.

Goodwin, R.M., (1967), 'The Growth Cycle', in C. H. Feinstein (ed.), *Socialism, Capitalism and Economic Growth*, Cambridge University Press, Cambridge.

Habib, Irfan, (1995), 'Problems of Marxist Historiography', in *Essays in Indian History*, Tulika, Delhi.

Hilton, Rodney (ed.), (1976), *The Transition from Feudalism to Capitalism*, New Left Books, London.

Kalecki, Michal, (1971), 'The Problem of Effective Demand with Rosa Luxemburg and Tugan Baranovsky', in *Selected Essays on the Dynamics of the Capitalist Economy 1933–1970*, Cambridge University Press, Cambridge.

Keynes, J. M., (1946), *The General Theory of Employment, Interest and Money*, Macmillan, London.

Lange, Oskar, (1964), 'The Role of the State in Monopoly Capitalism', in *Papers on Economics and Sociology*. Pergamon, Oxford.

Luxemburg, Rosa, (1963), *The Accumulation of Capital*, Routledge, London.

Naoroji, Dadabhai, (1962), *Poverty and Un-British Rule in India*, Government of India, Delhi.

Patnaik, Prabhat, (1972), 'External Markets and Capitalist Development', *Economic Journal*, 82 (328), 1316–23.

—— (1986), 'Introduction', in Prabhat Patnaik (ed.). *Lenin and Imperialism*, Orient Longman, Delhi.

Patnaik, Prabhat, (1997), *Accumulation and Stability Under Capitalism*, Clarendon Press, Oxford.

Patnaik, Prabhat, (1999), '*The Communist Manifesto* After 150 Years', in Prakash Karat (ed.), *A World to Win*, Leftword Books, New Delhi.

Patnaik, Prabhat, (2000), 'Introduction', to V. I. Lenin, *Imperialism the Highest Stage of Capitalism*, Leftword Books, New Delhi.

Patnaik, Utsa, (1999), 'The Costs of Free Trade: The WTO Regime and the

Indian Economy', *Social Scientist*, 27 (1–2), November/December: 3–26.
Robinson, Joan, (1963), 'Introduction' to Rosa Luxemburg, *The Accumulation of Capital*, Routledge, London.
Tarbuck, Kenneth (ed.), (1972), *Imperialism and the Accumulation of Capital.* Allen Lane, The Penguin Press, London.

المقال الثالث[1]

أمريكا اللاتينية والاقتصاد العالمى فى القرن العشرين الطويل

خوسيه أنطونيو أوكامبو

كان أحد الملامح المميزة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى بالمقارنة بقارتى أفريقيا وآسيا هو اندماجها الأسبق والأعمق فى تيارات التوسع المركنتلية (نظام اقتصادى نشأ فى أوروبا خلال تفسُخ الإقطاعية لتعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومى الصارم لكامل الاقتصاد الوطني، وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة، وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية). وعندما تسارعت وتيرة التنمية الصناعية الرأسمالية فى قلب الاقتصاد العالمى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، كانت أمريكا اللاتينية قد مر عليها بالفعل ثلاثة قرون من التحول العميق لهياكلها الاقتصادية والاجتماعية.

(١) يستقى هذا الفصل مادته من إسهامات المؤلف فى مشروع حول تاريخ أمريكا اللاتينية الاقتصادى الذى قادته روزمارى ثورب، وهو منشور ويمكن الرجوع إليه فى قائمة المراجع الملحقة بهذا الكتاب تحت اسم وتاريخ: Thorp (1998a) – Cardenas, Ocampo, and Thorp (2000a, 2000b)

إضافة إلى ذلك، ونتيجة للاضطراب الذى شهدته أوروبا فى أعقاب الثورة الفرنسية، نالت دول أمريكا اللاتينية استقلالها فى أوائل القرن التاسع عشر. وقد مرت عملية بناء الدولة بمراحل مؤلمة، ولم يكتمل بعضها فى معظم البلدان نتيجة لعاملين: أولهما تأجج الصراعات الأهلية المتكررة فى كثير من البلدان فى خلال القرن التاسع عشر، وهو ما نجم عنه ظهور أنظمة سياسية تزاوجت فيها حكومات الأقلية مع الأنظمة العسكرية. وكان هذا بدوره يعنى أن انتصار الليبرالية الاقتصادية فى القرن العشرين أمر لم يصاحبه فى معظم البلدان تشكيل مؤسسات ليبرالية سياسية. ثانى العوامل اقتصادي، فنتيجة عدم وجود اتصالات حديثة، تحولت القارة إلى أقاليم محلية منعزلة بعضها عن بعض من الناحيتين التنظيمية والاقتصادية، إلى درجة أن أجزاءً مختلفة من هذه البلدان كانت مرتبطة بموانئ أوروبا والولايات المتحدة أكثر من ارتباطها بباقى أجزاء التراب الوطني. وترتب على ما تقدم أن جاءت فكرة إنشاء سوق داخلية حقيقيةمتأخرة نسبيًا فى معظم بلدان أمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم مما تقدم فإن الاندماج المبكر فى الاقتصاد العالمى والاستقلال السياسى لم يمثلا استقلالا اقتصاديًا لأمريكا اللاتينية عندما انطلقت مرحلة أعمق من الاندماج العالمى فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. وباستثناءات قليلة، واصل اندماج أمريكا اللاتينية فى الاقتصاد العالمى الاعتماد على موارده الطبيعية مثلما كانت الحال فى الماضى الاستعماري. فتدفقات رأس المال غير المستقرة فى بعض البلدان، وهجرة العمالة ساعدتا على وضع الملامح الرئيسية لـ "عصر التصدير" فى التنمية الاقتصادية لقارة أمريكا اللاتينية.

ومن ناحيته يسر النمو التدريجى لسوق داخلية وهيكل اقتصادى أكثر تنوعًا وحداثة استيعاب المنطقة للمتغيرات فى وقت تعرض الاقتصاد العالمى لقيود متزايدة فى الفترة الزمنية الفاصلة للحربين العالميتين وبصفة خاصة فى الثلاثينيات. ومع أن الالتزام بتصدير المواد الخام لم يختفِ فجأة، أضحت عملية التحول الصناعى القائمة على السوق الداخلية مصدرًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، وذلك بشكل متزايد. هذا الانتقال، والذى اشتمل على التطور التدريجى لأشكال جديدة لتدخل الدولة فى الاقتصاد، كان انتقالا

ناجحًا، وانعكس هذا النجاح فى حقيقة أن أمريكا اللاتينية أصبحت أسرع مناطق العالم من حيث النمو الاقتصادى فى مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

وبذلك وجد الإعمار الاقتصادى للاقتصاد العالمى بعد الحرب العالمية الثانية منطقة أصبحت واثقة بنفسها نتيجة لتجربتها الناجحة بين الحربين، فقد تعمق التحول الصناعى الذى قادته الدولة، ولكنه لم يحل قط محل الاعتماد على المواد الخام، وخاصة فى البلدان الأصغر فى أمريكا اللاتينية. كما سمح هذا التحول الصناعى للبلدان الأكبر فى الإقليم بالمشاركة فى نمو التجارة العالمية فى المصنوعات، وهى عملية تعززت ونمت نتيجة للتكامل الإقليمى بين دول القارة. فضلاً عما تقدم، أسهمت عودة تدفقات رأس المال منذ الستينيات بدورها فى إدارة قيود ميزان المدفوعات، تلك القيود ظلت تتكرر منذ الثلاثينيات، وكانت تميل إلى التعمق فى المراحل الأخيرة من عملية التحول الصناعى الذى تقوده الدولة. وإضافة إلى هذا وذاك، أسهم رأس المال الخارجى فى الحفاظ على معدل النمو بعد عام ١٩٧٣، ولكن دورة الازدهار والكساد فى التمويل الدولى أثبتت فشلا كارثيًا، وأدت إلى أسوأ أزمة اقتصادية فيما عرف باسم "العقد الضائع" فى الثمانينيات.

وأما محاولة انتشال الاقتصاد من خلال التحرر الاقتصادى فقد كان لها بعض العوائد على النمو الاقتصادي، وقد أسهم فى هذه العوائد التمويل الخارجى المتجدد. ولكن عملية إعادة الهيكلة لم تمر مرور الكرام، بل تركت آثارها المؤلمة التى فاقت كل تصورات المصلحين الليبراليين الجدد، وأدت إلى إبطاء معدلات النمو الاقتصادى حتى أثناء الفترة التى عرفت باسم "فترة الأداء الأفضل" والواقعة بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٧. إضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد الشديد على التمويل الخارجى كانت له عواقب وخيمة مرة أخرى فى وجه دورة الازدهار والكساد للتمويل الدولي؛ مما أدخل المنطقة فيما عرف آنذاك بـ "نصف عقد ضائع" بين عامى ١٩٩٨ و ٢٠٠٢.

يقدم هذا الفصل الاتجاهات العريضة للتنمية الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية وعلاقاتها بالاقتصاد العالمى خلال القرن العشرين الطويل. وينقسم تحليل هذا الفصل إلى ثلاث مراحل عريضة. سنشير إلى الفترة الزمنية بين عقدى السبعينيات والثمانينيات

من القرن التاسع عشر حتى عشرينيات القرن العشرين، والمشار إليها باسم "عصر التصدير"، وإلى الفترة الواقعة بين عقدى الثلاثينيات والسبعينيات فى القرن العشرين، المعروفة باسم "مرحلة التحول الصناعى الذى تقوده الدولة"، وأخيرًا الفترة الأحدث والمعروف باسم "النظام الليبرالى الجديد".

عصر التصدير: الاندماج الأعمق فى الاقتصاد الدولي

معظم التوسعات الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية حتى عشرينيات القرن المنصرم كان يقودها التصدير، بمعنى أن نمو الصادرات لم يكن أسرع مما كان فى الماضى فحسب، ولكنه كان يحدد كذلك أنماط دورات نمو إجمالى الناتج المحلي. لكن الدور السائد الذى لعبته الصادرات لم يكن يعنى أن قطاعات التصدير قد استوعبت الحصة الأكبر من القوة العاملة، أو أنها كانت تمثل الحصص الأكبر فى إجمالى الناتج المحلي؛ بل إن اقتصادات التصدير فى معظم بلدان أمريكا اللاتينية تركت مجتمعات كبيرة من قطاع الأيدى العاملة حبيسة القطاع الزراعى التقليدي. وكانت التوسعات التصديرية تقوم بشكل كبير على استغلال الموارد الطبيعية التى لم تُستغَل استغلالاً كاملًا. ومع ذلك تنوعت التوسعات الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية تنوعًا كبيرًا من حيث الأهمية والتوقيت والاستقرار، ونوع المنتج، ودرجة التنوع فى النشاط الاقتصادى الذى صاحب عملية تطوير الصادرات.

وبشكل إجمالي، كان التوسع التصديرى لأمريكا اللاتينية شبيهًا بالتوسع الذى شهدته التجارة العالمية فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، ولكنه كان أكثر ديناميكية من الأخير فى العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين. وفى أواخر عشرينيات القرن العشرين، وصلت حصة أمريكا اللاتينية فى التجارة الدولية إلى تسعة بالمائة مقابل سبعة بالمائة فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر (انظر الجدول ٣،١). وصاحب هذا النمو تنوعات كبرى فى نوعية السلع. واستوعبت المنتجات الزراعية فى المناطق المعتدلة واللحوم والمعادن الصناعية والزيوت حصة متزايدة على حساب المعادن النفيسة، والسلع الزراعية الرئيسية، ومنتجات الغابات التقليدية، باستثناء البن الذى استحوذ على أقل من خُمس الصادرات الإقليمية بقليل.

حتى الآن، فإن أكبر توسع فى الصادرات فى هذه المنطقة كان قد حققته الأرجنتين فى الفترة من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى (Gerchunoff and Llach 1998). ولكن مع مرور الزمن استفادت كل دول أمريكا اللاتينية من الاندماج المتزايد فى الاقتصاد العالمي. وأصبح الاعتماد على الأسواق الأوروبية مقابل الأمريكية عنصرًا جوهريًا فى الأداء التصديرى النسبى بعد عام ١٩١٤. الواقع أن التصدير إلى الاقتصاد الأمريكى الديناميكى كان واحدًا من الأسباب التى جعلت أمريكا اللاتينية ككل قادرة على تجنب التباطؤ الأوروبى بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن آثاره ظهرت بشكل كامل فى الجزء الشمالى من أمريكا اللاتينية. وكان الاعتماد على هذه السوق أحيانًا سلاحًا ذا حدين، خاصة إذا أصبحت السلع المصدرة إليها هدفًا لسياسة الحماية الأمريكية المحصنة.

جدول رقم ٣.١

صادرات أمريكا اللاتينية في الفترة ١٨٦٠-١٩٢٩

	٦١/١٨٥٩	١٩٠١/١٨٩٩	١٣/١٩١١	٢٩/١٩٢٧
قيمة الصادرات بالمليون دولار أمريكي				
أمريكا اللاتينية (أ)	٢٩٢	٦٦٤	١٤٩٣	٢٩٥٤
الأرجنتين	١٣	١٦٣	٤٣٧	٩٦٤
بعد استبعاد الأرجنتين	٢٧٩	٥٠١	١٠٥٥	١٩٨
حصتها في التجارة العالمية (٪)		٧,١	٨,٦	٩,٢
حصتها في صادرات العالم الثالث	٤١,٨	٣٧,٤	٣٨,٤	٣٦,٤
نوعية السلع (ب)				
منتجات تقليدية				
منتجات مزارع وغابات	٤١,٢	٢٨,٥	٢٤,٥	١٦,٩
معادن	١٨,٨	١٤,٢	١٣	٦,٦
البن	١٨,٢	١٨,٥	١٨,٦	١٨
منتجات ديناميكية				
منتجات زراعية	٣,٩	٢٢,٢	٢٤,٤	٢٧,٧
معادن وزيوت	٠,٢	١,٢	٤,٧	١٤,٢

ملاحظات: منتجات المزارع والغابات التقليدية: السكر والتبغ والجلود والمطاط.
المعادن التقليدية: المعادن النفيسة والأسمدة ونترات الصوديوم: النحاس والقصدير.

- البيانات تشير إلى الدول النامية في قارة أمريكا اللاتينية باستثناء جزر الأنتيل البريطانية.
- تشير الحصص بالنسبة المئوية لإجمالي الصادرات باستثناء الصادرات غير المصنفة. وتشتمل على جزر الأنتيل البريطانية.

المصادر:

Latin American and Third World Exports: Bairoch and Etemad (1985: Table 5.1); Value of World Trade: Madisson (1995: Table 1-3); Commodity composition: Bairoch and Etemad (1985: Table 5.3).

وكان القرن التاسع عشر فترة تحسين السلع من حيث التجارة، وخاصة إذا ما وُضِع فى الحسبان التراجع السريع فى تكاليف النقل منذ سبعينيات القرن التاسع عشر (Bertola and Williamson 2003). ومع أن عقد التسعينيات فى القرن التاسع عشر كان نقطة تحول لبعض السلع، وخاصة البن، فإن الاتجاه العام لأسعار السلع كان لا يزال إيجابيًا فى أوائل القرن العشرين. وبدءًا من الحرب العالمية الأولى فصاعدًا، أصبحت الأسعار غير مستقرة بدرجة كبيرة، وتعرضت لصدمة سلبية قوية فى عشرينيات القرن العشرين، وزادت هذه الصدمة قوة فى ثلاثينيات القرن نفسه (Ocampo and Parra 2003). وأصبحت القوانين المحلية والدولية الحاكمة لأسواق السلع بذلك خيارًا جذابًا منذ الحرب العالمية الأولى وسيلة لإدارة الوفرة الإنتاجية والأسعار الهابطة، وأصبحت مراسًا واسع الانتشار فى ثلاثينيات القرن العشرين (Rowe 1965: Part IV).

صاحب نمو الصادرات انتقال كل من رءوس الأموال والأيدى العاملة. وبعد الطفرة التمويلية فى عشرينيات القرن التاسع عشر، والمرتبطة بديون حرب الاستقلال ومشروعات التعمير والاستعمار الرائدة، حدت قرارات تأجيل سداد الديون من الحصول على القروض الأجنبية لعدة عقود. الواقع أن قصة القرن التاسع عشر بالنسبة إلى بعض بلدان أمريكا اللاتينية كانت قصة إعادة التفاوض حول الدين الخارجي، وفترات قصيرة من الوصول إلى أسواق رأس المال، وتجدد التخلف عن الوفاء بالدين. أما البلدان التى استطاعت الوصول - بشكل دائم - إلى هذه الأسواق فى العقود الأخيرة من القرن العشرين، فكانت خاضعة لدورات الازدهار والكساد التى ميزت التمويل الخارجي، وهى سعار القروض فى ثمانينيات القرن التاسع عشر، التى أعقبها انهيار أسعار المعادن عام ١٨٩٠، وطفرة أوائل القرن العشرين التى قطعتها بحدة الحرب العالمية الأولى، وطفرة سندات وول ستريت فى عشرينيات القرن العشرين، التى أعقبها انهيار أسعار الأسهم فى عام ١٩٢٩ (Marichal 1989).

حتى الحرب العالمية الأولى، كان المصدر الرئيسى للتمويل هو بريطانيا، لكن اشترك معها كل من فرنسا وألمانيا، وبشكل متزايد الولايات المتحدة الأمريكية. وكان رأس المال الأوروبى يُستثمَر بصفة أساسية فى السكك الحديدية، ومشروعات البنية الأساسية والسندات الحكومية التى كانت تُستخدَم بدورها فى استثمارات البنية الأساسية، والحرب (وبصفة أساسية الحرب الأهلية وصراعات الحدود). وكان نصيب الولايات المتحدة خُمس رأس المال الأجنبى المستثمر فى أمريكا اللاتينية عام ١٩١٤، مع وجود حصة أكبر نسبيًا لها فى الاستثمار المباشر. الحقيقة أن أمريكا اللاتينية كانت منفذًا قريبًا لرأس المال الأمريكي، إذ كان يمثل ما يقارب نصف رأس المال المصدر من جانب الولايات المتحدة حتى فترة الحرب العالمية الأولى. وعلى عكس الاستثمارات الأوروبية، التى شهدت ركودًا بعد الحرب العالمية الأولى، استمرت الأموال الأمريكية فى التدفق خلال الحرب وعقد العشرينيات فى القرن العشرين فى شكل استثمارات مباشرة فى النفط والتعدين والزراعة والمرافق العامة بشكل أقل، غير أن الاستثمار فى الأوراق المالية كانت له الصدارة فى العشرينيات حين أصبحت وول ستريت المصدر الرئيسى لتمويل السندات بالنسبة إلى حكومات أمريكا اللاتينية، وشركات القطاع الخاص التى كان بعضها شركات استثمارية أمريكية (United Nations 1955).

وعلى الجانب الآخر، استوعبت أمريكا اللاتينية ما يقارب خُمس ٦٢ مليون شخص هاجروا من أوروبا وآسيا بين عامى ١٨٢٠ و١٩٣٠، معظمهم فى نصف القرن السابق على الحرب العالمية الأولى (Hatton and Williamson 1994)، وأصبحت كل من الأرجنتين والبرازيل المستقبلين الرئيسيين للأيدى العاملة الأوروبية، وجاء بعدهما كل من تشيلى والأوروجواى اللتين استقبلتا جيوشًا ضخمة من الأيدى العاملة إذا ما قورنت بتعدادهما الأصغر نسبيًا. وقد شكلت شركات المقاولات والفنيون المهاجرون إلى هذه البلدان – وخاصة من أوروبا – أهمية كبرى حتى فى البلدان التى لم تكن تستقبل موجات ضخمة من المهاجرين. وقد أسهمت زراعة الغابات فى بلدان وسواحل الكاريبى فى أمريكا اللاتينية وبيرو فى تدفق مزيد من العمالة التى جاء بعضها من آسيا (وبصفة أساسية من

كل من الصين والهند) بعقود عمل مختلفة، هذا فضلاً عن الهجرة الداخلية بالقارة، مثل انتقال العمال السود من جزر الأنتيل إلى مزارع الموز فى دول أمريكا الوسطى، وصناعة السكر الكوبية، وشق قناة بنما.

وبشكل إجمالي، أسهم نمو الصادرات وما صاحبها من تدفق رءوس أموال وعمالة إلى نمو اقتصادى بدءًا من سبعينيات القرن التاسع عشر فصاعدًا. وأعقب ركود نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلي، ذلك الركود الذى شمل – بشكل كبير – المنطقة كلها منذ الاستقلال، زيادة فى هذه الحصة لتشبه مثيلاتها فى البلدان الصناعية، وتفوق المتوسط العالمى (انظر الجدول ٣،٢). وقد سمح هذا النمط من التوسع المبكر لأمريكا اللاتينية بأن تضع نفسها فى مكان "المنطقة ذات الدخل المتوسط" من بين أقاليم العالم، إذ فاق متوسط حصة الفرد من إجمالى الناتج المحلى ربع حصة الفرد فى الولايات المتحدة، بعد معادلة القوة الشرائية لعملة كليهما. وإذا ما وضعنا فى الحسبان الزيادة السكنية فى هذه القارة، فإن هذه المنطقة تكون قد حققت زيادة فى حصتها من الناتج العالمي.

وكما أوضح تريفين (Triffin 1968) وأصحاب المقالات فى كتاب (Acena and Reis)، عمل المعيار الذهبى بطريقة غير متناسقة، مما أثر سلبًا فى بلدان أطراف القارة التى شهدت كثيرا من الأزمات الناتجة عن انهيار أسعار السلع، وتراجع التمويل الخارجي. وانتقلت دورات الصعود والهبوط من الخارج إلى الداخل من خلال اعتماد القطاع العام الشديد على عوائد الجمارك، وعلى ربط ميزان المدفوعات بالمعروض النقدي، وكانت الضحية الأساسية هى استثمارات القطاعين العام والخاص، تلك الاستثمارات التى تعرضت لدورة صعود وهبوط حادة. ومع أن بعض البلدان تعلمت التعايش مع الدوران القوي، مع الحفاظ على "قواعد اللعبة" لكل من معيارى الذهب (والفضة)، فإن عملاتها شهدت فترات طويلة من عدم قابليتها للتحويل إلى العملات العالمية. ومن بين دول القارة، شهدت كل من الأرجنتين والبرازيل وتشيلى وكولومبيا فترات طويلة من عدم قابلية عملاتها للتحول للعملات الأجنبية.

هذه الفترات، بالإضافة إلى التخلي عن معيار الفضة في بعض البلدان، أدت إلى ميل إلى التضخم مقارنة بالمستويات العالمية. وكان هذا يعنى أيضًا أن تخفيض العملة يمكن التعويل عليه - جزئيًا - أداة حماية وتنشيط للصادرات خلال الأزمات. وبدوره، كان هذا يعنى بدء أو استئناف معيار الذهب بعدما كلفت فترات عدم قابلية العملات الوطنية للتحويل اقتصادات دول أمريكا اللاتينية الكثير، من حيث ندرة الموارد المالية الضرورية لضمان الاحتياطيات المطلوبة وما صاحبها من تعديل الأسعار، التى كان لها آثار عكسية فى أنشطة الصادرات والواردات التنافسية.

وبعيدًا عن المؤسسات النقدية، لعبت الحكومات دورًا رئيسيًا فى تطوير القطاع المصرفى المحلى فى معظم البلدان، وكذلك فى تحديد مصير المؤسسات العمالية، وفى كيفية توزيع عوائد تأجير الموارد الطبيعية واستخدامها، وفى نوعية الروابط التى يمكن وضعها بين أنشطة التصدير وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المحلية. ومع أن ذلك لم يكن نمط الدولة المتدخلة فى الاقتصاد، الذى تم بناؤه من ثلاثينيات القرن العشرين فى أمريكا اللاتينية (كما هى الحال فى باقى دول العالم)، فإنه لم يلائم صورة الاقتصاد الحر التى رسمها بعض محللى عصر الصادرات التواقين إلى الماضي.

الجدول رقم ٣.٢

أمريكا اللاتينية والاقتصاد العالمي

	١٨٢٠	١٨٧٠	١٩١٣	١٩٢٩	١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالإقليم										
أوروبا الغربية	١٢٣٢	١٩٧٤	٣٤٧٣	٤١١١	٤٥٧٩	٨٤٤١	١١,٤١٦	١٣,١٩٧	١٥,٩٦٦	١٩,٠٠٢
الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزلندا وكندا	١٢٠٢	٢٤١٩	٥٢٣٣	٦٦٧٣	٩٢٦٨	١٢,٩٦٧	١٦,١٧٩	١٨,٠٦٠	٢٢,٣٤٥	٢٧,٠٦٥
اليابان	٦٦٩	٧٣٧	١٣٨٧	٢٠٢٦	١٩٢١	٥٩٣٤	١١,٤٣٤	١٣,٤٢٨	١٨,٧٨٩	٢١,٠٦٩
أسيا (باستثناء اليابان)	٥٧٧	٥٥٠	٦٥٨		٦٣٤	٩٣٦	١٢٢٦	١٤٩٤	٢١١٧	٣١٨٩
أمريكا اللاتينية	٦٩٢	٦٨١	١٤٨١	٢٠٣٤	٢٥٠٦	٣٤٣٩	٤٥٠٤	٥٤١٢	٥٠٥٣	٥٨٣٥
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق	٦٨٦	٩٤١	١٥٥٨	١٥٧٠	٢٦٠٢	٤٣٣٣	٥٧٣١	٦٢٣١	٦٤٥٥	٤٧٧٨
أفريقيا	٤٢٠	٥٠٠	٦٣٧		٨٩٤	١١٦٤	١٤١٠	١٥٣٦	١٤٤٤	١٤٦٤
العالم	٦٦٧	٨٧٥	١٥٢٥		٢١١١	٣٢٣٣	٤٠٩١	٤٥٢٠	٥١٥٧	٦٠١٢
التفاوتات الأقاليمية (٪)										
أمريكا اللاتينية/ الولايات المتحدة	٥٥,١	٢٧,٩	٢٧,٩	٢٩,٥	٢٦,٢	٢٥,٦	٢٧	٢٩,١	٢١,٨	٢٠,٨
أمريكا اللاتينية/ العالم	١٠٣,٧	٧٧,٨	٩٧,١		١١٨,٧	١٠٦,٤	١١٠,١	١١٩,٧	٩٨	٩٧,١
أمريكا اللاتينية/ أفريقيا	١٦٤,٨	١٣٦,٢	٢٣٢,٥		٢٨٠,٣	٢٩٥,٤	٣١٩,٤	٣٥٢,٣	٣٤٩,٩	٣٩٨,٨
أمريكا اللاتينية/أسيا (باستثناء اليابان)	١١٩,٩	١٢٣,٩	٢٢٥,٢		٣٩٥,٥	٣٦٧,٢	٣٦٧,٤	٣٦٢,٢	٢٣٨,٧	١٨٣,١
حصة أمريكا اللاتينية من إجمالي الناتج العالمي (٪)	٢,٢	٢,٥	٤,٤		٧,٨	٨	٨,٧	٩,٨	٨,٣	٨,٤

المصدر: حسابات المؤلف قائمة على كتاب (Madison 2001) وقاعدة بيانات المؤلف

تباعد الأنماط الهيكلية

إن طبيعة السلعة المبيعة بالخارج، وصلاتها المحلية، وكذلك أسسها المؤسساتية المحلية، تحدد الآثار التى تركتها فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية[(١)]. وكانت القضايا المؤسساتية الأساسية تدور حول كيفية حشد الأيدى العاملة وتعبئتها، وكيفية إتاحة الموارد الطبيعية للاستغلال أمام قطاعات التصدير، وكيفية توزيع العوائد التأجيرية من القطاع الأخير. وكانت الأجور والعمالة المتحركة أمرًا شديد الندرة، وهى قضية ظهرت فى الشكاوى العالمية من نقص العمالة للمحللين المعاصرين (Bulmer-Thomas 2003: chapter 4). وقد عكس هذا الأمر حقيقة أن الهياكل الاقتصادية ما قبل الرأسمالية كانت تميل إلى تقييد حركة العمال، وأن القوة العاملة المتحركة هى أهم "مؤسسة" فى الرأسمالية الحديثة، بما فى ذلك الشكل الخاص الذى تنتهجه فى معظم دول العالم النامى بوصفها مصدرًا غير محدود للعمالة، وهو ملمح ترسخ فى أمريكا اللاتينية خلال مرحلة بناء المؤسسات، التى قادتها الدولة (انظر قسم "مرحلة التحول الصناعى الذى تقوده الدولة" فى هذا الفصل).

وفى ظل القيود المفروضة على حركة العمالة، بات الوصول إلى أكثر أسواق العالم الحرة تطورا فى ذلك الوقت - أى سوق أوروبا - أمرًا جوهريًا لضمان الاستجابة الديناميكية للفرص التى وفرها الاقتصاد الدولي، وكان هذا هو النمط الملحوظ فى اقتصادات الدول التى استوطنها المستعمر فى المخروط الجنوبي. وقد سهلت هذه العملية النمو الاقتصادى السريع القائم على الهجرة الجماعية فى شكل سوق عمالة حرة

(١) أكدت علوم النمطية التقليدية (Furtado 1976, Sunkel and Paz 1976, Cardoso and Faletto 1979) على التناقض بين اقتصادات المعادن واقتصادات تصدير الحاصلات الزراعية، وفى الحالة الأخيرة بين اقتصادات الدول التى استطونت مستعمراتها، والتى تنتج حاصلات زراعية فى المناطق المناخية المعتدلة، وبين المجتمعات الأكثر تقليدية المنتجة للسلع الزراعية الاستوائية. إن التمييز بين زراعة المناطق المعتدلة المناخ والمناطق الاستوائية أمر مهم أيضا إلى درجة أنه كان يُربَط بالتدفقات المختلفة للهجرات الدولية، ذلك أن زراعة المناطق المعتدلة المناخ كانت تعتمد على تدفقات العمالة الأوروبية، فى حين كان إنتاج السلع الاستوائية يستخدم العمالة الآسيوية (Lewis 1969).

ومستويات معيشية أعلى من مستويات باقى المنطقة، ولكن جاءت معها بالظهور المبكر للصراعات المرتبطة بحركات العمالة الحديثة. وكان استخدام شبكات أخرى من العمالة المتحركة دوليًا ذا نطاق أضيق. فإلغاء العبودية فى دول البحر الكاريبى وفر معروضًا من العمالة استفادت منه مزارع الموز فى أمريكا الوسطى وبعض مزارع السكر الكوبية. كما اسْتُفِيدَ من العمالة الصينية المتعاقدة فى كل من كوبا وبيرو.

إن البلدان التى لم تصل إليها هجرة دولية للأيدى العاملة كان عليها أن تعتمد على مواردها المحلية من السكان لتدريبهم حتى يصبحوا قوة عاملة متحركة. هذا الشكل من تعبئة الأيدى العاملة كان نصف مثالي؛ إذ أدى إلى عملية نمو كانت فيه القوة العاملة المتحركة عامل ندرة جوهريا، وفى ذلك تناقض صارخ لوفرة العمالة فى اقتصادات أمريكا اللاتينية بمجرد دوران عجلة التنمية الرأسمالية. وشكل صغار الملاك مصدرًا آخر محتملا للعمالة المحلية، تلك العمالة التى لعبت دورًا مهما فى تنمية قطاعات التصدير فى بعض البلدان (البن فى كولومبيا وكوستاريكا، والتبغ فى كوبا)، وفى توفير المواد الغذائية للمدن ومراكز التصدير. غير أن هذا الشكل من التعبئة العمالية كان محدود النطاق نظرًا إلى القيود التى يفرضها تركيز الأراضي.

كانت جيوب الوفرة السكانية فى اقتصادات المزارعين، وبصورة أكثر عموما، الضغوط السكانية، قد بدأت فى التنامى فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية قبيل بدء عصر التصدير، وقد تعزز هذا التنامى بالإصلاحات الليبرالية التى شهدها القرن التاسع عشر. وتمت تعبئة هؤلاء العمال الذين يتمتعون "بحرية الحركة" على شكل عمال يومية أو دائمين، وفى أغلب الأحيان، كانوا مستأجرين يخضعون لقوانين عمالية مختلطة مثل المشاركة فى المحاصيل، وحقوق استخدام قطع الأراضى فى إنتاج مواد غذائية أساسية. وكانت صكوك تسخير العمال وفاء لدينهم من بين القوانين والقيود غير الاقتصادية المطبقة على حركة العمال بشكل متكرر. وفى الأحوال التى لم تحدث فيها زيادة فى أعداد العمال المتحركين، كانت وسائل تعبئة أخرى، كتلك التى كانت مستخدمة فى الماضى الاستعماري، تطبق، مثل الإكراه على العمل، ولكن كان هذا الإكراه مخلوطًا فى ذلك الوقت بحوافز نقدية، وكانت تلك - عادة - هى القاعدة المطبقة فى الأماكن التى مثلت فيها طبقات العمال من أبناء البلد أهمية كبيرة.

ثمة قضية أخرى مرتبطة بالتعبئة العمالية: ألا وهى كيفية القضاء على المعوقات التقليدية فى سوق الأراضي، وكانت معظم هذه المعوقات راجعة إلى دور الكنيسة الكاثوليكية، والاحتياطيات الهندية، وغيرها من أشكال الحيازات والملكيات الطائفية. وقد ركزت الإصلاحات الليبرالية للقرن التاسع عشر – بشكل دقيق – على إزالة القيود المفروضة على نقل ملكية الأراضي، وعلى الضرائب المباشرة على الأراضى (وكانت تلك مصدرًا رئيسيًا من مصادر تمويل الكنيسة)، فضلاً عن إلغاء العبودية والقضاء على جميع أشكال احتكار الدولة. وفى المقابل، أسهمت الأراضى التى تنازلت عنها الدولة فى شكل منح فى إعادة إنتاج نظام زراعى يقوم على تركيز الأراضي.

وكانت طبيعة الإنتاج والمعالجة والنقل تحدد الهيكل الصناعى لقطاعات التصدير، فقد اخترق رأس المال الضخم تلك الأنشطة التى كان فيها رأس المال والاقتصادات الكبرى مهمة. وكانت تلك هى حالة استغلال المعادن والبترول والسكر ومزارع الموز، فقد لعب رأس المال الأجنبى دورًا مهيمنًا فيها جميعًا. وفى الحالات الأخرى كان رأس المال الأجنبى يسيطر على قطاعات التسويق والمعالجة، والآن قطاع إنتاج المواد الخام. ولم تكن طبيعة التركيز الصناعى تمليها دائمًا متطلبات تكنولوجية. ولعل المثال الواضح فى هذه الحالة هو التناقض بين مزارع البن الواسعة النطاق، التى نمت فى معظم بلدان أمريكا اللاتينية، على الرغم من عدم وجود اقتصادات ضخمة، وبين المزارع الصغيرة والمتوسطة المنتشرة فى عدد صغير من البلدان، وهذا يعنى أن العوامل الحاكمة للهيكل الصناعى كانت – فى هذه الحالة – عوامل مؤسساتية، أى الاعتماد على تركيز الأراضى لضمان السيطرة على القوة العاملة، وليست عوامل تحددها السلعة.

التنوع

اشتملت الروابط بين قطاع التصدير والأنشطة الاقتصادية المحلية الأخرى على قضيتين كبيرتين: القضية الأولى كانت السيطرة على الإيجارات الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية، أما القضية الثانية فكانت حجم تنوع الهياكل الاقتصادية التى نتجت

عن روابط متحركة إلى الأمام وإلى الخلف، والمتولدة عن الأنشطة التصديرية. وفى تلك الحالات التى كان فيها المستثمرون الأجانب لاعبين كبارًا، كانت قضية الإيجارات مرتبطة ارتباطا وثيقا «بالقيمة العائدة» عن الصادرات، أى حصة إجمالى الناتج التى ظلت داخل الحدود الوطنية. هذه النسبة المئوية كانت تعتمد على قدرة الدولة على استخراج فعال لجزء من الإيجارات من خلال ضرائب مباشرة أو غير مباشرة. وقد كانت الضرائب المحصلة من قطاعات المعادن مهمة فى بعض الحالات، ولكنها كانت أقل تطورًا فى حالات أخرى. وفى اقتصادات المعادن كانت هذه القضية فى مقدمة الجدال السياسى الداخلي.

وفى اقتصادات تصدير الحاصلات الزراعية، كانت هناك معارضة واسعة من جانب ملاك الأراضى الزراعية على الضرائب المباشرة. وفى هذه البلدان، وفى البلدان المنتجة للمعادن، والتى لم تفرض ضرائب على قطاعات التصدير، كانت الحماية المحلية هى الطريقة الأساسية لفرض ضرائب غير مباشرة على الأنشطة التصديرية، وكانت تلك هى الوسيلة التى استخدمتها كثير من الحكومات. الواقع أن على الرغم من التزام أمريكا اللاتينية بنمو الصادرات والاقتصاد الليبرالي، فإنها كانت فى ستينيات القرن التاسع عشر صاحبة أعلى رسوم جمركية على الواردات فى العالم، وهى سياسة استمرت فى إطار موجة الحماية التى ميزت الاقتصاد العالمى إجمالا، أو بالأحرى ذلك الجزء من الاقتصاد العالمي، الذى كان يتميز باستقلالية فى فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الخارج منذ سبعينيات القرن التاسع عشر (Coatsworth and Williamson 2003).

وكانت ترتبط بالنظام الضريبى - ارتباطًا وثيقًا - الكيفية التى كانت تخصص بها الحكومة العائدات. وفى هذا السياق كانت مؤشرًا رئيسيًا للتحديث اللحظة التى أفسحت فيها مجالات أكثر تقليدية فى الإنفاق (الإدارة العامة، والدفاع، وخدمة الدين) الطريق أمام تخصيص مزيد من الموارد للنقل والتعليم[1]. ومع أن رأس المال الخاص الأجنبى كان

(١) انظر فى هذا السياق دراسات مختلفة عن بلدان أمريكا اللاتينية فى كل من Cardenas, Ocampo and Thorp (2000a)).

موجودًا عن كثب فى تطوير شبكة النقل الداخلية، وخاصة السكك الحديدية، وفى البنية الأساسية للمدن، فإن استثمارات الدولة كانت جوهرية فى معظم بلدان هذه القارة. وعليه فإن وضع سياسة "ضرائب واستثمار" نشطة كان أمرًا جوهريًا لضمان النمو الشامل والسريع لاقتصادات التصدير كما قالت بالما Palma (2000) عن حالة تشيلي. وقرب نهاية فترة تحليلنا، ومع ظهور نقل المركبات التى تعمل بالمحرك، بدأت استثمارات الدولة تلعب دورًا أكبر.

النوع الثانى من التفاعل اشتمل على روابط مباشرة وغير مباشرة بين قطاع التصدير والأنشطة المحلية الأخرى، فقد كان للمنتجات المختلفة متطلبات معالجة ونقل مختلفة كذلك. فالمعادن الخام كان لزامًا معالجتها بالقرب من نقطة الإنتاج لتقليل تكاليف النقل. وقد أدى هذا إلى إنشاء أفران للصهر، وأحيانًا تكرير للمعادن، وهى المنشآت التى وقفت وراء جهود التحول الصناعى المبكرة لاقتصادات التعدين. وشأن المعادن الخام، فإن السكر أيضًا يحتاج إلى معالجة بالقرب من إنتاج مادته الخام. ومع ظهور وسائل النقل المبردة، تطلبت صادرات اللحوم إنشاء مصانع للتغليف. أما السلع الأخرى، كالزيت والموز، فقد كانت تحتاج إلى شبكات نقل خاصة ذات كثافة رأسمالية، ولكنها لم تكن تحتاج إلى معالجة ذات شأن. وفى هذه الحالات، فإن الاستثمارات الرأسمالية الضخمة فى قطاعات صادرات المواد الخام كانت لها آثار محدودة على عملية التحول الصناعي.

وكانت الروابط غير المباشرة مرتبطة – فى المقام الأول – بطلب المستهلك الذى نتج عن تزايد الدخول. وكانت آثار الطلب الأقوى حاضرة حين كان العامل الأوروبى أو عامل المزارع يظهر، وليس فى ظهور أشكال العمالة الأخرى. ولعل القضية التى تكتسب أهمية خاصة فى هذا الصدد هى ما إذا كان الطلب المتزايد على السلع الغذائية قد كان فى مقابله عرض كاف من المنتج المحلى أم لا. لقد كانت التجارب شديدة التفاوت فى هذا الصدد. فبعض الاقتصادات الزراعية كانت مصدرة للغذاء؛ ولكن فى بعضها الآخر أصبحت واردات السلع الغذائية كبيرة الحجم، وأصبح استبدال الواردات من هذه السلع الغذائية قضية مهمة فى مرحلة أرحب من التنمية.

ولم يؤد الطلب المحلى المتزايد بالنسبة إلى الشركات المصنعة إلى تزايد الواردات فحسب؛ بل أدى أيضًا إلى عملية تحول صناعى محلية. وكما أظهرت نتائج البحث المكثف فى العقود الأخيرة، فإن التنمية الصناعية قد سبقت عقد الثلاثينيات. وتم تحفيز النمو التصنيعى فى كثير من البلدان من خلال قنوات مختلفة. كانت أولى هذه القنوات – كما رأينا – متطلبات معالجة سلع التصدير، وهى – كما شرحنا – رابطة أمامية. وكانت القناة الثانية هى دمج صلات الطلب الخلفية بتكاليف النقل المرتفعة التى ولدت "بدائل طبيعية للواردات" لبعض الشركات المصنعة، مثل الجعة والطباعة، ومن بعدهما الإسمنت. والواقع أن مصطلح بدائل الواردات قد لا يكون مناسبًا فى هذه الحالات؛ لأن الإنتاج المحلى قد صاحبه – بشكل مباشر – تزايد فى الطلب دون تطور يذكر فى حجم الواردات.

وكانت هناك روابط إضافية مرتبطة بسياسة التعرفة الجمركية. ومع أن الرسوم الجمركية العالية كان لها أصل مالي، فإنها كانت لها آثار حمائية. الحقيقة، وعلى عكس الاتجاهات الفكرية الحديثة، لم يكن يُنظَر إلى نمو الصادرات والسياسة الحمائية بوصفهما وجهين متناقضين، ولكن كان يُنظَر إليهما بوصفهما استراتيجيتين متكاملتين، وعنصرين لحملة تحديث واحدة. وكانت بعض بلدان أمريكا اللاتينية (البرازيل وتشيلى وكولومبيا والمكسيك) قد مارست سياسة حمائية نشيطة جدًا قبل وقت طويل من حدوث تنمية ذات اعتبارات اجتماعية. وفى تلك الحالات كان التحول الصناعى المبكر منذ أواخر القرن التاسع عشر وثيق الارتباط بالحماية.

وكانت جداول الرسوم الجمركية فى ذلك الوقت عامة قائمة على رسوم جمركية خاصة بكل مجموعة بنود: فهناك الرسوم الجمركية المفروضة على سلعة ما بناء على قيمتها المدرجة فى جداول رسمية، وهناك السلع الجمركية المفروضة على سلعة ما بناء على وزنها. وقد كانت الرسوم الجمركية الأخيرة عالية لتوفر حماية للسلع الصناعية التى تقل قيمتها نظرًا إلى وزنها. مثلا، كانت الدولة تفرض رسومًا جمركية على المنسوجات البسيطة أعلى من تلك التى تفرضها على نظيرتها المكلفة. ووفقًا لكلا النظامين الجمركيين، كان التضخم يقلل من الرسوم الحمائية فى حين كان الانكماش يزيدها. وقد أدى هذا إلى دوران السياسة الحمائية للجمارك فى عكس الاتجاه الطبيعي. وضاعف من أثر هذا الدوران الشاذ

أسعار العملات الأجنبية فى البلدان التى لم تكن تطبق المعيار الذهبي؛ وعليه كان التصنيع خلال فترات الطفرات الخارجية تعوق حركته الرسوم الجمركية المفروضة على السلعة بناء على قيمتها (نتيجة التضخم) وارتفاع الثمن الحقيقي، وكان فى المقابل يشجعه الطلب المتزايد على السلعة. وزاد الانكماش بدوره فى أثناء الأزمات الرسوم الجمركية المفروضة على السلعة بناء على قيمتها. وكان هذا الأثر، جنبًا إلى أثر الانكماش عند استخدامه، يشجع البدائل الاستيرادية. إضافة إلى ذلك، وخلال الحرب العالمية الأولى، قدمت ندرة بعض السلع الصناعية المستوردة من أوروبا حوافز إضافية للإنتاج المحلي.

وكان التطوير الصناعى يعتمد أيضًا فى أشكاله الأخرى على تكامل الحجم والسوق المحلية، وهو أثر مشترك لنمو الصادرات، والاتساع العمراني، وتطوير البنية الأساسية الحديثة. وكان من الممكن مضاعفة الآثار الإيجابية لتطوير البنية الأساسية عندما كانت هناك استراتيجية للتكامل الوطني. غير أنه فى حالات أخرى، كان تطوير وسائل النقل الحديثة أبطأ خطى من تطوير وسائل الاتصال، فكانت مدن دول أمريكا اللاتينية مربوطة بشكل حديث ومتقدم بباقى مدن العالم فى حين كانت هذه المدن نفسها مربوطة بعضها ببعض بأسطول نقل تقليدى وعتيق. ولكن تم تدارك هذا الخطأ مع مرور الزمن، فتحسنت وسائل النقل وطرقه لتتكامل الأسواق الداخلية مع بعضها بعضا. كما لعب التحول من السكك الحديدية إلى النقل البرى دورًا مهما فى هذا الصدد، ولكنه جاء فى مرحلة كانت الدولة تنتقل خلالها إلى التحول الصناعى الذى تقوده الدولة.

وكان قطاع التصدير أيضًا فرعًا رئيسيًا من فروع نقل التكنولوجيا واستيعاب المجتمع لها، بل كان لبنة أساسية فى بناء طبقة رجال الأعمال الحديثة ومصدرًا مهما من مصادر العمالة الماهرة. وعلى مستوى المؤسسات، خطت جهود تطوير أكواد التعدين والتجارة، وتحسين القطاع المصرفي، وتطوير إجراءات تداول العملات الأجنبية واستبدالها، خطوات مهمة خلال هذه المرحلة من التنمية. وبشكل إجمالى كان نمو الصادرات عاملاً جوهريًا وراء التنمية الاقتصادية الشاملة. وكانت الاختلافات الوطنية فى أداء التصدير عاملاً حاسمًا فى التفاوت الكبير فى مستويات التنمية، ذلك التفاوت الذى ميز هذه المنطقة قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى (Bulmer-Thomas 2003: chapter 5; Cardenas, Ocampo, and Thorp 2000a: chapter 1).

جدول ٣.٣

أمريكا اللاتينية: الفجوات بين دول المنطقة فى الفترة ١٩٢٩- ٢٠٠٠

(نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلي)

	١٩٢٩		١٩٥٠		١٩٧٣		١٩٨٠		٢٠٠٠	
	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	المؤشر التاريخي لمستوى المعيشة	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	المؤشر التاريخي لمستوى المعيشة	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	المؤشر التاريخي لمستوى المعيشة	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	المؤشر التاريخي لمستوى المعيشة	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	المؤشر التاريخي لمستوى المعيشة
الارجنتين	٧٢٧	٥١	٨٢٧	٦١	١٣٢٩	٦٩	١٣٣٣	٧١	١٤٦٠	٧٤
بوليفيا			٢٣٥	٢٤	٣١٠	٣٩	٣٣٧	٤٥	٣٢٩	٥٦
البرازيل	١٧٧	٢١	٢٣٥	٣١	٦١٢	٥٣	٨٠١	٥٨	٨٧٤	٦٤
تشيلي	٥٤٠	٤٠	٥٧٧	٤٩	٨٥٩	٦٣	٩٥٨	٦٨	١٦٠٢	٧٥
كولومبيا	٢٧٦	٢٨	٣٨٣	٤١	٦١٥	٥٧	٧٧٠	٦٢	٩٢٥	٦٨
كوستا ريكا	٥٧٠		٣٧١	٥١	٧٥٤	٦٥	٨٨٧	٦٩	٩٩٨	٧٣
الإكوادور			٢٤٤	٣٠	٤٠٧	٥١	٥٢٢	٥٦	٥٠٧	٦٢
جمهورية الدومينيك			٢٣٤	٣٦	٤٧٣	٥٢	٥٤٩	٥٨	٦٨٥	٦٤
جواتيمالا	٢٦٧		٣٤٢	٢٤	٤٩٥	٤١	٥٨٨	٤٦	٥٨٣	٥٥
السلفادور	١٨٦		٢٧٣	١١	٤٢٩	٢٣	٤٢٦	٢٨	٤٧٥	٣١
هاييتي			١١٨	٢٦	١٣٣	٤١	١٥٩	٤٦	٩١	٥٤
هندوراس	٢٦٤	٢٤	٢٧٧	٤٢	٢٨٣	٥٩	٣١٦	٦٤	٣١٧	٧١
المكسيك	٣٢٤		٥٠٧	٢٥	٩٥٠	٤٤	١١٣٨	٤٥	١٢٨٤	٥٠
نيكاراجوا	٢١٣		٢١٩	٤٥	٤٥١	٦٣	٢٩٩	٦٦	١٨٦	٧٢
بنما			٤٦٢	٤١	٩٦٣	٥٦	١٠٥٣	٦٢	١٢٥٥	٦٦
باراجواي			٢٩٧	٣٢	٣٨٦	٥٢	٥٧٥	٥٦	٥٦٠	٦٤
بيرو	٢٥٣		٣٣١	٣٠	٥٨٢	٤٧	٦٢٢	٤٨	٥٦٠	٦٠
أوروجواي	٧٨١		٨٦٥	٦٣	٩٣٩	٦٨	١١٤٨	٧٠	١٤٥٧	٧٥
فنيزويلا	٣٧٢	٢٣	٦٩٥	٤٢	١٢٥١	٦٣	١٢٣٠	٦٦	١٠١٥	٧٠

متوسط										
الدول الست *	٣٣٢	٣١	٤٣٢	٤٤	٨١٩	٦٠	٩٧٠	٦٥	١٠٧٧	٧١
جميع الدول عالميه			٣٩٢	٣٧	٧٢٧	٥٣	٨٥٩	٥٧	٩٣٩	٦٣
الانحراف المعياري										
الدول الست *	٢١,٧	١١,٨	١٩,٦	٩,٩	١٢,٥	٥,٦	٩,٩	٤,٥	١٠,٩	٤
جميع الدول عالميه			٢٢,٤	١٣,٣	٢٤,٧	١١,٨	٢٤,٩	١١,٥	٣٢,٧	١٠,٩

ملاحظات: نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى محتسب بقيمة القوى الشرائية للدولار الأمريكى عام ١٩٧٠ .

* الدول الست: الأرجنتين والبرازيل وتشيلى وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا.

المصدر: بنى المؤلف حساباته على قاعدة بيانات أوكسفورد للتاريخ الاقتصادى لأمريكا اللاتينية، وعلى كتاب .Astorga, Berges, and FitzGerald (2003)

كانت الظروف تتغير قرب نهاية عصر التصدير، مؤدية إلى بعض التضييق للفجوات الإقليمية فى مستويات التنمية (الجدول ٣.٣). وتباطأت خطى معجزة عصر التصدير -الأرجنتين - بشكل كبير منذ الحرب العالمية الأولى (Cortes-Conde 1997)، شأنها شأن قصص النجاح الأخرى فى كل من تشيلى وكوبا والأوروجواي، التى واجهت صعوبات أيضًا. وفى الوقت نفسه كانت بعض الاقتصادات البطيئة والمتوسطة الحجم، مثل كولومبيا وبيرو وفنزويلا تشهد طفرة تصديرية متأخرة. وأيضًا بعد السجل الكئيب فى القرن التاسع عشر تسارع معدل النمو الاقتصادى البرازيلى (Haddad 1980). إضافة إلى ذلك كانت تلك هى الحالة الأولى التى يتجاوز فيها نمو إجمالى الناتج المحلى نمو الصادرات بشكل كبير، وكانت تلك أولى بشارات عهد جديد قادم.

التحول الصناعى الذى تقوده الدولة عهد جديد يخطو أولى خطواته بتؤدة

وجه الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن العشرين ضربة قاتلة إلى نمو اقتصادى تقود عجلته الصادرات فى أمريكا اللاتينية[1]، فقد مزق هذا الكساد أوصال التجارة العالمية، وانهارت على إثره الشراكات التجارية، وقويت شوكة السياسات الحمائية التى كانت تطل برأسها فى كثير من البلدان طيلة عقود سبقت ذلك الكساد، وأدى إلى ركود رهيب فى الولايات المتحدة التى تشكل مركزًا صناعيًا تعتمد عليه أمريكا اللاتينية بعد أن دخلت أوروبا الغربية فى تباطؤ طويل بعد عام ١٩١٤. هبطت أسعار السلع بعد وصولها إلى أعلى مستوياتها فى العشرينيات. وقد صحب هذه التأثيرات تراجع فى حجم الصادرات فى بعض البلدان حتى قبل انهيار أسهم وول ستريت فى شهر أكتوبر من عام ١٩٢٩.

بالإضافة إلى ذلك، فإن طفرة التمويل الخارجى التى ظهرت فى العشرينيات، والتى أفادت معظم دول المنطقة، تبعها انقطاع حاد فى التدفقات الرأسمالية؛ مما ولد فى أمريكا اللاتينية حتى ذلك التاريخ أشد دوائر الازدهار والكساد فى التمويل الخارجى حدة. إضافة إلى ذلك، فإن الانهيار النهائى لمعيار الذهب والنظام النقدى الأمريكى مزق أوصال النظام المالى العالمى نفسه، واستمر الأمر ثلاثة عقود حتى يظهر النظام الدولى الجديد، واستمر أكثر من ذلك كى تعود التدفقات الرأسمالية إلى أمريكا اللاتينية.

نتج عن انهيار الصادرات والتأرجح الحاد فى التمويل الخارجى توترات فى ميزان المدفوعات والحسابات المالية التى كانت بلدان أمريكا اللاتينية معتادة عليها، ولكن فى هذه المرة أدى نطاق هذه الأحداث إلى تخلٍ واسع النطاق عن معيار الذهب. بعض البلدان تركته فى وقت مبكر من الأزمة، ولكن حتى تلك الدول التى حاولت جاهدة الحفاظ عليه

---

(١) للحصول على مزيد من الدراسات حول الآثار المترتبة على الكساد العظيم فى أمريكا اللاتينية اقرأ المجلد الذى حرره (Thorp 2000) وكذلك مجلد(Bulmer - Thomas 2003 : chapter7)

ضمن قواعد اللعبة الاقتصادية لم تكن لديها حجة قوية، خاصة بعد أن تخلت المملكة المتحدة – التى تعد أم معيار الذهب – عنه فى شهر سبتمبر ١٩٣١.

نتج نموذج سهل التقليد عن الاستخدام الموسع لقيود صرف العملات الأجنبية، واتفاقيات التجارة، والمدفوعات الثنائية فى العالم الصناعي. وكان ترشيد الاستيراد مُستخدَمًا على نطاق عريض من قبل الدول الصناعية خلال الحرب العالمية الأولى، واستُخدم من جديد فى الحرب العالمية الثانية، كما أصبح جزءًا من الممارسات الاقتصادية فى دول أمريكا اللاتينية. وكانت السياسات المالية الأخرى متبعة فى قارة أمريكا اللاتينية دون غيرها، وخاصة استخدام (وبعد ذلك إساءة استخدام) أسعار الصرف المتعددة. أما الدول القليلة التى منعت نشاط أسعار صرف العملات أو فرضت قيودا على هذا النشاط، فكانت دولا صغيرة تخضع لنفوذ الولايات المتحدة، أو كانت عملة السداد المستخدمة هى الدولار.

أدت دورة الازدهار والكساد المالية إلى عجز عريض النطاق من جانب دول المنطقة عن الوفاء بديونها الخارجية. وقد حدث هذا قبيل أزمة ١٩٢٨ فى المكسيك، التى انتقلت فى عام ١٩٣١ إلى باقى دول القارة. ولم تتجنب تأجيل سداد الديون سوى فنزويلا والأرجنتين، علمًا بأن الأخيرة شريك فى اتفاق تجارة مع المملكة المتحدة، ولا يزال هذا الاتفاق محل نقاش محتدم (O'Connel 2000). وبحلول عام ١٩٢٥، توقفت بلدان أمريكا اللاتينية عن سداد ٩٧.٧ بالمائة من السندات الدولارية الخارجية الصادرة عنها، باستثناء السندات الصادرة عن الأرجنتين. وفى عام ١٩٤٥ ظلت ٦٢.٨ بالمائة من السندات قروضًا متعثرة (United Nations 1955).

وقد جعل نقص التمويل الخارجى التدخل القوى لإصلاح ميزان المدفوعات أمرًا لا مفر منه. وشمل هذا التدخل مجموعة مختلفة من الإجراءات، منها تخفيض قيمة العملة الوطنية، وانتهاج سياسة حمائية، وفرض قيود على صرف العملات الأجنبية، وفرض أكثر من سعر صرف واحد، هذا كله إلى جانب اتخاذ قرار بتأجيل سداد الدين الخارجي، وهو الإجراء الرئيسى لتيسير إصلاح الميزان. وفى أواخر ذلك العقد، اتخذت الحكومات حزمة

إجراءات جديدة من شأنها فرض قيود على الواردات. وقد اضطرت حكومات المنطقة إلى استبدال بالواردات منتجات محلية نتيجة التغيرات النسبية التى طرأت على الأسعار، والتى نجمت عن سياسة إصلاح ميزان المدفوعات، فضلاً عن انهيار معدلات التبادل التجاري. وبذلك تلقت عملية التحول الصناعى دفعة إضافية استفاد منها - بشكل أساسى - تلك البلدان الكبيرة التى شهد قطاعها الصناعى توسعًا خلال عصر التصدير. كما استفادت البلدان الصغيرة والمتوسطة من استبدال بالواردات الأجنبية سلع زراعية محلية.

وبدوره، أدى التخلى عن المثالية النقدية، والوفرة المالية الناتجة عن تأجيل سداد الدين الخارجي، إلى تيسير انتهاج سياسات نقدية ومالية غير متشددة؛ الأمر الذى أسهم فى استعادة الطلب المحلي. وقد عزز ذلك التدخلات المباشرة من جانب الحكومة فى سوق الائتمان، ومن بين تلك التدخلات إنشاء كثير من البنوك التجارية؛ وبذلك ساعدت إجراءات استبدال بالواردات الزراعية والصناعية سلع محلية، واستعادة الطلب المحلى عافيته باتباع سياسات الاقتصاد الكلى التوسعية، ساعدت دول أمريكا اللاتينية على التعافى المبكر والناجح عامة خلال الكساد العظيم.

وبذلك يكون موت المعيار الذهبى هو ميلاد سياسات الاقتصاد الكلى التى تسير فى عكس اتجاه الدوران الطبيعي، ولكن طبيعة هذه السياسات كانت شديدة الاختلاف فى وسط الاقتصاد العالمى عن أطرافه. كانت إدارة الطلب على الطريقة الكنيزية بالطبع هى الشكل الذى اتخذه الاقتصاد العالمى فى الوسط، ولكن الأصل الخارجى للدوائر الاقتصادية فى الأطراف جعلت التدخلات فى موازين المدفوعات أمرًا أساسيًا وجوهريًا فى مثل هذه السياسات. الواقع أن التركيز على إدارة توسيع الطلب خلال مرحلة تقليص النشاط المالى لم يكن سليمًا فى اقتصادات تخضع لدوران اقتصادى يتم تحريكه خارجيًا، ذلك أن توسيع الطلب سيزيد أزمة ميزان المدفوعات تفاقمًا. لذا، كانت إدارة الطلب عملية ممكنة فقط فى حالة استخدام آليات بديلة لضمان إصلاح ميزان المدفوعات، ومن بينها تأجيل سداد الدين الخارجى كما حدث فى الثلاثينيات، وهو شكل غريب من أشكال الإصلاح.

كان هذا هو الإطار الذى دار بداخله الجدل الاقتصادى الكلى فى العقود التالية لعقد الكساد العظيم. ففى تلك العقود ركزت سلطات أمريكا اللاتينية على سبل ترشيد إنفاق العملات الصعبة خلال الأزمات، مع التركيز - وبشكل متزايد - على كيفية تعظيم عوائد التصدير؛ وذلك لتجنب إدارة الطلب الاستهلاكى على السلع فى اتجاه الدورة الاقتصادية نفسها، تلك الإدارة المطلوبة بغية تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات. وعلى الجانب المقابل، كان صندوق النقد الدولي، الذى أنشئ عام ١٩٤٤، يضغط من أجل إدارة الطلب الاستهلاكى على السلع فى اتجاه الدورة الاقتصادية نفسها، متبعًا بذلك قواعد لم تختلف ألبتة عن قواعد لعبة معيار الذهب، وهى القواعد التى خُفِّفَت عن طريق التمويل الإضافى والمتعدد الأطراف، الذى أُتيح خلال الأزمات.

ولدت طبيعة إصلاحات الاقتصاد الكلى أشكالا جديدة من تدخل الدولة، وآثارًا فى الهياكل الاقتصادية استمرت فترات طويلة، واتضحت مع مرور الوقت. الواقع، وعلى عكس الرأى القائل بأن الكساد العظيم خلف تغيرًا حادًا فى أنماط التنمية فى أمريكا اللاتينية، فإن أدبيات التاريخ الاقتصادى الحديث قد أكدت الانتقال التدريجى من نمو تقوده الصادرات إلى تحول صناعى تقوده الدولة. وكما رأينا، فإن التحول الصناعى وسياسة الحماية كانا قائمين خلال عصر التصدير.

وظل الالتزام بنمو الصادرات قائمًا بدوره وفقًا للتوقعات التى أيدتها التجربة التاريخية بأن الصادرات سوف تتعافى بعد مرحلة الانكماش التى تعد إحدى مراحل الدورة الاقتصادية. وعليه استمر الرأى القائل بأن التحول الصناعى وتنمية الصادرات صنوان يكمل أحدهما الآخر. وكان من الطبيعى أن يلقى التحول الصناعى وزراعة المحاصيل الزراعية الوطنية اهتمامًا متزايدًا من السلطات إلى درجة أنهما باتا يشكلان المصادر المؤثرة للنمو الاقتصادي. وقد أدى ذلك فى نهاية عقد الثلاثينيات إلى إنشاء مؤسسات حكومية خاصة هدفها تدعيم الأنشطة التصنيعية الجديدة، وخاصة إنشاء بنوك تنمية صناعية، وملكية الدولة المباشرة للقطاعات الاستراتيجية إلى درجة أن الدولة قامت فى عام ١٩٣٨ بتأميم صناعة النفط فى المكسيك.

وأعطت الحرب العالمية الثانية دفعة أخرى لعملية التحول الصناعي، وصاحب هذه الدفعة مزيد من التدخل فى التجارة الخارجية، حيث أعطى توقف الواردات سببًا منطقيًا لسلطات تلك الدول لبدء وتنشيط مجموعة كبيرة من أنشطة التصنيع، وخاصة فى الدول التى تأصل فيها التحول الصناعي. وبدوره دفع البحث عن حلفاء فى الحرب الولايات المتحدة إلى الوصول إلى اتفاقيات مع كثير من بلدان أمريكا اللاتينية من أجل تأمين مخزونات استراتيجية من المواد الخام (وهو ما فعلته اليابان أيضًا فى الجزء الأول من الحرب)، وكذلك من أجل تعزيز اتفاقية البن بين الأمريكتين لتمويل كثير من المبادرات التى تقدمت بها حكومات دول أمريكا اللاتينية، وذلك من خلال بنك التصدير والاستيراد، ويتعلق كثير منها بقطاعات بدائل الاستيراد. وبهذه الطريقة ساعدت الولايات المتحدة- بصورة لا تغيب عنها المفارقات - على إقامة دولة أمريكا اللاتينية التدخلية (Thorp 1998b).

تسبب تراكم الاحتياطيات الدولية خلال الحرب العالمية الثانية، والجزء الأكبر منها عبارة عن ميزانيات بالإسترليني غير قابلة للتحويل، تسبب فى حدوث تضخم، وظهور تجارب جديدة على العالم. إحدى هذه التجارب الجديدة هو ما عرف باسم التعقيم النقدي، وكانت هذه خطوة إضافية فى مجال القيام بأنشطة مصرفية نشطة من جانب البنوك المركزية، التى أصبحت مؤسسات مألوفة فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. التجربة الثانية هى توافر الأموال التى أسهمت فى تمويل حملة استثمارية كبرى فى أوائل فترة ما بعد الحرب، فضلاً عن شراء استثمارات أجنبية فى مجال البنية الأساسية والمرافق العامة فى بعض البلدان التى جاء على رأسها الأرجنتين.

الأحداث والأفكار والمؤسسات التى أثرت فى التحول الصناعى الذى تقوده الدولة

كانت أحداث الثلاثينيات والحرب العالمية الثانية هى الرحم التى ولدت منها حقبة جديدة. غير أن فترة الحمل كانت طويلة جدًا، وكانت تفتقد التوجيه فى بعض الأحيان. وكان نضج هذه العملية مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمكانة المتميزة التى كانت أمريكا اللاتينية

تتبوؤها فى أوائل مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد ظهرت بوصفها منطقة تجنبت الحرب، وراكمت احتياطيات دولية ضخمة، وشهدت أسرع عملية توسع فى مرحلة ما بين الحربين، وزادت حصتها من الإنتاج العالمى بما يزيد على ثلاثة بالمائة لتصل حصتها إلى ٧.٨ بالمائة فى عام ١٩٥٠ (انظر الجدول ٣.٢). فلا عجب أنها اختارت أن تعمق نمط تحولها. وكان هذا يعنى – من جانب – بدء حملة تحول صناعى عن وعى كاف، ومن ناحية أخرى انتهاج سياسة أقل تدخلا فى الاقتصاد من باقى دول العالم. ولعل الجملة الثانية تبدو متناقضة. لكن الخيارات فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن بين تدخل الدولة والعودة إلى الماضى الليبرالي، ولكنها كانت بين التخطيط المركزى والاقتصادات المختلطة مع وجود أشكال أكثر اعتدالا لتدخل الدولة. وقد اختارت أمريكا اللاتينية الحل الأخير، أى أن يكون تدخل الدولة محدودًا وليس بلا حدود.

استُخدِم مصطلح "التحول الصناعى البديل للاستيراد" بشكل واسع لوصف الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى السبعينيات. لكن هذا المصطلح ليس دقيقًا؛ لأن تلك المرحلة شهدت اتساعًا فى دور الدول، وليس استبدال بالواردات صناعات محلية الصنع. ثانيًا: كان لسياسة الحماية والتحول الصناعى ماض طويل فى أمريكا اللاتينية. ثالثا: ظلت الصادرت تلعب دورًا أساسيًا، ليس فقط مصدرا للعملات الأجنبية الصعبة، وفى اقتصادات المعادن والتمويل الحكومي، ولكن أيضًا فى النمو الاقتصادي، وخاصة فى الاقتصادات الأصغر نطاقًا. وأيضًا فى بعض البلدان المتوسطة والكبيرة، كان تنشيط الصادرات مكونًا جوهريًا فى الاستراتيجية التنموية منذ منتصف الستينيات. وولد هذا التنشيط "نموذجًا مختلطًا" ضم بدائل الواردات ودعم الصادرات معًا. وكان النموذج مختلطًا أيضًا؛ بمعنى أنه كان يعزز تحديث الإنتاج الزراعى بأدوات شبيهة بتلك المستخدمة فى تشجيع التحول الصناعي. ويأتى على رأس ذلك أنه لم يكن هناك استبدال للواردات بشكل خالص خلال هذه العملية، كما أن استبدال الواردات لم يكن المصدر الرئيسى للنمو حتى فى الصناعات الجديدة فى حين كان الطلب المحلى يلعب دورًا أكثر ثباتًا.

ولذلك يعد "التحول الصناعى الذى تقوده الدولة" هو المصطلح الأفيد فى وصف الاستراتيجية التنموية الجديدة (Thorp 1998a; Cardenas et al. 2000b)، فقد أصبحت

الدولة تضطلع بمجموعة كبيرة من المسئوليات. فى المجال الاقتصادي، وبعيدًا عن التدخل فى التجارة وأسواق العملات الأجنبية، لعبت الحكومات دورًا موسعًا (بل حتى احتكاريًا) فى تطوير البنية الأساسية، وإنشاء البنوك التجارية والتنموية، ووضع آليات لإجبار المؤسسات المالية الخاصة على توجيه الأموال نحو القطاعات ذات الأولوية، وتشجيع مشروعات القطاع الخاص المحلية من خلال الحماية وإسناد تعاقدات إليها. وفى المجال الاجتماعي، لعبت الحكومة دورًا كبيرًا فى توفير التعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي، ولكن بحجم أقل.

واشتملت هذه العملية أيضًا على تحولات اجتماعية وسياسية كبرى. فقد تراجعت نسبة الوفيات، وزادت نسبة المواليد، مما أدى إلى ضغوط سكانية قوية، إذ ارتفعت نسبة الزيادة السكانية إلى ٢،٨ بالمائة سنويًا بدءًا من منتصف الخمسينيات حتى منتصف الستينيات، وصاحب هذه الزيادة اتساع الرقعة الحضرية المتسارعة لتصبح الأسرع فى العالم النامي. واختلفت مراكز القوة الاجتماعية لا سيما فى مجتمع المدينة الذى باتت تحكمه علاقات تجارية جديدة. وأدت الخلافات بين التيارات القديمة والحديثة فى مجال الثروة وتوزيع الدخل إلى انفجار توترات بين الطبقات الريفية القديمة وطبقات المدينة الحديثة.

وردت نظرية التحول الصناعى الذى تقوده الدولة فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات فى اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة حول أمريكا اللاتينية (سيبال) بقيادة راؤول بريبيش. وكان لهذه النظرية نتائج كبيرة فى جميع بلدان العالم النامي، وفى الحوارات النظرية والسياسية الدولية، وخاصة من خلال نفوذها (ونفوذ بريبيش) على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكانت هناك أنماط وأفكار وممارسات كثيرة قد سبقت إنشاء (سيبال). وكما قال مؤرخ للفكر الاقتصادي، "كان التحول الصناعى فى أمريكا اللاتينية حقيقة قبل أن يكون سياسة، وكان سياسة قبل أن يكون نظرية" (Love 1994:395). وعلى أية حال، جاءت (سيبال) وجاء معها دفاع نظرى عن الاستراتيجية الجديدة، وإحساس بالهوية الإقليمية. كان دفاعها عن التحول الصناعى

نظرية لتراكم رأس المال أكثر من دفاع عن الكفاءة الاقتصادية[1]. وبصفة خاصة، كان يُنظَر إلى التحول الصناعى بوصفه آلية لنقل التقدم التقنى من مركز الاقتصاد العالمى إلى أطرافه، فى وجه نمو اقتصادى بطيء، وشروط تجارية غير مواتية فى أسواق السلع الأساسية.

ولكن بدءًا من أواخر الخمسينيات، أصبحت (سيبال) ناقدًا للمبالغة فى استبدال بالواردات منتجات محلية الصنع، ولتدخل الدولة فى الاقتصاد، ومدافعًا عن الاستبدال الرشيد للواردات من خلال استراتيجيات تصديرية نشطية وتكامل إقليمي؛ وبذلك لعبت (سيبال) دورًا جوهريًا فى تصميم رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (ألالك)، التى أصبحت بعد ذلك رابطة التكامل الأمريكى اللاتيني، وكذلك السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وأخيرًا مجموعة الأنديان. كما أسهمت (سيبال) فى الضغط من أجل تنفيذ إصلاحات فى المجال الاجتماعى قادها فيما بعد التحالف الأمريكى من أجل التقدم.

إضافة إلى ذلك، اتفقت آراء (سيبال) حول التحول الصناعى وتدخل الدولة – إلى حد كبير – مع الحكمة المعاصرة التى ربطت بين التنمية والتحول الصناعى (Love 1994). بالإضافة إلى ذلك، فإنه خلال الحرب العالمية الثانية ساندت الولايات المتحدة حملة التصنيع التى قامت بها أمريكا اللاتينية، ولم تكن المصالح الأمريكية الخاصة ضد أى اتجاه بعد الحرب، لأن الأمريكيين رأوا أن هناك فرصًا لبيع سلع رأسمالية لأمريكا اللاتينية، وللاستثمار فى الأسواق المحمية. وإلى جانب هذا وذاك، دعم البنك الدولى سياسة تدخل الدولة فى الاقتصاد، بل إنه استثمر فى كثير من مشروعات استبدال منتجات محلية بالواردات وواصل حتى أواخر السبعينيات الدفاع عن فكرة أن التصنيع أمر جوهرى للتنمية الاقتصادية (Webb 2000).

---

(١) فى كتابه الذى يشبه السيرة الذاتية، يسرد فورتادو (1989) تاريخ (سيبال). وقدم تقييمات لإسهامات (سيبال) كل من (Fishlow 1985, Love 1994, Bielschowsky 1998 and Rosenthal 2004).

واستجابت هذه الاستراتيجية للظروف المحيطة بالسنوات الأولى من مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وضاعف تهميش أمريكا اللاتينية من الأولويات المبكرة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (Thorp 1998b) حقيقة أنه على الرغم من الاتجاهات الإيجابية القصيرة الأجل فإن الاعتماد المتواصل على الصادرات الرئيسية لم يبدُ بديلاً جيدًا فى ضوء الاتجاهات الماضية. ومنذ منتصف الخمسينيات، ومع تراجع أسعار السلع ظهرت موجة جديدة من أزمات ميزان المدفوعات. وفى وجه طلب منكمش سرعان ما اختفت احتياطيات النقد الأجنبى المتراكمة خلال الحرب العالمية الثانية، مخلفة شعورًا بأن ضغط ميزان المدفوعات الناتج عن نقص الدولارات كان واقعًا أمريكيًا لاتينيًا لا أوروبيًا. وكان عدم قابلية العملات الأوروبية للتحويل فى البلدان الأوروبية قيدًا إضافيًا فى أوائل سنوات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالنسبة إلى البلدان التى كانت أوروبا المصدر الرئيسى لها.

وعلى الجانب الآخر، كانت المستويات العالية من الحماية لا تزال القاعدة فى البلدان الصناعية، وكان من الضرورى المرور بفترة طويلة من النمو الاقتصادى المتواصل فى التجارة العالمية لإقناع البلدان والسلطات التى عايشت انهيار هذه التجارة بأن تعتبرها بديلا يعتمد عليه. ومع أن الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (جات) تم توقيعها عام ١٩٤٧، فإن عدم تصديق الكونجرس على إنشاء منظمة التجارة الدولية قتل فكرة إنشاء مؤسسة تجارة عالمية أقوى لعقود طويلة. واتضح أيضًا - وبسرعة - أن المجالين اللذين تملك البلدان النامية فيهما إمكانات تصديرية أكثر منْ غيرهما، وهما الزراعة والمنسوجات، هما استثناءان لتحرير التجارة داخل الجات. كل هذه العوامل أسهمت فى انتشار حالة التشاؤم التى سادت سنوات ما بعد الحرب، والإحساس بأن جهود استبدال منتجات محلية الصنع بالواردات كانت ضرورية للتغلب على مصاعب موازنة ميزان المدفوعات.

ومع أن العصر الذهبى للنمو الاقتصادى فى المركز الصناعى كان منكفئًا على نفسه فى بدء الأمر، فإنه وصل تدريجيًا إلى البلدان النامية، وفتح فرصًا للصادرات الصناعية من الأطراف. وقد وُضعت آليات لتشجيع وصول هذا التقدم الصناعى إلى الأطراف، وخاصة من خلال ما سمى نظام الأفضليات المعمم واتفاقيات تبادل السلع. ومع أن تنامى

النظام المالى الدولى ركز – بشكل كبير – على العمليات المالية بين الدول المتقدمة منذ منتصف الستينيات، فإن هذا النظام بدأ فى توفير بدائل للدول النامية مثل البنوك المتعددة الجنسيات، والوكالات الثنائية، وهما المصدران الرئيسيان للتمويل منذ الأربعينيات.

وبعد الثورة الكوبية، أصبحت أمريكا اللاتينية أكثر تركيزًا على السياسة الخارجية الأمريكية. وكان أول الشواهد على ذلك إنشاء بنك التنمية فى الأمريكتين، وأعقبه إنشاء التحالف من أجل التقدم، الذى أنشيء فى مدينة بونتا ديل إيستا بالأوروجواى فى عام ١٩٦١. وكما أوضحنا، فإن هذه المبادرة تبنت – بشكل كبير – الأجندة نفسها التى كانت تدفع بها لجنة (سيبال) منذ خمسينيات القرن العشرين، بما فى ذلك التخطيط الاقتصادى المختلط، والتكامل الإقليمي، والإصلاح الزراعي، والإصلاح الضريبي، وزيادة الاستثمارات فى القطاعات الاجتماعية، لكن تدفق الأموال كان أقل مما تم التعهد به، وباتت طبيعة المعونات الأمريكية – وبسرعة – مصدرًا للاحتكاك.

مراحل تجارب التحول الصناعى وتنوعها

مرت عملية التحول الصناعى فى أمريكا اللاتينية بأربع مراحل مختلفة. وكانت المرحلة الأولى نتيجة طبيعية للتوسع فى الصادرات، وكانت تعتمد – كما رأينا – على الروابط التى أنشأتها قطاعات التصدير، وعلى حجم السوق، وعلى التكامل، وعلى سياسة حماية المنتجات المحلية الصنع. وكانت المرحلة الثانية مرحلة تجريبية للتحول الصناعى الذى تقوده الدولة، وكان يحرك هذه المرحلة ردود الفعل البراجماتية لصناع السياسة تجاه الصدمات الخارجية فى عقد الثلاثينيات. كما دفع النقص فى الواردات خلال الحرب العالمية الثانية دول أمريكا اللاتينية إلى وضع كثير من الخطط لدعم الصناعات الجديدة وتقليص الاعتماد على الواردات، وخاصة فى القطاعات الجوهرية أو الاستراتيجية.

وعلى الرغم من توافر احتياطيات كافية من النقد الأجنبي، فإنه سرعان ما أصبحت أزمات ميزان المدفوعات قضية ملحة ومتكررة فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد حدث تبخر لهذه الاحتياطيات الدولارية فى وجه الطلب المتزايد على الواردات، أعقبه

ما عرف بصدمة الأسعار الجديدة للسلع فى منتصف الخمسينيات. وفى أعقاب تجربة "المرحلة التجريبية"، اتبعت متطلبات التكيف الاقتصادى فى وجه التحديات الخارجية نمطًا اتخذت كل حكومة بمقتضاه – فى كل أزمة – من الأزمات مستوى من الحماية يتفق وحجم الأزمة. والآن ظهرت إلى الوجود استراتيجية تحول صناعى أكثر وعيًا، إذ تقوم على خليط متنوع من الأدوات التى تمت تجربتها من قبل، مثل حماية السلع المحلية عن طريق فرض رسوم جمركية أو بدونها، وفرض أكثر من سعر صرف للعملة الوطنية، وترشيد إنفاق النقد الأجنبي، وفتح بنوك تنمية، ووضع ضوابط للإقراض فى القطاع المصرفى الخاص، والتدخل فى تحديد أسعار الفائدة، وتقديم حوافز ضريبية للمستثمرين، ومشاركة القطاع العام فى الاستثمار فى البنية الأساسية وفى القطاعات الاستراتيجية ومن بينها الطاقة. كما استُحدثت أدوات جديدة، من بينها وضع قانون عرف باسم "قانون المتشابهات"، والذى يحظر بشكل أساسى استيراد السلع المنافسة التى لها بديل محلي، ومتطلبات الصناعات القائمة من أجل شراء المواد الخام المحلية والسلع الوسيطة، وهى ما تعرف بإجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة فى عرف منظمة التجارة العالمية. هذه المرحلة الكلاسيكية فى التحول الصناعى الذى تقوده الدولة استمرت منذ أواخر الأربعينيات حتى أوائل الستينيات فى معظم الاقتصادات المتوسطة والكبيرة.

كان الملمح الأساسى لذلك النموذج أنه بدلا من تغيير هيكل الحماية من أجل تعزيز الصناعات الجديدة، تم تركيب طبقات حماية جديدة لقاطاعات جديدة فوق الطبقات الأقدم، فتكون نمط جيولوجى للحماية أصبح ملمحًا أساسيًا لعملية التحول الصناعى الذى تقوده الدولة فى أمريكا اللاتينية. وكان ذلك نتيجة الاقتصاد السياسى الذى ميز هذه العملية، والذى كانت تعتبر فيه حماية قطاع ما غزوًا دائمًا من جانب القطاع الذى استفاد من تلك الحماية. ولم يسلم نظام الحماية المرهق من نقد جهات عدة من بينها (سيبال).

وكان التبرير الرئيسى لهيكل الحماية خلال هذه الفترة هو التكامل التجارى الإقليمى وشبه الإقليمي. ووفقًا لوجهة نظر (سيبال) الأصلية، فإن التكامل الإقليمى سوف يقلص تكاليف استبدال بالواردات الأجنبية مثيلاتها المحلية، وذلك عن طريق زيادة حجم السوق، وهو عنصر مهم وحيوى للقطاعات الأكثر تقدمًا فى مجال استبدال الواردات الأجنبية

فى الاقتصادات الأكبر، فضلاً عن بدء عملية التحول الصناعى فى الاقتصادات الأصغر. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه كان متوقعًا أن يفرض التكامل بعض الانضباط السوقى على القطاعات المحمية، التى أصبحت – وبسهولة – خاضعة لمستويات أعلى من التركيز الصناعى (بل الاحتكار) على المستوى الوطني، وأن يصبح منصة لانطلاق أنشطة تصديرية جديدة، وخاصة فى مجال التصنيع[١].

وإذا ما نحينا جانبًا السوق الأمريكية اللاتينية المشتركة، فإن التكامل الإقليمى سرعان ما أثار الأسئلة السياسية والاقتصادية نفسها التى واجهها ترشيد الحماية عامة. وبعد عدد قليل من الجولات المتعددة الأطراف والناجحة فى أوائل الستينيات، واجهت المنطقة التجارية الحرة فى أمريكا اللاتينية معارضة وطنية قوية لتحرير الواردات التنافسية. وعليه، وفى مراحل تالية، ركزت هذه المنطقة على الاتفاقيات الثنائية بين الدول الأعضاء؛ بغية تسهيل دخول الواردات التكميلية إلى دول المنطقة. كما واجهت مجموعة الأنديان ضغوطًا شبيهة بعد إنشائها عام ١٩٦٩، وبذلك ركزت على تحرير تجارة الواردات التنافسية فى دول الإقليم.

وكانت النظرة التشاؤمية إزاء تنمية الصادرات ملمحًا عامًا فى هذه الفترة الكلاسيكية، مع وجود اختلافات كبيرة بين دول المنطقة. فباستثناء عدد قليل من الدول، كان سجل التصدير فى الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٥ كئيبًا. غير أن الصورة تحسنت بشكل كبير بدءًا من منتصف الخمسينيات، وخاصة بالنسبة إلى الاقتصادات الصغيرة والتى واجهت نموا سريعًا فى الصادرات منذ ذلك التاريخ (جدول ٣،٤). الواقع أنه بالنسبة إلى كثير من الاقتصادات، وخاصة اقتصادات أمريكا الوسطى، تم تركيب نمط استبدال منتجات محلية بالواردات – بشكل أساسى – على نموذج التصدير الأساسى الذى ظل أساسيًا بعد ذلك.

---

(١) خلال الحرب العالمية الثانية، أدى انقطاع الواردات من البلدان الصناعية إلى تجارة إقليمية داخلية فى المنتجات الصناعية، فضلا عن تصدير بعض السلع الصناعية من المكسيك إلى الولايات المتحدة. غير أن هذه التجربة سرعان ما طرأ عليها الضعف فى مرحلة ما بعد الحرب (Thorp 1998b).

وعليه، فإن التراجع القوى لحصة الصادرات فى إجمالى الناتج المحلي، الذى ميز العقد الأول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قد عكس اتجاهه بدءًا من منتصف الخمسينيات فى الاقتصادات الصغيرة، ثم استقر فى كثير من الاقتصادات المتوسطة بعد ذلك.

لم تمتد الآراء المختلطة فى الفرص التى أتاحتها الصادرات إلى الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث أصبحت سياسة تنشيط الاستثمار عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات فى أنشطة استبدال واردات جديدة، مكونًا أساسيًا فى عملية التحول الصناعى الذى تقوده الدولة فى أمريكا اللاتينية. وكان الاستثمار الأجنبى المباشر مصدرًا يعول عليه للتمويل الخارجى الخاص فى اقتصاد عالمى أتاح فرصًا قليلة لهذا النوع. غير أن بلدانًا كثيرة فى المنطقة تبنت فى وقت واحد موقفًا متشددًا ضد الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبى فى الموارد والبنية الأساسية. وظلت مسألة السيطرة على الموارد الطبيعية قضية ملحة ومتكررة فى المنطقة، ولذلك لم ترفض أمريكا اللاتينية الاستثمار الأجنبى المباشر، ولكنها رأت وجوب توجيهه وفقًا لمصالحها الوطنية، وبالفعل اجتذبت المنطقة أكبر تدفقات من الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم النامي.

جدول ٣.٤

أمريكا اللاتينية: الصادرات ونمو إجمالي الناتج المحلي (متوسطات بسيطة)

	١٩٥٥-١٩٤٥	١٩٦٥-١٩٥٦	١٩٧٣-١٩٦٦	١٩٨٠-١٩٧٤
نمو لصادرات(%)				
البلدان الكبيرة والمتوسطة باستثناء فنزويلا	١,٨	٤,٦	٤,٧	٦,٣
البلدان الصغيرة	١,٥	٧	٧,٤	٢,٦
الإجمالي باستثناء فنزويلا	١,٧	٥,٨	٦,١	٤,٤
فنزويلا	٤,٢	٧,٨	٢,٢ -	٦,٤
الاجمالي	١,٨	٥,٨	٥,٥	٤,٧
نمو إجمالي الناتج المحلي				
البلدان الكبيرة والمتوسطة باستثناء فنزويلا	٥,٢	٤,٣	٥,٥	٤,٧
البلدان الصغيرة	٤,٦	٤,٥	٥,٣	٤,١
الإجمالي باستثناء فنزويلا	٤,٩	٤,٤	٥,٤	٤,٤
فنزويلا	٩,٩	٦,٩	٣,٧	١,٧
الإجمالي	٥,٢	٤,٥	٥,٣	٤,٣

المصدر: اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة حول أمريكا اللاتينية (سيبال)

يمكن أن نطلق على المرحلة الرابعة اسم مرحلة نضج التحول الصناعي الذي تقوده الدولة. غير أن الملمح السائد لهذه الفترة كان التنوع المتزايد للاتجاهات الإقليمية. ويمكن التفريق بين ثلاث استراتيجيات كبرى طبقتها على التوالي كل دولة على حدة، في حين كانت الصدمة النفطية الأولى هي نقطة التحول. أما الاستراتيجية الرابعة فكانت التخطيط المركزي، ولكن كوبا كانت حالة منعزلة في هذا الصدد؛ لذا سنركز على الاستراتيجيات الأخرى.

الاتجاه الأول السائد، وخاصة من منتصف الستينيات حتى الصدمة النفطية الأولى، وهو الأقرب لآراء لجنة (سيبال)، أكد - بشكل متزايد - دعم الصادرات، مولدًا ما أطلقنا عليه اسم النموذج المختلط. وقد جعل هذا الاتجاه، بشكل ما، استراتيجية الاقتصادات المتوسطة والأكبر أقرب إلى الاستراتيجيات التى طبقتها البلدان الأصغر حتى خلال الفترة الكلاسيكية. وبنيت هذه الاستراتيجية على اتفاقيات التكامل القائمة، وبصفة خاصة على الفرص الجديدة التى أتاحتها الواردات المتزايدة من الشركات الصناعية المنتجة للصناعات الخفيفة فى الدول الصناعية.

لم تشذ الاستراتيجية الجديدة عن الأنماط القائمة، وأضافت سلسلة جديدة من الحوافز التصديرية إلى الإجراءات القديمة الرامية إلى حماية المنتجات المحلية، والتى كانت تشتمل على خليط من الحوافز الضريبية (وخاصة معالجة سلبيات الرسوم الجمركية، وإعادة جزء من الجمارك المدفوعة)، وإنشاء مناطق تجارة حرة، وتقديم تسهيلات ائتمانية، وفرض شروط تصديرية على الشركات. وبصفة عامة، صاحب ذلك بعض الترشيد لهيكل الحماية القائم من قبل، كما صاحبه تدخل البنك المركزى فى سوق صرف العملات (وخاصة لتوحيد نظام سعر الصرف المتعدد أو تبسيطه)، فضلاً عن انتهاج سياسة صرف أكثر نشاطًا تشتمل على تطبيق نظام صرف عملات أكثر مرونة، وهو ما يسمى بسعر الصرف المتحرك، وذلك للتدخل لمنع المبالغة فى تقييم سعر العملات الأجنبية فى البلدان العرضة للتضخم.

الغريب أن التقليل من أهمية دور الصادرات صاحبه رأى اقتصادى يتفاوت بين القبول والرفض فى الاستثمار الأجنبى المباشر. وكانت الفكرة القائلة بأن المستثمرين المحليين يجب عليهم أن يلعبوا دورًا مركزيًا فى قطاعات التصنيع الجديدة، كانت قائمة منذ الحرب العالمية الثانية، وخاصة فى البلدان التى كان بها وجهة نظر عسكرية فى القطاعات الاستراتيجية (الأرجنتين والبرازيل).وفى كثير من الحالات، كان هذا الدور تلعبه الشركات الحكومية، غير أنه فى ظل الدفاع عن كل ما هو وطنى مقابل كل ما هو أجنبي، لقى المستثمرون المحليون اهتماما متزايدًا فى عقدى الستينيات والسبعينيات، وصاحب هذا الاهتمام فرض قيود على العوائد والأرباح التى يحققها المستثمر إلى

الأجنبى نظرًا للاعتقاد السائد بأن الشركات المتعددة الجنسيات كانت تحقق منافع مبالغًا فيها من استثماراتها فى المنطقة. وكان تأميم صناعة النحاس فى تشيلي، وصناعة النفط فى فنزويلا فى أوائل السبعينيات جزءًا من سياسة لها جذور قديمة. ولكن يجب التأكيد فى هذا الصدد أن أمريكا اللاتينية واصلت اجتذاب ما يقارب ٧٠ بالمائة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو العالم النامي فى الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٨١ (Ocampo and Martin 2004: Table 3.2).

أما الاستراتيجية الثانية فكان الهدف منها هو تعزيز سياسة بدائل الواردات بشكل أكبر. وكانت بيرو أفضل مثال لبلد اختار سياسة تتجه نحو الشأن الداخلى فى أواخر الستينيات، وكانت هذه السياسة تسير عكس الاتجاهات الإقليمية. كما يجب علينا أن نضيف إليها خطط الاستثمار الصناعى الطموح فى السلع الوسيطة والرأسمالية فى البرازيل والمكسيك وفنزويلا بعد الصدمة النفطية، تلك الصدمة التى صاحبتها حملة تصدير كبرى فى البرازيل وفى البلدين الآخرين نتيجة تعاظم العائدات من الطفرة النفطية.

وكانت الاستراتيجية الثالثة هجومًا متقدمًا على دور الدولة فى التنمية الاقتصادية. الواقع أنه منذ منتصف الستينيات كان هناك تحول تدريجى فى الحوارات الفكرية نحو نظرية أكثر ليبرالية للسياسات الاقتصادية. وكما كانت الحال فى القرن التاسع عشر، لم يكن الاقتصاد الليبرالى متزوجًا دائمًا بالسياسة الليبرالية. وقد انعكس هذا فى بلدان المخروط الجنوبى (الأرجنتين وتشيلى والأوروجواي)، حيث كانت إصلاحات السوق الكبرى فى النصف الثانى من السبعينيات مصحوبة بالدكتاتوريات العسكرية.

الأداء الاقتصادى والاجتماعى فى ظل التحول الصناعى الذى تقوده الدولة

كان الأداء الاقتصادى لدول أمريكا اللاتينية خلال العقود الثلاثة ونصف العقد التالية للحرب العالمية الثانية لافتا للنظر: فقد زاد إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٥،٥ بالمائة سنويا فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠، أو بنسبة ٢،٧ بالمائة فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى (جدول ٣،٥). ونتيجة لهذا النمو الاقتصادى السريع، واصل نصيب أمريكا اللاتينية من إجمالى الناتج الدولى الازدياد ليصل إلى ١٠ بالمائة فى عام

١٩٨٠، أى بزيادة قدرها اثنان بالمائة عن العقود الثلاثة السابقة (انظر جدول ٣،٢). أما نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فقد تخلف عن المتوسط العالمى حتى منتصف الستينيات، ولكنه فاقه بعد ذلك. وكان قطاع التصنيع هو ماكينة النمو، إذ وصل إلى ٢٦ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٧٣، بزيادة قدرها سبعة بالمائة عما كان عليه عام ١٩٥٤، وهو ملمح اشتركت فيه كل دول القارة.

جدول ٣.٥

أمريكا اللاتينية: النمو والإنتاجية، ١٩٥٠-٢٠٠٢

	١٩٥٠-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-٢٠٠٢
متوسط النمو المرجح لإجمالى الناتج المحلي	٥,٥	١,١	٢,٦
المتوسط البسيط لنصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلي	٤,٨	١	٢,٩
المتوسط المرجح	٢,٧	٠,٩-	١
المتوسط البسيط لنصيب العامل من إجمالى الناتج المحلي	٢,١	١,٢-	٠,٩
المتوسط المرجح	٢,٧	١,٧-	٠,١
المتوسط البسيط	٢,٤	١,٩-	٠,٠
المتوسط المرجح لإنتاجية إجمالى عوامل الإنتاج*	٢	١,٤-	٠,٢
المتوسط البسيط	١,٩	١,٤-	٠,٦

*ملحوظة: الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وتشيلى وكولومبيا وكوستاريكا والإكوادور والمكسيك وبيرو وفنزويلا.

المصدر: لجنة (سيبال). إجمالى إنتاجية عوامل الإنتاج محسوبة وفقا لـ (Hofman 2000) وقاعدة بيانات المؤلف

شهد نمو إجمالى الناتج المحلى تعافيا شديد السرعة فى الفترة الأولى التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، ولكن هذا التعافى قطعته سلسلة من الأزمات فى ميزان المدفوعات. وبعد ذلك استقر النمو فى المنطقة كلها عند مستوى يزيد قليلا عن خمسة بالمائة. وفى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، كانت هناك علامات واضحة على تسارع النمو، إذ وصل إلى ذروته فى الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٤ (٧،٢ بالمائة سنويًا، أو بنسبة ٤،٢ بالمائة فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلي). إضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من تباطؤ النمو بعد الصدمة النفطية الأولى، عاود التسارع الشديد (خمسة بالمائة و٢،٥ بالمائة على التوالي)، مقارنة بتباطؤ النمو الاقتصادى العالمى فى ذلك الوقت. غير أن أساسات هذا النمو أصبحت مهتزة بشكل متزايد كما سنرى، كما أن النمو لم يكن موحدًا فى دول أمريكا اللاتينية. فضلاً عن أن النمو الاقتصادى البطيء فى البلدان التى حققت نجاحات فى عصر التصدير (الأرجنتين وتشيلى وكوبا والأوروجواي)، أدى إلى بعض التقارب فى دخل الفرد بين أكبر دول القارة. ولكن إذا نحينا هذا الميل جانبًا لرأينا تباينًا فعليًا فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٨٠ (الجدول ٣،٢).

وإلى جانب النمو الاقتصادي، جاءت مكاسب إنتاجية العمل؛ فقد زاد معدل الإنتاجية بنسبة ٢،٧ بالمائة سنويا فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٨٠ (جدول ٣،٥). وعكست هذه الزيادة تراكمًا رأسماليًا وتغيرًا تقنيًا. وزاد إجمالى إنتاجية عوامل الإنتاج بسرعة حتى عام ١٩٧٣، ولكنه تباطأ بعد ذلك. وكان أداء الإنتاجية مساويًا أو يفوق مثيله فى الولايات المتحدة، ولكنه كان أدنى من معظم اقتصادات السوق الديناميكية المتقدمة، والبلدان الصناعية الجديدة فى شرق آسيا (Hofman 2000: Chapter 6). وكان نمو الإنتاجية جزءًا من عملية أكبر لتنامى القدرات التكنولوجية، تلك العملية التى اشتملت على نقل التكنولوجيا، وتطويع التكنولوجيا القائمة فى هذه الدول (Katz and Kosacoff 2000). ولا يمكن أحد أن يفهم الخط البيانى للصادرات الصناعية فى الستينيات دون أن يضع فى حسبانه هذا التراكم للقدرات التكنولوجية.

وشهد تطور المؤسسات الاقتصادية عملية ديناميكية مشابهة (Thorp 1998a: Chapter 5) وباستثناءات قليلة، تعد المؤسسات الاقتصادية الأمريكية اللاتينية نتاجًا لهذه المرحلة التنموية. وفى المجال الاجتماعي، ورغم وجود حالات سابقة فى عصر التصدير، تلقت خدمة التعليم الأساسى للجميع، وتطوير القطاع الصحي على أسس حديثة، وتدريب العمال، ونظم الضمان الاجتماعي، تلقت دفعة كبيرة خلال عملية التحول الصناعى الذى تقوده الدولة. ومع أن النقابات العمالية ومنظمات رجال الأعمال ولدت خلال عصر التصدير فإنها اتسعت نطاقًا خلال هذه الفترة مع اتساع العلاقات التجارية الحديثة.

ولم تغب الزراعة عن قصة زيادة معدل الإنتاجية وتطوير مؤسسات الدولة. وعلى الرغم من سجل تراجع معدل النمو فى الإنتاج الزراعى فإنه حقق زيادة سنوية بنسبة بلغت ٣٫٥ بالمائة فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٧٥، وهو معدل زيادة يفوق المتوسط العالمي، ولكن مع وجود اختلافات مهمة فى أداء دول القارة (سيبال ١٩٧٨). ومع أن سياسات الاقتصاد الكلى والتسعير ولدت مواقف متحيزة من الزراعة، فإن إنشاء مؤسسات حكومية جديدة لدعم الزراعة بات أمرًا ملحوظًا، وأصبحت آثاره بادية للعيان. وكان من بين هذه المؤسسات أجهزة لتقديم الدعم التقنى والقروض وخدمات التسويق، وكانت هذه الأجهزة تفوق فى كفاءتها الأجهزة المناظرة فى مجال دعم التنمية الصناعية. كانت هذه هى حالة الخدمات التكنولوجية التى كانت مؤثرة وفعالة فى مجال تقديم محاصيل جديدة، وتحسين الممارسات الزراعية. ولم يقف الدعم الحكومى للزراعة والمزارعين عند هذا الحد، بل امتد ليشمل وضع سياسة ضريبية جديدة، وتخفيض الرسوم الجمركية على المدخلات والآلات الزراعية؛ مما كان له الأثر الكبير فى دعم الزراعة. كما لعبت الحدود الزراعية المفتوحة والبنية الأساسية التى مولتها الدولة دورًا مهمًا فى هذا الصدد بكثير من بلدان المنطقة.

وعلى الجانب الآخر، فإن السلبية الكبرى لمرحلة التحول الصناعى الذى تقوده الدولة هو عجز الدولة عن الاستفادة الكاملة من منافع التجارة العالمية الديناميكية فى مرحلة ما

بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تراجع بمقدار النصف نصيب أمريكا اللاتينية فى التجارة العالمية فى الفترة من ١٩٥٠ حتى عام ١٩٨٠ [1]. وكان عجز هذه الدول عن المشاركة فى المنافع من وراء اتساع الإتجار فى السلع الأساسية التفسير الوحيد لهذا الهبوط (انظر جدول ٣،٦ ثم انظر (Ffrench-Davis, Munos, and Palma 1998). ولأن تنامى الصادرات فى كثير من الدول الصغيرة كان ديناميكيًا (انظر الجدول ٣،٤)، فإن هذا الاتجاه تحدد برمته من قبل البلدان الكبيرة. فقد كان للأرجنتين، التى تعد قائدة عصر التصدير، سجل سلبى فى الأداء التصديرى حتى منتصف الستينيات. أما سجل البرازيل فلم يكن أفضل حالًا، ولكن هذا كان جزءًا من اتجاه طويل يعود إلى أوائل القرن العشرين. كما كان للمكسيك أداء تصديرى ضعيف من منتصف الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات. وقلصت فنزويلا التى تعد مصدرًا رئيسيًا فى أمريكا اللاتينية فى الستينيات من صادراتها النفطية فى السبعينيات نتيجة لدخولها منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

كان للتحولات السياسية التى جرت فى عقد الستينيات فى كثير من البلدان المتوسطة والكبيرة إزاء اتباع نموذج مختلط، آثار إيجابية فى مجال تحريك قطاع التصدير. وكانت النتيجة الرئيسية لهذه التحولات زيادة الصادرات الصناعية للبلدان الصناعية، وكذلك زيادة المعاملات التجارية بين بلدان القارة، وقد أدى ذلك إلى زيادة حصة التصنيع فى إجمالى الصادرات (انظر جدول ٣،٦ وأيضًا CEPAL 1992). وفى البلدان الأكبر، اشتملت هذه الحصة على الآلات والمعدات التى تُصدر إلى بلدان أخرى داخل الإقليم، بالإضافة إلى التكنولوجيا التى تتخذ شكل تراخيص وخدمات هندسية. وتم كذلك إضافة منتجات زراعية جديدة إلى سلة الصادرات فى كثير من البلدان.

(١) تزايدت حصة أمريكا اللاتينية فى التجارة العالمية من ٧.٩ بالمائة عام ١٩٣٨ إلى ١٢.٢ بالمائة عام ١٩٤٨، ومن ١١.٧ بالمائة عام ١٩٥٠ إلى ٧.٨ بالمائة عام ١٩٦٠. أما سلسلة إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التى تغطى جانبًا أكبر، فتشير إلى أن النسبة كانت ١٠.٩ بالمائة عام ١٩٥٠، ثم ٦.٧ فى المائة عام ١٩٦٠، وهبطت إلى متوسط ٤.٣ بالمائة فى السبعينيات. أما تقديرات (Maddison 2001) على الجانب الآخر، فتشير إلى أن حصة أمريكا اللاتينية فى التجارة العالمية قد زادت من ٧.٩ بالمائة عام ١٩٢٩ إلى ٩.٣ بالمائة عام ١٩٥٠، ثم هبطت إلى ٣.٩ بالمائة عام ١٩٧٣.

إن عجز الحكومات عن ترشيد اعتمادها على حزمة سياسات لحماية الواردات كانت له تكلفة عالية. فبالنسبة إلى الصناعات القائمة والمستقرة، توقفت حماية الواردات عن لعب دورها الإيجابى بصفتها حافزًا لتراكم رأس المال، وأصبحت هذه الصناعات إما مصدرًا لعوائد إيجارية وإما حائط صد لمنع ارتفاع أسعار العملات الأجنبية بشكل دورى أو دائم، أو لإنشاء مناطق صناعية كثيفة العمالة. كما شوه هذا العجز التحولات السعرية النسبية اللازمة لتحفيز إنتاج منتج محلى بديل للمستورد، وأعاق الجهود المبذولة لتنويع الصادرات، وأجبر الحكومات على الاعتماد بشكل مفرط على أدوات غير تسعيرية، من بينها الاتفاقيات المتعلقة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. وقد هزم نظام الحماية نفسه، خاصة فيما يتعلق بهدفه المعلن، وهو تقليص الاعتماد على المدخلات والتكنولوجيا المستوردة، وربما يكون قد زادها. وكان ذلك النظام يفتقد تصورا للحماية بوصفها أداة محكومة بزمن، وكذلك يفتقد فكرة الحاجة إلى ربط الحوافز بالأداء.

وقد سهل التكامل الإقليمى النمو الديناميكى للتجارة داخل الإقليم فى السلع الصناعية فى عقدى الستينيات والسبعينيات. وكانت المنافع الكبرى مرتبطة بإنشاء أسواق أكبر للسلع المكملة، ولكن تحرير السلع التنافسية كان محدودا بسياسة الحماية المحلية فى حين تعد السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى استثناء كبيرًا. إضافة إلى ذلك، كانت محاولات التخطيط لإنتاج استثمارات تكميلية جديدة تستهدف الأسواق الإقليمية أو شبه الإقليمية، أثبتت فشلاً ذريعًا.

جدول ٣.٦

صادرات أمريكا اللاتينية من ١٩٥٣ إلى ٢٠٠٠

	SITC	١٩٥٣	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٦٨	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
مجموعة صادرات أمريكا اللاتينية									
الإجمالي	٠-٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الغذاء	٠+١	٥٢,٧	٤٦	٣٧	٣٨	٣٨,٦	٢٦,٩	٢١,٧	١٣,٣
المواد الخام باستثناء الوقود	٢+٤	١٩,٤	١٧,٣	١٨,٤	١٦,٢	١٥,٤	١١,٩	١١,٩	٦,٩
الوقود	٣	١٩,٦	٢٨,١	٣١,٤	٢٧	٢١,٢	٣٧,٥	٢٦,١	١٧
الكيماويات	٥	١,٢	١	١,٤	١,٩	٢,٦	٢,٩	٥,١	٤,٧
الآلات	٧	٠,١	٠,٢	٠,٦	١,٣	٤,٦	٦	١١,٧	٣٥,٨
مواد صناعية أخرى	٦+٨	٦,٨	٦,٩	١٠,٢	١٥,٤	١٧	١٤,٣	٢٣	٢١,٨
أمريكا اللاتينية/ الدول النامية									
الإجمالي	٠-٩	٣٥,٩	٣٢,٨	٣٠,٥	٢٣,٢	١٩,٢	١٤,٩	١٥	١٨,١
الغذاء	٠+١			٤٣,٢	٤٢,١	٤١,١	٣٦,٩	٣٠,٩	٣٧,٥
المواد الخام باستثناء الوقود	٢+٤			٢٥,١	٢٣,٨	٢٢,٥	٢٤,٤	٢٩,٦	٣٠,٣
الوقود	٣			٤٥,١	٢٥,٨	١٦,٥	١٢,١	١٨,٣	١٤,٦
الكيماويات	٥			٢٠,٥	١٣,٦	١٢,٢	١٢,٢	١١	١٥,٨
الآلات	٧			٤	٣٠٢	٧,٧	٩,١	٨,٥	٢٠,١

مواد صناعية أخرى	٦+٨			١٤	١٣,٨	١١,٧	١١,٩	١٠,٤	١٣,٤
أمريكا اللاتينية/ العالم									
الإجمالي	٠-٩	١٠,١	٨,٣	٦,٨	٥,٥	٤,٧	٤,٨	٣,٧	٥,٧
الغذاء	٠+١	٢٣,٩	١٩,٤	١٥,١	١٥,٢	١٣,١	١٢,٥	٩,٣	١٢
المواد الخام باستثناء الوقود	٢+٤	١١	٩,٣	٩,٢	٨,٣	٧,٤	٨,٥	٩	١١,٨
الوقود	٣	١٩,٥	٢٠,٤	٢٧	١٨	١١,٤	٩,٣	١١,٥	٩,٧
الكيماويات	٥	٢,٧	١,٥	١,٤	١,٤	١,٦	١,٨	٢	٢,٨
الآلات	٧	٠	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٧	١,١	١,٢	٤,٩
مصنوعات أخرى	٦+٨	٢,٦	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٢,٧	٢,٧	٢,٩	٤,٧

ملحوظة: SITC = أكواد تصنيف التجارة الدولية المعيارية

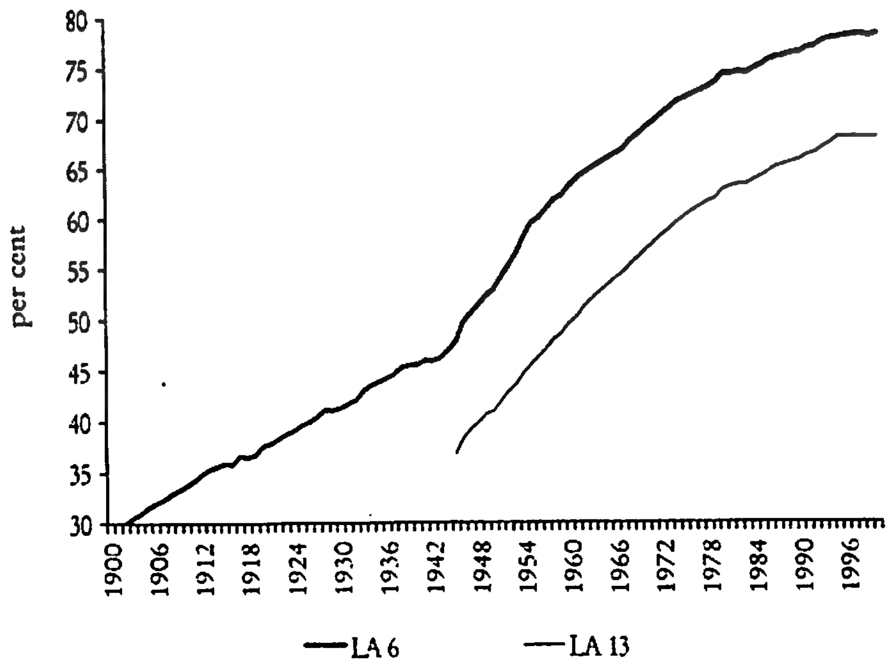
المصادر: United Nations. Yearbook of International Trade Statistics, 1958; وحسابات المؤلف من UN-COMTRADE.

أدى ظهور أنظمة صرف متعددة فى أول فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى جعل نظام صرف العملات فى أمريكا اللاتينية أقرب إلى كونه بديلا لانتهاج سياسة تجارية. فقد كانت قدرة الحكومات على فرض ضرائب ضمنية على الواردات المنافسة، وعلى الصادرات التقليدية، وعلى دعم الواردات التكميلية باستخدام أسعار صرف مختلفة للعملة الوطنية إجراءً جذابًا من حيث سهولته من الناحية الإدارية. وكان فرض ضرائب على الصادرات قضية صعبة، وكانت أسعار الصرف التمييزية فى الحقيقة هى الوسيلة الوحيدة المتاحة لفرض ضرائب على الصادرات. وفى هذه النقطة تحديدًا طرأت تحسنات كبيرة منذ منتصف الخمسينيات (تحت ضغط قوى من صندوق النقد الدولي)، وخاصة فى مرحلة النضج. حين بُسِّطت معظم أنظمة صرف العملات أو تم إلغاؤها.

وعلى عكس النظرة إلى المبالغة فى أسعار العملة الوطنية بوصفها ملمحًا جوهريًا فى مرحلة التحول الصناعى الذى تقوده الدولة، أوضح جوجينسين وبالدام (Jorgensen and Paldam 1987)، أنه لم يكن هناك اتجاه نحو رفع سعر الصرف الرسمى الفعلى فى أية دولة من دول أمريكا اللاتينية الثمانية خلال الفترة من ١٩٤٦ حتى ١٩٨٥[١]. أما الملمح المثير للقلق بشكل أكبر من غيره فكان التذبذبات الحادة جدًا فى الاتجاهات الطويلة المدى فى سعر الصرف، وخاصة فى الاقتصادات الأكثر عرضة للتضخم (البرازيل وبلدان المخروط الجنوبي)، وهو نمط حاول سعر الصرف المتحرك فى الستينيات تغييره. ومن المؤكد أن عدم الاستقرار الحقيقى فى سعر الصرف كانت له آثار عكسية؛ إذ أوجد حوافز ثابتة للصادرات الجديدة، كما أوجد طلبًا إضافيًا من جانب قطاعات تواجه منافسة من الواردات بتطبيق مزيد من إجراءات الحماية للمنتج الوطني، وذلك بوصفه خط دفاع ضد ارتفاع سعر العملة بشكل فعلى الذى يتخذ دورة صعود وهبوط.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد شهد مستوى المعيشة أسرع معدلات التحسن التى شهدتها أمريكا اللاتينية خلال هذه الفترة إذا ما تم حساب نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلي، وتدنى مستويات الأمية بين الكبار، وارتفاع متوسط الأعمار (انظر الشكل ٣.١ ، وانظر أيضًا Astorga, Berges, and Fitzgerald 2003). إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من عدم وجود تقارب فى مستويات نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلي، كان هناك تقارب كبير فى مستويات المعيشة عبر المنطقة خلال الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٨٠ (انظر الجدول ٣.٣).

(١) على العكس، وطبقا للنتائج التى توصل إليها جوجينسين وبالدام، كان هناك تخفيض استمر طويلا للعملة الوطنية فى كل من البرازيل وفنزويلا. والأهم أنه كانت هناك عدة تخفيضات للعملة الوطنية بشكل واضح فى كثير من البلدان فى أوائل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تلك التخفيضات التى تركت أثرًا دائمًا فى (المكسيك فى عام ١٩٤٨ ، وبيرو فى عامى ١٩٤٩ و١٩٥٠، والبرازيل فى عام ١٩٥٢ ، وتشيلى فى عام ١٩٥٦ ، وكولومبيا فى عام ١٩٥٧ ، وأخيرًا فنزويلا فى عام ١٩٦١).



الشكل ٣.١ أمريكا اللاتينية: مؤشر مستوى المعيشة مقارنة بمثيله في الولايات المتحدة الأمريكية.

ملاحظات: LA6 في الرسم البياني تشير إلى الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا.

LA13 في الرسم البياني تشير إلى بوليفيا وكوستاريكا والإكوادور وجمهورية الدومينيك وجواتيمالا والسلفادور وهاييتي وهندوراس ونيكاراجوا وبنما وباراجواي وبيرو والأوروجواي.

المصدر: Astorga, Berges, and FitzGerald (2003)

وعلى عكس المخاوف التى كانت تُثار بشكل مستمر، كانت عملية خلق فرص عمل جديدة تسير بمعدلات معقولة. فقد زادت القوة العاملة غير الزراعية بمعدل سريع فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٨٠ بنسبة أربعة بالمائة سنويًا، وهو معدل يفوق المعدل الذى شهدته الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ١٨٧٠ حتى ١٩١٠. ومع أن هذا المعدل المتسارع لم يكن يسير بالوتيرة نفسها فى كل المدن، فإن تراجع فرص العمل فى قطاع الزراعة التقليدية كان سريعًا جدًا وأدى إلى تراجع كلى فى نقص العمالة (فى الريف والمدن) من ٤٦ بالمائة فى عام ١٩٥٠ إلى ٣٨ بالمائة فى عام ١٩٨٠ (Garcia and Tokman 1984). وفى عينة شملت ١٣ دولة حللها هذان المؤلفان، واجهت تسع دول تراجعًا فى نقص العمالة المرتبط عامة بالنمو الديناميكى للاقتصاد، وكان هذا النقص أكثر كثافة فى بعض هذه الدول، وفى البعض الآخر كان أقل كثافة.

تركزت المنافع الناشئة عن تحديث الريف فى أيدى أصحاب قطع الأراضى الشاسعة، مما أدى إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل يختلف عما كانت عليه فى الماضى البعيد. وتم إصدار عدد من قوانين الإصلاح الزراعي، وكان أكثرها طموحًا هى القوانين التى تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعى وسياسى كبير[1]. وكانت هناك قوانين أخرى، دعا إلى سنها التحالف من أجل التقدم فى الستينيات، ولكنها كانت أقل طموحًا. كما استفاد المنتجون الزراعيون الصغار أيضًا فى كثير من البلدان من زراعة الغذاء للمدن، ومن الاستعمار الداخلى فى البلاد ذات الفضاءات المفتوحة – تلك الفضاءات التى تم الترويج لها بوصفها جزءًا من الإصلاح الزراعي، وليس بديلاً عنه – والأهم من الهجرة إلى المدن. فى الواقع أن تحديث القطاع الريفي، جنبًا

(١) المكسيك فى الثلاثينيات، وبوليفيا فى الخمسينيات، وكوبا فى الستينيات، وتشيلى وبيرو فى الستينيات وأوائل السبعينيات، ونيكاراجوا فى الثمانينيات.

إلى النمو السكانى المتسارع، نتج عنه توفير مورد غير محدود من العمالة، وهى ميزة كانت غائبة عن معظم البلدان فى عصر التصدير.

وكان لتوليد فائض عمالة نتائج كبرى على الهجرة الدولية. ومع أن عددًا قليلا من البلدان واصل اجتذاب الأوروبيين، وخاصة فنزويلا خلال طفرتها النفطية الطويلة، فإن تدفقات الهجرة الدولية القديمة فقدت ديناميكيتها بعد الحرب العالمية الأولى. وشهدت نسبة الأمريكيين اللاتينيين الذين وُلِدوا خارج هذا الإقليم من الهجرة هبوطًا طويلاً منذ عقد الستينيات نتيجة لوفاة المهاجرين كبار السن، وعودة المهاجرين. وفى الوقت نفسه، زادت الهجرة بين دول الإقليم بعد أن أصبحت كل من الأرجنتين وفنزويلا القطبين الرئيسيين لجذب العمالة، وخاصة لسكان البلدان المجاورة. والأهم أن الهجرة إلى البلدان الصناعية قد انطلقت. وفى السبعينيات، زاد عدد المهاجرين من أمريكا اللاتينية والكاريبى إلى الولايات المتحدة من ١،٧ مليون إلى ٤،٤ مليون مهاجر نظرًا إلى القرب الجغرافي.

كان سجل تخفيض نسبة الفقراء فى دول أمريكا اللاتينية، وتوزيع الدخل بين المواطنين بصفة خاصة، سجلا مختلطًا. ولسوء الحظ أن هناك فجوات كبيرة فى البيانات الخاصة بهذا السجل. من المرجح أن يكون الفقر قد تراجع فى معظم بلدان الإقليم خلال فترة التحول الصناعى الذى تقوده الدولة، ولكن بتباطؤ شديد فى عدة حالات. تشير تقديرات لجنة (سيبال) الكلية عن الفقر لعام ١٩٧٠، إلى أن ٤٠ بالمائة من عائلات أمريكا اللاتينية فقيرة. وقد هبطت هذه النسبة إلى ٣٥ بالمائة فى عام ١٩٨٠ (نحو ٤٠ بالمائة من السكان، واضعين فى الحسبان الحجم الأكبر للعائلات الفقيرة)، وهو مستوى لم يتم الوصول إليه مرة أخرى فى العقود التالية. وعلى أية حال، فإن توزيع الدخل ظل غير مستوٍ فى معظم الحالات، كما شهد أنماطًا مضادة قرب نهاية الفترة فى بلدان مختلفة. وقد انتهى المطاف بالتقدم الاجتماعى بظهور "طبقة متوسطة" اشتملت على سكان المدن الموظفين فى الحكومة، وفى الشركات الخاصة المتوسطة المستوى، وصغار رجال

الأعمال، كما تفاوت مستوى "الطبقة المتوسطة" من بلد إلى آخر تفاوتًا كبيرًا حسب مستوى التنمية.

نظام الليبرالية الجديدة: أزمة دين جديدة وانتقال جديد

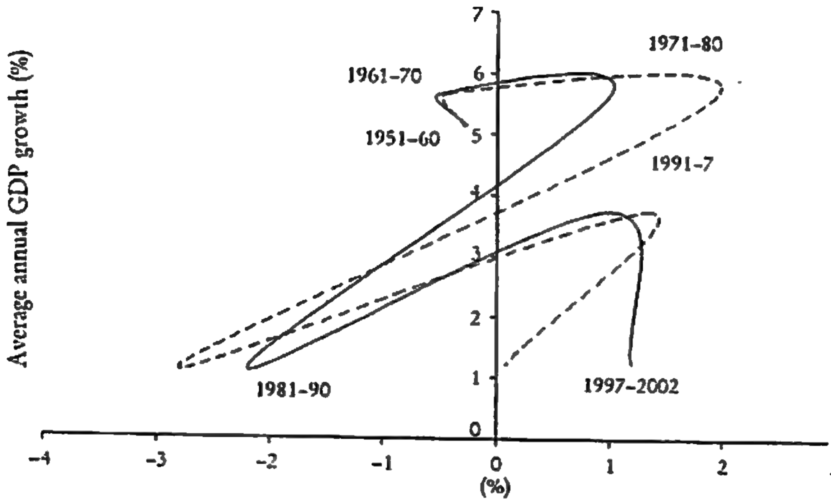
كان الانتقال من التحول الصناعى الذى تقوده الدولة إلى نظام الليبرالية الجديدة أسرع من الانتقال من عصر التصدير إلى التحول الصناعى الذى تقوده الدولة. وقد اشتمل هذا الانتقال على كثير من العوامل المتداخلة: أول هذه العوامل أن النظرية سبقت وضع السياسات، وهذا عكس المرحلة الانتقالية السابقة، وشهد كلاهما تشددًا متزايدًا بعض الوقت. هذا فضلاً عن المساندة المؤسساتية الواضحة للسياسات الجديدة على المستوى الدولى من خلال البنك الدولى الذى لعب دورًا رئيسيًا فى الضغط من أجل إجراء إصلاحات هيكلية فى الثمانينيات. كما كان هناك تقليد لسياسات العالم الصناعي، وخاصة حكومتى تاتشر وريجان.

أما العامل الثانى فكان تصاعد الصراعات الاجتماعية، بيد أن الروابط أقل وضوحًا فى هذه الحالة، وشهد هذه الصراعات عدد محدود من البلدان. وكانت دول المخروط الجنوبى مركز الصراع فى أوائل السبعينيات، كما كانت الدول الرائدة سابقًا فى الإصلاح، ومع ذلك كانت صحابة أسوأ أداء خلال فترة التحول الصناعى الذى تقوده الدولة. أما فى أمريكا الوسطى، حيث تفجرت الصراعات فى وقت لاحق، فقد غلب على هذه الصراعات الطابع الريفي، كما كان لها جذور فى تركيز ملكية الأراضى الزراعية فى أيدى مجموعة، وظهرت كذلك فى النموذج التصديرى الأساسي، لا فى تزاوجه مع التحول الصناعى الضعيف الذى تقوده الدولة.

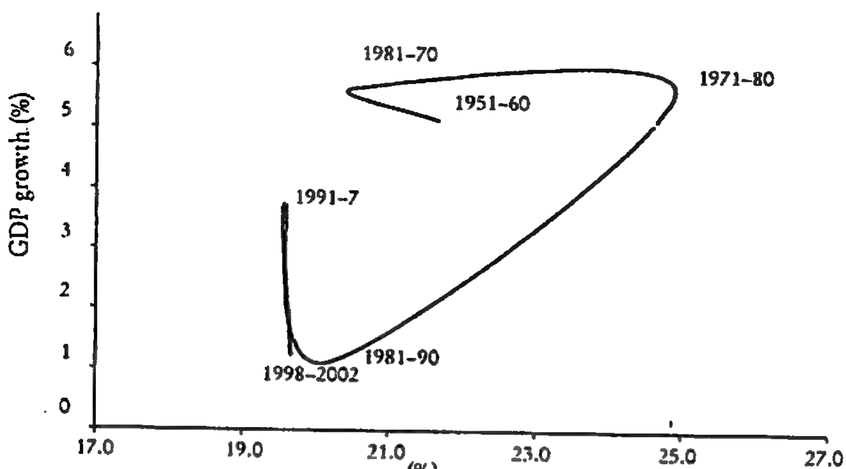
أما العامل الثالث فكان مرتبطًا بالقيود التى واجهتها عملية التحول الصناعى الذى تقوده الدولة فى مرحلة النضج، وكان مرتبطًا كذلك بالطلبات المتزايدة على العملات الصعبة والاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى ارتباطه بتدنى المدخرات. ويظهر كلا الاتجاهين فى الشكل ٢،٢. وفى عقد السبعينيات، واصلت معدلات النمو فى المنطقة السير بالمعدلات

نفسها التى سارت بها فى العقدين السابقين، ولكنها شهدت عجزًا تجاريًا متراكمًا على عكس الفائض المحدود الذى كانت قد حققته فى عقدى الخمسينيات والستينيات. كما كانت القوة الدافعة نفسها للنمو مرتبطة بمعدل استثمار أعلى.

ومع ذلك فإنه من غير المرجح أنه بدون أزمة الديون كان من الممكن لأى اقتصاد أمريكى لاتينى أن ينهار انهيارًا شاملا لعدم كفاءة التحول الصناعى الذى تقوده الدولة. لكن الأهم أنه من غير الواضح سبب تبنى أمريكا اللاتينية استراتيجية أكثر توازنًا كما هى الحال فى البلدان الأصغر من منتصف الخمسينيات. وفى معظم البلدان المتوسطة والكبيرة من منتصف الستينيات. كان من الممكن أن يظهر فى العالم شيء ما أقرب إلى النمور الآسيوية التى تتبع سياسات حماية للمنتج الوطني، وتدير اقتصادًا حكوميًا بعد أن نجحت فى بناء قاعدة تصدير قوية. وعلى أية حال، فإن أحداثًا أخرى أسهمت فى إيجاد بديل لهذا السيناريو.



أ- الميزان التجارى ونمو إجمالى الناتج المحلى من ١٩٥١ إلى ٢٠٠٢



ب- معدل استثمار رأس المال الثابت، ونمو إجمالى الناتج المحلى من ١٩٥١ إلى ٢٠٠٢

شكل ٣.٢: أمريكا اللاتينية: النمو والاستثمار والميزان التجارى من ١٩٥١ إلى ٢٠٠٢ . المصدر (سيبال)

من العقبات التى واجهت التحول الصناعى الذى تقوده الدولة أيضًا الميل إلى إرهاق كاهل الدولة بمسئوليات مالية دون وجود مصادر تمويل كافية. وكما قال فيتزجيرالد Fitzgerald (1978)، انعكس ذلك فى ثلاثة اتجاهات ملحوظة:

١ – ارتفاع الإنفاق الحكومى نسبة من إجمالى الناتج المحلي، ولكن مع نسبة أدنى من الرفاهية مقابل البلدان الصناعية.

٢ – تحول فى الهيكل الضريبى من ضرائب على الممتلكات والدخل إلى ضرائب على الأجور والضرائب غير المباشرة، ونتيجة لذلك:

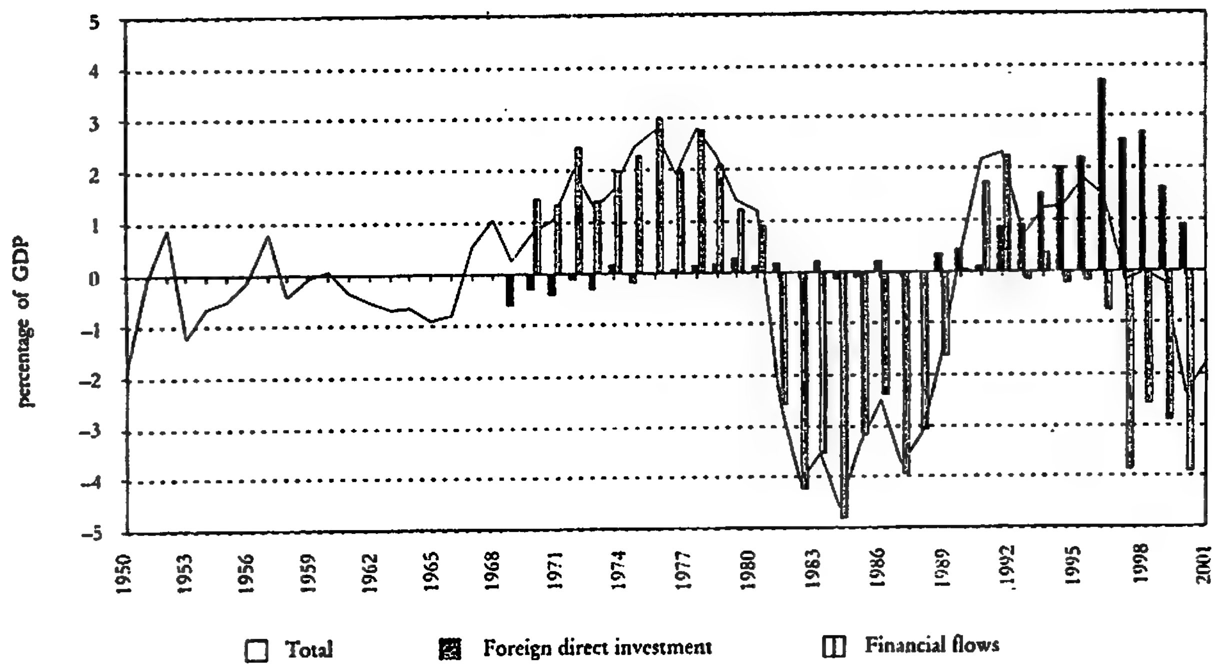
٣ – تزايد طلبات الاقتراض لتمويل الخصخصة، بدلا من تبنى سياسات توزيع تقدمية.

وإلى جانب العمليات المذكورة سلفًا، هناك عامل رابع، هو وجود دورات ازدهار وكساد حادة فى عقدى السبعينيات والثمانينيات، تلك الدورات التى لعبت دورًا جوهريًا فى مرحلة الانتقال. ولعل الظاهرة الملحوظة فى ربع القرن التالى للحرب العالمية الثانية هو غياب التمويل الخارجى الكبير. وكما يشير الشكل ٢.٣ فإن صافى تحويلات الموارد كان سلبيًا خلال عقدى الخمسينيات والستينيات. وفى سياق الصدمات الخارجية المتكررة، فإن عدم وجود وسائل كافية لتمويل العجز فى ميزان المدفوعات، بما فى ذلك التمويل المتواضع جدًا من صندوق النقد الدولي، عزز التشجيع على استخدام سياسات حماية كآلية من آليات إصلاح العجز. أما الدول التى حصلت على تمويل خارجى أفضل، ومن بينها المكسيك، فقد واجهت مشكلات فى سداد الدين الخارجى فى وقت مبكر من تلك المرحلة فصاعدًا.

أعقب فترة التمويل الخارجى هذه دورة ازدهار وكساد شديدة الحدة فى عقدى السبعينيات والثمانينيات، وهى فترة ليس لها مثيل سوى دورة التمويل الخارجى فى العشرينيات والثلاثينيات. ونتجت حوافز قوية لاستخدام التمويل الخارجى على نطاق

عريض عن الفوائد البنكية المتدنية والسلبية أحيانًا فى السبعينيات، وتزامن ذلك مع أسعار سلع قوية فى معظم ذلك العقد خاصة النفط (Ffrench-Davis, Munoz, and Palma 1998). الحقيقة أن أمريكا اللاتينية استوعبت أكثر من نصف الدين الخاص الذى تدفق إلى دول العالم النامى خلال الفترة من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٨١، فى شكل قروض طويلة الأجل من البنوك التجارية، وفى شكل أموال قصيرة الأجل (Ocampo and Martin 2004: chapter 3) . وفى الوقت نفسه استمرت هذه المنطقة بوصفها أكثر مناطق العالم جذبًا لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

وعلى الصعيد الداخلي، ارتبط الطلب العالى على الأموال القادمة من الخارج – كما رأينا – بتزايد العجز التجاري، وباتساع الفجوة المالية، والفجوة بين الادخار والاستثمار. وكانت المؤسسات المالية المحلية التى تتوسط للحصول على الأموال الخارجية، تواجه مخاطر مالية متزايدة، لكن هذا الاتجاه الجديد كان ناتجًا عن التحرر المالى المحلي، لا عن التحول الصناعى الذى تقوده الدولة، وأصبحت هذه المؤسسات بذلك هى الأكثر إثارة للمشكلات فى دول المخروط الجنوبي. وكان على القدر نفسه من الأهمية، مدى السيطرة على سعر صرف العملة الوطنية، وقدرة الحكومة على مواكبة حوافز لوقف هروب رأس المال إلى الخارج بسبب الأزمة، فقد أصبح هروب رأس المال ظاهرة لافتة للنظر فى كل من الأرجنتين والمكسيك وفنزويلا، وهى الدول التى لم تكن تطبق أية قواعد للسيطرة على حركة رأس المال.



شكل ٣.٢ أمريكا اللاتينية: صافى تحويل رءوس الأموال إلى الخارج فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٠
(نسبة مئوية من إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الحالية)

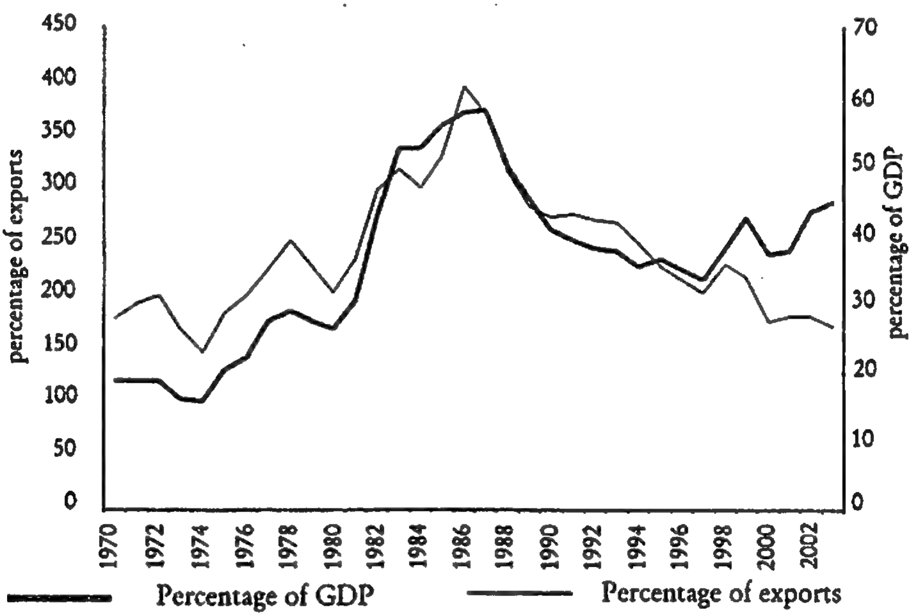
المصدر: تقديرات صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية

ثبت أن وزن هذه العوامل الداخلية مهم فى تحديد التأثير النسبى لأزمة ديون الثمانينيات فى بلدان مختلفة، وهذا يوحى - بدوره - بأن ديناميكية الاقتصاد الكلي، وليس تشوهات هيكل الحماية، هى التى تؤتى ثمارها على الاقتصاد. إضافة إلى ذلك، فإن حقيقة أن اقتصادات التصدير فى أمريكا اللاتينية قد واجهت صعوبات مماثلة فى إدارة الدورة المالية الخارجية الحادة فى عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، وأن الاقتصادات التى تحررت سوف تواجه ظاهرة مشابهة فى التسعينيات، توحى بأن الميل إلى الازدهار والكساد فى وجه التمويل الخارجى غير المستقر ظاهرة عامة، وليست أحد ملامح التحول الصناعى الذى تقوده الدولة.

وعلى أيـة حـال، كانت الديناميكـية الخارجية هى المهمة فى النهاية (CEPAL 1996: Chapter 1). وكانت نقطة التحول هى قرار عام ١٩٨٠ الصادر عن مجلس الاحتياط الفيدرالى الأمريكى برفع أسعار الفائدة ارتفاعًا حادًا لتخفيض التضخم. وكان لذلك القرار أثر مباشر فى خدمة الدين وعجز الحسابات الجارية؛ ذلك أن حصة كبيرة من الدين كانت عليه فوائد عائمة. وقد تسبب هذا القرار أيضًا - بدوره - فى ركود قوى فى العالم الصناعي، كما أدى إلى حركة هيكلية معاكسة فى أسعار السلع (Ocampo and Parra 2003). ولم يكن لصدمة أسعار الفائدة تلك سوابق تذكر. وكان للركود القوى فى البلدان الصناعية ولانقطاع الروابط التجارية سوابق، هذا صحيح، لكن ذلك حدث فى الماضى البعيد؛ ولذلك فإن حجم المخاطر التى كان على أمريكا اللاتينية مواجهتها لم تكن فقط غير متوقعة، ولكن كان أيضًا صعبًا تخيلها؛ لذا أصبحت ديناميكية الديون مهددة بالانفجار بعد صدمة أسعار الفائدة؛ ذلك أن معدلات الدين التى كانت ترتفع بشكل منتظم خلال السبعينيات، ولكن كان من الممكن تحملها، شهدت تحولات حادة إلى أعلى فى أوائل الثمانينيات (انظر الشكل ٣،٤).

بات الموقف حرجًا بسرعة نتيجة استمرار أزمات الديون، التى كانت الاستجابات الدولية لها ضعيفة وبطيئة. وقد نتج عن التأثير المشترك للتوقف المفاجئ للتمويل الخارجي، الذى دام عقدًا، ولالتزامات خدمة الدين المتزايدة، نتج صدمة خارجية ضخمة حولت الموارد المالية الخارجية الإيجابية، التى كانت تمثل ما يتراوح بين اثنين وثلاثة بالمائة من إجمالى الناتج المحلى إلى تحويل رءوس الأموال الوطنية إلى الخارج بنسبة

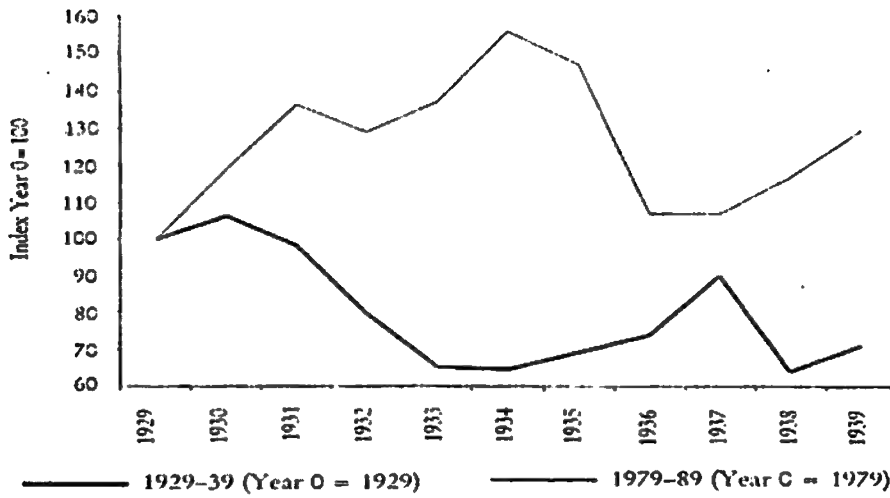
تتراوح بين أربعة وخمسة بالمائة من إجمالى الناتج المحلى (انظر الشكل ٣.٣). لخص Diaz-Alejandro (1984) التطورات التى حدثت على النحو التالي: "ما كان يمكن أن يكون ركودا خطيرا ولكنه ركود سهل إدارته تحول إلى أزمة تنموية كبرى لم يكن لها مثيل منذ الثلاثينيات. والسبب فى ذلك هو انهيار أسواق المال الدولية والتغير المفاجئ فى شروط الإقراض الدولي وقواعده. وأدت ردود الفعل غير الطولية بين هذه الصدمة غير المعتادة والملحة والسياسات المحلية الخطيرة أو المعيبة، إلى أزمة ذات عمق وطول شديدين، أزمة لا الصدمات ولا السياسات وحدها ولدتها. وهكذا أسهم ملمح طويل الأجل للتمويل الدولي، وعدم استقراره الحاد، فى قتل كل من عصر التصدير والتحول الصناعى الذى تقوده الدولة.



شكل ٣.٤ : ديناميكية الدين الخارجى لدول أمريكا اللاتينية فى الفترة من عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠

(الدين الخارجى نسبة من إجمالى الناتج المحلى والصادرات)

إذا ما عقدنا مقارنة بين عقدى الثلاثينيات والثمانينيات، سيتبين لنا أن هروب رءوس الأموال إلى خارج أمريكا اللاتينية فى عقد الثمانينيات كان عاملاً حرجًا أيضًا. وكما هو ظاهر فى الشكل (٣،٥أ) فإن فرص زيادة الدخل الفعلى للصادرات كانت أعظم فى الثمانينيات مما كانت عليه فى الثلاثينيات. وعليه، فإن الاختلاف الكبير عن فترة الكساد العظيم هو أن صدمة الحساب الرأسمالية الضخمة لم تجد حلا فى المستقبل المنظور آنذاك. صحيح أن تمويل صندوق النقد الدولي، والتمويل الرسمى الأوسع نطاقًا من أموال الصندوق، قد أنقذا الموقف بشكل أكبر مما كان يحدث فى الماضي، لكن هذه الأموال كانت متواضعة إذا ما قورنت بآثار هروب رءوس الأموال من البلاد إلى الخارج. إضافة إلى ذلك، جاء ضخ الأموال الحكومية بإعادة هيكلة اقتصادية ومالية لم يسبق لها مثيل. فى عقد الثلاثينيات، كان عدم الوفاء بالدين حلا لكلا البلدان ما عدا الأرجنتين. وفى الثمانينيات، درست دول أمريكا اللاتينية إمكانية تكوين نادٍ للمدينين، ولكنها لم تتخذ الخطوات الحاسمة والضرورية لوضع الفكرة موضع التنفيذ. وجاءت أخيرًا مرحلة إلغاء جزء من الديون، ولكن بقيم متواضعة، وفى وقت متأخر جدًا، بعد أن أفسدت أزمة الديون ما لا يمكن إصلاحه.ونتيجة لذلك، وفى حين كانت الفوائض التجارية التى اضطرت دول أمريكا اللاتينية أن تدبرها فى الثلاثينيات صغيرة ومؤقتة، فإن هذه الدول نفسها اضطرت فى الثمانينيات أن تدبر فوائض تجارية كبيرة لمدة زمنية تقارب العقد (انظر الشكل ٣،٥ ب).



شكل (٣.٥ أ) الميزان التجارى (التسليم على ظهر السفينة) نسبة مئوية من الصادرات (ناقص متوسط العقد السابق)



شكل (٣.٥ ب) القوة الشرائية للصادرات

(الصادرات المنكمشة بسبب مؤشر أسعار السلع الصناعية)

الشكل ٣.٥ مقارنة بين أزمتين: الثمانينيات والثلاثينيات

من الممكن تمييز أربع مراحل فى تطور أزمة الديون. حتى شهر سبتمبر من عام ١٩٨٥ كانت هناك تعديلات كبيرة فى السياسة المالية قامت فى البداية على افتراض بأن هذه الأزمة مؤقتة. وكان هناك أيضًا نادى الدائنين الذى كانت تسانده الدول الصناعية التى ارتأت أن هناك عدوى تنتشر بين الدول المدينة تدعو إلى عدم الوفاء بديونها، وقد جاءها هذا الإحساس من المخاطرة الكبيرة التى تحيط ببنوكها فى أمريكا اللاتينية (١٨٠ بالمائة من رأس مال تسعة من أكبر البنوك الأمريكية). ونتيجة لعدم سير المفاوضات على وتيرة واحدة بين الدول الدائنة ودول أمريكا اللاتينية المدينة، انتهى الأمر بقيام الأخيرة بتأميم الدين الخارجى الخاص. وفى شهر سبتمبر من عام ١٩٨٥ أعلن عن خطة بيكر الأولى التى اشتملت على تعديلات هيكلية يقوم بها البنك الدولى وعلى شروط مالية أفضل، وعلى موارد إضافية متواضعة. وقد أدى عدم كفاية الخطة بعد عامين إلى التوصل إلى خطة بيكر الثانية، التى نصت على إمكانية إعادة شراء الديون، وإصدار سندات خروج بأسعار فائدة بسيطة، وتبادل الديون. وجاءت المرحلة الأخيرة فقط فى شهر مارس ١٩٨٩ بخطة برادي، التى اشتملت على خفض (متواضع) للدين (Ffrench-Davis Munos and Palma 1998).

ومع أن آخر مبادرتين أدتا فى النهاية إلى خفض فى معدلات الدين (انظر شكل ٣،٤)، فإن الاتجاه السابق والخاص بتزايد الدين قد انعكس فى نتيجة الفوائض الكبيرة فى التجارة، وفى الحساب الجاري، على حساب عقد ضائع من حيث النمو الاقتصادى (انظر جدول ٣،٥). تراجعت حصة أمريكا اللاتينية من إجمالى الناتج المحلى العالمي، الذى كان يتزايد لمدة تربو على القرن بمقدار ١.٦ بالمائة، فى حين تراجع دخل الفرد فى أمريكا اللاتينة، الذى ظل ثابتًا بالمقارنة بالولايات المتحدة منذ عام ١٨٧٠، بنسبة سبعة بالمائة (انظر الجدول ٣،٢).

كان الركود قويًا فى البداية. وجاء تعافٍ متواضع فى الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٧، ولكن أعقبته صعوبات متجددة فى نهاية العقد. وتمكنت دول قليلة فقط من تجديد النمو على أساس ثابت فى النصف الثانى من الثمانينيات، وبصفة عامة تلك الدول التى كانت لديها معدلات دين صغيرة (كولومبيا)، أو التى كان الإقراض الرسمى الخارجى فيها كبيرًا

نسبيًا (تشيلي وكوستاريكا). وكانت الآثار الاجتماعية للأزمة كبيرة جدًا. فقد زادت نسبة الفقر زيادة كبيرة، وقفزت من ٤٠.٥ بالمائة إلى ٤٨.٢ بالمائة من إجمالي عدد السكان. وزاد من سوء هذا الاتجاه التوزيع غير العادل للدخل في كثير من البلدان؛ مما زاد من سوء سجل توزيع الدخل. كما تراجعت الأجور الفعلية الرسمية في معظم هذه البلدان، وبشكل حاد في بعضها، وامتدت البطالة لتشمل القطاع الحضرى غير الرسمي. أما التقدم السريع جدًا في مستويات المعيشة النسبية والتي كانت تميز فترة التحول الصناعي الذى تقوده الدولة فقد حل محله معدل أكثر تواضعًا للتقدم (انظر الشكل ٣.١).

وقيدت التعديلات التي أدخلت على القطاع المالي، وأسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، والسياسات النقدية، الهياكل القائمة، والتي كانت ضعيفة بالفعل، فقد صاحب تخفيض سعر العملة الوطنية الفعلي والضروري لدعم التعديلات الخارجية، تضخم تصاعدى بقيم لم تعهدها أمريكا اللاتينية من قبل. وانتهت الحال بخمس دول في معاناة من تضخم جامح من منتصف الثمانينيات حتى أوائل التسعينيات (الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل ونيكاراجوا وبيرو). كما كانت عمليات إعادة الهيكلة المالية ضخمة، وخاصة في بلدان المخروط الجنوبي، وقد نتج عن هذه الإعادة تكاليف مالية وشبه مالية تعادل ما قيمته من ٤٠ إلى ٥٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. وكان قد تم الربط بين التوزيع الداخلي وبين الحاجة إلى تحويل موارد إلى الحكومة لدفع خدمة الدين، ولتصحيح الممارسات المالية الداخلية الخاطئة. كان هذا التحويل أسهل في بلدان ذات عوائد تصديرية (من خلال شركات حكومية تصدر النفط والمعادن) التي تستفيد فيها الحكومات بشكل مباشر من تخفيض قيمة العملة. وفي بلدان أخرى، كانت هناك مشكلة في التحويل الداخلي للموارد المالية (لتحويل موارد مالية كافية لخدمة الدين الحكومية)، وهي مشكلة كان صعبًا على الحكومة مواجهتها (CEPAL 1996).

اندماج متزايد فى الاقتصاد العالمى (١)

كما رأينا، قطعت بلدان المخروط الجنوبى أولى خطواتها نحو الإصلاحات الليبرالية الجديدة، وظهر اتجاه جديد نحو ترشيد التدخل الحكومى الذى كان سمة من سمات السبعينيات، وأدت أزمة الديون إلى العودة إلى الوراء، وخاصة فى مجال إعادة استخدام السياسة الحمائية كآلية لإصلاح الخلل المالي. وعليه، لم تنطلق سياسة التحرير المالى إلا فى منتصف الثمانينيات فى المنطقة ككل، واكتسبت سرعة مع الوقت. وبعد مرور عقد على ذلك التاريخ تغير سيناريو السياسة المالية تغيرًا كليًا. ومع أن خطة بيكر وأجندة الإصلاحات الهيكلية للبنك الدولى التى بنيت عليها، لعبتا دورًا مهما، فإن إحساس الحكومة بملكية أجندة إصلاحية كان حاضرًا وبشكل واضح. الواقع أن الموجة الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية منذ منتصف الثمانينيات تبنت أجندة ليبرالية جديدة كما لو كانت أجندتها الخاصة. وعلى عكس أنماط القرن التاسع عشر، وتجربة السبعينيات، كان علم الاقتصاد الليبرالى متماشيًا مع السياسة الليبرالية.

كانت هناك تفاوتات بين طبيعة الإصلاحات والأشكال الجديدة للنظم الحكومية التى ظهرت فى دول مختلفة، وكان التحرر الكبير واضحًا فى كل البلدان فى مجالات التجارة، والتدفقات الرأسمالية الخارجية، والقطاع المالى المحلي. وفى مجال الضرائب، وخاصة فى مجالى الخصخصة وأسواق العمل، كانت الإصلاحات أقل طموحًا وأكثر تنوعًا، أما إصلاحات الضمان الاجتماعى فكانت بين هذا وذاك، وأدت الإصلاحات إلى اندماج أعمق لأمريكا اللاتينية فى الاقتصاد العالمي. وفى الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٠، حققت المنطقة أسرع نمو لحجم صادراتها فى تاريخها (ما

(١) لمزيد من التحليل الموسع للقضايا المقدمة فى هذا القسم وفى القسم الذى يليه انظر (CEPAL 2003) و (Ocam po 2004) و (Stallings and Peres 2000).

يقرب من تسعة بالمائة سنويا)، مما أدى إلى زيادة حصة أمريكا اللاتينية فى الأسواق العالمية للمرة الأولى منذ عصر التصدير، بالإضافة إلى تنوع كبير فى التصنيع (انظر الجدول ٣،٥). وفى الوقت نفسه، أصبحت المنطقة نقطة جذب للاستثمار الأجنبى المبشر (انظر الشكل ٣،٣).

توافق مع المشاركة الديناميكية فى التجارة العالمية مشاركةٌ نشيطة فى المفاوضات الدولية، والتشجيع على الدخول فى اتفاقيات تجارية جديدة فى حين كان التكامل الإقليمى قائدًا للمسيرة. شهدت الاتفاقيات القائمة ما يشبه الانهيار فى أوائل الثمانينيات. لكن هذا الوقع أعقبه إحياء للاتفاقيات القائمة فى الجزء الثانى من العقد، وموجة من الاتفاقيات الجديدة، وخاصة تشكيل السوق الجنوبية المشتركة المعروفة باسم (ميركوسور) فى عام ١٩٩١ وطائفة متنوعة من اتفاقيات التجارة الحرة. وبين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٧ ازدهرت التجارة داخل الإقليم، وخاصة فى عمليتى التكامل الرئيسيتين فى أمريكا اللاتينية، وهما (ميركوسور) وجماعة الأنديان (بنسبة ٢٦ و٢٣ بالمائة فى العام على التوالي). وقطع التوسع فى التجارة داخل كتلتى التكامل التجارى فى أمريكا اللاتينية أزمةُ شرق آسيا التى ضربت المنطقة فى عام ١٩٩٧، التى مهدت لتذبذبات قوية فى التجارة الإقليمية، وإضعاف التكامل الإقليمي.

وكان الابتكار الإضافى هو ظهور اتفاقيات التجارة الحرة مع البلدان الصناعية بقيادة كل من المكسيك وتشيلي. وفى حين دخلت اتفاقيات منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية – المعروفة باسم (نافتا) – حيز التنفيذ فى عام ١٩٩٤، أطلقت الولايات المتحدة مبادرة لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الأمريكتين شملت كل بلدان المنطقة فيما عدا كوبا. غير أن المفاوضات كانت بطيئة، وبحلول عام ٢٠٠٠ ظل التكامل الإقليمى بقيادة الولايات المتحدة متشرذما فى سلسلة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الولايات المتحدة.

واشتمل التوسع التصديرى على نمطين أساسيين من التخصص، وهما النمطان اللذان يتبعان انقسامًا إقليميًا بين الشمال والجنوب. ويتميز النمط الشمالى الذى تشارك

فيه المكسيك، وعدد من بلدان أمريكا الوسطى وبعض بلدان البحر الكاريبي، يتميز بالصادرات الصناعية التى تدخل فيها نسبة عالية من المدخلات المستوردة والموجهة بصفة أساسية نحو السوق الأمريكية. ويسير هذا النمط يدًا بيد مع الصادرات الزراعية التقليدية، والتنوع التصديرى الزراعى فى أمريكا الوسطى، جنبًا إلى نمو السياحة فى المكسيك ودول الكاريبي.

أما النمط الجنوبي، الذى ينطبق على بلدان أمريكا الجنوبية، فيتميز بدمج للصادرات الإقليمية من السلع والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية (وفى كثير من الحالات على كثافة رأس المال)، وعلى تعاون تجارى إقليمى نشيط تهيمن عليه المنتجات الصناعية. وفى حالة البرازيل، اختلط هذا النمط ببعض المنتجات والخدمات الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية. وهناك أيضًا نمط ثالث من التخصص فى بعض بلدان البحر الكاريبى تهيمن عليه صادرات الخدمات (المالية والسياحية وخدمات نقل).

ظلت أنماط التخصص التجارى والاستثمار الأجنبى المباشر مرتبطتين ارتباطًا وثيقًا. وعليه اجتنب نمط التخصص الشمالى الشركات المتعددة الجنسيات المشتركة بشكل نشيط فى أنظمة الإنتاج المتكاملة دوليًا، فى حين تركز الاستثمار فى أمريكا الجنوبية على الخدمات والموارد الطبيعية. واشتمل الاستثمار الأجنبى المباشر على حصص فى ملكية الأصول القائمة أولاً من خلال الخصخصة، وبعد ذلك من خلال عمليات شراء الشركات من جانب العاملين فيها. وكانت النتيجة الطبيعية لهذه العملية هى الزيادة السريعة فى مشاركة الشركات الأجنبية فى الإنتاج والمبيعات على حساب شركات القطاع العام فى النصف الأول من التسعينيات، ومشاركة شركات القطاعين العام والخاص فى النصف الثاني[1].

(١) وعليه، وطبقًا لتقديرات (سيبال) المبنية على مبيعات أكبر ألف شركة تعمل فى المنطقة، فإن حصة الشركات الأجنبية ازدادت بشكل مستمر من ٢٩.٩ فى المائة فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢ إلى ٤١.٦ فى المائة فى الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠. وزادت حصة شركات القطاع الخاص الأهلى من ٣٧.٧ فى المائة إلى ٤٢.٧ فى المائة خلال النصف الأول من العقد، ولكنها تراجعت إلى ٤١.٣ فى المائة. وتراجعت حصة شركات القطاع العام بشكل مستمر من ٣٢.٥ فى المائة إلى ١٧.١ فى المائة.

وتعد هجرة العمالة إلى البلدان الصناعية، وخاصة الولايات المتحدة، ملمحًا آخر بارزًا من الأشكال الجديدة للاندماج فى الاقتصاد العالمي: فقد أصبحت تدفقات العمالة الأمريكية اللاتينية إلى الولايات المتحدة، والتى تزايدت فى نهاية فترة التحول الصناعى الذى تقوده الدولة إلى سيل بفعل عوامل تدفع إلى الأمام (أزمة الديون فى الثمانينيات، والحروب الأهلية فى أمريكا الوسطى وأيضًا التباطؤ الجديد منذ الأزمة الآسيوية) وأيضًا بفعل عوامل الجذب إلى الخلف. وعليه، فإن عدد المهاجرين من أصول أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبى فى الولايات المتحدة زاد من ٤,٤ مليون فى عام ١٩٨٠ إلى ٨,٤ مليون فى عام ١٩٩٠، وإلى ١٤,٥ مليون فى عام ٢٠٠٠. ويمكن إضافة نسبة ٢٥ بالمائة إلى هذا الرقم ليشمل المهاجرين غير الشرعيين. وكانت هناك أيضًا تدفقات إلى مناطق أكثر بعدًا وخاصة، أوروبا الغربية (أصبحت إسبانيا أكبر الدول الجاذبة للهجرة) وكندا واليابان. وتقدر لجنة (سيبال) عدد مهاجرى أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبى إلى الجهات الأبعد بـ ٢,٨ مليون مهاجر فى عام ٢٠٠٠. كما شهد عقد التسعينيات تدفقات متجددة داخل الإقليم نفسه. وكانت النتيجة الكبرى لهذه التطورات هى الزيادة السريعة فى تحويلات المغتربين لتشكل مصدرًا رئيسيا من مصادر العملة الصعبة لأمريكا اللاتينية، فقد زادت هذه التحويلات من ١,٩ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٥,٧ مليار بعد مرور عقد لتصل إلى ١٩,٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠، وإلى نحو ٣٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣، لتشكل هذه التحويلات ما يربو على واحد بالمائة من إجمالى الناتج المحلي، ولكن بزيادة أكبر فى بعض البلدان الأصغر.

أداء اقتصاد كلى ضعيف ومكاسب اجتماعية من الإصلاحات

صاحب نجاح أمريكا اللاتينية فى زيادة حصصها فى التجارة العالمية وفى اجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر، تقدم فى بعض مجالات الاقتصاد الكلي، وخاصة التحسنات التى طرأت فى الأحوال المالية، وتراجع معدلات التضخم. غير أن النجاح فى كل هذه المجالات لم يؤدِ إلى نمو اقتصادى سريع. الواقع أن متوسط معدل النمو، البالغ ٢,٦

بالمائة سنويًا خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢، أقل من نصف معدل مرحلة التحول الصناعي الذى تقوده الدولة (انظر الجدول ٣,٥). وفى ظل عقد الثمانينيات الضائع، فإن هذا يعنى أن مستويات الدخل فى أمريكا اللاتينية قد تفاوتت تفاوتًا بعيدًا عن مستويات البلدان الصناعية لمدة ربع قرن تقريبًا. كما أنه يعنى أن حصة أمريكا اللاتينية فى إجمالى الناتج المحلى العالمى ظلت واقفة عند المستويات المتراجعة التى تم الوصول إليها بعد عقد الثمانينيات الضائع (انظر الجدول ٣,٢).

ولعل السبب الرئيسى عن الأداء الضعيف للنمو الاقتصادى هو ضعف الروابط بين نمو إجمالى الناتج المحلى وتحويلات الموارد الخارجية، أو بين نمو إجمالى الناتج المحلى والميزان التجاري. وكما أشرنا فإن هذا الرابط قد ضعُف فى السبعينيات (واصل النمو الديناميكى التقدم فقط على أساس العجز التجارى الأعلى وتحولات الموارد المتزايد)، ولكنه تدهور بشكل كبير فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧ مقارنة بعقد السبعينيات (وهو نمو أدنى كثيرًا ولكن مع وجود خلل تجارى مشابه وتحويلات فى الموارد) ومرة أخرى فى الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢. وقد تحدد ذلك بسلسلة من الاتجاهات المعاكسة فى البناء الإنتاجي: (أ) تراجع صناعات البدائل المستوردة، التى لم يصلح خللها نمو أسرع فى الصادرات، (ب) طلب متزايد فى القطاعات الديناميكية على رأس المال والسلع الوسيطة المستوردة، وهو أحد ملامح أنظمة الإنتاج المتكاملة دوليًا و(ج) ضعف أنظمة الابتكار الوطنية الموروثة من مرحلة التنمية السابقة، مثل الوظائف الهندسية، والبحوث والتطوير، والتى كانت تقوم بها الشركات المحلية التى خرجت من المنطقة. هذا العامل غطى على الاتجاهات التكنولوجية الإيجابية، وخاصة النمو السريع لوسائل الاتصالات. ونتيجة لهذه العوامل، ظل الضعف يدب فى الأثر المضاعف والتكنولوجيا الواردة من الخارج، الناتجة عن أنشطة نمو عالية مرتبطة بالصادرات والاستثمار الأجنبى المباشر. هذه الأنشطة الديناميكية الجديدة لشبكات الإنتاج العالمية ثبت عجزها حتى الآن عن تحفيز النمو الاقتصادى الشامل والسريع.

توافق مع النمو الاقتصادى الضعيف لبلدان أمريكا اللاتينية أداء ضعيف فى مجال الإنتاجية (انظر الجدول ٣,٥). زادت الإنتاجية فى الشركات والقطاعات الديناميكية

بفضل إسهامات من المنافسة الخارجية، ومن الاستثمار الأجنبى المباشر. غير أنه على عكس توقعات الإصلاحيين، فإن صدمات الإنتاجية الإيجابية لم تنتشر، ولكن بدلاً من ذلك أدت إلى تفاوت أعظم فى مستويات الإنتاجية فى بلدان المنطقة، وكان العدد المتزايد للشركات العالمية التى كان معظمها فروعًا لشركات متعددة الجنسيات، قد صاحبه نمو أنشطة القطاع غير الرسمى ذى الإنتاجية الضعيفة، التى كانت توفر سبعًا من كل عشر وظائف جديدة تخلق فى المناطق الحضرية فى أمريكا اللاتينية فى خلال عقد التسعينيات. هذه الازدواجية المتزايدة فى الهياكل الإنتاجية تعكس أيضًا حقيقة أن إعادة الهيكلة لم تكن محايدة من حيث أثرها فى العوامل الاقتصادية المختلفة.

أما الملمح الإضافى السلبى لأداء الاقتصاد الكلى فكان الحساسية الكبرى تجاه ضعف التمويل الخارجي. وكان تجدد التدفقات الرأسمالية فى أوائل التسعينيات قد توقف لوقت قصير عام ١٩٩٥، وبشكل دائم منذ الأزمة الآسيوية؛ مما أدى إلى ضعف التحويلات الخارجية، ذلك الضعف الذى يشبه ما حدث فى عقد الثمانينيات الضائع. لعب الاستثمار الأجنبى المباشر دورًا تعويضيًا بعض الوقت، ولكن هبوطه الحاد فى أوائل الألفية الثالثة خلف تحويلات سلبية فى عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ لأول مرة منذ أكثر من عقد (انظر الشكل ٣,٢).

تم تحويل التمويل الخارجى إلى الداخل من خلال سياسة مالية ونقدية وائتمانية فى عودة إلى نمط يطابق عصر التصدير. كما نتج عن ذلك أيضًا ميل أكبر ناحية الأزمات المالية المحلية التى انعكست فى شكل ظاهرة ضربت نصف بلدان أمريكا اللاتينية خلال عقد التسعينيات (CEPAL 2003: chapter 3). إضافة إلى ذلك، مع استمرار تراجع المدخرات الوطنية، أصبح الاستثمار معتمدًا بشكل كبير على المدخرات الخارجية. وشهدت معدلات الاستثمار الثابتة تعافيا جزئيا فى الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧، لكن هذا التعافى ظل دون متوسط السبعينيات، ثم تراجع مرة ثانية فى الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢ إلى مستويات شبيهة بمستويات الثمانينيات (انظر الشكل ٣,٢ ب).

سار النمو الاقتصادى على نهج هذه الاتجاهات الثلاثة المتأرجحة فى التمويل الخارجي. وعليه فإن مرحلة النمو الاقتصادى المعقول فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧، التى بلغت نسبتها ٣,٦ بالمائة سنويًا، التى كانت على أية حال أدنى بدرجة كبيرة من متوسط الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠، أعقبتها مرحلة تباطؤ اقتصادى ذى قاعدة واسعة فى الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢. ومنذ عام ١٩٩٨ انكمش نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية ككل وبالنسبة إلى نصف البلدان فى المنطقة. إضافة إلى ذلك، توقفت كل نماذج النمو السريع، بما فيها تشيلى وجمهورية الدومينيكان، اللتان كانتا أكثر اقتصادات المنطقة ديناميكية فى أمريكا اللاتينية فى التسعينيات. وبالنسبة إلى الجانب الاجتماعي سادت الآثار العكسية للنمو الاقتصادى البطيء والتحولات الهيكلية، وفاقت الآثار الإيجابية المتمثلة فى زيادة الإنفاق الاجتماعي، فى حين سارت مستويات المعيشة على وتيرة التحسنات المتواضعة التى ميزت عقد الثمانينيات، لا على وتيرة التحسن الأسرع لفترة التحول الصناعي الذى تقوده الدولة (انظر الشكل ٣,١)[١].

وكانت أكثر المشكلات الاقتصادية التى واجهت حكومات دول أمريكا اللاتينية هى ضعف نمو معدلات التوظيف. وفى هذا المضمار، أثبت النموذج الشمالى المتخصص فى المنتجات الصناعية (وبعض الخدمات) أنه أكثر فعالية فى خلق فرص عمل، وخاصة المؤقتة منها، فى القطاعات القابلة للنقل، من النموذج الجنوبى المتخصص في البضائع التى تعتمد على الموارد الطبيعية، وتتمتع بالحوافز. وارتفعت نسبة البطالة المفتوحة بنسبة ثلاثة بالمائة تقريبًا خلال التسعينيات، ثم قفزت فى بعض البلدان، وخاصة بعد حدوث الصدمات الخارجية الكبرى. وتعد مؤشرات التدهور فى نوعية الوظائف أكثر انتشارًا كما هو واضح فى الحصة المتزايدة لوظائف القطاع الحضرى غير الرسمي، الذى ارتفع من ٤٣ إلى ٤٨,٤ بالمائة فى عقد التسعينيات. هذا التدهور واضح أيضًا فى الزيادة النسبية فى العمالة المؤقتة، وفى تراجع غطاء الضمان الاجتماعي، وخاصة للعاملين فى المؤسسات الصغرى، حتى فى عدد الأفراد العاملين دون عقود عمل مكتوبة.

---

(١) لمزيد من تقييم الاتجاهات الاجتماعية انظر (CEPAL 1997 and 2001)

تراجعت معدلات الفقر، التى كانت قد قفزت خلال العقد الماضي، إلى ٤٣,٥ بالمائة فى عام ١٩٩٧، مع أن عدد الفقراء توقف عند ٢٠٠ مليون شخص. هذه الاتجاهات الإيجابية فى الفقر انعكست بحدة فى الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢، حين هبط ٢٠ مليون شخص دون خط الفقر. وفى حين تجاوز نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى مستويات عام ١٩٨٠ بنسبة ستة بالمائة فإن معدلات الفقر ظلت أعلى من مستويات ما قبل أزمة الديون بنسبة ثلاثة بالمائة فى السنوات الأخيرة. وهذا يعكس الاتجاهات السلبية التى واصل توزيع الدخل مواجهتها. ومع أن مقارنة البيانات الخاصة بتوزيع الدخل خلال فترات زمنية طويلة مسألة معقدة فى الواقع، فإنه ليس هناك بلد فى المنطقة هبطت فيه معدلات عدم المساواة مقارنة بما كانت عليه قبل ثلاثة عقود. على العكس، هناك بلدان زادت فيها هذه المعدلات. وهناك اختلافات كبيرة إزاء السبب الذى مال فيه التوزيع إلى التدهور. بعض الدراسات تؤكد أن الإصلاحات الهيكلية فى الاقتصاد قد تركت آثارًا سلبية فى توزيع الدخل، ولكن هناك دراسات أخرى تقول إن الاتجاهات العالمية باستخدام التكنولوجيا قد أثرت من حيث ربط أجر العامل بمهارته[1]. وفى ضوء التحليل السابق فإن الازدواجية المتزايدة هى – فى الواقع – حلقة مهمة تربط الإصلاحات الهيكلية بالتدهور فى توزيع الدخل.

إن النبرة التبشيرية التى قدمت بها الإصلاحات الاقتصادية (Balassa et al. 1985; Edwards 1995) والتقييمات الإيجابية الأولى لتلك الإحصاءات، التى عززها تعافى النمو الاقتصادى فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧ (IDB 1997; Burki and Perry 1997)، أعقبها إعادة تقييم موسع لتلك التقييمات الأولى (CEPAL 2003; Kuczynski and Williamson 2003). إن المقارنة المجردة لسجل النمو الحديث مع ما أنجز خلال مرحلة التحول الصناعى الذى تقوده الدولة، يتناقض مع التوقعات بأن الإصلاحات الليبرالية الجديدة سوف تسرع عجلة النمو الاقتصادي.

---

(١) انظر مثلا Altimir (1997), Berry (1998), Morley (2001), CEPAL (1997. 2001). and IDB (1999)

الواقع أن من أعراض ضعف هذا الربط أن حتى أنصار التحرر الاقتصادى الآن يعدون مرحلة التحول الصناعى الذى تقوده الدولة عصرًا ذهبيًا، وأن معدلات النمو التى حُققت خلال تلك الفترة، كانت كل ما يستهدفه أداء أمريكا اللاتينية المستقبلى (Kuczynski and Williamson 2003: 29, 305). وفيما وراء ذلك، وعلى الرغم من القوى الديمقراطية الأقوى التى تميز النظام الجديد، فإن النموذج الجديد انتهت به الحال وهو يعزز أسوأ ملامح أمريكا اللاتينية الهيكلية، وهو الملمح الذى فاقمه الشكلان السابقان للتكامل فى الاقتصاد الدولي؛ ألا وهو التوزيع غير العادل للدخل والثروة.

المراجع

Aceña, Martín Pablo and Jaime Reis (eds), (2000), *Monetary Standards in the Periphery: Paper. Silver and Gold, 1854–1933*, St. Martin's Press, New York.

Altimir, Oscar, (1997), 'Desigualdad, empleo y pobreza en América Latina: efectos del ajuste y del cambio en el estilo de desarrollo', *Desarrollo económico*, 37 (145), Buenos Aires, Institute of Economic and Social Development (IDES), April–June.

Astorga, Pablo, Ame R. Bergés, and Valpy FitzGerald, (2003), 'The Standard of Living in Latin America During the Twentieth Century', Working Paper Series No. 103, Latin American Centre, University of Oxford, March.

Bairoch, Paul and Bouda Etemad, (1985), *Structure par produits des exportations du Tiers-Monde*, Centre d'Histoire Economique Internationale, Université de Genève, Geneve.

Balassa, Bela, Gerardo M. Bueno, Pedro-Pablo Kuczynski, and Mario Henrique Simonsen, (1986), *Toward Renewed Economic Growth in Latin America*, Institute for International Economics, Washington, DC.

Berry, Albert, (1998), *Confronting the Income Distribution Threat in Latin America: Poverty, Economic Reforms, and Income Distribution in Latin America*, Lynne Rienner, Boulder.

Bértola, Luis and Jeffrey G. Williamson, (2003), 'Globalization in Latin America before 1940', NBER Working Paper No. 9687, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Bielschowsky, Ricardo, (1998), 'Cincuenta años de pensamiento de la CEPAL', in *Cincuenta años de pensamiento de la CEPAL*. Fondo de Cultura Económica-CEPAL, Santiago.

Bulmer-Thomas, Victor, (2003), *The Economic History of Latin America since Independence*, second edition, Cambridge University Press, Cambridge.

Burki, Shahid Javed and Guillermo E. Perry (eds), (1997), *The Long March: A Reform Agenda for Latin America and the Caribbean in the Next Decade*, World Bank Latin American and Caribbean Studies Viewpoints, Washington, DC.

Cárdenas, Enrique, José Antonio Ocampo and Rosemary Thorp (eds), (2000a), *The Export Age: The Latin American Economies in the Late Nineteenth and*

Early Twentieth Centuries, An Economic History of Twentieth Century Latin America, Volume One, Palgrave Press for St. Antony's College, Basingstoke.

——, (2000b), *Industrialisation and the State in Latin America: the Post War Years. An Economic History of Twentieth Century Latin America*, Volume Three, Palgrave Press for St. Antony's College, Basingstoke.

Cardoso, Fernando Henrique, and Enzo Faletto, (1979), *Dependency and Development in Latin America*, University of California Press, Berkeley.

CEPAL, (1978), *25 años en la agricultura de América Latina: Rasgos principales 1950–1975*. Cuaderno No. 21, Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Santiago.

—— (1992), *El comercio de manufacturas de América Latina: evolución y estructura 1962–1989*. Estudios e Informes de la CEPAL, No. 88, Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Santiago.

—— (1996), *The Economic Experience of the Last Fifteen Years: Latin America and the Caribbean, 1980–1995*, Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Santiago, July.

—— (1997), *The Equity Gap: Latin America, the Caribbean and the Social Summit*, Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Santiago.

—— (2001), *Social Panorama of Latin America, 2000–2001*, Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Santiago.

—— (2002), *Globalization and Development*, Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Santiago, April.

—— (2003), *A Decade of Light and Shadow: Latin America and the Caribbean in the 90s*, Libros de la CEPAL, No. 76, Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Santiago.

Coatsworth, John H. and Jeffrey G. Williamson, (2004), 'Always Protectionist? Latin American Tariffs from Independence to Great Depression', *Journal of Latin American Studies*, Vol. 36.

Cortés-Conde, Roberto, (1997), *La economía argentina en el largo plazo*, Editorial Sudamericana, Universidad de San Andrés, Buenos Aires.

Díaz-Alejandro, Carlos F., (1988), 'Latin American Debt: I Don't Think We are in Kansas Anymore', reprinted in Andrés Velasco (ed.), *Trade, Development and the World Economy: Selected Essays of Carlos F. Díaz-Alejandro*, chapter 15, Basil Blackwell, Oxford.

Edwards, Sebastián, (1995), *Crisis and Reform in Latin America: From Despair to Hope*, Oxford University Press for the World Bank, New York.

Ffrench-Davis, Ricardo, Oscar Muñoz, and Gabriel Palma, (1998), 'The Latin American Economies, 1959–1990', in Leslie Bethell (ed.), *Latin America: Economy and Society since 1930*, Cambridge University Press, Cambridge.

Fishlow, Albert, (1985), 'El estado de la ciencia económica en América Latina', in IDB, *Progreso Económico y Social en América Latina*, chapter 5, Inter-American Development Bank, Washington, DC.

FitzGerald, Edmund Valpy K., (1978), 'The Fiscal Crisis of the Latin American State', in John F. J. Toye (ed.), *Taxation and Economic Development*, Frank Cass, London.

Furtado, Celso, (1976), *Economic Development of Latin America: A Survey from Colonial Times to the Cuban Revolution*, Second Edition, Cambridge University Press, Cambridge.

—— (1989), *La fantasía organizada*, Tercer Mundo Editores, Bogotá.

García, Norberto, and Victor Tokman, (1984), 'Transformación ocupacional y crisis', *Revista de la CEPAL*, No. 24, December.

Gerchunoff, Pablo, and Lucas Llach, (1998), *El ciclo de la ilusión y el desencanto; un siglo de politicas económicas argentines*, Ariel Sociedad Económica, Buenos Aires.

Haddad, Claudio L.S., (1980), 'Crecimiento economico do Brasil, 1900–76', in P. Neuhaus (ed.), *Economia Brasileira: Uma Visao Histórica*, Editora Campus, Rio de Janeiro.

Hatton, Timothy J. and Jeffrey G. Williamson, (1994), 'International migration, 1850–1939: An economic survey', in T. J. Hatton and J. G. Williamson (eds), *Migration and the International Labour Market, 1850–1939*, Routledge, London.

Hofman, André, (2000), *The Economic Development of Latin America in the Twentieth Century*, Edward Elgar, Cheltenham, UK.

IDB, (1997), *Latin America After a Decade of Reforms, Economic and Social Progress in Latin America 1997*, Inter-American Development Bank, Washington, DC.

—— (1999), *Facing Up to Inequality in Latin America, Economic and Social Progress in Latin America 1998–1999*, Inter-American Development Bank, Washington, DC.

Jørgensen, S.L. and Martin Paldam, (1987), 'The Real Exchange Rates of Eight Latin American countries 1946–1985: An interpretation', *Geld und Wärung* (Monetary Affairs) 3(4), December.

Katz, Jorge and Bernardo Kosacoff, (2000), 'Technological Learning, Institution Building and the Microeconomics of Import Substitution', in Enrique,Cárdenas, José Antonio Ocampo, and Rosemary Thorp, (2000b), *Industrialisation and the State in Latin America: the Post War Years. An Economic History of Twentieth Century Latin America*, Volume Three, chapter 2, Palgrave Press for St. Antony's College, Basingstoke.

Kuczynski, Pedro-Pablo and John Williamson (eds), (2003), *After the*

Washington Consensus: Restarting Growth and Reform in Latin America, Institute for International Economics (IIE), Washington, DC, March.
Lewis, William Arthur, (1969), *Aspects of Tropical Trade, 1883–1965*, Wicksell Lectures, Almqvist & Wicksell, Stockholm.
Love, Joseph L., (1994), 'Economic Ideas and Ideologies in Latin America since 1930', in Leslie Bethel (ed.), *The Cambridge History of Latin America* 6(1), Cambridge University Press, Cambridge.
Maddison, Angus, (1995), *Monitoring the World Economy, 1820–1992*, OECD Development Centre, Paris.
—— (2001), *The World Economy: A Millennial Perspective*, OECD Development Centre, Paris.
Marichal, Carlos, (1989), *A Century of Debt Crisis in Latin America: From Independence to the Great Depression, 1820–1930*, Princeton University Press, Princeton.
Morley, Samuel, (2001), *The Income Distribution Problem in Latin America and the Caribbean*, Libros de la CEPAL, No. 65, Santiago.
Ocampo, José Antonio, (2004), 'Latin America's Growth and Equity Frustrations During Structural Reforms', *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 18, No. 2, spring.
Ocampo, José Antonio, and Juan Martin (eds), (2004), *Globalization and Development: A Latin American and Caribbean Perspective*, Stanford University Press, Stanford.
Ocampo, José Antonio and María Angela Parra, (2003), 'The Terms of Trade for Commodities in the Twentieth Century', *CEPAL Review*, No. 79, April.
O'Connell, Arturo, (2000), 'Argentina into the Depression: Problems of an Open Economy', in Rosemary Thorp (ed.), *An Economic History of Twentieth Century Latin America, Volume 2, Latin America in the 1930s: The Role of the Periphery in World Crisis*, chapter 8, Palgrave Press for St. Antony's College, Oxford.
Palma, Gabriel, (2000), 'Trying to "tax and spend" oneself out of the "Dutch Disease". The Chilean Economy from the War of the Pacific to the Great Depression', in Enrique Cárdenas, José Antonio Ocampo and Rosemary Thorp (eds), *The Export Age: The Latin American Economies in the Late Nineteenth and Early Twentieth Centuries. An Economic History of Twentieth Century Latin America*, Volume One, chapter 8, Palgrave Press for St. Antony's College, Basingstoke.
Rosenthal, Gert, (2004), 'ECLAC: A Commitment to a Latin American Way Towards Development', in Yves Berthelot (ed.), *Unity and Diversity in Development Ideas: Perspectives from the UN Regional Commissions*, United

Nations Intellectual History Project Series, Indiana University Press, Bloomington.

Rowe, J. W. F., (1965), *Primary Commodities in International Trade*, Cambridge University Press, Cambridge.

Stallings, Barbara and Wilson Peres, (2000), *Growth, Employment and Equity: the Impact of the Economic Reforms in Latin America and the Caribbean*, The Brookings Institution, Washington, DC, and CEPAL/Fondo de Cultura Económica, Santiago.

Sunkel, Osvaldo and Pedro Paz, (1976), *Subdesarrollo latinoamericano y la teoría del desarrollo*. Ninth edition, Siglo Ventiuno, Mexico, DF.

Thorp, Rosemary, (1998a), *Progress, Poverty and Exclusion: An Economic History of Latin America in the 20th Century*, Johns Hopkins University Press for Inter-American Development Bank, Baltimore.

—— (1998b), 'The Latin American Economies, 1939–c.1950', in Leslie Bethell (ed.), *Latin America: Economy and Society since 1930*, Cambridge University Press, Cambridge.

—— (ed.), (2000) *An Economic History of Twentieth Century Latin America, Volume 2, Latin America in the 1930s: The Role of the Periphery in World Crisis*, Palgrave Press for St. Antony's College, Oxford.

Triffin, Robert, (1968), *Our International Monetary System: Yesterday, Today, and Tomorrow*, Random House, New York.

United Nations, (1955), *Foreign Capital in Latin America*, Department of Economic and Social Affairs, New York.

Webb, Richard, (2000), 'The Influence of International Financial Institutions on ISI', in Enrique Cárdenas, José Antonio Ocampo, and Rosemary Thorp (eds), *Industrialisation and the State in Latin America: the Post War Years. An Economic History of Twentieth Century Latin America*. Volume Three, chapter 4, Palgrave Press for St. Antony's College, Basingstoke.

المقال الرابع

أفريقيا فى القرن العشرين الطويل

بل فروينـد

إذا نظرنا إلى التاريخ الأفريقى الحديث من منظور "القرن الطويل"، واستعرضنا التطورات التى شهدها هذا التاريخ، من مؤتمر برلين الذى انعقد عام ١٨٨٤، واحتلال مصر عام ١٨٨٢، مرورًا بحقبة الاحتلال الاستعماري، لنغطى جيلا أو يزيد من الاستقلال الوطني، فمن المؤكد أن الاستعمار سيلوح عاملا مهيمنا وكبيرا. ومن خلال هذا التدخل التاريخي، تصبح أحدث الفترات هي فترة "ما بعد الاستعمار"، وليست هذه الفترة عهدًا جديدًا فى ذاتها. وسواء استمر هذا النوع من النظر ليصل إلى المستقبل أو لم يستمر فهو، سؤال يجب الرد عليه بالإجابة نفسها لشوان لاى الخاطفة واللاذعة عن سؤال حول تأثير الثورة الفرنسية، فقال "من السابق لأوانه الحديث عن ذلك".

كان الاستعمار، حتى نقطة ما، ثورة أعادت خلق أفريقيا، ولكن عددًا كبيرًا من المتخصصين فى الشأن الإفريقي، ومن المعلقين على أفريقيا يخففون من وقع هذه العبارة، ويركزون على تواصل الثقافة والمجتمع، وهما العنصران اللذان يطغيان على البواعث التى تؤثر فى أفريقيا من أعلى إلى أدنى. وإنى لأجد هذه النظرة فى الكتابات الازدرائية عن أفريقيا، وفى مبالغات أنصار الوحدة الإفريقية، وكلاهما فى الحقيقة يصر على الهوية الجوهرية للقارة أجمع (ولكنهم يقصدون بالقارة هنا تلك التى تحدها الصحراء شمالاً وليس البحر المتوسط). إن الإصرار على المعتقدات الخاصة عن الجهة التى سبقت

وصول الطب الحيوي، والاستمرار فى علاقات بين الرجال والنساء، وأنماط الخطاب عن السلطة والقوة، ومادة دراسة الأجناس البشرية، تشير إلى مستويات مهمة من التواصل يسوغ لنا تأكيده فى بعض أنواع التقييم.

هناك وجهة نظر أخرى أؤيدها (Freund 1984, 1994) تركز – بدلا من ذلك – على منظور حديث، وترى موجة من التحولات التي تؤثر – بشكل قاطع – فى أجزاء رئيسية فى أفريقيا. غير أننا يجب ألا نخلط وجهة النظر هذه بالنظرة الوردية للحداثة. فالنمو – فى وجهة نظرى – يشتمل على الخسارة والمكسب بالمعايير الإنسانية، ومن المؤكد أنه سيفرض أشكالا جديدة من الاختلاف والصراع فى أفريقيا كما هى الحال فى أماكن أخرى. ولم يفرض النمو نفسه على أفريقيا بأى شيء مثل النجاح الذى حققته آسيا فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد عانت مسيرة التنمية فى أحسن أحوالها من الترنح؛ إذ قامت على خطوط تمثل التواصل الكبير مع الحقبة الاستعمارية بعد الاستقلال الوطني.

ومع ذلك فإنى أواصل الاعتقاد بأن الحقبة الاستعمارية برمتها تمثل – وبكل تأكيد – فاصلا تاريخيًا كبيرًا، وأن هذا الفاصل قد غير الحياة المادية بشكل تقدمي، كما تسبب – بشكل كبير – فى دمج أفريقيا فى العالم الأوسع. صحيح أنه حتى هذه اللحظة لا يزال هناك جدل يثار وبقوة بأن أفريقيا ما هى إلا تعبير جغرافي، لكن من المؤكد أن هذه القارة اكتسبت نوعًا من الوحدة، كما أن نخبها البارزين يكتسبون إحساسًا بالشيوع فى العالم من خلال التجربة الاستعمارية وما أعقبها. وسواء أكان الإفريقيون يشبه بعضهم بعضا أم لا فهذه مسألة لا تثار كثيرًا مع أن هذا ينبغى أن يحدث، ولعل السبب فى هذا أن هوية أفريقيا يتم ربطها –عن وعى أو غير وعى – بتصور وجود جنس بيولوجى أفريقى موحد، حتى اليوم. ومن المقبول مثلا فى الأوساط البحثية المتعاطفة مع القومية الإفريقية أن نعتبر الأشخاص ذوى الأصول الإفريقية، الذين يتضح ذلك على هيئتهم، أفريقيين بغض النظر عن حياتهم المادية أو الثقافية أو أنشطتهم، أو عن المكان الذى يعيشون فيه.

قد يفيدنا أكثر أن نقسم أفريقيا إلى مناطق متسعة الأرجاء ومتنوعة الطبيعة الجغرافية. فسكان شمال أفريقيا ومصر أفريقيون، بغض النظر عن لون بشرتهم، كما أن مسلمى غرب أفريقيا من غابات السافانا يشعرون أنهم وهؤلاء أبناء قارة واحدة، وهذا الشعور ينتابهم حين يتعاملون مع أبناء الجنوب الأفريقى أيًا كان لون بشرتهم. كما يجب أن نعتبر أبناء مدغشقر وموريشوس – أيا كانت جذورهم – أفريقيين. ومع أن أبناء أعالى إثيوبيا يتكلمون لغات أقرب إلى العبرية من كيكونجو أو يوروبا، فإنهم أفريقيون حتى النخاع. ولن نستطيع فهم أفريقيا إذا ما أسقطنا من حساباتنا الكينيين من أصول آسيوية، أو أبناء دولة جنوب أفريقيا من أصول أوروبية، وإذا أصررنا على أنهم دخلاء.

من سوء الحظ أن المساحة المخصصة لهذا الفصل لا تفسح لى مجالا أؤكد فيه تنوع أفريقيا والإفريقيين؛ لذا سأركز جهدى فى هذا الحديث المحدود على الزمان بدلا من المكان، وسوف أستعرض القرن الطويل وأقسمه إلى فترات، وأرتبها حسب أهمية كل منها.

ومع أن بداية الحكم الاستعمارى فى أفريقيا بعد ١٨٨٠ كانت سريعة ودرامية، فقد سبقتها أحداث واتجاهات مهمة أنذرت بقدوم التغيرات التى حدثت فيما بعد. ومن المفارقات أن أحد هذه التغيرات كان الانهيار التدريجى لتجارة العبيد، التى كانت التجارة الرائجة بين أفريقيا وقارات العالم الأخرى. ومع أن تجارة العبيد توازت بشكل جيد مع تطور عدد محدود من الأنشطة التجارية فإنها لم تتطلب، بل إنها قاومت الحكم النظامى الذى يتطلبه الاستعمار. وفى غرب أفريقيا نتج عن انتشار تجارة العبيد بصفة عامة انهيار المعرفة الأوروبية بشعوب الداخل والاتصال المباشر معها، وعززت أهمية الوسطاء. ونشطت تجارة العبيد طرقًا تجارية معينة، وظهر ما يعرف باسم رأس المال الاجتماعى المرتبط بمتطلباتها المالية، الذى استمر حتى انهيار تجارة العبيد.

وفى المقابل، شجعت الفترة التالية لما يعرف باسم التجارة الشرعية بدء عهد الاستكشاف التجارى الأوروبي، ذلك العهد الذى اشتمل على محاولة معرفة مزيد من الإمكانات الاقتصادية لما كان يعرف آنذاك بمناطق أفريقيا المجهولة. وإذا كانت دراسات

إيه جى هوبكنز (Hopkins 1973) قد نجحت فى إقناعنا بالكيفية التى أدى بها توسيع تجارة العبيد، ثم دخولها فى أزمة، ثم انهيارها فى أفريقيا، إلى ظهور أصابع عدوانية تعبث بالداخل فعلينا أن نضيف إلى ما قاله كثيرًا من الإمكانات من وسائل الاستشفاء الطبيعية فى البيئة الإفريقية وجيوش الجنود المرتزقة من القوات الإفريقية فى خدمة القوة الاستعمارية المجهزة بتكنولوجيا العصر الصناعي، التى لم تستطع الجيوش الوطنية آنذاك أن تجاريها. وفى أجزاء أخرى من أفريقيا، اكتشف المستكشفون أراضٍ تحتوى على إمكانات زراعية تشجع الأوروبيين على الاستقرار، وعلى مواد خامة، وخاصة المعادن اللازمة لتطوير الاقتصاد الأوروبى وتنميته. وقد تطلب استغلال هذه الإمكانات فى جنوب القارة ووسطها وشرقها إزاحة السلطة السياسية الوطنية، وزرع حكم استعمارى لبدء هذه الأنشطة وحمايتها وتوسيع رقعتها.

ويبقى فى أفريقيا اليوم أسلاف الاستعمار فى أفريقيا، ولكن وجودهم أقل وضوحًا. الحقيقة أن الحكم الاستعمارى سبقه توسع درامى فى شكل للحكم من قبل الغزاة أنفسهم. فى غرب أفريقيا ارتبط ذلك بطريقة صعب فصلها عن الضغوط القادمة من الخارج بسلسلة من الثورات الدينية التى خلقت دولا قوية بحجم ونطاق لم يسبق لهما مثيل. فخلافة سوكوتو التى نشأت فى العقد الأول من القرن التاسع عشر، إذا ما قبلنا هيكلها الفيدرالى على أنه ينتمى إلى كيان سياسى واحد، قد حكمت - بكل تأكيد - عددًا من الأفارقة بلغ الملايين، وهو أكبر من أى عدد حكمته أية دولة إفريقية. وقد أدارت هذه الخلافة أرضًا شاسعة، ومارست مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية، وقطاعات حضرية ذات الكثافة السكانية العالية. وفى أماكن أخرى، يجب علينا ألا نغفل الصعود الجامح والخلاق والمشهدى لأسرة محمد على فى مصر ولأسرة مينيليك فى إثيوبيا، وكذلك توحيد معظم بلاد مدغشقر تحت حكم رداما الأول، وتعزيز الأنشطة التى تمت تحت راية سلاطنة زانزبار، والممالك التى بدأت فى الظهور فى منطقة إنتاج العاج الممتدة من البحيرات العظمى، أو إمبراطورية الساموری التى زال ملكها سريعًا فى مالى وساحل العاج. وفى الجنوب الأفريقى جاء البيض، ومن قبلهم مجموعات مختلطة الأجناس من مستعمرة الرأس فى عملية عرفت باسم "الرحلة الكبيرة". وقد أسهمت تحركاتهم فى بدء عملية تشكيل الدولة

فى كل من (ليسوتو وسوازيلاند وكوازولو) بين كثير من الشعوب الإفريقية فى عملية إصلاح. وكان فى طور التكوين دول أكبر جديدة تولدت من العنف، وهو نوع التقسيم المسبق لأفريقيا. ولولا تقدم الحكم الاستعمارى بهذه السرعة تُقسم جزء كبير من أفريقيا من قبل هذه القوى القارية الناشئة، ولابتلعتها السمة الأكبر.

القرن الطويل والاستعمار

مع بداية الحرب العالمية الأولى كانت واحدة فقط من تلك القوى الإفريقية تتمتع بكيان مستقل؛ ألا وهى أثيوبيا المعزولة بحكم موقعها الجغرافى عن البحر. أما فى غيرها من البلدان الإفريقية، فكان رسم خطوط على الخريطة فى أوروبا يتبعه احتلال استعمارى وانتصار للاستعمار يعززه زهو ثقافى وسيادة فكرية فى الداخل. أما فى أفريقيا فلم يستتبع الغزو الحصول على أرباح ضخمة، بل على العكس، كان سرعان ما يتضح أنه بدون بناء بنية أساسية واستحواذ على الأراضى والموارد المائية، وتسخير أعداد كبيرة من الأيدى العاملة، فلا تقدم يرتجى للنظام الرأسمالي. فضلاً عن ذلك، فإن الرأسمالية الخارجية أو ما يسميه الفرنسيون "اقتصاد التجارة"، أو التجارة المشتقة من أشكال حالية من استخراج الموارد، أتت بنتائج محدودة.

إضافة إلى ذلك، فإن المرحلة الرائدة للاستعمار تمت وسط مصاعب وكوارث. فكثير من مناطق أفريقيا (كينيا وتنزانيا وناميبيا وزيمبابوى ومعظم المستعمرات البرتغالية والمناطق المكونة لأفريقيا الاستوائية الفرنسية) كانت تُدار فى البداية من قبل شركات حاملة للامتيازات ترغب فى فرض حكمها بالقوة، ولكنها لم تكن قادرة أو راغبة فى إنفاق أموال لا تأتى بنتائج إلا فى المستقبل البعيد. هذه التجربة المعروفة باسم حكم الشركات كانت تجربة كارثية بكل المعاني؛ إذ إنها أدت إلى مواجهات عنيفة، مثل ثورة أبوشيرى على ساحل ماريما التنزانى فى الفترة ٨٨-١٨٨٩. وفى معظم الحالات، فإن الحكم الاستعمارى أعقب حكم الشركات.

وكان المثال الآخر الأشد مقتًا موجودًا فى الفضاء الشاسع لحوض الكونغو (Ascherson 1963 Hochschild 1998). ففى هذا المكان تمكن ملك البلجيك ليوبارد الثانى من إنشاء منطقة تجارية حرة برعاية دولة الكونغو الحرة من خلال مناورات دبلوماسية بارعة. وسعت الدولة الحرة من حكمها، فامتدت لتشمل الغابات والسافانا بالقوة التى مولها الجمع الإجبارى للمطاط البرى المعروف باسم "المطاط الأحمر". وكان حقد القوى الأخرى سببًا رئيسيًا فى إنهاء هذا الحكم عام ١٩٠٨ بفضيحة عقب كشف انتهاكات حدثت هناك. قامت الدولة البلجيكية، وبناء على رغبات الملك، بالاستيلاء على أراضى دولة الكونغو الحرة. وفى هذه الفترة الزمنية تم إنشاء خط سكة حديدية وخط ملاحى فى الأراضى التى تسيطر عليها بلجيكا. وكان الغرض من إنشائهما نقل احتياطيات النحاس الأحمر الضخمة المستخرجة من مقاطعة كاتانجا الواقعة فى أقصى جنوب البلاد، وإرسالها إلى العاصمة البلجيكية.

وفى مناطق كثيرة، تزامن بدء الحقبة الاستعمارية مع الصعاب والأمراض والقلاقل الاجتماعية على نطاق عريض، وهو ما شكل مكونًا إفريقيًا فى موجة من الكوارث التاريخية التى صاحبت العدوان الاستعمارى للقارة (Davis 2000). وبصفة خاصة، فإن شق الطرق، وإنشاء السكك الحديدية، وإقامة المدن، تطلب قدرًا كبيرًا مما أسماه البريطانيون "العمل السياسي"، ويقصدون به تسخير العمال، وخاصة فى المراحل الأولى، ليعملوا فى أحوال شديدة القسوة. أما الغزو الاستعمارى نفسه، وخاصة خارج حدود الدول الكبيرة والمنظمة تنظيمًا جيدًا، فكان يقضى على حياة المواطن الأفريقى بالمعنى الحرفى للكلمة. وتشير الدلائل إلى أنه فى وسط أفريقيا وشرقها، وفى أجزاء من الغرب الإفريقي، حدث انهيار ديمغرافى خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

لكن كانت هناك بعض الاستثناءات المهمة لهذا الوضع. ففى غرب أفريقيا عكس الغزو الاستعمارى ضغوطًا من جانب المصالح التجارية، ولقى دعمًا من طبقة التجار والقنصليات فى المدن الساحلية، وكان منطق الغزو الاستعمارى مفيدًا للقوى الاقتصادية الجديدة. وقبل نهاية القرن التاسع عشر بدأ المزارعون الأفارقة زراعة كميات كبيرًا من أشجار الكاكاو فى المناطق الخلفية للغابات فى ساحل الذهب، وكانت الزراعة النظامية

لأشجار الكوكا بالقرب من خط السكة الحديدية فيما وراء مدينة لاجوس تمثل توسعًا تجاريًا داخل الاقتصاد النيجيرى الجديد. كان هناك رخاء جديد، حتى لو راح نصيب الأسد لعدد قليل من المصالح الاستعمارية التجارية والملاحية والمالية.

وفى جنوب أفريقيا، كان الحادث المهيمن على تلك الفترة هو حرب أنجولا والبوير الثانية. كانت جمهوريات الداخل، وخاصة جمهورية جنوب أفريقيا شمال نهر الفال، تتجه نحو إنشاء أنظمة اجتماعية أشد راديكالية وإقصاء وانعزالية من مستعمرة الرأس القديم، ولكن كان هناك عائق أمام الإمبريالية البريطانية، فقد كان لتلك الجمهورية قدرات اقتصادية بمجرد بدء اكتشاف مناجم الذهب داخل حدودها منذ عام ١٨٨٥. وكانت الحرب التى أعقبت إنذارًا بريطانيًا، مدمرة وعنيفة ومقيتة إلى درجة أن أبناء عائلات البوير كانوا يساقون كالغنم إلى معسكرات تعذيب انتشرت فيها الأمراض الفتاكة التى أودت بحياتهم.

غير أن مناجم ذهب ويتووترساند، التى كانت تتطلب أموالاً طائلة وجيوشًا جرارة من العمالة، اجتذبت إلى هذا الركن من القارة الإفريقية رءوس أموال لم يسبق لها مثيل؛ فقد بدأ أباطرة الذهب والماس، وطبقة المهنيين من حولهم، فى تثبيت أقدامهم فى المركز الاقتصادى الجديد بجوهانسبرج. وعززت عملية إعادة هيكلة ما بعد الحرب برعاية استعمارية تطوير نظام نقل وزراعة رأسمالية وبنية أساسية اجتماعية وتجارية تناسب مجتمعًا صناعيًا فى كل أنحاء الجنوب الإفريقي. وبلغ عدد عمال مناجم الذهب قبل الحرب العالمية الأولى ٢٠٠ ألف عامل، تم تجنيد غالبيتهم من خلال سياسة هيكلية تهدف إلى الاستحواذ على عمال التراحيل المهاجرين فى منطقة كبيرة (Crush, Jeeves, and Yudelman 1991). وكان عمال المناجم المهرة فى أول الأمر من المهاجرين، ولكن حل محلهم بالتدريج عمال بيض محليون على أساس عنصري، وتم دمج هؤلاء العمال البيض فى النظام السياسى على مراحل (Yudelman 1983). وفى عام ١٩١٠، أنشيء اتحاد جنوب أفريقيا الذى أعطى كل البيض حقوقًا سياسية فى إطار يدخل بمقتضاه الاتحاد فى جماعة الكومنولث البريطانية، فى مجال العلاقات الدولية، والشئون العسكرية والاقتصادية. وقد أسهمت ثروة الراند فى إحداث نقلة إلى الرأسمالية فى كثير من الجنوب الأفريقى أسرع مما حدث فى أى مكان آخر. وكان التمزق والتشتيت جزءًا من هذه الصورة، ولكن التطبق العملى للأشكال الجديدة للثروة تضاعف بشكل كبير.

الرأسمالية الاستعمارية ونقيضها

إن كان الحكم الاستعمارى فى أفريقيا قد استقر، فإنه يكون قد فعل ذلك بلغة التعويض المحافظ (Phillips 1989). وإذا ما وضعنا فى الحسبان غياب بوتقات الذهب فى نهاية معظم أقواس قزح، يكون المديرون الاستعماريون قد جاءوا – إلى حد كبير – ليعتمدوا على شكل معالج من أشكال السلطة التقليدية حفاظًا على الاستقرار فى معظم المستعمرات. وكان "الرؤساء" يختارهم المستعمر أحيانًا من بين رجال أقوياء من الحكومات التى كانت قائمة قبل قدوم الاستعمار، وأحيانًا أخرى من منسقى حدائق أو طهاة، وكان يضعهم فى مراكز ذات قوة ونفوذ كبيرين، أما القانون المحلي، والمتألف من عناصر كان الأوروبيون يرون أنها غير آدمية، فقد أصبح أساسًا للإدارة اليومية لشئون أفراد الشعب. وبصفة عامة، كان القانون المحلى ينكر على الأفراد حق ملكية الأراضي، وخاصة خارج المدن، وعليه فإن هذا الوضع قد وضع الرأسمالية فى مأزق. وكان متوقعًا من الأفارقة الإسهام فى الاقتصاد بشكل نقدي، ولكن الاستعمار لم يرغب فى تحويلهم إلى طبقة عمال (البروليتاريا)، أو أن يحول مجتمعاتهم بمقدار نقطة واحدة.

اتخذت الروح الاستعمارية الخاصة بالحكم غير المباشر، تلك الروح التى عززها – وبشكل منتظم – البريطانيون، اتخذت شكل فلسفة سياسية، وقد غطى الحكم غير المباشر على أسوأ انتهاكات ارتكبها النظام الاستعماري. مثلا، سمح البقاء المتواصل للعبودية بوصفها مؤسسة قائمة بذاتها لاستمرار أنظمة العمل القسرية حتى نشوب الحرب العالمية الثانية من خلال شركات إفريقية تقوم بذلك. لكن الاستعمار قدم أيضًا هيكلا اجتماعيًا شرعيًا كان التمثيل النيابى فيه من جانب طبقات جديدة أمرًا نادرًا، أو حتى غائبًا تمامًا. وكان أحد نماذج الحكم غير المباشر نيجيريا الفيدرالية التى أسسها اللورد لوجارد. أما النموذج الأقدم قليلا فكان مستعمرة ناتال، وما عرف باسم نظام شيبستون لإدارة "الزولو" هناك، لكن التجربة البريطانية فى الهند كانت نموذجًا تاريخيًا للاستعمار الأوروبى الذى يمكن أن يعيش على الحد الأدنى من الإنفاق الحكومى الأوروبي، والحد الأدنى من القوات الوطنية (Mamdani 1996). وبناء على هذا الهيكل، كانت سنوات ما بين الحربين العالميتين أكثر سلامًا فى أفريقيا تحت الاستعمار.

وكان الاستثناء الرئيسى على الأرجح، والذى كان موجودًا فى شرق أفريقيا ووسطها، يكمن فى تلك المستعمرات التى وصل إليها المستوطنون الأوروبيون وعوملوا معاملة استثنائية، بما فى ذلك تخصيص قطع أراض شاسعة وصلت إلى غالبية مساحة الأرض فى بعض البلاد، مثلما كانت الحال فى جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، ونصف مساحة الأرض فى جنوب روديسيا (زيمبابوى وتسوية الأراضى فى عام ١٩٣٠). حتى فى غرب أفريقيا، وجدت المدن القديمة نفسها محاطة وخاضعة لهيمنة مناطق عنصرية محجوزة لأوروبيين رسميين وغير رسميين فى أحوال كثيرة. وفى أماكن أخرى، فإن استقبال أعداد صغيرة نسبيًا من البيض وإقامتهم، كان يعنى التزامات واسعة النطاق من جانب الإدارات الاستعمارية، ويعنى أيضًا تأجج صراعات سياسية محتملة. ومع ذلك، فإن مجتمعات المستوطنين مثل جنوبى روديسيا وكينيا، وفى فترة لاحقة الجزء البلجيكى من الكونغو وأنجولا، شهدت مزيدا من الانتقال إلى الرأسمالية، وفرصًا لأشكال صناعية واقتصادية ومؤسساتية وبنية أساسية لم تشهدها مناطق أخرى. وكان النجم الهادى لمستوطنى أفريقيا بالطبع هو دولة جنوب أفريقيا التى كان فيها فى الفترة من عام ١٩١٠ حتى منتصف الثلاثينيات حركة كبيرة تجاه بدء عملية نظامية لما أطلق عليه الفصل بين الأجناس، ذلك النظام الذى باتت فيه ثمار التطورات الحديثة مقصورة على البيض، فى حين ظل السود يعيشون فى قطع أراض محدودة، ويخضعون لأنظمة الحكم المعتادة نفسها .

وفى هذا السياق، فإن حتى المبادرات "الحديثة" ذات الأهمية كانت توجد فى إطار ضوابط كانت تعكس التكيف مع الأشكال الاجتماعية الإفريقية. فأكبر عملية استخراج لمعدن القصدير فى غرب أفريقيا الواقعة فى سهل جوسالنيجيري، كانت تعتمد – بشكل رئيسى – على أعداد كبيرة من العمالة المهاجرة المؤقتة والقادمة من طائفة متنوعة من الأراضي، وينظم عملها شركات توظيف أصحابها من المسلمين الناطقين بلهجة الهاوسا الإفريقية (Freund 1981). وكان قادة العمال من أوائل المساهمين فى التنمية المبدئية لمناجم الفحم بالقرب من إينوجو فى شرق نيجيريا (Brown 2003). وقد أقام أعداد كبيرة من المهاجرين علاقات مع أصحاب المؤسسات المحليين كى يساعدوهم على زراعة محاصيل نقدية فى مزارع الكوكا فى ساحل الذهب، وحقول الفول السودانى فى جامبيا

(Gambia 1974). وكان خبراء المريدية، وهم أتباع طائفة إسلامية جديدة، يزرعون حبوب الفول السوداني لسوق الزيوت الفرنسية في أراض هامشية في السنغال كي يقدموا عُشر الغلة لزعمائهم الدينيين، فقد كان أبناء غرب أفريقيا بارزين بين العمال المهاجرين الذين كانوا يزرعون القطن في منطقة الجزيرة بالسودان، في حين هاجر أبناء بني واندا، الذين لم يكن لديهم محصول نقدي خاص بهم، إلى أوغندا لزراعة البن. وكانت المشروعات المعدنية الكبيرة في وسط أفريقيا، ومناجم النحاس الأحمر في الكونغو البلجيكية، ثم عبر الحدود في حزام النحاس الأحمر في شمال روديسيا، أول مقابر حقيقية للرجال (Perrings 1979). غير أن المسئولين عن هذه المناجم طبقوا أنظمة توظيف وإسكان قللت بالتدريج من أسوأ أحوال معيشية، وثبتت صناعات التصدير المربحة. وظل عمال المناجم سكان المجمعات السكنية، مع أنهم تعلموا كيفية التنظيم بشكل فعال. فقد تحولوا جزئيًا إلى "أناس حضريين". كما بدأ حزام النحاس الأحمر بشمال روديسيا في الحصول على عوائد على نطاق عريض في نهاية العشرينيات. وبصفة عامة، وفي ذلك الوقت استقر الاقتصاد السياسي الاستعماري ومعه استقر شكل الحكم. في روايته العنيفة للاقتصاد الاستعماري الفرنسي، يشير جام مارسي إلى أن الآليات المربحة بشكل واضح التي يمكن استخلاصها من هذا النظام، كانت معروفة بشكل موسع، وكانت في موضعها ربما قبل عقد (Marseille 1984). لقد كانت هناك قيود شديدة الأهمية لإمكانات التراكم في الداخل. ويقول الكاتب إن آمال تحقيق أرباح ضخمة أفسحت المجال لسيطرة مصالح خاصة، وعلى رأسها شركات تجارية معينة، كان لها مصلحة في إقامة علاقات استعمارية أصبحت سائدة في القارة.

وشهدت سنوات ما بين الحربين تحولات ثقافية واجتماعية عكست وسائل متغيرة ومزعجة لتطوير طرق كسب العيش، ومواكبة اقتصاد نقدي. أوضح لويز وايت (Luise White 2000) كيف صور الإفريقيون في هذه الفترة الحكم الأوروبي في صورة مصاصي دماء. وبالمقارنة بالقرن التاسع عشر، تحولت أعداد أكبر كثيرًا من الأفارقة إلى أشكال دينية جديدة بدت لهم وكأنها تمثل الدعم الروحي، وأنها الأنسب لهم في العهد الجديد. تقدم الإسلام خطوات إلى الأمام في القارة، أما المسلمون اسمًا

فقد ازدادوا تشددًا فى أداء شعائرهم. وفى الوقت نفسه حقق المبشرون المسيحيون فى بعض المستعمرات نجاحات عريضة النطاق. ولكن فى الوقت الذى قبل فيه الأفارقة المسيحية، فإنهم بدءوا يغيرون فيها؛ فقد كانوا بحاجة إلى مسيحية تزيدهم قوة، مسيحية تسمو بهم، مسيحية تعزز بعضًا من عاداتهم القديمة، وفى الوقت نفسه تضفى شرعية على ما استجد فى عاداتهم الاجتماعية. وعلى أساس المسيحية والتعليم الذى وفره لهم المبشرون، تشكلت نخبة جديدة بين سكان القارة، وهى النخبة التى كان بمقدورها الحركة بين الجماهير والسلطة، تلك النخبة التى كان يحظى بعضويتها أصحاب المكانة المكتسبة من التعليم الرسمى والإقامة فى المدن المتزايدة. وقد نظمت هذه النخبة نفسها فى هياكل تهدف إلى تبادل المنفعة بين الأفارقة. وكان المهاجرون إلى المدينة يذهبون إلى أقاربهم وأصدقائهم، وبدءوا يفرضون الطابع العرقى على الحياة الجديدة. وكان تعزيز النعرة العرقية فى ظل الاستعمار وسيلة من وسائل العيش حياة أفضل من خلال شبكات اجتماعية تقوم بتشكيل الجاليات.

وكانت الزيجات فى المجتمع الأفريقى السابق تنطوى على التصاهر بين البيوت الحديثة التى كانت تعرف قيم العمل والإنجاب. أما بيت العائلة الريفى الكبير الذى يرعاه الأب، فلم يكن قد بدأ فى التفكك بعد، غير أن الشبان بدءوا يشقون طريقهم ويستقلون عن الأسرة. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا المسلك أن باتت البيوت أكثر هشاشة، كما أضحت الزيجات على طريقة الأجداد أقل ملاءمة لهؤلاء الشباب، وأمست المدينة الاستعمارية مكانًا تجد فيه الفتيات اللاتى لفظهن النظام الاجتماعى القديم شبانًا يؤسسن معهم بيت الزوجية بشروط أفضل. وبصفة عامة، بدأ الضعف يدب فى الأساس القديم الذى انبنت عليه الأسرة الإفريقية، ولكن الخطاب الخاص بالزواج والتقدم فى العمر والصحة والعلاقات الإنسانية بين الناس لم يتغير؛ فقد حاول الأفارقة استيعاب الظواهر الجديدة وإدخالها فى السياقات والمفاهيم الأقدم.

انهيار الشيوعية

كان عقد الثلاثينيات يمثل عملية تملك من منظور الاقتصاد السياسى الاستعماري، فقد خبا احتمال وجود استثمارات جديدة فى أفريقيا، كما تراجعت قيمة المواد الخام

المنتجة فى المستعمرات الإفريقية تراجعًا دراميًا. وحين تعافت قيمة هذه المنتجات حدث ذلك إبان الاستعداد للحرب. وحين اندلعت الحرب بدا واضحًا للقوى الاستعمارية كيف أصبحت أفريقيا قارة فقيرة، وكيف كان إسهامها فى المجهود الحربى محدودًا.

تركت الحرب على قارة أفريقيا تأثيرا محدودًا نسبيًا. فقد شهدت المنطقة الواقعة جنوب الصحراء قتالاً خفيفًا، وكان الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هى الحملة العسكرية التى شهدتها منطقة شرق أفريقيا الواقعة تحت سيطرة إيطاليا، والتى كان الهدف منها إعادة استقلال إثيوبيا بعد ست سنوات من الحكم الإيطالي. غير أن الضغوط الاجتماعية التى نتجت عن مقتضيات الحرب كانت أكبر، كما أن آثار هذه السنين كانت أوسع مدى. وخلال الحرب كانت الطلبات على العمالة الإفريقية فى جبهات الحرب، وفى المناجم، وفى مجال إنتاج الغذاء، وفى شبكات النقل والاتصالات، قد ازدادت بشكل كبير. وعلى الرغم من زيادة الأجور، لم يكن الأفارقة قادرين على شراء السلع الأساسية للعيش فى المدن الاستعمارية المتنامية بسرعة. وكانت هناك عمليات سخرة للعمال فى المناجم الواقعة فى حزام النحاس الأحمر فى شمال روديسيا، وفى مناجم القصدير النيجيرية. وقرب نهاية الحرب، وخاصة فى السنوات التالية للحرب، اجتاحت موجات المقاومة التى نتجت عنها مستويات غير مسبوقة من التنظيم، كثيرًا من المستعمرات الإفريقية قادها عمال فى هذين القطاعين، وشهدت نيجيريا مثلا إضرابًا عامًا فى عام ١٩٤٥. وأثرت إضرابات عمال السكك الحديدية الإقليمية على الشطر الفرنسى من غرب أفريقيا، وعلى شطرى روديسيا فى العامين التاليين، وشارك فيها قطاعات كبيرة. وأصبحت العاصمة الكينية نيروبى بقعة ساخنة لتنظيمات السكان الذين أخذت أعدادهم فى الزيادة. وفى بعض الحالات استفاد من هذه الاضطرابات الساسة المتشددون الذين شرعوا فى تشكيل أحزاب ومنظمات سياسية تتخذ من سكان هذه الأقاليم قاعدة لهم. أما كوامى نكروما، الذى دعاه الأعضاء المحافظون فى نخبة ساحل الذهب إلى العودة من الولايات المتحدة التى كان يدرس بها ليرأس واحدة من هذه المنظمات، فقد استفاد من انتفاضة الحضر فى أكرا عام ١٩٤٨، وليتزعم حركة إضرابات كبيرة فى عام ١٩٥٠، وذلك فى خلال طريقه ليصبح زعيمًا لبلاده (Aluko 1974).

ولم تكن الثورة والكفاح عملا خاصًا بسكان المدن وحدهم. فالمؤرخون الاجتماعيون فى السنوات الثلاثين الماضية اكتشفوا أن مسئولين فى الريف كانوا يصرون على ممارسات عمالية حمقاء وغير عملية همشت السكان الريفيين تمامًا، وكان ذلك جزءًا من أيديولوجيا جديدة للتنمية تطبق بصورة أسرع من أى وقت مضى. ونحن بحاجة إلى أن ننظر إلى ساحل الذهب بشكل متوازٍ مع العدوانية التى أظهرها السكان تجاه قطع أشجار الكاكاو لمكافحة المرض الذى يصيب هذه الأشجار.

يمكننا النظر إلى التنمية بوصفها أداة للربط بالمشروع الاستعماري، ولكنها تعتبر الآن - وبشكل أكثر كثافة - مبررًا مستمرًا لهذا المشروع، ووسيلة للاستخراج النهائى للثروات الحقيقية من المستعمرات. كان كل من لاو ولونسديل (Low and Lonsdale 1976) قد أشارا فى هذا الصدد، وقد اشتهر كلامها هذا، فى معرض كلامهما عن شرق أفريقيا، أشارا إلى "احتلال استعمارى ثان". فقد تم تمديد خطوط السكك الحديدية، وتوسعت خدمات الطيران، ووصلت الطرق البرية إلى أماكن كان صعبًا الوصول إليها فى القارة. وقد ألهب الطموحات فى هذا الصدد الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية والمعادن الإفريقية والتى - من ثم - أصبحت أسعارها أعلى مما كانت عليه قبل الحرب. وفى هذا السياق، هناك حكايات كثيرة تحكى لمؤرخ اقتصادى عن الزراعة الإجبارية للقطن فى موزمبيق لمساعدة صناعة النسيج فى البرتغال، وعن طفرة التبغ فى جنوب روديسيا، وعن الانتشار الدرامى لزراعة البن فى أنجولا وساحل العاج، وعن النمو السريع لإنتاج الشاى فى أعالى كينيا، وعن تعدين البوكسيت فى غينيا الفرنسية، وعن تعدين خام الحديد فى ليبيريا ثم موريتانيا، ثم تعدين المنجنيز فى أعماق الجابون، وعن الثروة المعدنية غير المسبوقة على جانبى الحدود البريطانية البلجيكية فى حزام النحاس الأحمر. وفى الأماكن التى ليس فيها موارد طبيعية يمكن بيعها، كان يتم جذب مزيد ومزيد من الرجال ليصبحوا عُمالاً مهاجرين، وجاء نساء ورجال يجربون حظهم فى المدن المتنامية.

وإذا كانت هذه فترة شد كبيرة جدًا، فإنها لم تكن فى الحقيقة فترة نشر الفقر والفاقة والعوز؛ فقد وُضعت العوائد الاستعمارية إلى حد أكبر فى أنظمة الصحة والتعليم، خاصة فى المستعمرات الأكثر غنى، وأصبحت نسب كبيرة جدًا من السكان قادرة على القراءة

والكتابة فى ساحل الذهب، وفى جنوب نيجيريا، وأعالى كينيا، وشمال روديسيا والسنغال، ودولة بنين، وساحل العاج مثلا، وتغيرت الظروف الديموجرافية لأفريقيا تغيرًا دراميًا: فنقص السكان فى كثير من الأقاليم قبل الحرب العالمية الأولى، أفسح الطريق إلى نمو معتدل فى سنوات ما بين الحربين العالميتين. ومنذ أربعينيات القرن العشرين بدأ انفجار سكان استمر بشكل كبير لمدة نصف قرن.

وإذا كانت القوى الاستعمارية قد حاولت اجتذاب مستوطنين من بلادها الأصلية إلى المستعمرات قبل الحرب، فإنها قد وجدت الآن أن التشجيع المتواضع قد جاء بزيادات سريعة جدًا فى حجم مجتمعات المستوطنين. وقد أدى ذلك إلى ظهور توترات اجتماعية جديدة؛ لأن هؤلاء المستوطنين كانوا يريدون الأرض، والبنية الأساسية، والمساعدات؛ ليصبح لهم نفوذ ومؤسسات اجتماعية مناسبة فى بيئتهم الجديدة على أساس إقصائي. وقد تعارضت طموحات هؤلاء المستوطنين مع طموح النخبة الإفريقية الصاعدة التى كانت تلعب على وتر الخوف من غضبة الجماهير. وأسس البريطانيون اتحادات جديدة ألهمتها مفاهيم معاصرة عن التنمية، ومن بينها شرق أفريقيا البريطانية، واتحاد روديسيا، ومحمية نياسا، التى حاولت جاهدة أن تحتوى هذه القوى فى حين كان تمثيل المستوطنين فى البداية تمثيلاً جيدًا فى المؤسسات النيابية التى أنشأها المستعمر الفرنسي.

وكانت جنوب أفريقيا أيضًا جزءًا من هذا القلق؛ فقد بدأت حكومة حزب الاتحاد بقيادة الجنرال سموتس (٣٨-١٩٤٨) فى استيعاب القوة العاملة الصناعية الإفريقية المتزايدة ببدء تطبيق تشريع اجتماعى تقدمي، مع التمسك بخط الفصل العنصرى على حساب أى تغيير سياسى حقيقي. وبعيدًا عن سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى، يمكن القول إن معظم المقاومة الإفريقية للضغوط المتزايدة للفصل العنصرى كانت فى السابق من أبناء المناطق الريفية، مثل إنشاء الاتحاد الصناعى والتجارى فى العشرينيات، ولكن المقاومة فى هذه الفترة تحولت إلى المناطق الحضرية، حيث أنشئت جمعية شباب المؤتمر الوطنى الأفريقى فى جوهانسبرج، تلك الجمعية التى كانت شاهدًا على انتشار أكبر للحزب الشيوعي، وعلى محاولات تنظيم العمال السود، وحركة العشوائيات، فيما عرف بعد ذلك باسم حركة سويتو. وأصبحت الدولة أكثر التزامًا بالسياسة الصناعية، فى حين أصبح

الاقتصاد الصناعي أكثر تنوعًا وأكبر حجمًا، وإن كان لا يزال معتمدًا على التكنولوجيا والمدخلات والاستثمارات الأجنبية.

وبالفعل انتقلت أفريقيا إلى مرحلة الاستقلال في هذا السياق، فقد كان توسيع الاقتصاد الاستعماري والخدمات الاجتماعية دراميًا، ولكنه لم يؤدِ إلى تطورات سياسية بطيئة ومتناسقة. كان هناك كثير من حالات الكفاح المسلح الكبرى (ماو ماو في كينيا والكاميرون ومدغشقر)، ولكن تم التعامل مع هذه الحالات من جانب السلطات الاستعمارية. أما المشكلة الأكبر فكانت التحديات التي كانت تواجهها المطالب، والتي لم يتم الاستجابة لها. كان من الممكن أن يكون المستوطنون محركًا لقيادة تغيير هيكلي أعمق، لكن تأثيرهم المتزايد أشعل الرأي الإفريقي، وسرعان ما أدى الإصلاح، الذي لم يكن مطلوبًا في البداية، إلى الاستقلال، وجلس الساسة الميالون إلى العنف في مقعد السائق، وملئوا الفجوة التي أنشأتها القيادة الإفريقية، واستخدموا بمهارة نفوذهم في المطالبة بمزيد من النفوذ، وقد كثف هذا – بشكل كبير – سرعة التحول السياسي.

ويمكن القول أنه في عقد الخمسينيات التالي لتلك الفترة، بدأت مرحلة التنمية في الترنح، وبعيدًا عن دولة جنوب أفريقيا، كانت فرص التحول الصناعي بكامل طاقته محدودة جدًا. وأصبحت أسعار المنتجات الأساسية أقل إغراء، وتلاشت ضرورة التمسك بالمستعمرات الإفريقية. في البداية، وبعد الحرب، استخدمت بريطانيا عائداتها من بيع المواد الخام التي تستولي عليها من المستعمرات في تعزيز الجنيه الإسترليني، وخاصة مقابل الدولار الأمريكي. وبعد مرور عقد كامل، بدأ قطاع الأعمال البريطاني في الخروج من كثير من أجزاء أفريقيا (Fieldhouse 1994).

بالطبع كانت القوى الاستعمارية مشتركة في لعبة اشتملت على لاعبين خارج جنوب الصحراء الإفريقية. فالاستعمار البريطاني في آسيا تراجع بشكل درامي قبل أن تُتخذ قرارات رئيسية حول أفريقيا، في حين تأثر الفرنسيون بالأحداث الجارية في الهند الصينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكان البريطانيون والفرنسيون أهم لاعبين على الجانب الاستعماري، ولم تكن هناك رغبة لبدء الانسحاب الاستعماري من جانب البرتغاليين

والبلجيكيين مع أن البلجيكيين حولوا موقفهم بشكل درامى فى نهاية الخمسينيات. وجاء الاستقلال إلى أفريقيا فى سياق أعرب فيه الغرب عن أمنياته بأن يحتفظ بالموارد الإفريقية بحيث لا تصل إلى قبضة الشيوعيين، وبأن تواصل النخب الجديدة تنفيذ الخطط التنموية الاستعمارية، وأن يقوموا بالعمل الذى فشل فيه الأوروبيون (Cooper 1996). وكان من المتوقع أن تتواصل اتجاهات اجتماعية وسياسية على مستوى عال، وهذا إلى حد ما الذى حدث على الأقل فى العقد الأول أو نحو ذلك من الاستقلال الوطني، الذى يمكن أن نقول إنه كان عقد الستينيات.

الاستعمار الجديد: امتداد القرن الطويل

إذا توقفنا عند نقطة الاستقلال الإفريقي، أى من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥، لوجدنا أنفسنا نقيس قرنًا قصيرًا نوعًا ما فى الحقيقة. وإذا أخذنا مدينة كانو الواقعة فى غابات السافانا العظيمة فى غرب أفريقيا مثلًا، لوجدنا أن فترة الحكم الاستعمارى دامت أقل من ستين عامًا، وهى فترة يمكن أن يذكرها كثير من الشيوخ والعجائز. وفى نيروبى جاء الاستقلال بعد سبعين عامًا من وضع أساسات أول خط سكة حديدية فى البلاد، وتم إخضاع بعض أجزاء أفريقيا – أجزاء من الصحراء الصومالية، وأجزاء من الصحراء الإفريقية، وقلب شمال موزمبيق – للقوى الاستعمارية فى نهاية الحرب العالمية الأولى، وخضعت للحكم الاستعمارى لمدة تقل قليلا عن نصف قرن. وتصبح مزاعم القرن الطويل ذات معنى فقط إذا وضعنا فى الحسبان أن عقود ما بعد الاستعمار كانت تمثل – بشكل جوهرى – استمرار معظم الاتجاهات فى الفترة الاستعمارية، وهذا بالطبع يناسب الرأى القائل بأن الاستعمار الجديد يمثل هذه الفترة، وأن الأنماط الواسعة لتكوين الطبقات وهيكل الدولة لما يسمى بالتنمية، تغير بشكل كبير من وجهة نظر لون بشرة صانعى القرارات، على الأقل على المستوى المحلي.

وكان السعى وراء التنمية فى الفترة الاستعمارية – بلا شك – حقًا خالصًا من حقوق الدولة الاستعمارية. وفى بعض المستعمرات كانت هناك شركات تجارية متقدمة

نسبيا، مع بعض الإمكانات لتمتلك هذه الشركات القدرة على تراكم رأس المال، بل لتتحول إلى شركات صناعية، على سبيل المثال فى نيجيريا. ولكن بصفة إجمالية، لم تكن نجد رأسماليين محليين إلا بين المهاجرين البيض. وبعد الاستقلال كان من المتوقع أن تواصل الدولة لعب الدور الديناميكى الأساسي، حتى فى السياق المحافظ لكينيا أو ساحل العاج، وهما نموذجان وقفا سدًا منيعًا لإغراءات الاشتراكية. وجرى السعى وراء التنمية من خلال الشركات شبه الحكومية التى أنشأتها الدولة، وكانت تعتمد – بشكل أساسى – على المعونات الأجنبية. وقد جعلت الحرب الباردة لعبة المعونات سباقًا. فالرؤساء الأفارقة البارعون استطاعوا اللعب فى لعبة المعونات على أحبال المعسكرين الشيوعى والغربي. حتى لو كان ممكنًا تشكيل طبقة من الرأسماليين، فإن الحالة الذهنية للقيادة السياسية كانت تميل إلى تراكم رأس المال تحت رعاية الدولة، وبموافقتها من خلال عقود تفضيلية وإدارة الشركات شبه الحكومية، وغيرها من الوسائل.

باستثناء حالة أو اثنتين (ولعل بتسوانا هى أكثر الاستثنائين لفتًا للانتباه) أصبحت الدول المستقلة تتألف من حكومة الحزب الواحد، والتى تنبع فيها السلطة من القمة وليس القاعدة. ومن الممكن لمثل هذه الأنظمة أن تنعم بالاستقرار، وبخلق رغبة قوية لدى الحكومة فى إنفاق أموال الدولة على الخدمات الاجتماعية التى كان للحزب فيها سجل قوى من التنظيم المناوئ للاستعمار، أو قد واجه تاريخيًا مصالح المستوطنين. وفى حالات أخرى، كان عدم الاستقرار هو نتيجة الحكم غير الديمقراطي، حيث حلت الأنظمة العسكرية محل الحكومات المدنية (وخاصة فى غرب أفريقيا). وكان الولاء فى الغالب يعتمد على الانتماءات الدينية، أو العرقية، أو الإقليمية العامة.

وفى أغلب الأحوال، كانت السياسة الفعلية تشابه المشاعر الرسمية تجاه التقدم والأعراف الدستورية. أشار جان فرانسواه بايارت (Jean-Francois Bayart 1995) هنا إلى دولة تحت الأرض تقع كل عملياتها سرًا. من الممكن فهم جهود التنمية إلى حد كبير فى إطار تعزيز مصالح الدولة، أو بعض أفراد النخبة، ويضرب فيروسون بليسوتو مثالا (Feruson 1994). وقد انبهر الأفارقة بالأشكال الجديدة للسلطة التى ظهرت محليًا. فقد هيمن على الأعمال الأدبية المؤثرة لأوائل الروائيين والمسرحيين الأفارقة (أمثال الكاتب

النيجيري شنوا أشيب، والكاتب المسرحي وول سوينكا، والروائي أية كوى أرماه) صورة الرئيس أو الجنرال الدكتاتور وفظاعاته وانحرافاته، في حين كان يعاد تشكيل المجتمع بالصورة التي يرتضيها.

وفي بعض الحالات، إضافة إلى ما تقدم، تقوضت بسرعة السلاسل المتصلة التي نشأت بعد الاستعمار مباشرة. فالدولة البلجيكية التي لم تبد اهتماما كبيرًا – ولفترة زمنية– طويلة بإنهاء الاستعمار، تخيلت – على ما يبدو – أن عملية الاستقلال السريعة جدًا ستضمن أن يحدث التغيير تحت عيون رقابية، وأيد محافظة. ومع ذلك، خرجت الكونغو عن السيطرة عام ١٩٦٠، وانتخبت أول رئيس لها لم يقبله الغرب؛ هو باتريس لومبابا. وجدير بالذكر أنه قد أُطيح بلومبابا وقُتل. حاولت حركات تمرد كبيرة الانتقام لمقتله، وإنشاء دولة مستقلة ثانية. وفي النهاية، أُعيد الاستقرار تحت رئاسة جوزيف ديزيريه موبوتو، الذي كان يعمل مستشارًا صحفيًا للومبابا. مبالغة موبوتو الحمقاء في مظهره وشكله المضحك غالبًا صاحبتها قدرة بارعة في تصوير نفسه على أنه مفيد ونافع للغرب. واحتفظ موبوتو بالسلطة عقودًا، معتمدًا على معادن الكونغو، لكن معظم الاقتصاد الاستعماري كان ممزقًا، في حين كانت البنية الأساسية الاستعمارية مدمرة. وفي أعقاب هذا التمزق انتقل مئات الآلاف من الكونغوليين إلى العاصمة التي أعيد تسميتها إلى كينشاسا، والتي كانت بنيتها الأساسية الاستعمارية المحدودة غير كافية لاستيعاب هذه الأعداد السكانية الضخمة.

أما الرئيس الأوغندي المتشدد أبولو ملتون أوبوت فقد أطاح به عام ١٩٧١ القائد العسكري عيدي أمين دادا، وفي عهد عيدي أمين، الذي كان مسئولا عن قتل الآلاف، اختفت تقريبًا كل أشكال الحماية القانونية لمن يُشك في ولائهم للدولة. وبين عشية وضحاها طرد عيدي أمين الأقلية الآسيوية التي كانت تهيمن على الاقتصاد الأوغندي؛ مما أضر بقدرات أوغندا على التجارة والعمل بشكل اقتصادي فعال. وبمرح الأطفال، تحدى عيدي أمين الرأي العام الأوروبي بأشكال استعراضية ومهينة في سنوات حكمه حتى أطاحوا به في عام ١٩٧٩. وعكس العاصمة الكونغولية كينشاسا، تراجعت العاصمة الأوغندية كمبالا، ونمت نموًا بطيئا جدًا مقارنة بالتوقعات التي كانت سائدة في وقت أوبوت.

واختار كوامي نكروما، الذى كان يُعد نصيرًا للومبابا، والذى أصبح أول رئيس لساحل الذهب ، غانا حاليًا، اختار طريقًا متشددًا بشكل ظاهر. وفى أوائل الستينيات بدأ يتطلع إلى الاتحاد السوفيتى وبلاد مثل مصر التى كانت تتحدى الامتيازات الغربية، واتخذ من هذه البلدان نموذجًا يحتذى به، وحاول أن يتلمس طريقًا استراتيجيًا يقود بلاده نحو التصنيع والتحديث السريعين. أما تنزانيا فى ظل رئاسة جوليوس نيريري، والتى وحدت زينجبار وتنجانيقا السابقتين، فقد شجعت فلسفة للمساواة تستند إلى قاعدة المزارعين، وأطلقت عليها اسم "أوجاما"، وقد حققت تلك السياسة نجاحًا كبيرًا فى جذب المعونات الخارجية من طائفة متنوعة من الدول، فقد اعتمدت تنزانيا على المساعدات بشكل كبير، تلك المساعدات التى قامت عليها "الاشتراكية الإفريقية".

ويمكننا أن نتابع مسار النموذج الراديكالى فى السبعينيات بالنظر إلى أقصى جنوب القارة، إلى موزمبيق، حين انهار الاستعمار البرتغالى أخيرًا فى أعقاب الدكتاتورية البرتغالية نفسها، كان قد واجه سنوات من التحدى فى شكل كفاح مسلح تزامن مع كفاحات فى كل منطقة الجنوب الإفريقي. وحملت المستعمرة البرتغالية السابقة موزمبيق، التى أصابها الفقر، وحُرِمت من عنصر المستوطنين المهم، راية اليسار الأفريقى بدءًا من عام ١٩٧٥. لقد حاولت موزمبيق أن تجسد نسخة إفريقية من حلم شق طريق اشتراكى بمساعدة الاتحاد السوفيتى وحلفائه من خلال قفزة كبيرة إلى الأمام مدفوعة من القمة.

كانت تلك هى الحالة، وبشكل أوضح كثيرًا فى أنجولا بعد عام ١٩٧٥، حيث كانت الدولة قادرة على الاستفادة من النفط قبالة الساحل. وفى كلتا الحالتين أُشعِلت حروب بالوكالة، وغُذيِّت بمشكلات الاتحاد السوفيتى لكى تعرقل استفادة أنجولا من نفطها بتواطؤ بين الغرب وجنوب أفريقيا. قد يبدو الطريق الراديكالى فى أفريقيا سطحيًا مقارنةً بنماذج بارزة مثل كوبا وفيتنام، ولكن إذا ما وضعنا فى الحسبان غياب الطبقة الرأسمالية الوطنية والشكوك المثارة حول الغرب، لوجدنا هذا الطريق الراديكالى يمثل جهدًا للابتعاد عن النماذج الاستعمارية والاستعمار الجديد وإيجاد طريق بديل للتمكين فى العالم الحديث.

وفى إثيوبيا، كان تحديث الدولة والاقتصاد فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية سطحيًا نسبيًا. وبسبب الجفاف الشديد الذى تسبب فى معاناة السكان تمت الإطاحة بالحكم الإمبراطورى فى عام ١٩٧٥، لتأتى إلى السلطة حكومة ثورية أخرى يقودها جندي، هو مانجستو هايلا ماريام. ولم تضع الإصلاحات الكبرى الخاصة بالأراضى أساسًا لنظام إنتاج جديد، وفى النهاية فشل هذا النظام الحاكم أيضًا ليبدأ القرن الأفريقى بداية مهتزة فى نظام جديد. وتبقى إثيوبيا، تحت السطح، بلدًا خاضعًا لحكم الفرد، ومن غير الواضح إن كان هيكلها الفيدرالى يستجيب بدرجة كافية للقضايا العرقية فى إمبراطورية تحاول أن تصبح دولة حديثة دون بقايا إقطاعية. ونجحت إريتريا - التى كانت خاضعة للاستعمار الإيطالى - فى الانفصال عن إثيوبيا بعد كفاح مسلح طويل جدًا. ويعد الصومال الإيطالى سابقًا واحدًا من النماذج الكلاسيكية لفشل الدولة، إذ لم تتوافر فيه حكومة مركزية متماسكة ومنسجمة، وإنما كان هناك نظام أنشأه الانفصال فى الإقليم الذى كان البريطانيون يحتلونه من قبل ثم أصبح جزءًا من الصومال.

ولكن إذا نظرنا إلى الوراء لاتضح لنا أن هذه الفترة المضطربة كانت أكثر رخاءً مما بدت لكثير فى ذلك الوقت. فبعض الصادرات الزراعية الإفريقية، وعلى رأسها البن، واصلت التوسع والازدهار. إضافة إلى ذلك، فى كثير من البلدان وفرت مشروعات التعدين مبالغ غير مسبوقة أُنفق منها على موازنة الحكومة. وكان أوضح مثال فى نيجيريا - التى تعد أكبر بلدان أفريقيا من حيث عدد السكان - هو اكتشاف البترول الذى بدأ ضخه قبل ثلاث سنوات من استقلالها فى عام ١٩٦٠. وفى السبعينيات، وبعد حرب أهلية مدمرة، أصبحت نيجيريا مصدرًا ثريًا للبترول، ولديها قدرة مؤقتة على تمويل أجندة التنمية الخاصة بها.

ربما كانت الطفرة المعدنية أكثر درامية فى بعض أفقر الدول الإفريقية سابقًا مثل النيجر، وهى دولة صحراوية أصبحت قادرة الآن على تصدير اليورانيوم. أما بتسوانا، تلك الديمقراطية الإفريقية الهادئة، فقد كانت مستعمرة جرداء وفقيرة، ولكن عشية استقلالها بدأت تصدر الماس. وإذا كانت الدول الإفريقية ذات الحزب الواحد بعد رحيل الاستعمار قد أثبتت عدم نجاحها فمن المهم أن ندرك أن الحافز القومى أدى إلى انتشار واسع للتعليم

فى كثير من البلدان. فمن لا شيء بدأت قاعدة صناعية صغيرة فى الظهور فى البلدان الأكبر. وبدأت بعض القدرات على الاستقلال الذاتى الحقيقى فى العالم فى الظهور.

بداية مخاض مؤلم جديد

فى خلال عقد السبعينيات بدا واضحًا أن الإرث الاستعمارى فى أفريقيا بدأ يتلاشى. وتحول الاعتماد على المساعدات إلى مديونية بدأ يقع فى حفرتها دول تعتمد على الاستدانة من أجل التنمية، مثل كينيا، وساحل العاج، وزامبيا. ومرة ثانية بدأ التيار يتجه عكس ما تشتهيه البلدان الإفريقية، خاصة فى مجال أسعار المنتجات الأساسية بعدما حدَثت التغيرات التكنولوجية الأساس المادى للرأسمالية الغربية. وعليه، فإن النحاس الأحمر، الذى يعد العمود الفقرى لاقتصاد زامبيا إلى حد بعيد جدًا بدأ فى التراجع بشكل كبير بدءًا من عام ١٩٧٤ فصاعدًا (لإلقاء نظرة على ذلك انظر Ferguson 1999). وبدأ التعب من المعونات فى الظهور. وبدأ توازن القوى الدولى يتحول بعد أن انتهت الحرب الباردة فى الثمانينيات، ففقدت البلدان الإفريقية ميزة أساسية فى مساومة الغرب. إضافة إلى ذلك، فإن الإيمان بإمكانية إيجاد حل لا رأسمالى لاحتياجات التنمية الإفريقية بدأ فى التراجع مع ثروات الاتحاد السوفيتى وحلفائه.

وتحولت البلدان الغربية بسرعة بعد عام ١٩٨٠ إلى محاولة إجبار البلدان الإفريقية على تبنى ما سمى بسياسات التكيف الهيكلى إن أرادت الحصول على أية قروض. ووضعت النظرية التى تقف وراء التكيف الهيكلى عبء التنمية الإفريقية بالكامل على كاهل الدولة. وكان يُنظر إلى دولة ما بعد رحيل الاستعمار على أنها دولة حكم الفرد الفاسدة والمهدرة للموارد "دولة النهب". وكانت التنمية الصناعية التى تدعمها الدولة قائمة على الحماية والدعم بجميع أشكاله. أما دور الدولة بعد رحيل الاستعمار فبات دورًا متعاظمًا إلى أبعد الحدود. وكان من الضرورى إغلاق الصناعات أو خصخصتها فى حالة عدم تحقيق الربح. وكان الفلاحون بحاجة إلى الحصول على سعر عادل لمحاصيلهم الزراعية دون وساطة من الدولة، أما الخدمات الاجتماعية فأصبح من الضرورى تقليصها حتى تستطيع الدولة

الإنفاق عليها من مواردها، وإن لم تستطع الدولة ذلك أسندت الإنفاق على هذه الخدمات إلى القطاع الأهلي غير الحكومي، وكان يمثل هذا القطاع جمعياتٌ حلت محل بعثات التبشير المسيحية التى كانت تقوم بنشر المسيحية إبان عهد الاستعمار. وكان الدعم الغربى للحكومات الغربية مرهونًا بالحكم الرشيد، الذى كان يعنى - على الأقل - ظهور حريات عادية للطبقة البرجوازية، وتبادل السلطة بين الأحزاب السياسية فى ظل حكم القانون.

ومما لا شك فيه أن سياسات التكيف الهيكلى قد فرضت شيئًا قريبًا من الأعراف الغربية على الحياة السياسية الإفريقية. وفى حفنة قليلة من الدول، وعلى رأسها غانا والسنغال، وصلت أحزاب المعارضة إلى السلطة بصورة دستورية من خلال عملية انتخابية نزيهة، وأضحى من النادر أن نرى انقلابات عسكرية فى البلدان الإفريقية، لكن يمكن القول أن الأحزاب السياسية سُمح لها بالعيش والوصول إلى السلطة، لأنها نادرًا ما تتحدى أسس العلاقات الجديدة مع الغرب، فهى فى الواقع لا تقدم بديلاً للأفكار السائدة.

وفى الوقت نفسه تضطر الظروف الغرب إلى التغاضى عن ظروف بعيدة كل البعد عن كونها مثالية فى حالات أخرى، فقد كانت الأنظمة المفضلة لكثير من البلدان الغربية هى تلك الأنظمة التى وصلت إلى السلطة فى أوغندا، ثم فى رواندا فى أعقاب انتصار الجيش الثورى بعد المذابح المريعة التى وقعت فى عام ١٩٩٤. وعاد النظام والسلام لجنوب أوغندا، وبدا وكأنه منحة من الله لدعاة الحكم الرشيد على يد حكومة يورى موسيفينى فى أوغندا، التى أعقبت الدكتاتورية الوحشية لعيدى أمين، والحكومة المدنية الأكثر وحشية بقيادة أوبوت بعد عام ١٩٨١. وفى حين كان موسيفينى يعيد بناء الاقتصاد الغربى فإنه لم يسمح بتنظيم انتخابات نزيهة تقوم على تنافس الأحزاب السياسية حتى لا تصل هذه الأحزاب إلى السلطة وتطيح به وبحكومته. وكانت ممارسات موسيفيني، ونظيره الرواندى بول كاجامى فى الكونغو، لا تتفق مع متطلبات منظمة الشفافية الدولية.

ولم تنجح سياسات التكيف الهيكلى فى إعادة الرخاء إلى الريف الإفريقي. فحين تعجز الدولة عن تشييد البنية الأساسية، أو تقوم بصيانتها، لا يهم كثيرًا كيف يكون سعر المنتج الزراعي. كما عجز المزارع الأفريقى عن الحصول على دخل كريم لما يزرعه

من محاصيل، وعن شراء ما يحتاج إليه. وإذا كان النموذج شبه الحكومى فى التحول الصناعى المنطلق من قاعدة متدنية غير ناجح، فإنه لا يلزم أن يكون التحول الاجتماعى والاقتصادي، الناشئ عن عجز الدولة عن التحول الصناعي، ناجحًا تمامًا كاستراتيجية بديلة. فأفريقيا لا تستطيع أن تمضى قدمًا إذا ما اختُزلت إلى قارة تنتج على أساس السوق الحرة المحاصيل نفسها التى كانت تنتجها قبل الاستقلال، وكانت لها آنذاك ميزة دولية.

ونلاحظ أيضًا بعد ما تقدم أن التكيف الهيكلى كان خطوة إضافية فى إضعاف العلاقات مع القوى الاستعمارية السابقة. فقد أثار ما يمكن أن نسميه بانهيار الاستعمار الجديد أزمات الفوضى الشديدة فى أجزاء معينة من أفريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وسيراليون وغينيا) بالإضافة إلى الصومال.

الظروف الفعلية التى فى ظلها تم تنفيذ التكيف الهيكلي، لا تؤدى - بشكل أصيل - إلى توسع إنتاج المحاصيل النقدية بالطريقة الاستعمارية القديمة؛ ذلك أن بعض أشكال التراكم التى كانت تجرى فى الحقبة الاستعمارية قد توارت. وبدلاً من ذلك، يسعى الأفارقة إلى البحث عن نقد بطرق جديدة ومتنوعة؛ فقد شهدت السنوات العشرون الماضية تدفقًا عريض النطاق لأفارقة يسعون إلى تحقيق ثروات خارج المنطقة سواء فى أوروبا أو فى أمريكا. ومع أن خروجهم من القارة يمثل خسارة، فإنهم استطاعوا أن يكتسبوا مهارات ويحصلوا على رءوس أموال ويعودوا بها إلى أفريقيا الولادة التى لا تتوقف عن الإنجاب. لكن الحقيقة أن أبناء القارة المهرة والمتعلمين والمدربين قد هجروها وذهبوا إلى البلاد الغربية، فأفادوها أكثر مما أفادوا أوطانهم.

استخدمت الطريقة المريدية مثالاً لتكييف الهيكل الاجتماعى الأفريقى من أجل دعم اقتصاد المحاصيل النقدية الاستعمارية وتعزيزها. ففى ذروة محصول الفول السوداني، انتقل المزارعون السنغاليون إلى ريف أقل ملاءمة لإنتاج السلعة التصديرية الأساسية لبلادهم لتصبح محصول البلاد الوحيد فى الوقت الذى أصبحت فيه السنغال تعتمد على وارداتها الآسيوية من الأرز. وبعد عام ١٩٨٠ رفضت القيادة الدينية الاستمرار فى دعم هذه العملية. وبدلاً من ذلك، انتشر أفراد الطائفة فى جميع أنحاء العالم؛ فى البداية كانوا

منتشرين فى غرب أفريقيا وفى باريس، والآن نجدهم فى كل أنحاء أوروبا وأمريكا، وفى غيرها من الأماكن، وهم يستخدمون المزيد والمزيد من أنشطتهم التجارية المنتشرة لدعم زعماء طائفتهم. وفى السنغال جاء الكثيرون من أبناء الطائفة المريدية للاستقرار بشكل دائم فى مدينة توبة المقدسة بعد أن هجروا حياة الريف معتمدين على التجارة، وعلى عوائد أبنائهم فى الخارج (Gueye 2002). إن دولة السنغال التى كانت تدعم فى وقت من الأوقات بعض الصناعات الاستهلاكية بقوة، وكانت تعتبرها حصنًا منيعًا من حصون التحول الصناعى الذى تقوده الدولة، أصبحت الآن واقعة تحت سيطرة عناصر تجارة السوق الحرة المهتمة بالواردات الرخيصة، لا بصناعة بدائل للمستورد (Boone 1992). قال لى مؤخرًا أحد أبرز المفكرين السنغاليين الحاليين إنه لأول مرة فى حياته يسمع أن معاصريه يقبلون الرأسمالية فى عالم العولمة، وأن لديهم فكرة عن كيفية التعايش معها، وأنهم مستعدون لأن يقدموا ثرواتهم الخاصة وثروات مجتمعهم فى هذا الإطار، بدلا من البحث عن مخرج تاريخى لهذا الوضع. وتمتلئ مدن غرب أفريقيا وبلداتها بمنازل جديدة بنيت على يد المهاجرين الجدد، سواء فى غانا أو فى نيجيريا أو فى الدول الناطقة بالفرنسية، ولا يختلف الوضع كثيرًا فى القرن الإفريقي. فمتى يبدءون الاستثمار بشكل فعال فى وطنهم؟

تنتج الزراعة الإفريقية فى كثير من المناطق محاصيل آخذة فى الضعف من أجل تصديرها إلى أوروبا، ولكنها مندمجة بشكل متزايد فى الإنتاج للسوق المحلية. وتعتمد دولة ساحل العاج، التى يعيش ٤٠ بالمائة من سكانها فى المدن بعد أن هجروا الريف بشكل كبير، على السلع الغذائية التى زُرِعت محليا لإطعام سكان العاصمة أبيدجان وغيرها من المدن (Chaleard 1996). ويتم تسويق الزراعة المحلية بطرق كثيرة ومتعددة، وهذا بالضبط ما طالب به أولئك الراديكاليون الذين طالما نددوا بالاعتماد على الغير، وبعدم الاستقلال فى الماضي.

وبدأ السياق الديموجرافى فى أفريقيا أيضًا فى التغير بشكل درامي. فالزيادات السكانية، التى كانت عميقة جدًا فى جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت فى التراجع بشكل كبير، خاصة خارج غرب أفريقيا. ويعود السبب فى هذا إلى الموجة الكارثية من

مرض الإيدز، ولكننا إذا أعطينا الإيدز حجمًا أكبر من حجمه نكون قد تغافلنا الميل الحقيقى نحو إنجاب عدد أقل من الأطفال. إضافة إلى ذلك، توقفت المدن الإفريقية عن النمو بشكل درامي. فكثير من النمو الحالى يبدو وقد تحول إلى المدن الكبرى والصغرى، مع هيمنة أقل من جانب العواصم التى تركز فيها الدول خدماتها. ومع ذلك، فإن الجيل الحالى من الشباب قد يعيش ليرى قارة يعيش فيها أكثر من نصف عدد السكان فى مناطق حضرية، وهو رقم تم الحفاظ عليه فى جنوب أفريقيا، وربما فى زامبيا وأنجولا.

وعلى الرغم من الكتابات المفزعة عن محو أفريقيا من وجه العالم الحديث (والتى تؤيدها بعض الإحصاءات المرعبة، وخاصة فى الثمانينيات)، فإن هناك أشكالا جديدة من الاندماج فى نظام العولمة الجديد، وذلك بشكل ملحوظ. فالأرض الإفريقية، إذا ما وضعنا فى الحسبان الأحوال المناخية وطبيعة التربة، تمثل أحيانًا أهمية متزايدة بالنسبة إلى الأسواق الزراعية العالمية. فالزهور والفواكه والخضروات الإفريقية تصدر بكميات كبيرة إلى أوروبا، لكن الأحوال التى فى ظلها يمكن بيع هذه المنتجات تتطلب رقابة وتدخلا إن لم يكن ملكية من جانب الشركات. وللمزارعين علاقة أكثر مباشرة بسيطرة رأس المال مما كانت فى ذروة إنتاج المحاصيل النقدية أيام الاستعمار، وكثير من المنتجين الآخذين فى النمو إنما هم بقايا السكان المستوطنين البيض. وفى الوقت نفسه، وفى الجنوب الإفريقي، فإن هناك أزمة دائمة فى الأمن الغذائي؛ وذلك نتيجة لأن السلع التى تمثل مورد رزق لا تساوى إلا القليل نقدًا؛ ولذا أصبح وجودها أقل مما كان فى الماضي.

ويلعب رجال الأعمال الرأسماليون من أصول أجنبية دورًا بارزًا فى نمو قطاع السياحة والصناعات الثانوية فى الأماكن التى يوجد فيها الإنتاج الصناعى المكلف. فمستثمرو موريشيوس الذين حولوا جزيرتهم التى تحتوى على مزارع السكر إلى مصدر للمنسوجات، أقاموا الآن مصانع فى مدغشقر نظرًا إلى تدنى أجور الأيدى العاملة بها. وتجتذب ليسوتو رجال الصناعة التايوانيين، كما أن مواطنى كينيا من أصول آسيوية استطاعوا أن يوسعوا من أسواق التصدير. فضلاً عن ذلك، فإن أفريقيا – كانت ولا تزال – مصدرًا كبيرًا للنفط، حيث تتراكم ثروات طائلة فى أنجولا التى قد تتفوق على نيجيريا فى هذا الصدد، فى حين يقف فى الصف كل من تشاد وغينيا الاستوائية. ويزيد على ذلك أن

الدول صاحبة الدخل، والتى يعد النفط قبالة الشاطئ مصدرًا مثاليًا تحصل منه على عوائد مالية سهلة، لديها فرصة جديدة للعيش ناشئة عن استعادة العافية الاقتصادية.

ومن بين الملامح اللافتة للنظر فى أفريقيا فى نهاية القرن العشرين هو ظهور دولة جنوب أفريقيا فى عهد ما بعد الفصل العنصري. ويمكن القول أنه مثلما حدث فى حقبة الاستعمار الجديد فى أماكن أخرى، تمكنت سياسة الفصل العنصرى من تنشيط التنمية فى جنوب أفريقيا على النحو الذى كان مخططًا له فى عقدى الخمسينيات والستينيات. وفى حين كان وقود هذه التنمية هو تصدير كثير من المعادن غير النفيسة، كانت تلك هى ذروة الصناعات البديلة للواردات والتى توظف أعدادًا كبيرة من العمال. وانطلقت الزراعة وزراعة الغابات والصيد بمساعدة الدعم الحكومى لهذه الأنشطة. وكانت أرقام البطالة متواضعة نسبيًا. وفى تلك المرحلة بدا الفصل العنصرى جيشًا لا يهزم.

ولكن بعد عام ١٩٧٠ يبدو أن جنوب أفريقيا قد فقدت قوة الدفع. فبعد أن بدأ النمو الاقتصادى يترنح، فإن فشل الدول فى مواكبة النمو الاقتصادى مع نقل السلطة السياسية أدى إلى اهتياج عنيف نتج عنه ظهور حركة العمال المتشددة بدءًا من عام ١٩٧٣، وثورات المناطق الحضرية التى اجتذبت الشباب بدءًا من عام ١٩٧٦. أما الحركات السياسية الداخلية، التى شكلت الجبهة الديمقراطية الموحدة فى عام ١٩٨٣، واتحاد جديد للنقابات العمالية، فلعبت دورًا حيويًا فى منع إعادة الثقة بين حكومة الأقلية البيضاء وأبناء الشعب، ووقف تطوير أشكال جديدة لتراكم الثروة فى ظل استبعاد الأغلبية السوداء. وكانت عاصمة جنوب أفريقيا، التى لم تهلكها العقوبات والتحركات الدولية الرامية إلى عزل البلاد عن باقى دول العالم، تتوق إلى إيجاد حل سياسى يسمح لها بالهروب من التحول إلى دولة قومية للأفارقة وفى الوقت نفسه بعودة الاندماج – وبشكل مربح – مع شركاء دوليين.

الحقيقة أن نهاية الفصل العنصرى كانت أكثر تأثيرًا فى حركة رأس المال الجنوب أفريقى من كونها محركًا رئيسيًا للمستثمرين الخارجيين كى يستثمروا فى جنوب أفريقيا.فكانت هناك دول محافظة تتاجر مع أبناء دولة جنوب أفريقيا، ولكن بعد عام ١٩٩٤، حين تنازلت حكومة الفصل العنصرى عن السلطة للمؤتمر الوطنى الأفريقى والذى

انتُخِب ليمسك بزمام الأمور في البلاد، توسع ذلك التأثير توسعا دراميا مع بدء مفاوضات استثمارية ومالية عريضة النطاق. وينظر ثابو مبيكي – الرئيس الجنوب أفريقي الثاني بعد نلسون مانديلا – إلى بلاده بوصفها بلدًا إفريقيًا. وتعد جنوب أفريقيا الجديدة خليطًا من الرؤى في مرحلة ما بعد الفصل العنصري، فيها الديمقراطية التي حققها السود بالكفاح الثوري تسير جنبًا إلى جنب مع سياسات اقتصادية محافظة بشكل معقول.

وتحاول جنوب أفريقيا أن تصدر على نطاق عريض سياسة توازن بين تمكين الشركات المشتركة وتمكين السود، فقد أصبحت جنوب أفريقيا مستثمرًا ملء السمع والبصر، ومؤسسًا للبنية الأساسية، ووسيطًا في الأزمات، ولا يزال جيشها قوة احتلال في عدد من الدول في أماكن متفرقة من القارة الإفريقية. كما أنها دخلت في حلف مع أستراليا. وناميبيا، التي كانت تخضع منذ زمن طويل لإدارة جنوب أفريقيا في تحد صارخ للأمم المتحدة، قد حصلت على استقلالها عام ١٩٩٠، وتخلت جنوب أفريقيا طواعية عن سيطرتها على خليج الوالفيز، وعن ديونها المستحقة على هذه المستعمرة السابقة. كما بدأ عهد جديد للسلام قبل عقد مضى في موزمبيق مع المعارضة المسلحة التي لم تعد قادرة على الحصول على معونات أجنبية. كما تدخلت جنوب أفريقيا بمهارة ونجحت في إنهاء انقلاب عسكري في ليسوتو، وإعادة السلطة المدنية. وأخيرًا في عام ٢٠٠٢ انتهت الحرب الباردة التي استمرت جيلاً كاملاً في أنجولا بالموت المخزي لجوناس سافيمبي.

هناك نقطة أخيرة، وإن بدت غير ملموسة، وهي أن الإفريقيين أصبحوا أقدر على الوصول إلى وسائل الإعلام والتليفونات والإذاعات والتليفزيونات الغربية من ذي قبل. ومن خلال الأسفار ووسائل الإعلام انتشرت الاتجاهات الثقافية بصورة مذهلة. فالاندماج في عالم المستهلكين، ومع أناس متشابكين معا بالإنترنت، زاد بشكل كبير جدًا. إن الظروف التي يختلط في ظلها الإفريقيون بهذا العالم هي ظروف مجحفة وفوضوية وعنيفة، ولكن لا يزال ممكنًا ظهور مجموعة جديدة من الأولويات، وشعور جديد بالانتماء لاتجاهات عالمية أكبر من سابقاتها. لقد انتهى القرن الطويل، وبدأ قرن جديد.

المـراجـع

Aluko, Olajide, (1974), 'Politics of Colonisation in British West Africa 1945–60', in J.F. Ade Ajayi and Michael Crowder (eds), *History of West Africa II*, Orient Longman, London.

Amin, Samir (ed.), (1984), *Modern Migrations in Western Africa*, Oxford University Press, London.

Ascherson, Neal, (1963), *The King Incorporated*, Allen & Unwin, London.

Bayart, Jean-François, (1995), *The State in Africa; The Politics of the Belly*, Orient Longman, London.

Boone, Catherine, (1992), *Merchant Capital and the Roots of State Power in Senegal, 1930–85*, Cambridge University Press, Cambridge.

Brown, Carolyn, (2003), *We Were All Slaves; African Miners, Culture and Resistance at the Enugu Government Colliery*, Heinemann, James Currey & David Philip, Portsmouth, NH, Oxford & Cape Town.

Chaléard, Jean-Louis, (1996), *Temps des villes, temps des vivres; l'essor du vivrier marchand en Côte d'Ivoire*, Karthala, Paris.

Cooper, Frederick, (1996), *Decolonization and African Society; The Labour Question in French and British Africa*, Cambridge University Press, Cambridge.

Crush, Jonathan, Alan Jeeves, and David Yudelman, (1991), *South Africa's Labor Empire; A History of Black Migrancy to the Gold Mines*, Westview, Boulder.

Davis, Mike, (2000), *Late Victorian Holocausts; El Niño Famines and the Making of the Third World*, Verso, London.

Ferguson, James, (1994), *The Anti-Politics Machine; 'Development', Depoliticization and Bureaucratic Power in Lesotho*, University of Minnesota Press, Minneapolis.

—— (1999), *Expectations of Modernity; Myths and Meanings of Urban Life on the Zambian Copperbelt*, University of California Press, Berkeley.

Fieldhouse, David K., (1994), *Merchant Capital and Economic Decolonization: The United Africa Company 1929–89*, Clarendon Press, Oxford.

Freund, Bill, (1981), *Capital and Labour in the Nigerian Tin Mines*, Longman, London.

—— (1994), *The Making of Contemporary Africa: The Development of African Society since 1800*, Macmillan, London.

Guèye, Cheik, (2002), *La Capitale des Mourides*, Karthala, IRD & ENDA, Paris and Dakar.

Hochschild, Adam, (1998), *King Leopold's Ghost*, Houghton Mifflin, London.

Hopkins, Anthony G., (1973), *An Economic History of West Africa*, Orient Longman, London.

Low, D.A. and John Lonsdale, (1976), 'Towards the New Order 1945–63', in D.A. Low and Alison Smith (eds), *History of East Africa III*, Clarendon Press, Oxford.
Mamdani, Mahmood, (1996), *Citizen and Subject; Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism*, Princeton University Press, Princeton.
Marseille, Jacques, (1984), *Empire colonial et capitalisme français; histoire d'un divorce*, Albin Michel, Paris.
Perrings, Charles, (1979), *Black Mineworkers in Central Africa*, Heinemann, London.
Phillips, Anne, (1989), *The Enigma of Colonialism; British Policy in West Africa*, James Currey, London.
White, Luise, (2000), *Speaking with Vampires; Rumor and History in Colonial Africa*, University of California Press, Berkeley.
Yudelman, David, (1983), *The Emergence of Modern South Africa; State, Capital and the Incorporation of Organized Labor on the South African Gold Fields, 1902–39*, Greenwood Press, Westport, CT.

المقال الخامس
الاستعمار فى أفريقيا

لانس فان سيترت

إن الدراسات النقدية للاستعمار فى أفريقيا ذات أصول حديثة نسبيًا (Cain and Hopkins 1993; Robinson, Gallagher, and Denny 1961 ، بالنسبة للاستعمار، و Cooper 1994 and 2000; Miller 1999 بالنسبة إلى التاريخ الإفريقي). وبالنسبة إلى النصف الأول من القرن العشرين، وخلال عهد الاستعمار الكبير، كانت القوى الاستعمارية لا تزال قوى عظمى داخل النظام العالمى الذى تهيمن عليه جدالات حول إمبراطورياتها الإفريقية، مصرين على العبء الذى يتحمله رجلها الأبيض من أجل "تمدين" "القارة السوداء"، وإسكات أو تجاهل كل الآراء الانفصالية (Johnston 1898). ومع هبوط أوروبا بعد عام ١٩٤٥، وتفكك الإمبراطوريات إلى دول قومية جديدة، ظهر وانتعش خطاب نقدى بديل حول الاستعمار، وذلك مع أن صفة خبيثة من صفات الدفاع عن الاستعمار استمرت، وتتمع بشيء من البعث فى الوقت الحاضر (Gann and Duignan 1969-75; Bruckner 1986; Ferguson 2003). وكان قادة المدافعين عن مقاومة الاستعمار قوميين وطنيين اعتبروا الاستعمار عدوًا لأوطانهم، وقالوا إن خطيئة الاستعمار الرئيسية هى العنصرية، ووعدوا أنهم بمجرد استعادة السيطرة السياسية على المستعمرات من الأيدى الأجنبية الشريرة، فإن الذين كانوا رعايا فى الماضى ثم أصبحوا مواطنين فى هذه الدول القومية، بإمكانهم أن يحيلوا قرن الوفرة والحداثة إلى مصدره (Anderson 1991; Chatterjee 1986; Davidson 1992).

إن المحسوبية والديون الثقيلة أعطت لأول موجة من الحركات القومية الإفريقية فرصة للكذب والادعاء والفخر بأنها دحرت الاستعمار وحققت "الاستقلال"، وحفزت بحثًا عن تفسيرات لما بعد الآن – وبشكل متزايد – "الاستعمار الجديد". وكان هذا المبحث الرئيسى فى السبعينيات فيما سمى بنظرية التبعية أو التخلف الحضاري، والمستعارة من أمريكا اللاتينية، والتى كانت تشير إلى أن إدخال أفريقيا تاريخيًا فى النظام الاقتصادى العالمى تحت رعاية الاستعمار الرسمى وغير الرسمى بوصفها مصدرًا للمواد الخام، لن يساعد القارة السمراء على تحسين أوضاعها من حيث الاستقلال، أو تصنيع المواد البديلة للمستورد، وطالبت النظرية باتخاذ خطوات راديكالية للانفصال عن الاستعمار تمامًا، والسعى إلى تحقيق تعاون اقتصادى مع دول لها النهج الفكرى نفسه واعتبار ذلك خلاصا لن يتحقق إلا بالسير فى الطريق الاشتراكى (Amin 1972; Rodney 1972). وأُجهضت محاولات الموجة الثانية من القومية الإفريقية الرامية إلى السير فى هذا الطريق بدءًا من منتصف السبعينيات عن طريق الهجوم العسكري، والهجوم عن طريق المعونات الأجنبية، واستمرت حتى عودة الحرب الباردة فى منتصف الثمانينيات، وسيطر "تشاؤم إفريقي" تام على الثقافة التى سادت فى هذا العقد بطول الطيف السياسى وعرضه (Rimmer 1991; Anyang' Nyong'o 1992; Leys 1994; Crowder 1987). وظلت القوى الأجنبية أو الاستعمار – كما كان الاتفاق – بشكل واسع، العنصر الرئيسى المحدد لمصير أفريقيا.

شجعت نهاية الحرب الباردة، واكتشاف "المجتمع المدني" فى التسعينيات، مزيجًا من إعادة التقييم للاستعمار، ورفض التقييم الجديد الطرق البالية المنادية بانتهاج طريق (أوروبي) وحيد للتنمية بوصفه وصفة لعلاج الأمراض التنموية الإفريقية، وأصر بدلا من ذلك على انتهاج طريق إفريقى يكون تمثيل الجماهير رائدًا له. النقطة الأساسية فى إعادة قراءة الاستعمار هى النقد المتطرف للمنظور المعيارى الضمني، والافتراضات المصاحبة له عن المنح الدراسية الأكاديمية لفترة ما بعد الاستقلال، التى منحت فى المناطق الحيوية الإمبريالية القديمة حول الحافة الشمالية للمحيط الأطلسي. وبمقتضى هذا الرأى كانت الهيمنة الاستعمارية على أفريقيا أوضح مما كانت عليه فى الواقع. إذ اشتملت على أفرقة النماذج الأوروبية، وليس العكس. وكان تحول التركيز من السياسة العليا إلى السياسة

الدنيا مطلوبًا لكشف الطريق الأفريقى إلى الحداثة، والتى كانت أيًا كانت أسبابها المرضية، منتجًا أصليًا دون جدال، على الرغم من اختلاطها المعتاد والمتكرر بالواردات الأوروبية (Bayart 1983; Chabal 1996 and Daloz 1999; Bayart 2000; Membe 2001).

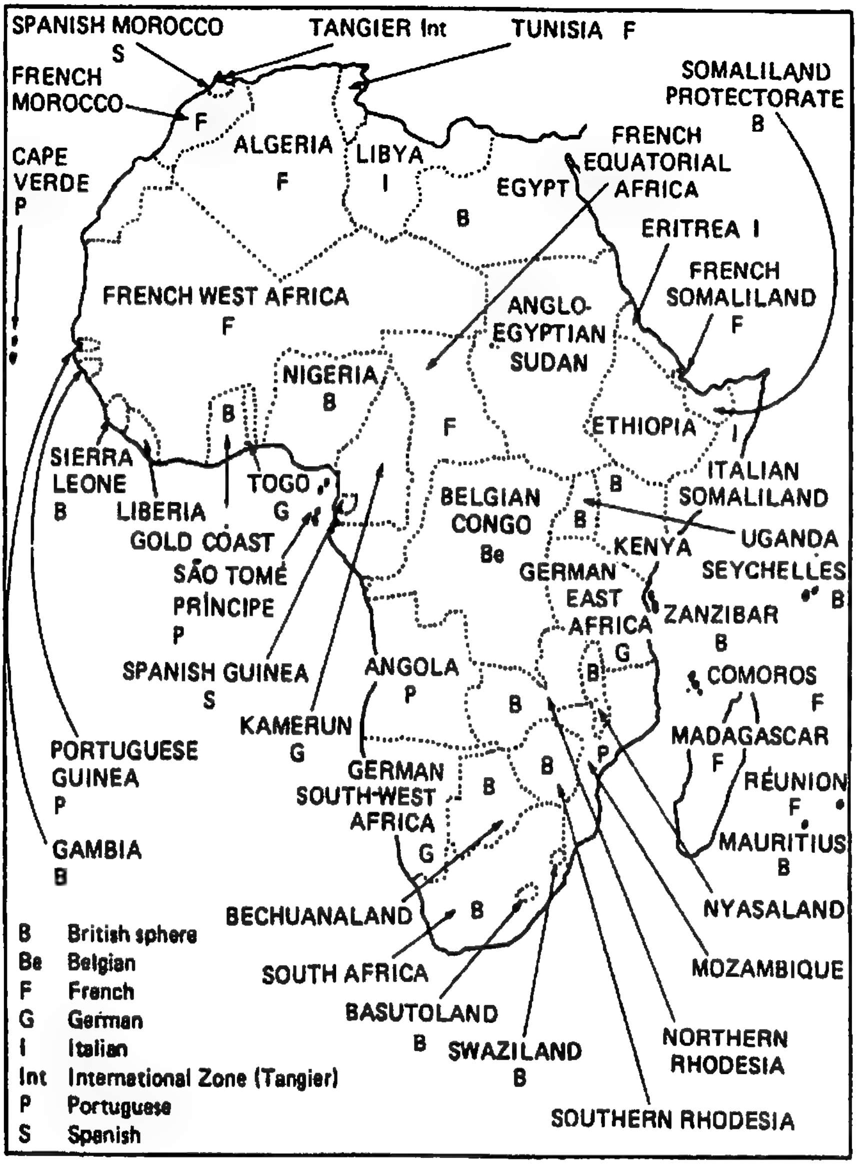
بتركيزه على الاستعمار، يكرر هذا الفصل موضوعًا قديمًا جدًا فى دراسة نقدية جديدة نسبيًا لأفريقيا، ويسعى إلى السير فى طريق وسط بين طرفين متشددين يريان النفوذ الأجنبى إما محددًا وإما غير ذى صلة، والأول ينفى كل التمثيل الوطنى والثانى ينفى أى لوم على القوى الأجنبية. ولتحقيق هذه الغاية، يسترشد هذا الفصل بفكرة ماركس التى لم تعد الموضة السائدة الآن بأن "الرجال يصنعون تاريخهم بأيديهم، ولكن ليس بملء إرادتهم الحرة، لا تحت ظروف اختاروها هم بأنفسهم، ولكن تحت ظروف معطاة ومتوارثة دخلوا معها فى مواجهة مباشرة" (Fernbach 1974:146). وباختصار، فإن الاستعمار فى أفريقيا فى القرن العشرين الطويل كان نتاج جدال بين التمثيل الأجنبى والوطني، جعل لا الماضى ولا المستقبل قدرًا محتومًا.

يعد قرن الاستعمار العشرينى الطويل فى أفريقيا – بشكل تقليدى – قد بدأ بمؤتمر عامى ١٨٨٤ و١٨٨٥ فى برلين بين كل تلك الدول القومية الأوروبية التى لها مصالح أو طموحات استعمارية فى غرب القارة، وهو المؤتمر الذى وضع قواعد إجرائية للاحتلال لكى تمنع نزاعات فى أفريقيا تفجر حروبًا فى أوروبا. ومنذ ذلك التاريخ فصاعدًا بات يستلزم حق المطالبة بالاعتراف بإمبراطورية إفريقية إخطارًا بـ "منطقة نفوذ"، وعرضًا لـ "احتلال فعلي" (Phimister 1995).

نظَم مؤتمر برلين وسرَّع، ولكنه لم يبدأ عملية الغزو الأوروبى للمحميات الإفريقية التى كانت تستجمع قوة دفع منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر على الأقل. ويبدو أن الدافع إلى تكوين إمبراطورية شكلية قد نشأ من ظهور الدول القومية والاقتصادات الصناعية المنافسة لبريطانيا حول حافة المحيط الأطلسى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ذلك الظهور الذى صاحبه كساد تجارى طويل فى الاقتصاد العالمي. وإمبراطورية بريطانيا فى أفريقيا غير الرسمية إلى

اليوم، والقائمة على تفوق لا منافس له فى الإنتاج الصناعى والقوة البحرية، أفسح المجال لجمهرة من الإمبراطوريات الأكثر أو أقل رسمية، والتى كانت حمائية، للحفاظ على المواد الخام والأسواق، وجعلها حكرًا على الإنتاج الوطنى فى أوروبا (Andrew and Kanya-Forstner 1971; Hopkins 1973; Clarence-Smith 1979; Cain and Hopkins 1993.)

استمر إنشاء إمبراطوريات أوروبية رسمية، فيما يعرف باسم الزحف المتعجل إلى أفريقيا، حتى الحرب العالمية الأولى، واشتمل على معاهدات لا حصر لها مع رعايا غير راضين من أجل الاعتراف بالسيادة الجديدة التى خلقها مؤتمر برلين فى حروب صغيرة اشتعلت فى طول القارة السمراء وعرضها. وعلى الرغم من الاستخدام المفرط لسياسة الأرض المحروقة ومبدأ السلاح، فإن التحالفات مع سكان المستعمرات الأصليين كان لها أهمية الغزو العسكرى نفسه فى تكوين الإمبراطوريات الأوروبية فى أفريقيا، فضلاً عن ذلك فإن غالبية الجنود الذين فتحوا حدود المستعمرات الأوروبية الجديدة كانوا أفارقة. الواقع أن الاستعمار الرسمى كان تمهيدًا لتشكيلات اجتماعية إفريقية اندمج الاستعمار فيها مع النخب الحاكمة إن أرادت، أو استبدل بهذه النخب نخبًا أخرى كانت ترغب فى هذا الاندماج، وهذه النظرة أكثر فائدة من الاستبدال الكلى بنماذج أوروبية (Ajayi 1968, 1969; Crowder and Ikime 1970; Afigbo 1972; Peel 1983; Mamdani 1996). ولم يكن الاستعمار اختراعا، ولكنه كان استمرارا لعملية تعود إلى بدايات التجارة الأوروبية مع أفريقيا. وما فعله الغزو هو إعطاء شكل وتوضيح للاستعمار تحت اسم الحكم غير المباشر (Lugard 1922)؛ وبذلك تشكلت إمبراطورية أوروبا فى أفريقيا بأوروبيين وإفريقيين، ومن هنا عكست القوة النسبية وضعف الأوروبيين.



خريطة ٥,١ للمستعمرات الإفريقية في عام ١٩١٤

المصدر: Ferund 1998:120

وفشلت فى النهاية جهود تجنب نشوب حرب بين الدول القومية الصناعية الأوروبية، وطالت الحرب العالمية الأولى المستعمرات الإفريقية وأعادت تلوين الخريطة بعد أن أعيد تقسيم مستعمرات ألمانيا المهزومة بين بريطانيا وفرنسا المنتصرتين. وجندت كل الدول القومية الأوروبية جنودًا للحرب فى إمبراطورياتها الإفريقية من بين المستوطنين والسكان الأصليين. بالإضافة إلى ذلك، فإن منطقة جنوب وسط أفريقيا كانت مسرحا أساسيًا للحرب نفسها، إذ إن جيوش المستوطنين فى جنوب أفريقيا، والقوات المجندة الأهلية والموالية لبريطانيا، غزت المستعمرات الألمانية فى جنوب غرب إفريقيا وشرقها. وبعثت المستعمرة الإفريقية المفقودة، وخيالات استردادها وتوسيعها القوة فى الحركات الفاشية فى ألمانيا وإيطاليا فى مرحلة ما بين الحربين العالميتين مما أدى - بشكل مباشر- إلى غزو إيطاليا للحبشة فى عام ١٩٣٦ انتقامًا للهزيمة الشهيرة فى معركة عدوة قبل ٤٠ عاما، ودفعت موسولينى إلى تكوين إمبراطورية إيطالية على غرار الإمبراطوريات الأوروبية الأخرى.

الاستعمار الكبير من ١٩١٨ إلى ١٩٣٩

تباينت درجة اندماج المستعمرات الإفريقية فى الأنظمة الاستعمارية - المتركزة على الاقتصادات الصناعية الوطنية لأوروبا - وفق القوة النسبية للقوى الاستعمارية، ولموارد كل مستعمرة على حدة. وعليه، وقبيل الحرب العالمية الأولى، فإن كلا من الدولة البرتغالية والملك البلجيكي، اللذين افتقرا إلى وسائل تطوير إقطاعياتهما الإفريقية الجديدة، أجرا من الباطن مساحات شاسعة فى وسط أفريقيا لشركات امتيازات خاصة. وسعت تلك الشركات إلى تعظيم عائدات إيجاراتها عن طريق تجريد السكان المستعمرين من أراضيهم وأصولهم ومواردهم قبل انتهاء مدة الإيجار. ومن ثم أُعيد توجيه العمالة والإنتاج بالقوة إلى السلع التصديرية، كما أن فضيحة "المطاط

الأحمر" المقيتة التى أنهت الحكم الخاص لشركة "ليوبارد" فى دولة الكونغو الحرة، قربت هذا المعيار، ولم تحوله إلى المسار المخصص له من قبل حركة إصلاح الكونغو (Harms 1975; Vail and White 1980; Clarence-Smith 1985).

وعلى عكس الحال فى المناطق المعتدلة فى المستعمرات الأمريكية والأسترالية والآسيوية، فإن المستعمرات الأوروبية فى أفريقيا تفتتت، باستثناء المستعمرات الواقعة فى المناخات المعتدلة فى الأطراف الشمالية والجنوبية من القارة، وفى المستعمرات الاستوائية فى الجنوب، وفى سهل زيمبابوى وأعالى كينيا. حتى هناك، فشل المستوطنون فى تحقيق الأغلبية الديموغرافية، وثبت أنهم مكلفون وغير أكفاء، وأنهم وكلاء صعب إدارتهم. فقد طلبوا البنية الأساسية ورفعوا تكلفة الإدارة الاستعمارية، وكسبوا عداوة السكان الأهليين الذين اضطروا إلى دفع امتيازات هؤلاء. الواقع أن مطالبتهم التى تفتقد الضمير للأرض الإفريقية، أدت فى النهاية إلى إفقار وزعزعة استقرار المسيرات الاستعمارية التى استقروا فيها عن طريق كبت الإنتاج الأهلي، واستبعاد الحلفاء الأفارقة (Sorrenson 1968; Palmer 1978; Berman and Lonsdale 1992-4).

كان من المتوقع أن تصبح الثروات المعدنية إغراء محتملا لرأس المال الأجنبي، والبقرة الحلوب للإدارة الاستعمارية. فالمجمع المعدنى الشاسع فى الجنوب الإفريقي، والواقع على طول حزام النحاس الأحمر فى كاتانجا، فُتِح للإنتاج خلال ما يزيد على نصف القرن بعد مؤتمر برلين، واجتذب رءوس الأموال والعمال والسلع فى كل أنحاء القارة جنوب نهر الكونغو، تمامًا كما فعل الغرب الأفريقى فى المنطقة. نصيب الأسد فى الأرباح من إنتاج المعادن صادرها حملة الأسهم من الأجانب، لكن زيادة النفقات والأجور والعائدات حفزت النمو الاقتصادى فى الزراعة التجارية، وبناء المدن الجديدة، ومد الطرق والمواصلات والبنية الأساسية فى الطاقة، فضلاً عن الإدارة العامة فى أفريقيا (Van Onselen 1976; Perrings 1979; Freund 1981; Higginson 1989).

ومع ذلك، ففى الجزء الأكبر من غرب أفريقيا، اعتمدت الإمبراطورية الرسمية لا على ابتكارات الشركات صاحبة الامتياز أو المستوطنين، أو استخراج المعادن؛ ولكن على

قوة إنتاج المحاصيل النقدية الإفريقية التى حافظت على "التجارة الشرعية" للاستعمار البريطانى التجارى الحر خلال الثلثين الأولين من القرن التاسع عشر. وما فعله الغزو الرسمى كان تغيير شروط التجارة لصالح التجار الأوروبيين عن طريق تحريرهم من قيود الحكام والوسطاء الأهليين، فأعطوهم فرصة الوصول المباشر للمنتجين الرئيسيين، وتحديث أنظمة النقل الداخلية (Berry 1975; Manning 1998).

بغض النظر عن أنماط الاختلاف القائمة على طبيعة النشاط الاقتصادى أو الأسلوب الإداري، كانت هناك ملامح محددة مشتركة للإمبراطوريات الأوروبية فى أفريقيا خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين. أول هذه الملامح كان إنشاء اقتصاد يقوم على النقد، من خلال العمالة والزراعة بالسخرة وبشكل مباشر، وفرض ضرائب غير مباشرة، وإخضاع أعناق الرعايا الإفريقيين، فضلاً عن تأثير هذا الاقتصاد القوي، الذى أذاب قاعدة القرابة، فى تشكيلات المجتمع فى مرحلة ما قبل الاستعمار، وخاصة سلطة الرجال الأكبر سنًا (Freund 1994). وثانى هذه الملامح كان الإصرار الطاغى على العرقية الجوهرية للأفارقة، واستخدام الفئات القبلية فى كل وجوه الإدارة، ومن هنا جاء العجز عن معرفة الجماعات غير القبلية الصاعدة، مثل العمال والمهنيين المتعلمين (Vail 1989; Waller and Spear 1993). وثالث هذه الملامح كان الطبيعة التناقضية للمشروع الاستعماري، والذى قلص السوق لتنشيط القاعدة المتآكلة للسلطات الوطنية التقليدية الضرورية للإدارة. وأخيرا هناك الطبيعة غير العادلة للاستعمار الكبير، والطبيعة المختلطة لمنتجه النهائي، والتى أنتجت جزرًا متفرقة من الرأسمالية فى بحار واسعة من إنتاج المزارعين للسلع الأساسية التى يعيشون عليها (Warren 1980; Cooper 1999).

انتهاء الإمبراطورية من عام ١٩٣٩ إلى ١٩٦٠

مزقت الحرب العالمية الثانية – وبقوة – الإمبراطوريات الأوروبية فى أفريقيا، التى كانت قد اهتزت بشكل كبير جدًا نتيجة الكساد العظيم؛ مما أجبر الدول الأوروبية على إعادة اختراع المشروع الاستعماري، وإذا ما فشل ذلك تبدأ فى التخلى التدريجى عنه لصالح العودة إلى وسائل أخرى للإقناع.

طلبات اقتصادات الحرب في النصف الشمالي للكرة الأرضية على العمالة والمواد الخام، أعادت – بشكل رسمي – تنظيم الناس والإنتاج في الإمبراطوريات الإفريقية، مما أدى إلى انفراط عقد الفئات القبلية، وتقطيع أوصال شبكات الروافد الخاصة بالحكم غير المباشر في مرحلة ما بين الحربين العالميتين؛ عن طريق خلق فئات سكانية حضرية غير قبلية، وطبقات من رجال الأعمال. وقد اضطرت الطوارئ أيضًا إلى توسيع الإشراف الإداري على الاقتصادات الاستعمارية؛ مما أسهم في مزيد من تآكل وضع السلطات المحلية. وبالمثل، وفي مستعمرات المستوطنين، أضفت الحرب أهمية جديدة على إنتاج المستوطنين، وعلى دورهم في الإدارة؛ مما أشعل المطالب بالحصول على حكم ذاتي سياسي أكبر. شكلت إعادة تنظيم الأشخاص والإنتاج والقوة السياسية في وقت الحرب، أزمة داخلية للاستعمار الأوروبي الذي فاقم خطورته الأزمة الاقتصادية التي ظهرت مع نهاية الحرب. وقد حد من قدرة القوى الاستعمارية الأوروبية على حل هذه الأزمة، الدمار الاقتصادي الذي تعرضت له هذه القوى وفقدانها قوتها العظيمة نتيجة للنزاع العالمي (Killingray and Rathbone 1986).

وخرجت كل من بريطانيا وفرنسا من الحرب فقيرتين ومثقلتين بالديون للولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت نفسه أصبح للولايات المتحدة مصالح اقتصادية ضخمة في أفريقيا خلال الحرب، ولم تعد تسمح – وهي الآن –القوة الاقتصادية الرأسمالية الأكبر في العالم – باستبعادها من القارة من خلال سياسات الحماية التي كانت تعطي أفضلية للقوى الاستعمارية. أطلق على هذه المصالح الاقتصادية الأمريكية اسم مناهضة الاستعمار، وأطلقت الولايات المتحدة على نفسها اسم محرر المستعمرات، لكن هذه المصالح الاقتصادية اكتسبت إلحاحًا أيديولوجيًا جديدًا مع بداية الحرب الباردة. شعرت أمريكا بالقلق لأن الإمبراطوريات الأوروبية في أفريقيا، عن طريق إظهار وجه غير مقبول للرأسمالية، تمهد الأرض للشيوعية، وهي المخاوف التي عززها بحث الاتحاد السوفيتي عن نفوذ له من خلال مساندة الحركات القومية المناهضة للاستعمار في الجنوب.

استجابة القوى الاستعمارية الأوروبية لأزمة ما بعد الحرب في مستعمراتها الإفريقية تحدد بضعفها الاقتصادي؛ فقد كانت العمالة، والمواد الخام الإفريقية،

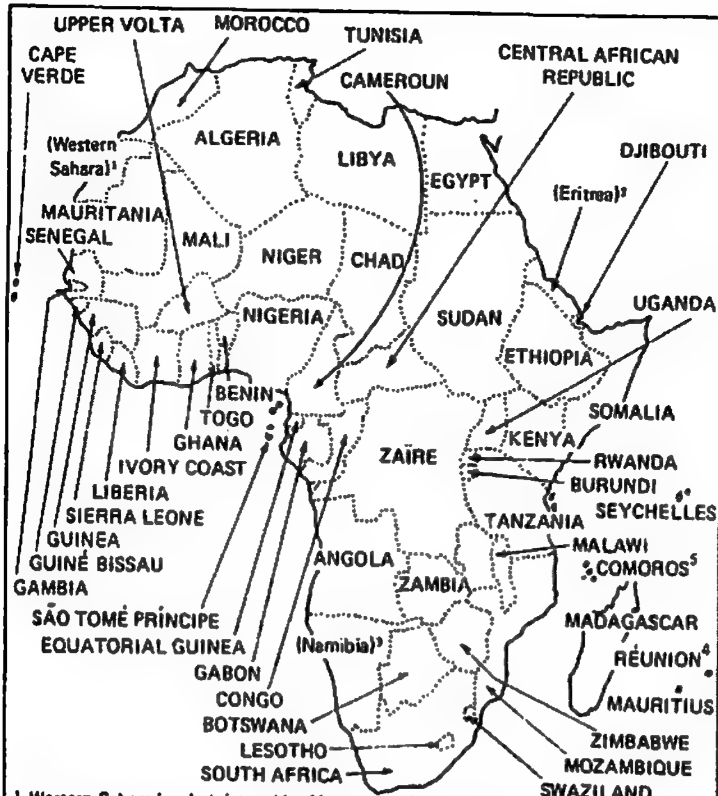
جوهرية فى إعادة إعمارها، وفى خدمة الدين الأمريكي؛ ومن هنا بات انسحابها مستحيلا. وبدلا من الانسحاب أُعيد اختراع الاستعمار فى شكل تنمية لإسكات أعداء الاستعمار الأفارقة، وتهدئة المنتقدين الدوليين له، مع السماح بالاستفادة من الموارد الإفريقية لتحقيق التعافى الاقتصادى الأوروبي. ولتحقيق هذه الغاية أعيد توجيه الإنفاق إلى أفريقيا لأول مرة لتمويل أوجه الإنفاق الاجتماعي، ولبناء بنية أساسية طموحة، ووضع خطط توسع زراعي، كل ذلك تحت إشراف إدارات وقت الحرب التى توسعت تمامًا، وأعيد توجيهها آنذاك لأداء مهمة التنمية بعد الحرب. وكان الهدف هو استمالة الطبقات الرئيسية فى المدن الجديدة، ببناء المدارس والمنازل والمستشفيات، مع السماح بتحويل الريف إلى مناطق محاصيل نقدية بالقرب من خطوط السكك الجديدية، والطرق الجديدة المتشعبة من الموانئ المائية العميقة. ومع هدوء المدن، وتنمية الريف، أطال الاستعمار الأوروبى الجديد والمسئول بقاءه فى الإمبراطوريات الإفريقية زمنًا غير محدد (Havinden and Meredith 1993; Cooper 1997a).

كان التفاؤل من القدوم الثانى لأوروبا إلى أفريقيا بعد عام ١٩٤٥ قائمًا بدرجة كبيرة على استيرادها مناهج علمية جديدة فى التعامل مع العمالة والإنتاج. تلك المناهج التى وُضعت فى أوروبا، ولكنها أصبحت آنذاك قابلة للتطبيق على مستوى العالم. واعترف الإداريون المسلحون بعلم النفس الصناعى لأول مرة بالعمال الإفريقيين الذين انخرطوا فى اتحادات عمالية من بين الجماهير التى تخلت عن طبيعتها القبلية، وزحمت المدن، وسعت إلى استمالتهم من خلال الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الترفيهية. وعلى الشاكلة نفسها، نُشرت العلوم الزراعية من جانب الإداريين الاستعماريين فى الريف؛ لإنقاذ التربة، وإصلاح الإنتاج، واستعادته من الأيدى الميتة للإفريقى التى أعيد توطنيها قسريًا، وأعيد تعليمها - أو استبعادها - لصالح المزارع الحكومية التى تمت ميكنتها. وعانى الاحتلال الاستعمارى الثانى من تحطم سفينته فى مرفأ استعلائه العرقي. وقد شجعت العلاقات الصناعية ومشروعات الرفاهية أكثر مما احتوت المطالب المتزايدة لسكان المدن، فى حين أخفقت العلوم الزراعية المناسبة للنصف الشمالى للكرة الأرضية وما صاحبها من تكنولوجيا فى البيئات الاستوائية للإمبراطوريات الإفريقية مما أثار

مشاعر الغضب بين المزارعين الذين تم إخضاع أعناقهم عنوة لأوامر حكامهم الظالمين (Cooper 1997b; Van Beusekom and Hodgson 2000).

وبانتصاف الخمسينيات، بدا واضحًا - وبشكل متزايد - أن إعادة اختراع الاستعمار فشلت فى احتواء التحدى السياسى لمناهضة الاستعمار من الداخل والخارج، وفى تفجير ثورة اقتصادات الإقطاعيات الإفريقية التى كانت تحت سيطرة أوروبا. وبدا أن التنمية قد فاقمت من صعوبات الجبهتين معًا، ففى الريف نثرت التنمية بذور مناهضة الاستعمار، كما أهدرت الموارد النادرة للقارة فى مغامرات الرجل الأبيض. وكانت الموجة الأولى لمناهضة الاستعمار فى ذلك العقد، حتى منتصف الستينيات، استجابة مباشرة لهذا الفشل، كما أنها أدت إلى الانتقال الذى تم بعد مفاوضات لكل من السيطرة السياسية الرسمية والمسئولية عن التنمية من بريطانيا وفرنسا إلى الحركات القومية الإفريقية (Flint 1983; Cooper 1996).

وقد هيمن على الأشكال الوطنية للقومية، التى انتعشت فى قارة أفريقيا فى أعقاب الحرب، أول موجة من رجال الفكر الوطنيين الذين نشأوا وترعرعوا تحت رعاية الاستعمار، ثم بلغوا سن الرشد واتخذوا من الأمثال الأوروبية أنموذجًا، واستفادوا من فترة بعثاتهم الدراسية، ومن زياراتهم الشخصية إلى العواصم الاستعمارية، فى تحويل المستعمرات السابقة إلى دول قومية. وقد استفاد رجال الفكر هؤلاء من اللحظة التى وفرتها مناهضة الاستعمار فى الخارج، ومن التحول الحضرى للريف، ومن التنمية التى تمت فى أعقاب الاستعمار فى الداخل. فشكلوا حركات سياسية شعبية مناهضة للاستعمار فى المدن، تلك الحركات التى كانت تناضل من أجل الانتقال السياسى للسلطة من أيدى المستعمر المحتل إلى أيدى أبناء الوطن (Berman 1991, 1998; Allman 1993; Rathbone 1999).



[1] Western Sahara is administered by Morocco and disputed by an independence movement in control of much of the territory.
[2] Ethiopia administers Eritrea contested by a strong independence movement.
[3] Namibia is administered by South Africa and disputed by an independence movement.
[4] Réunion is a French department.
[5] The Comoros are partially independent, partially French ruled.

خريطة ٥,٢ أفريقيا المستقلة

المصدر: Freund 1998: 206

ومع أن عملية مناهضة الاستعمار، - التى حملت الآن اسم الاستقلال - قد ارتدت ملابس ما قبل الاستعمار، ورفعت رايات الوطنية وجدة الهدف، فإنها شهدت استمرار التنمية الاستعمارية وتسارعها، وسمتها بالتنمية الوطنية، كل ذلك تم بافتراضات وأهداف، وفى كثير من الأمثال بخبراء استعماريين (Cooper 1996; Tignor 1998).

أوهام الاستقلال من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٠

قدمت التنمية - أيًا كانت توجهاتها للقومية الإفريقية - أيديولوجية موحدة حلت محل مناهضة الاستعمار، كما وفرت لها طريقًا مختصرًا تقوده الدولة نحو الحداثة. وبوصفها أقلية حضرية معزولة على رأس تحالف متعدد الطبقات، ويحتوى كل الجوانب المجتمعية البديلة التى يمكن تخيلها من عرق ودين، تبنت النخبة المفكرة عقيدة الدولة وسيلة من وسائل تحقيق الطموحات الأيديولوجية والتراكمية، وقد ساعدها على ذلك حماسة متساوية من جانب منظرى الحداثة والاشتراكيين العلميين؛ وبذلك يكون المفكرون قد وضعوا فى أيديهم آليات التنمية الاستعمارية ومشروعاتها، وواصلوا العمل بروح الأب، تلك الروح التى كان الأوروبيون المستعمرون يتحلون بها، ولكن بحماسة أكبر كثيرًا تشعلها الشرعية الشعبية الناجمة عن نجاحهم فى الانتخابات؛ مما جعلهم يقولون إنهم يجسدون إرادة الشعب. إن الطفرة الطويلة التى أعقبت الحرب فى الاقتصاد العالمى (من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٢)، والتى ارتفعت خلالها أسعار المواد الخام الإفريقية، والتمويل التنموى السخى من الشرق والغرب للدول العميلة فى مرحلة الحرب الباردة، شجعت التخيلات القومية بإمكانية تفجير ثورة صناعية تغنى بلدانهم عن الاستيراد من الخارج اعتمادًا على المحاصيل النقدية أو المعادن (Lewis 1955, Beckman 1976; Killick 1978; Bates 1981; Iliffe 1983; Sender and Smith 1986; Ferguson 1990.)

إن الحركات القومية الأهلية فى المستعمرات السابقة سلكت طريقًا مختلفًا نحو الاستقلال، وهو طريق الثورات المسلحة ضد النيات الاستعمارية للأقليات الأوروبية المقيمة فيها،

المقيمة فيها، التى كانت تحاول جاهدة الحفاظ على مكتسباتها المادية على حساب الأغلبية الإفريقية. وفى وسط أفريقيا وجنوبها، تمكن المستوطنون من فرض سيادتهم، أما المستوطنون الذين كانوا يعيشون فى كينيا والجزائر فقد أجبروا على التكيف مع الأغلبية الوطنية فى أوائل الستينيات. وفى جنوب أفريقيا ومستعمرتها ناميبيا، وصلت الحركات القومية الإفريقية إلى السلطة على صهوة خطة هزيمة القومية السوداء عن طريق تفتيتها إلى حركات عرقية متناحرة. كما تحرك المستوطنون فى روديسيا، والمستعمرات البرتغالية فى كل من أنجولا وموزمبيق، إلى قمع الحركات القومية بين السكان الأفارقة فى أقاليمهم من خلال تأجيج النعرات العرقية، واستخدام القوة المسلحة. وفى كل هذه الدول التى كانت مستعمرات انتقلت الحركات القومية الإفريقية إلى المقاومة المسلحة ضد الأقليات المستوطنة فى أوائل الستينيات. وفى حين نصبت الأخيرة نفسها حارسًا على الحضارة الغربية، وتمتعت بالحماية الأمريكية بوصفها وكيلاً وحارسًا على الموارد المعدنية وطرق النقل التى كانت استراتيجية فى الحرب الباردة، فإن الحركات القومية الإفريقية على حدود القارة سعت إلى الدخول فى تحالفات فى الشرق من أجل حروب العصابات التى كانت تخوضها ضد الجنوب الأبيض؛ وبذلك منعت ثمار الطفرة الطويلة فى جنوب أفريقيا وشرقها عن القومية الإفريقية، وصادرتها الأقلية المستوطنة، التى حافظت فى جنوب أفريقيا وروديسيا على مستوى معيشى يضاهى حافة شمال الأطلسى فى السبعينيات (Bowman 1973; Loney 1975; Posel 1991).

إن طرق التنمية للدول الاستيطانية اليوم، ولحركات التحرر القومية فى موجتها الأولى فى الشمال، لم تكتمل إلى نهايتها، وذلك نتيجة للأزمة التى اجتاحت العالم فى أعقاب ارتفاع أسعار النفط العالمية من جانب منظمة أوبك فى منتصف السبعينيات. فقد فجر التضخم الناجم عن ارتفاع أسعار النفط ركودًا دوليًا، كما أن الطفرة الطويلة التى أعقبت الحرب وضعت نهاية لشهر عسل الاستقلال فى الدول التى كانت تعتمد على محصول زراعى واحد، أو معدن وحيد. إن الطلب وأسعار المواد الخام الإفريقية تراجعا فى علاقة عكسية بفاتورة النفط فى القارة، كما أن التنمية التى تقودها الدولة اختفت فى

معدة آخذة في الاتساع بين عائدات الصادرات وتكاليف الواردات. كما عجل الركود العالمى من تغير كبير فى الفكر الاقتصادى المتشدد الذى يريد للدولة أن ترفع يدها عن الاقتصاد فى سياسة أصولية جديدة للسوق، فضلاً عن استئناف الحرب الباردة. وفى ظل هذه الظروف المتبدلة بشكل راديكالي، ترنحت الموجة الأولى من القوميات، ومعها أقاليم البيض، ودخلت فى أشكال جديدة من حكم الفرد القائم على الحزب الواحد، أو الشخص الواحد، أو حكم العسكر، ذلك الحكم الذى استغنى عن الشرعية الشعبية لصالح العمالة لإحدى القوى العظمى (Arrighi 2002; Fieldhouse 1986; Johnoson 1977; Luckham 1994).

ومع تلاشى صور الاستقلال والديمقراطية للحملة الأولى لتكشف عن طبقة عميلة للدول الكبرى، ظهرت موجة ثانية من مناهضة الاستعمار فى أفريقيا فى منتصف السبعينيات، لتصبح بديلا اشتراكيا للتنمية على غرار الشرق لا الغرب. وانتهى الانفجار الداخلى للإمبراطورية الإفريقية للبرتغال ودولة سميث الاستيطانية فى روديسيا بعد حروب عصابات طويلة، بوصول حركات قومية إلى السلطة ممتطية صهوة طبقة المزارعين. ومع أن منهج هذه الطبقة كان اشتراكيا علميًا، فإن أجندتها الاشتراكية كانت هى نفس أجندة الموجة الأولى للقوميين، والمتمثلة فى بدء عملية تحول صناعى تقوده الدولة، معتمدين على طبقة الرأسمالية الوطنية، ومستبدلين بلفظة "رفاق" لفظة "أشقاء". وكان حل عقدة الموجة الثانية أسرع وأقسى من الأولى. وتمثل فى فخار ذاتى وهجوم خارجى مستمر من جانب الدول العميلة للغرب تحت اسم الحرب الباردة بعد أن جددت شبابها (Clarence-Smith 1980; Astrow 1983; Saul 1985; Stoneman and Cliffe 1989; Hodges 2001.)

وعليه، فإن جنوب أفريقيا فى ظل الفصل العنصري، والتى كانت تلقى دعمًا أمريكيًا، قامت بغزو أنجولا فى عام ١٩٧٦ دعمًا لعناصر مناهضة لحزب العمال الأنجولى القومية، وقاتلت فريليمو فى موزمبيق عن طريق حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية، تلك الحركة التى نظمها فى الأصل جهاز المخابرات الروديسى فى الأيام الأخيرة من نظام سميث، ودعمت منشقين معادين للاتحاد الوطنى الأفريقى فى زيمبابوى فى جنوب غرب زيمبابوى

فى أوائل الثمانينيات، كما كانت تهاجم – فى كل مكان – دول "مؤتمر تنسيق التنمية فى جنوب أفريقيا"، التى كانت تستضيف نشاط المؤتمر الوطنى الإفريقي. وقد دمرت عملية "زعزعة استقرار" الجنوب الأفريقى حرفيًا، أو فرضت بالقوة التخلى المتسرع عن طريق التنمية الاشتراكية، ومرة أخرى، شددت على الخضوع المستمر لإرادة القوى الخارجية، على الرغم من الاستقلال المزعوم لهذه المنطقة الجغرافية. وفى العالم الجديد القاسى فى الربع الأخير من القرن العشرين، كان الهجوم العسكرى أحد أشكال الاستعمار الجديد، ذلك الاستعمار الذى اتخذ شكلاً واحدًا متعارفًا عليه فى كل المستعمرات السابقة؛ وهو التدخل عن طريق فرض التكيف الهيكلى فى الثمانينيات، فى الوقت الذى تعمقت فيه أزمة الديون الإفريقية (Hanlon 1986; Vines 1991).

العودة إلى المستقبل من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠

تشكلت التحليلات المعاصرة لأزمة التنمية الإفريقية بالتفكير الجديد والمتشدد للسوق الحرة، ذلك التفكير الذي صعد فى أعقاب انتهاء الطفرة الطويلة، كما تشكلت بالعلاج الموصوف، الذى قوته وعززته الإمكانات المالية الجديدة التى كانت المؤسسات المالية الدولية والحكومات والبنوك تتمتع بها نتيجة الدين الأفريقى الآخذ فى الازدياد. وقد أصرت المؤسسات المالية الدولية على أن اقتصادات أفريقيا المستقلة، التى تعتمد إما على محصول واحد، وإما على معدن وحيد، قد أخفقت، وأن إخفاقها لم يكن بسبب أن هذه الاقتصادات لا تستطيع العيش إلا فى اللحظة الفريدة للطفرة الطويلة؛ لكن بسبب سوء الإدارة. وضاعفت مغازلة الهرطقات الاقتصادية للاشتراكية، طبقًا لهذا التشخيص، من التبجيل المتعارف عليه للدولة بوصفها القائد أو الفاعل الاقتصادى الرئيسى فى البلاد. وخنق تدخل الدولة الناشئ فى الاقتصاد قوى السوق والكفاءة، وهو موقف زاد من تفاقم الفساد الناتج عن عدم المحاسبة السياسية. وكان الحل – وفقا لرؤية صندوق النقد الدولى – هو تقليص دور الدولة – ومن ثم – تحرير اليد الخفية للسوق لإعادة تشغيل ماكينة النمو المتوقفة من خلال وصفة الآلية السحرية (Freund 1994; Arrighi 2002).

إن قابلية تعرض الدول القومية الإفريقية لتشدد سياسة السوق الحرة المطبقة فى حافة شمال الأطلسى حددتها أعباء الديون المتزايدة. وكانت العجوزات الأولية فى ميزان المدفوعات التجارى خلال السبعينيات قد سببها الافتراض بأن ظروف الطفرة الطويلة كانت هى المعيار وليس الاستثناء، وأن هذه الظروف سوف تعود سريعًا. وشارك فى اعتناق هذا الرأى البنوك الخاصة فى الشمال، تلك البنوك المتشوقة لجذب الإيداعات الضخمة لدولارات الأوبك البترولية، وتتجاوز بذلك عن المتطلبات المعتادة للعمل المستحق فى تمويل الديون الإفريقية. وأدى الإدراك المتأخر بأن مشكلات أفريقيا الاقتصادية هى مشكلات دائمة، إلى جفاف الائتمان الخاص والسهل، وإلى اعتماد متزايد على صندوق النقد الدولي، الذى اكتسب إمكانات ضخمة على حساب الاقتصادات الوطنية، وأصبح الضامن الائتمانى الدولى للقارة فى حين تجاوز المزيد والمزيد من البلدان الإفريقية حقوقها الاقتراضية، وأصبحت خاضعة للديون المشروطة. وكان هدف صندوق النقد الدولى الرئيسى فى أفريقيا هو تعزيز خدمة الدين، وتعزيز جهوده الرامية إلى إعادة تشغيل ماكينة التنمية الإفريقية من خلال التكيف الهيكلى الذى وضعه هو، وكانت جهوده توجه دائمًا فى هذا الاتجاه (Lawrence 1986; Ravenhill 1986; Ravenhill and Callaghy 1993; Bienefeld 2000).

وفى الحياة العملية، تطلب التكيف الهيكلى من الدول القومية الإفريقية استغلال ميزتها النسبية المفترضة داخل النظام العالمى بوصفها منتجًا للمواد الخام. وقد ضاعف من البعث المهين لاقتصادات التصدير الاستعمارية، تراجع الصناعات الوطنية نتيجة إلغاء سياسة الحماية، ووهن قواعد المساندة الحضرية الناتج عن الخصخصة والترشيد، ورفع الدعم، وفرض قيود على الأسعار، فضلاً عن تقليص موازنة برامج الرفاهية الاجتماعية. وعاد صندوق النقد، من خلال آلية التكيف الهيكلي، بعقارب الساعة إلى الوراء على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعي، وبالتحديد إلى العصر الاستعمارى لصالح الدول الدائنة لأفريقيا، لكن من الواجب أن نضيف أن ذلك تم بالتآمر مع الحكام القوميين، فقد أثبت هؤلاء الحكام، على الرغم من تنامى شعبيتهم، أنهم راغبون – وبشكل ملحوظ – فى فرض إجراءات تقشفية على شعوبهم مقابل استمرار التمويل الأجنبي، كما

أثبتوا مهارتهم فى حماية مصالحهم الخاصة، ومصالح الدول الدائنة على حساب ثروات شعوبهم. وكان بإمكانهم - دائمًا وأبدًا - الاعتماد على المعونات العسكرية السخية من أحد قطبى الحرب الباردة؛ وذلك لضمان عدم زعزعة اسقرار عروشهم السياسية. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يكون معشوق صندوق النقد الدولى والبرهان الساطع على نجاح التكيف الهيكلى فى الثمانينيات هو وقوع غانا تحت حكم المجلس العسكرى بقيادة رولينجز (Gibon, Bangura, and Ofstad 1992; Van der Walle 2001; Herbst 1993; Gymah-Boadi 1993; Arrighi 2002).

إن الاستقرار النسبى الذي قاده التكيف الهيكلى لصندوق النقد الدولي، والسياسة الواقعية للحرب الباردة، قد أثبتا أنهما مؤقتان، ومع انتهاء الحرب الباردة أصبحت أفريقيا قارة هامشية بشكل متزايد بالمقارنة بالحسابات الجغرافية والسياسية للقوة العظمى الوحيدة الباقية، كما أن كثيرًا من الدول العميلة التى كانت تدين ببقائها للنزاع بين القوتين العظميين، قد تفتتت على طول الخطوط الداخلية القديمة للمجتمعات البديلة، فقد اجتمعت بقايا الدول فى الأقاليم التى تحتوى على الموارد (Abdullah 1997, Adam 1992, Richards 1998, Ellis 1999, Ferme 2001, Mkandawire 2002).وضاعف من فترات عدم الاستقرار التى سادت القارة الإفريقية فى مرحلة ما بعد الحرب، فرض شروط سياسية جديدة للديمقراطية، إلى جانب الدواء الاقتصادى القديم لاقتصاد السوق بزعم أن ثمرات انتصار الرأسمالية هذه فى الحرب الباردة باتت الآن حقًا مكفولاً لكل أبناء البشر. وقامت ديمقراطية المعونات فى أفريقيا بوظيفة مزدوجة لتفسير فشل الشروط الاقتصادية لعقد الثمانينيات (جنوح الدولة الإفريقية التى لا يحاسبها أحد)، ولتعزيز الطريقة التقليدية للمؤسسات المالية الدولية التى ترمى إلى عدم تمويل الدولة: بل تمويل منظمات المجتمع المدني. ولعل الموجة الثالثة من التحرر، التى طالت ناميبيا (١٩٩٠)، وجنوب أفريقيا (١٩٩٤)، هى نتاج الديمقراطية المصدرة إلى القارة، لكن فشل العملية السياسية فى أنجولا (٩٢-١٩٩٨)، والمذابح التى وقعت فى رواندا (١٩٩٤)، نتاج لفرض منظمات المجتمع المدنى على الدولة بشكل متطرف، وهو ما شهدناه فى العقد الأخير من القرن العشرين (Allen 1992, Johnson and Schlemmer 1996, Marais 1998, Hodges 2001, Mamdani 2001).

كلما زادت الأشياء تغيرًا بقيت على حالها

بعد مرور ما يقرب من مائة وعشرين عامًا على مؤتمر برلين، وعلى أعتاب عهد آخر جديد من صنع الخيال، ألا وهو القرن الحادى والعشرين، وفى حين يعد قوميو المرحلة الثالثة من مناهضة الاستعمار فى أفريقيا لحركة مقاومة إفريقية وشيكة، وللولايات المتحدة الإفريقية، لكن هذه المرة بوصفة ليبرالية جديدة، نلاحظ ميلاد عملية جديدة. وُضع إطار هذه العملية من جانب الفترة الاستعمارية فى ذروتها خلال النصف الأول من القرن العشرين، تلك المرحلة التى دمجت عنوة موارد الإمبراطوريات الإفريقية وسكانها معًا، وجعلتهما موردين وسوقين للمواد الخام للاقتصادات الصناعية الأوروبية، فقد ثبت أن الاقتصاد المفتوح الذى يعتمد على محصول واحد أو معدن وحيد، قالب صعب كسره، ولا يزال هو التوجه المستمر للاقتصادات الوطنية الإفريقية حتى يومنا هذا. وشهد النصف الثانى من القرن العشرين ثلاث موجات متتابعة للقوميات الأهلية وهى تحاول الفكاك من هذه القيود التاريخية.

اتبعت الموجة الأولى للطفرة الطويلة سياسة تصنيع بدائل الاستيراد، تلك السياسة التى تقودها الدولة على أساس نظرية تحديث، أو مشروع اشتراكى أفريقي، وتُمَوَّل بإعانات من قطاع التصدير، أو من الدول الاستعمارية سابقًا، التى أصبحت دولا صديقة فى مرحلة الحرب الباردة. تم إنهاء هذا الجهد، الذى دخل فى مشكلات سريعة، بسبب الكساد العالمى فى منتصف السبعينيات، ذلك الكساد الذى دمر كلا من الطلب على المواد الخام الإفريقية، وعقيدة الدولة. ونهضت المرحلة الثانية بالتزامن مع اختفاء الأولى، ودفع هذه المرحلة جهود الحركات الاشتراكية فى الجنوب الإفريقي، الرامية إلى كسر سلاسل التبعية بمطرقة الاشتراكية العلمية. وتعرضت هذه الموجة – أكثر من الموجة الأولى – لهجوم مباشر نتيجة لهرطقتها الأيديولوجية فى سياق نهوض سياسة السوق المتشددة حول حافة المحيط الأطلسي، واستئناف الحرب الباردة، ودُمِّرت فى خلال عقد واحد من الزمان. وبعد أن تطهرت بشكل مناسب، سعت الموجة الأخيرة بعد الحرب الباردة إلى كأس التنمية المقدسة من خلال الديمقراطية، والتزام طريق الليبرالية الجديدة دون سواه.

بُذل كل جهد من هذه الجهود بتكاليف باهظة، وتسعى الموجة الثالثة حاليًا إلى النهوض من وسط حطام أسلافها، ذلك الحطام المنتشر من حولها فى كل مكان. لكن الإنجاز المبكر للموجة الأولى من الرفاهية، والمكاسب الاجتماعية، والقواعد الصناعية الوليدة (المتوارثة من القواعد الصناعية الاستعمارية)، قد تم تفكيكها بشكل منتظم بسبب أزمة الدين التي تلت بدء الحملة الثالثة، فضلاً عن السياسات الاقتصادية التى فرضها صندوق النقد الدولي. وكانت المكاسب الشبيهة التى حققتها الموجة الثانية من خلال سلوك طريقة بديلة أكثر ضآلة، وقُضى عليها بسرعة ودقة من قبل الهجوم العسكرى المستمر للولايات المتحدة وحلفائها فى الجنوب الأفريقى ووكلائهما. ومن المفارقات أنه مع أن السياسة المتزمتة للموجة الثالثة لليبرالية الجديدة تجعلها محصنة من الهجوم الخارجي، فإن فشلها الوحيد فى تحقيق مكاسب شعبية – مقارنة بالموجتين الأوليين– يجعلها مكشوفة ومعرضة لأية تحديات داخلية أكثر من سابقتيها، ومثقلة أكثر بأعباء الديمقراطية وتحدياتها، وأكثر مناهضة لتدخل الدولة التى تحاول إدارتها.

المراجع

Abdullah, Ibrahim, (1997), 'The Bush Path to Destruction: The Origins and Character of the Revolutionary United Front (RUF/SL)', *Africa Development*, 22, 45–76.

Adam, Hussein, (1992), 'Somalia, Militarism, Warlordism or Democracy?' *Review of African Political Economy*, 54, 11–26.

Afigbo, A.E., (1972), *The Warrant Chiefs*, Longman, London.

Ajayi, J.F.A., (1968), 'The Continuity of African Institutions Under Colonialism', in T.O. Ranger (ed.), *Emerging Themes in African History*, East African Literature Bureau, Nairobi, 189–200.

—— (1969), 'Colonialism: An Episode in African History', in L.H. Gann and Peter Duignan (eds), *Colonialism in Africa*, Volume 1, Cambridge University Press, Cambridge, 497–509.

Allen, Chris, (1992), 'Restructuring and the Authoritarian State: 'Democratic Renewal' in Benin', *Review of African Political Economy*, 54, 43–58.

Allman, J.M., (1993), *The Quills of the Porcupine: Asante Nationalism in an Emergent Ghana*, University of Wisconsin Press, Madison.

Amin, Samir, (1972), 'Underdevelopment and Dependence in Black Africa: Origins and Contemporary Forms', *Journal of Modern African* Studies, 10, 503–24.

Anderson, Benedict, (1991), *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*, second Edition, Verso, London.

Andrew, C.M. and A.S. Kanya-Forstner, (1971), 'The French Colonial Party: Its Composition, Aims and Influence', *Historical Journal*, 15, 99–128.

Anyang' Nyong'o, Peter, (1992), *30 Years of Independence in Africa: The Lost Decades?* Academic Science Publishers, Nairobi.

Arrighi, Giovanni, (2002), 'The African Crisis: World Systemic and Regional Aspects', *New Left Review*, 15, 5–36.

Astrow, Andre, (1983), *Zimbabwe: A Revolution that Lost its Way*, Zed Press, London.

Bates, R.H., (1981), *Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policies*, University of California Press, Berkeley.

Bayart, J.F., (1983), *The State in Africa: The Politics of the Belly*, Longman, London.

—— (2000), 'Africa in the World: A History of Extraversion', *African Affairs*, 99, 217–67.

Beckman, Bjorn, (1976), *Organising the Farmers: Cocoa, Politics and National Development in Ghana*, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

Berman, Bruce, (1991), 'Nationalism, Ethnicity and Modernity: The Paradox of Mau Mau', *Canadian Journal of African Studies*, 25, 181–206.

—— (1998), 'Ethnicity, Patriotism and the African State: The Politics of Uncivil Nationalism', *African Affairs*, 97, 305–41.

Berman, Bruce and John Lonsdale, (1992–4), *Unhappy Valley: Conflict in Kenya and Africa*, 2 volumes, James Currey, London.

Berry, Sara, (1975), *Custom, Cocoa and Socioeconomic Change*, Clarendon Press, Oxford.

Bienefeld, Manfred, (2000), 'Structural Adjustment: Debt Collection Device or Development Policy?' *Review*, 23, 533–82.

Bowman, L.W., (1973), *Politics in Rhodesia*, Harvard University Press, Cambridge, MA.

Bruckner, Paul, (1986), *Tears of the White Man: Compassion as Contempt*, Free Press, New York.

Cain, P.J. and A.G. Hopkins, (1993), *British Imperialism: Innovation and Expansion, 1688–1914*, Longman, London.

Chabal, Patrick, (1996), 'The Africa Crisis: Context and Interpretation', in R.P. Werbner and Terence Ranger (eds), *Postcolonial Identities in Africa*, Zed Books, London, 29–54.

Chabal, Patrick and J.P. Daloz, (1999), *Africa Works: Disorder as Political Instrument*, James Currey, London.

Chatterjee, Partha, (1986), *Nationalist Thought and the Colonial World: A Derivative Discourse*, Zed Press, London.

Clarence-Smith, Gervase, (1979), 'The Myth of Uneconomic Imperialism: The Portuguese in Angola, 1836–1926', *Journal of Southern African Studies*, 5, 165–80.

—— (1980), 'Class Structure and Class Struggle in Angola in the 1970s', *Journal of Southern African Studies*, 7, 109–26.

—— (1985), *The Third Portuguese Empire*, Manchester University Press, Manchester.

Cooper, Frederick, (1994), 'Conflict and Connection: Rethinking Colonial African History', *American Historical Review*, 99, 1516–45.

—— (1996), *Decolonization and African Society: The Labour Question in French and British Africa*, Cambridge University Press, Cambridge.

—— (1997a), 'Modernising Bureaucrats, Backward Africans and the Development Concept', in Frederick Cooper and Randall Packard (eds), *International Development and the Social Sciences: Essays on the History and Politics of Knowledge*, University of California Press, Berkeley, 64–92.

—— (1997b), 'The Dialectics of Decolonization: Nationalism and Labour Movements in Post-War French Africa', in Frederick Cooper and A.L. Stoler (eds), *Tensions of Empire*, University of California Press, Berkeley, 406–35.

—— (1999), 'Africa in a Capitalist World', in Darlene Clark Hine and Jacqueline McLeod (eds), *Comparative History of Black People in Diaspora*, Indiana University Press, Bloomington, 391–418.

—— (2000), 'Africa's Pasts and Africa's Historians', *Canadian Journal of African Studies*, 34, 298–336.

Crowder, Michael, (1987), 'Whose Dream was it Anyway? Twenty-five Years of African Independence', *African Affairs*, 86, 7–24.

Crowder, Michael and Obaro Ikime (eds), (1970), *West African Chiefs: Their Changing Status under Colonial Rule and Independence*, Africana Publishing Company, New York.

Davidson, Basil, (1992), *The Black Man's Burden: Africa and the Curse of the Nation State*, James Currey, London.

Ellis, Stephen, (1999), *The Mask of Anarchy: The Destruction of Liberia and the Religious Dimension of an African Civil War*, New York University Press, New York.

Ferguson, James, (1990), *The Anti-Politics Machine: Development, Depoliticization and Political Power in Lesotho*, Cambridge University Press, Cambridge.

Ferguson, Niall, (2003), *Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power*, Basic Books, New York.

Ferme, M.C., (2001), *The Underneath of Things: Violence, History and the Everyday in Sierra Leone*, University of California Press, Berkeley.

Fernbach, David (ed.), (1974), *Karl Marx Political Writings Volume II: Surveys from Exile*, Vintage Books, New York.

Fieldhouse, D.K., (1986), *Black Africa: Economic Decolonization and Arrested Development*, Allen and Unwin, London.

Flint, J.E., (1983), 'Planned decolonization and its Failure in British Africa', *African Affairs*, 82, 389–412.

Freund, Bill, (1981), *Capital and Labour in the Nigerian Tin Mines*, Longman, London.

—— (1994), *The Making of Contemporary Africa: The Development of African Society since 1800*, London, Macmillan

Gann, L.H. and Peter Duignan (eds), (1969–75), *Colonialism in Africa, 1870–1960*, 5 volumes, Cambridge University Press, Cambridge.

Gibon, Peter, Yusuf Bangura, and Arve Ofstad, (1992), *Authoritarianism, Adjustment and Democracy: The Politics of Economic Liberalization in Africa*, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

Gyimah-Boadi, Emmanuel (ed.), (1993), *Ghana Under PNDC Rule*, CODESRIA, Dakar.

Hanlon, Joseph, (1986), *Beggar Your Neighbours: Apartheid Power in Southern Africa*, James Currey, London.
Harms, Robert, (1975), 'The End of Red Rubber: A Reassessment', *Journal of African History*, 16, 73–88.
Havinden, Michael and David Meredith, (1993), *Colonialism and Development: Britain and Its Tropical Colonies, 1850–1960*, Routledge, London.
Herbst, Jeff, (1993), *The Politics of Reform in Ghana, 1982–91*, University of California Press, Berkeley.
Higginson, John, (1989), *A Working Class in the Making: Belgian Colonial Labour Policy, Private Enterprise and the African Mineworker*, University of Wisconsin Press, Madison.
Hodges, Tony, (2001), *Angola from Afro-Stalinism to Petro-Diamond Capitalism*, James Currey, Oxford.
Hopkins, A.G., (1973), *An Economic History of West Africa*, Longman, London.
Iliffe, John, (1983), *The Emergence of African Capitalism*, Macmillan, London.
Johnson, R.W., (1977), *How Long Will South Africa Survive?* Macmillan, London.
Johnson, R.W. and Laurie Schlemmer, (1996), *Launching Democracy in South Africa: The First Open Election, April 1994*, Yale University Press, New Haven.
Johnston, H.H., (1889), *A History of the Colonization of Africa by Alien Races*, Cambridge University Press, Cambridge.
Killick, Tony, (1978), *Development Economics in Action: A Study of Economic Policies in Ghana*, St Martin's Press, New York.
Killingray, David, and Richard Rathbone (eds), (1986), *Africa and The Second World War*, St Martins Press, New York.
Lawrence, Patrick (ed.), (1986), *World Recession and the Food Crisis in Africa*, James Currey, London.
Lewis, W.A., (1955), 'The Economic Development of Africa', in C.W. Stillman (ed.), *Africa in the Modern World*, University of Chicago Press, Chicago, 97–112.
Leys, Colin, (1994), 'Confronting the African Tragedy', *New Left Review* 204, 33–47.
Loney, Martin, (1975), *Rhodesia: White Racism and Imperial Response*, Penguin, Harmondsworth.
Louis, W.R., (1977), *Imperialism at Bay: The United States and the Decolonization of the British Empire*, Clarendon Press, Oxford.
Luckham, Robin, (1994), 'The Military, Militarization and Democratization in Africa: A Survey of Literature and Issues', *African Studies Review*, 37, 13–75.

Lugard, Lord, (1922), *The Dual Mandate in British Tropical Africa*, Frank Cass, London.
Mkandawire, Thandika, (2002), 'The Terrible Toll of Post-colonial "Rebel Movements" in Africa: Towards an Explanation of the Violence against the Peasantry', *Journal of Modern African Studies*, 40, 181–215.
Mamdani, Mahmood, (1996), *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism*, Princeton University Press, Princeton.
—— (2001), *When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism and the Genocide in Rwanda*, Princeton University Press, Princeton.
Manning, Patrick, (1998), *Francophone Sub-Saharan Africa 1880–1995*, second edition, Cambridge University Press, Cambridge.
Marais, Hein, (1998), *South Africa: Limits to Change: The Political Economy of Transition*, Zed Books, London.
Mbembe, Achille, (2001), *On the Postcolony*, University of California Press, Berkeley.
Miller, J.C., (1999), 'Presidential Address: History and Africa/Africa and History', *American Historical Review*, 104, 1–32.
Palmer, Robin, (1978), *Land and Racial Domination in Rhodesia*, Heinemann, London.
Pearce, R.D., (1982), *The Turning Point in Africa: British Colonial Policy, 1938–1948*, Frank Cass, London.
Peel, D.D.Y., (1983), *Ijeshas and Nigerians, c. 1890s–1970s*, Cambridge University Press, Cambridge.
Perrings, Charles, (1979), *Black Mineworkers in Central Africa*, Heinemann, London.
Phimister, Ian, (1995), 'Africa Partitioned', *Review*, 18, 355–81.
Posel, Deborah, (1991), *The Making of Apartheid 1948–61: Conflict and Compromise*, Clarendon Press, Oxford.
Price, R.M., (1991), *The Apartheid State in Crisis: Political Transformation in South Africa, 1975–1990*, Oxford University Press, Oxford.
Rathbone, Richard, (1999), *Nkrumah and the Chiefs: The Politics of Chieftaincy in Ghana, 1951–1960*, Ohio University Press, Athens.
Ravenhill, John (ed.), (1986), *Africa in Economic Crisis*, Macmillan, London.
Ravenhill, John, and Thomas Callaghy (eds), (1993), *Hemmed In: Responses to Africa's Economic Decline*, Columbia University Press, New York.
Richards, Paul, (1998), *Fighting for the Rain Forest: War, Youth and Resources in Sierra Leone*, James Currey, London.
Rimmer, Douglas (ed.), (1991), *Africa Thirty Years On*, James Currey, London.
Robinson, Ronald, John Gallagher and Alice Denny, (1961), *Africa and the Victorians*, St Martin's Press, New York.

Rodney, Walter, (1972), *How Europe Underdeveloped Africa*, Bogle-L'Ouverture, London.

Saul, John (ed.), (1985), *A Difficult Road: The Transition to Socialism in Mozambique*, Monthly Review Press, New York.

Sender, John and Sheila Smith, (1986), *The Development of Capitalism in Africa*, Methuen, London.

Sorrenson, M.P.K., (1968), *Origins of White Settlement in Kenya*, Oxford University Press, Oxford.

Stoneman, Colin and Lionel Cliffe, (1989), *Zimbabwe: Politics, Economics and Society*, Frances Pinter, London.

Tignor, Robert, (1998), *Capitalism and Nationalism at the End of Empire: State and Business in Decolonising Egypt, Nigeria and Kenya, 1945–1963*, Princeton University Press, Princeton.

Vail, Leroy (ed.), (1989), *The Creation of Tribalism in Southern Africa*, James Currey, London.

Vail, Leroy and Landeg White, (1980), *Capitalism and Colonialism in Mozambique*, Heinemann, London.

Van Beusekom, Monika and Dorothy Hogdson (eds), (2000), 'Lessons Learned: Development Experiences in the Late Colonial Period', *Journal of African History*, 41, 29–130.

Van de Walle, Nicolas, (2001), *African Economies and the Politics of Permanent Crisis, 1979–1999*, Cambridge University Press, Cambridge.

Van Onselen, Charles, (1976), *Chibaro: African Mine Labour in Southern Rhodesia*, Pluto Press, London.

Vines, Alex, (1991), *RENAMO: Terrorism in Mozambique*, James Currey, London.

Waller, Richard and Tom Spear, (1993), *Becoming Masai*, James Currey, London.

Warren, Bill, (1980), *Imperialism: Pioneer of Capitalism*, Verso, London.

المقال السادس

الشرق الأوسط فى القرن العشرين الطويل

فاروق تاباك

شهد القرن العشرون الطويل الموت المتتالى للإمبراطوريات العائلية والاستعمارية. ومن بين الإمبراطوريات العائلية التى واجهت الانحلال بعد الحرب الكبرى الإمبراطورية العثمانية، ونتج عن وفاتها ميلاد عشرات الدول المتأسسة حديثًا فى الشرق الأوسط. ومعظم هذه الدول وُضِعَ على وجه العجلة تحت رعاية ما يسمى بالقوى العظمى وحمايتها. وكانت نتيجة تمزق الشبكات التى كانت تتقاطع وتدمج معا قطاعات مختلفة من الإمبراطورية، وتكون شبكات جديدة داخل العالم المستعمر والمقسم فى فترة ما بين الحربين العالميتين، إعادة بناء البنية الأساسية الاقتصادية للمنطقة على أسس تختلف عما كانت عليه فى الماضي. وأسهم تحلل الإمبراطوريات الاستعمارية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بدوره فى نيل الدول التى كانت واقعة تحت نير الاستعمار والانتداب استقلالها، مع وجود تعديلات طفيفة على التقسيم الإقليمى المتوارث من الفترة السابقة. ومع أن الحدود المرسومة سلفًا قد تم الحفاظ عليها كما كانت، فإن ذلك لم يعنِ أن الخريطة السياسية للشرق الأوسط لم تشهد تعديلاً كبيرًا بعد الحرب الكبرى.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن أداء المنطقة خلال هذه الفترة المضطربة سياسيًا كان مثيرا للدهشة. فحصة المنطقة فى رأس المال العالمى والتدفقات التجارية حاليًا تقف

عند مستوى أدنى مما كانت عليه عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وكذلك الحال بالنسبة إلى ثروتها النسبية إذا ما قيست بوصفها نسبة من الثروة المهيمن عليها فى المنطقة المتقدمة من الاقتصاد العالمي. إن المناطق التى كانت حتى وقت قريب مستوطنات أوروبية، وهى أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، قد شهدت جميعًا فترات من الحركة إلى أعلى فى أوقات مختلفة خلال سنوات القرن العشرين، مع أن فترات الحركة تلك قد قُلِّصت فى النهاية، وأحيانًا تم ذلك بفظاظة. أما الشرق الأوسط، على النقيض، فقد أعفى من ذلك. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا الإعفاء الاستمرار العنيد لفجوة الدخل المتسعة بين المنطقة والمنطقة المتقدمة فى الاقتصاد العالمي. وظل التفاوت المتسع فى الدخل دون تغيير خلال سنوات القرن العشرين الطويل، على الرغم من التحولات السياسية الكبيرة التى شهدتها المنطقة، فأعادت رسم خريطتها. وسوف أتناول فى هذا الفصل التفاوت المذهل بين حجم التغير السياسى فى المنطقة وسوء موقفها الاقتصادى النسبى مقارنة بالشمال.

مع بدء الكساد العظيم فى القرن التاسع عشر بدءًا من عام ١٨٧٣، والذى بدأت معه جولة جديدة من المنافسة الاستعمارية – تلك المنافسة التى أدت إلى التضييق كثيرًا على لندن التى تعرض تفوقها العالمى خلال منتصف الحقبة الفيكتورية لتحدٍ متزايد – فإن العهد البريطانى شهد تغيرًا حقيقيًا. هجوم المنافسة الاستعمارية، أو "جدال القوى الكبرى"، كما أطلق عليها بولاني، تقنن فى عام ١٨٧٨ بمعاهدة برلين، تلك المعاهدة التى أطلقت موجة كبيرة من الاستعمار، خاصة فى أفريقيا. الواقع أن ما وقف فى قلب المنافسة الاستعمارية المتصاعدة كان تقسيم أسرة تشينج الصينية وآسيا، وهذا أكثر من تقسيم الإمبراطوريتين العثمانية والروسية. وفى نهاية القرن العشرين، وضعت تطورات شبيهة لتلك التى ظهرت فى بداياته شرق آسيا مرة أخرى فى قلب المنافسة على الهيمنة، وسهل اندماج الصين فى الاقتصاد العالمى النمو الاقتصادى الكبير للنمور الآسيوية الأربعة بدءًا من السبعينيات؛ الأمر الذى شدد بشكل أكبر من قبضة المنطقة على التدفقات الاقتصادية العالمية. لكن فى بداية القرن، فإن الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من ابتعادها عن ساحة التنافس الرئيسية، لم تُعفَ من التشكيلات السياسية العالمية المتغيرة التى أعقبت التوقيع على معاهدة برلين. وجنى الباب العالي، الذى تحول فيما بعد إلى

الجمهورية التركية الشابة، فوائد من الفرص السياسية التى وفرها تحدى برلين المتزايد للندن. وبالمثل فإن ضعف الحكم الأمريكى عرض للخطر عالمًا مختلفًا تمامًا عند قمته، كما أخفقت المنافسة الجديدة ، على الأقل حتى هذا اليوم، فى خلق فرص للشرق الأوسط. وبعبارة أخرى، فإن تآكل العهد الأمريكى ما كان له أن يأتى بمناخ سياسى مختلف عن المناخ الذى بشر به اضمحلال العهد البريطانى فى نهاية القرن التاسع عشر.

وعند غروب شمس الحكم البريطانى عززت مساعى برلين نحو القوة تحالفا دائمًا بين القيصر فيلهيلم الثاني والسلطان عبد الحميد، ومن بعده الأتراك الشبان، وذلك بفضل الطبيعة التضاريسية المغلقة للمملكة الألمانية؛ ومن هنا جاءت حاجة المنافس السلطوية إلى مساحة للتنفس. وكانت وسيلة ترغيب السلطان فى هذا التحالف وتعزيز الاستراتيجية الألمانية فى المنطقة، هى القول بأنه يأتى من أجل الحفاظ على سلامة أراضى الإمبراطورية العثمانية، ولتحقيق هدف معلن هو استغلالها نقطة دخول إلى المحيط الهندي، ثم إلى آسيا. وحيث إن هذا التقارب جاء فى وقت امتنعت فيه كل من بريطانيا وفرنسا عن كتابة شهادة وفاة رجل أوروبا المريض، أعطت مسيرة ألمانيا شرقًا مساحة لالتقاط الأنفاس السياسية، لا للقيصر فحسب؛ ولكن للسلطان أيضًا (Keyder 1987:55-9). وفى العقود الأخيرة من القرن العشرين، كانت لعودة الصراع الاستعمارى الذى كان يطل برأسه مرة أخرى فى الشرق، عواقبه على دول المنطقة. وإلى جانب عناصر أخرى، فإن التدفقات الرأسمالية إلى الصين، وإلى حافة المحيط الهادى بصفة عامة، فضلاً عن ظهور المنطقة بوصفها مرفأ حيويًا ومتزايدًا للتصنيع العالمي، ترك آثاره فى باقى أطراف المنطقة، بما فى ذلك الشرق الأوسط، لكن ليس بالقسوة التى كان عليها فى أمريكا اللاتينية. لكن الأهم أن حركة رأس المال التى استؤنفت منذ منتصف الستينيات، ونظام المعاملات التجارية العالمية الناتج عن الهيمنة الأمريكية، قد اشتركا معًا فى تقويض الأساس الإقليمى للصراع الاستعمارى (Arrighi) الذى ترك للباب العالى سابقًا فرصة للمناورة. وعليه، ومن وجهة نظر سياسية، فإن دور المنطقة اليوم بات أكثر تقلصًا وانكماشًا مما كان عليه قبل قرن مضى.

ومن وجهة نظر اقتصادية أيضًا، كانت الإمبراطورية فى وضع إيجابى فى بداية القرن جعلها تستفيد من التنافس القائم لأنها تمكنت من استخلاص امتيازات مالية

وتجارية من القوى العظمى. وعلى الرغم من ظهور علامات العلة والمرض على اقتصاد الباب العالي، فإنه استطاع الحصول على أموال لم يكن يتوقعها. ولعل العون السياسى الذى ناله، على الرغم من محدوديته، والذى جاء من تأليب إحدى القوتين على الأخرى، قد عاد عليه بفوائد اقتصادية، وإن كانت محدودة. فلا الإمبراطورية فى أيام الاحتضار، ولا الدول المستقلة التى خرجت من عباءتها بعد تحللها، قد شهدت خلال العهد الاستعمارى أسوأ مما رأته على أيدى النظام العالمى الجديد وحكم السوق. الحقيقة أن الدول المستقلة اسمًا والمؤسسة حديثًا فى الشرق الأوسط، مع أنها لا تزال تعانى قيودًا تجارية ورثتها من الدول الاستعمارية السابقة (مثلاً فى عام ١٩٢٩ فى حالة تركيا، وفى عام ١٩٣٠ فى حالة مصر) أقول إن تلك الدول عاشت أيامًا أفضل من معظم الدول التى كانت على الأطراف. ومن المؤكد أن انهيار الاقتصاد العالمى فى أواخر العشرينيات قد أنقذ -وبشكل مؤقت – معظم الدول الواقعة على الحافة، التى ثبت أن أداءها الاقتصادى فى الثلاثنيات والأربعينيات كان أفضل من فترة التوسع الاقتصادى فى الفترة من ١٨٩٦ إلى عشرينيات القرن العشرين. وفى حالة الشرق الأوسط، فإن الأداء الأفضل نسبيًا للمنطقة لم يكن مقصورًا، كما هى الحال فى الأجزاء الأخرى من الأطراف، على الفترة التى أعقبت الانهيار العظيم لعام ١٩٢٩ (Bairoch 1977)؛ لكنها امتدت لتشمل الفترة التى استمرت من عام ١٨٩٦ حتى ١٩٤٥. وليس من المدهش أن تشهد الدول التى خضعت للاستعمار والانتداب فى المنطقة، من لبنان إلى الجزائر، والتى خضعت بشكل متزايد لأوامر الكتلة الاستعمارية فى أعقاب انهيار السوق العالمية، أوقاتًا أشد وأعصب من الدول التى تتمتع باستقلال اسمي، التى كانت تتمتع برفاهية الاستفادة من السيادة المطلقة التى أعقبت ذلك الانهيار.

الخطوة البطيئة نسبيًا للنمو فى تفاوت الدخل بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الشرق الأوسط خلال الخريف البريطانى – يمكن من ثم النظر إليها بوصفها نتاجًا ثانويًا– فى جزء منه – للتنافس الاستعماري، الذى أعفى المنطقة من حاجاتها إلى السوق. وعند بداية ضعف الحكم الأمريكي، بدا الوضع على السطح مختلفًا تمام الاختلاف. فحصة المنطقة من رأس المال العالمى وتدفقات التجارة انكمشت أكثر، وتقف الآن عند مستوى

أدنى كثيرًا مما كانت تقف عنده عند دخول القرن العشرين. وعلى الرغم من عدم اعتماد منطقة الشرق الأوسط اعتمادًا شديدًا على التدفقات المالية الخاصة، مثلما هى الحال فى أمريكا اللاتينية أو جنوب أفريقيا، أو لعدم قربها من مجال العمليات الحيوى للسلام اليابانى مثل شرق آسيا، فإن هذه المنطقة تجد نفسها مهمشة ومعفاة بالتبعية من ظلبات الاقتصاد العالمى بأسلوب يذكرنا بالعقود الأخيرة فى حياة الإمبراطورية. ومع ذلك، فإن وجود الثروات النفطية فى المنطقة، مع أن معظمها مركز جغرافيًا على الأطراف، ومخزون خارجها، قد أتى بنتائج شبيهة بالتدفقات المالية التى صاحبت التنافس الاستعمارى فى وقت سابق.

ومثلما شكلت الفرص التى أتاحها التنافس الاستعمارى مع مطلع فجر القرن التاسع عشر آليات الإذعان الخاصة بها، تلك الآليات التى مثلتها أفضل تمثيل ابتزازات إدارة الدين العام التى عملت وكيلا لحكم السوق، تقوم الآن الشبكات المتداخلة للعمالة، التى نسجتها ثروات النفط، بالدور نفسه. فمما لا شك فيه أن تدفق الدولارات البترولية قد أعطى للمنطقة مجالا حيويًا ثمينًا. ومع هذا التأجيل، فإن إعفاء المنطقة من النظام العقابى لأسواق المال لم يكتمل. فتدفق الثروة النفطية إلى المنطقة قد تطلب، بل واستنبط، سلسلة من إعادة الترتيبات الاقتصادية من دول المنطقة. وعلى الرغم من استئناف التفاوتات فى الدخل العالمى بين الدول الصناعية الغنية والدول الهامشية الفقيرة فى العقدين الأخيرين، أو نحو ذلك، فإن نصيب المنطقة من الثروة العالمية قد انكمش نسبيًا بصورة أقل من مثيلاتها. بعبارة أخرى، كان نجاح المنطقة - إذا جاز لنا أن نسميه نجاحًا - هو أن أصبحت أقل فقرًا من الدول الهامشية الفقيرة فى العالم. وعليه، وعلى مستوى الاقتصاد العالمي، فإن العقود التى تلت ذروة العهد البريطانى والعهد الأمريكى قد خلقت أحوالاً متشابهة فى العالم.

ويجب ألا تغطى فكرة أن الشرق الأوسط لم ينزل إلى مستوى فقر باقى الدول الهامشية الفقيرة بالعالم، على حقيقة أن هذه المنطقة قد خسرت خلال القرن العشرين الطويل أرضًا مهمة مقابل الدول المتقدمة، من حيث حصتها من الثروة العالمية، على الرغم من حالة الراحة التى حباها بها التنافس الاستعمارى والثروة النفطية. وتشير الأرقام

المتراكمة لاثنتين من أكبر دول المنطقة تعدادًا وهما تركيا ومصر، إلا أن نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فيهما إذا ما قورن بمثيله فى منطقة الدول المتقدمة فى العالم، قد هبط من ١٤,٩ بالمائة عام ١٩٣٨ إلى ٥,٦ بالمائة عام ١٩٨٨ (Arrighi 1991:49). والحقيقة أن السجل التاريخى لهذا الانكماش يمكن أن يعود بسهولة إلى فترة أبعد من الفترة التى بين الحربين العالميتين. فى مصر مثلا، هبط نصيب الفرد فيها من الدخل، الذى وقف عند ١٧ بالمائة من مثيله فى الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٠٣ إلى ١٩١٣ إلى ٤,٧ بالمائة بحلول عام ١٩٨٤ (Hansen 1991:47, Sutcliffe 2002: 113). وتزامنت الفجوة القصيرة فى هذا التدهور المستمر، بشكل متوقع تمامًا، مع ذروة الهيمنة الأمريكية. ولكن – كما سنناقش بالتفصيل فى الفقرات التالية – فإن الديناميكية الواقفة وراء هذه الفجوة كانت فجوة جامعة وليست هيكلية. ولهذا السبب فإن هذا الاتجاه قد استمر دون تأخير عند انتهاء الفترة التوسعية للسنوات الثلاثين المجيدة من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٧٥. ولعل حقيقة أن الموقف الاقتصادى للمنطقة مقابل الدول المتقدمة قد انكمش، قد تبدو مخالفة لإيقاع وطبيعة التغير السياسى الذى لم ينتج عنه استقلال عشرات الدول فى أعقاب انتهاء العهد الاستعمارى بعد الحرب العالمية الثانية فحسب؛ بل نتج عنه أيضًا تحول فى أمر الهيمنة.

ومن المفارقات أن استمرار الاتجاهات الاقتصادية بالنسبة إلى معظم سنوات القرن العشرين، على الرغم من التحول فى قيادة الهيمنة، يأتى من حقيقة أن نجاح العهد البريطانى فى تشكيل دول جديدة تأكد بنجاح العهد الأمريكى فى تعميق عملية "تشكيل الدول الجديدة". وكانت تقوية الهياكل البيروقراطية خلال فترة التحديث فى الخمسينيات والستينيات، وطبيعة "قيادة الدولة" لسياسات استبدال منتجات مصنوعة محليا بالواردات، التى ظلت مطبقة حتى أواخر السبعينيات، قد عمقتا النظام الذى وضعه الحكم البريطانى. وعلى أية حال، فإن العهد الأمريكى "عزز الوصول إلى النظام العالمى الذى جاء إلى الوجود بفضل العهد البريطانى واختراقه (Hopkins 1990: 409-11). وفضلاً عن ذلك، فإن إعادة هيكلة الفضاء الاقتصادى العالمى جعل هذه الدول الناشئة حديثًا تابعة بشكل متزايد على رأس المال المتحرك، مما سمح باستئناف الاتجاهات التى كانت سائدة فى مرحلة ما بين الحربين العالميتين. ومع انهيار نظام عالمى وظهور آخر

فإن الاستمرار فى الاتجاهات السياسية قد دعم الاتجاهات الاقتصاية العالمية بما فى ذلك التفاوت المتزايد فى الدخول. باختصار، عمقت الهزات السياسية والتحولات الاقتصادية العريضة النطاق التى نبعت من صعود الهيمنة الأمريكية، التراجع الاقتصادى المستمر فى البلدان الهامشية الفقيرة، وهو الأمر الذى ميز القرن العشرين الطويل.

وفى كلتا الحالتين، فإن فجوة الدخول بين دول العالم المتقدمة ودول العالم الهامشية الفقيرة اتسعت خلال فترات انحطاط الهيمنة والتنافس الاستعمارى بشكل أسرع كثيرًا من فترات نضج الهيمنة. كما أن سقوط العهدين البريطانى والأمريكي، ذلك السقوط الذى ولد ما يعرف "بموجتي العولمة"، ظهر بشكل فورى فى تسارع خطى الانكماش فى الثروة النسبية للمنطقة. وفى فترات التنافس الاستعمارى هذه، كان المسار الاقتصادى للشرق الأوسط يحدده – أولا – الصعود ليس فقط للاقتصادات أحادية المحاصيل المتخصصة فى المحاصيل الاستوائية، بل أيضًا صعود المستوطنات المعتدلة التى تنتج الحبوب، ثم بعد ذلك صعود حافة المحيط الهادى. وبالطبع كان للهيمنة الأمريكية تشعباتها فى إعادة تشكيل المنطقة سياسيًا، ولكن من الناحية الاقتصادية فإن التحولات التى صنعتها كانت لا تذكر. والواقع أن المكاسب التى نشأت وتراكمت خلال لحظات الهيمنة، فى ذروة الحكم البريطانى من ١٨٥٠ إلى ١٨٧٣، وللحكم الأمريكى من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٣ انقلبت إلى الاتجاه العكسى بشكل سريع، واستؤنف على الفور تزايد التفاوت فى الدخل.

فى هذا الفصل – إذن – سيكون استمرار هذا الاتجاه – اتساع فجوة الدخول بين الشرق الأوسط ومنطقة الدول الصناعية الغنية خلال القرن العشرين – هو مركز التحليل. ويمكننى القول بأن هناك ثلاث عمليات عززت هذا الاتجاه، وإن كل عملية من هذه العمليات الثلاث ستُفحَص فى قسم خاص بها وحدها. القسم الذى يحمل عنوان "من المجال الحيوى إلى الدولارات البترولية" سوف يقيم التحولات التى شهدتها المنطقة خلال فترات التنافس الاستعماري، ويقارن هذه التغيرات بالتغيرات التى صاحبت فترات نضج الهيمنة. ولعل قصر هذه التغيرات وطبيعتها الخاطفة، والتى استهلها فى المنطقة فترتان من فترات الهيمنة، سوف تُقارَن بالطبيعة العميقة والسريعة للتغيرات التى ارتبطت بفترات التنافس. وحقيقة أن المكاسب التى ارتبطت بفترة الهيمنة قد مُحيَت تمامًا سوف تفسر لنا بشكل جزئى استئناف

الاتجاهات العالمية المنتظمة والتى كانت قائمة فى بداية القرن العشرين. أما القسم الذى يحمل عنوان "من الإمبراطورية الرسمية إلى الإمبراطورية غير الرسمية"، فسوف يفحص ويدقق فى طبيعة الانتقال من النظام البريطانى إلى النظام الأمريكي، وهما النظامان اللذان جاءا ليغلفا القرن العشرين. وأزعم فى هذا القسم أن الانتقال من الإمبراطورية الرسمية إلى الإمبراطورية غير الرسمية يميل ليس فقط إلى إعادة إنتاج الاتجاهات السائدة بالفعل بل إلى تعميقها. فضلاً عن ذلك سيرسم هذا القسم صورة لطبيعة الطريق التنموى الذى سارت فيه المنطقة فى ذروة الهيمنة الأمريكية، وسأزعم فيه أيضًا أن عملية التحول الصناعى الذى تقوده دول المنطقة بغية الاستغناء عن الواردات، ضاعفت الاتجاهات السائدة فى منطقة البلدان الهامشية الفقيرة، لكن حركتها فى جوهرها كانت مختلفة عن مثيلاتها الناجحة فى مناطق أخرى من العالم. إن المكاسب التى سجلت خلال هذه الفترة الاستثنائية للنمو عكست - بشكل أقل - تمسكًا ناجحًا من جانب المنطقة بالنظام العالمي، وعكست - بشكل أكبر - مردودات "العصر الذهبي" للقرن العشرين. وفى النهاية، يحمل القسم الأخير من هذا الفصل عنوان "من المزارع إلى المؤسسات الصناعية الصغيرة"، وسوف أبحث فى هذا القسم بعض الأسباب الهيكلية - ومن بينها طبيعة القطاع الريفى - لكون الأداء الاقتصادى للمنطقة مكتوبًا عليه أن يكون أقل رضى من المتوقع. وإذا كان غياب الزراعة التجارية العريضة النطاق عائقًا لاندماج المنطقة - بنجاح - فى الاقتصاد العالمى فى بداية القرن، فإن العائق فى نهاية القرن فى المنطقة هو غياب قطاع ريفى كبير كان يمكنه الاشتراك مع القطاع الصناعى فى تعزيز قدرة المنطقة على المشاركة الكاملة فى المنافسة المكثفة. وبدلاً من ذلك، أسهم غياب القطاعين فى عجز دول المنطقة عن ملاحقة إيقاع التغير العالمى كما تشير معظم الدراسات التى أجريت حول هذه المنطقة.

"من المجال الحيوى إلى الدولارات البترولية"

الهيمنة تعريفًا هى لحظة قصيرة وزائلة. وخلال هذه اللحظات تأتى إعادة بناء الفضاء الاقتصادى والسياسى للنظام العالمي، ذلك البناء المعرض للانكسار خلال حروب

التنافس الاستعماري؛ ومن ثم تأتي "لحظة الهيمنة" بفترة الرخاء المعمم. هذا الرخاء الذى يعم العالم أجمع أيضًا هو رخاء قصير الأجل وزائل. وتبدأ قوة الاقتصاد العالمى التراكمية، التى تتدفق بشكل روتينى من بنائها من جديد فى النهاية، فى التشتت بعد لحظة الهيمنة. ويتجدد سريعًا النظام المنتظم، الذى بنى تحت أعين المهيمن اليقظة، بفضل الحركة التى يستعيدها رأس المال عند إعادة وحدة الاقتصاد العالمي. ونتيجة لقصر فترات الهيمنة إذن، فإنها تعطينا مؤشرات ضعيفة عن الأداء الاقتصادى الطويل الأجل؛ ذلك أن رأس المال المحروم من مساحة المناورة الخاصة به، يجد نفسه معتمدًا على قدرة القوة المهيمنة على استعادة حركته عن طريق تحقيق وحدة السوق العالمية. أما فترات التنافس، على العكس، فتسجل اتجاهات طويلة الأجل وأفضل ليس لأنها تعيش فترة زمنية أطول؛ لكن لأنها تنفتح فى ظلال رأس المال، وتحت رعايته، وتتناسخ عن طريق إعادة بناء وحدة السوق العالمية.

ليس من المدهش – إذن – ألا يتمتع الرخاء المعمم بالعمر الطويل فى ذروة العهدين البريطانى والأمريكى فى منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين. ومن المؤكد أنه فى ذروة الهيمنة البريطانية، وخلال إعادة بناء القارة الأوروبية، هيمنت بريطانيا على المناطق الهامشية الفقيرة من الهند البريطانية وأمريكا اللاتينية. نظرًا لكونها منتجا للمواد الخام والسلع الزراعية فى منتصف التوسع الفيكتوري. وزادت حصة هذه المناطق من التدفقات الاقتصادية العالمية بشكل كبير. وسجلت معدلات كبيرة للنمو على أساس نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلي، وعلى أسس أخرى. ومع نهاية القرن – مع ذلك – انخفضت حصة المنطقة الهامشية الفقيرة فى العالم من ذروتها فى أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر من ٢٣ إلى ١٨ بالمائة. تمامًا مثلما انخفض نصيب الفرد فيها من إجمالى الناتج المحلى (Hanson 1980: 20 Zimmerman 1962). ومن المؤكد أن النمو استؤنف فى أعقاب نهاية الكساد العظيم فى عام ١٨٩٦، ولكن منذ ذلك التاريخ لعبت المستوطنات المعتدلة دورًا حيويًا فى التدفقات الاقتصادية العالمية. كما شهد بذلك الجدال الذى دار حول التفاوت – منذ العقود الأولى للقرن العشرين – فى ثروات المستوطنات المعتدلة ونظيرتها الاستوائية (Lewis 1978).

وبالمثل، فإنه فى ذروة العهد الأمريكي، وخلال إعادة بناء أوروبا واليابان اللتين مزقتهما الحرب، نال جزء كبير من العالم الهامشى الفقير استقلاله من الحكم الاستعماري، ليس هذا فحسب؛ بل إنه تقاسم التوسع الكبير فى السنوات الثلاثين المجيدة. وفى عقول الكثيرين – فى الحقيقة – لم يكن هناك شك فى أن عقد السبعينيات كان الأجدر بأن يسمى "عقد التنمية"؛ فالصعود الخاطف والسريع لما يعرف بالدول المتحولة إلى التصنيع – فى هذا الرأى – لم يكن أقل من النظير الاقتصادى لموجة التحرر السياسي فى الخمسينيات والستينيات، فقد زادت حصة الفرد من إجمالى الدخل فى دول العالم الهامشية الفقيرة سنويًا بنسبة ثلاثة بالمائة فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٣، مع وجود اختلافات فى الأداء. وزاد النمو من اثنتين بالمائة فى الخمسينيات إلى ٣,٤ بالمائة فى الستينيات (Wee 1978: 58). ومع نهاية القرن، اختفت المكاسب التى سجلت فى دول العالم الهامشية الفقيرة قبل أواخر السبعينيات مرة أخرى تقريبًا (Arrighi and Drangel 1986: 37-40). وفى عام ١٩٩٠، كانت حصة كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من التجارة العالمية أقل بكثير مما كانت عليه قبل عام ١٩٤٥، وذلك راجع إلى الهبوط الكبير فى الأهمية النسبية للمواد الخام الاستوائية فى التجارة العالمية، وضاعف من ذلك التدهور الذى شهدته تجارة صادرات العالم الثالث بدءًا من السبعينيات. أما حصة أمريكا اللاتينية من الصادرات العالمية، فقد هبطت من ١٢,٤ بالمائة عام ١٩٥٠ إلى ٣,٩ بالمائة عام ١٩٩٠، أما حصة أفريقيا فقد هبطت من ٥,٢ بالمائة إلى ١,٩ بالمائة، فى الوقت الذى زادت فيه حصة آسيا من ١٣,١ بالمائة إلى ١٤ بالمائة (Leys 1996: 22-30; Bagchi 2000: 286). وهذه المرة، تؤدى شرق آسيا وظيفة شبيهة بوظيفة المستوطنات المعتدلة قبل قرن مضى. ولعبت حافة المحيط الهادى دورًا جوهريًا فى التدفقات الاقتصادية العالمية على حساب بقية العالم الهامشى الفقير.

ومن هنا، عكس مقدم التنافس الاستعمارى فى سبعينيات القرن التاسع عشر، وبعد ذلك سبعينيات القرن العشرين، الاتجاهات التى شهدها العالم الهامشى الفقير خلال لحظات الهيمنة فى الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٨٧٣، ومن ١٩٤٥ إلى ١٩٦٨ أو ١٩٧٣. وخلال فترات ضعف الهيمنة البريطانية، تراجعت دخول المناطق الهامشية فى الاقتصاد العالمي، إذا ما

قيست كنسبة مئوية من مناطق العالم الصناعى المتقدم، باستثناء واحد مثير للانتباه. وبين بدء الكساد العظيم فى القرن التاسع عشر والحرب العظمى، فإن نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى لأفريقيا، بوصفها نسبة من مثيله فى العالم الصناعى المتقدم، تراجع من ٠,٢ إلى ٠,١٥ بالمائة، أما مثيله فى آسيا فقد تراجع من ٠,٢٦ إلى ٠,١٧ بالمائة. أما الاستثناء فكان منطقة أمريكا اللاتينية، التى ارتفعت حصتها من ٠,٢٤ إلى ٠,٣٦ بالمائة بفضل الارتفاع الصاروخى للأرجنتين بوصفها عضوا فى المستوطنات المعتدلة. حتى الارتفاع العالمى الذى استمر من تسعينيات القرن التاسع عشر إلى عشرينيات القرن العشرين فقد أخفق فى وقف الانخفاض الكبير فى دخول العالم الهامشي. وهذا التراجع النسبى فى الدخول فى العالم الهامشى استمر حتى أربعينيات القرن العشرين، ومرة أخرى باستثناء أمريكا اللاتينية، حيث التحول من تصدير المحاصيل الاستوائية إلى تصنيع البدائل الاستيرادية كان قد بدأ فى الثلاثينيات. وبين عامى ١٩١٣ و١٩٥٠ ركدت أو انكمشت اقتصادات التعدين والزراعة. أما نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى آسيا، وهى مركز الاقتصادات الزراعية، فقد تراجع مرة أخرى نسبة من مثيله فى مناطق العالم الصناعى المتقدم من ٠,١٧ إلى ٠,١٢ بالمائة، أما نسبته من إجمالى الناتج المحلى فى أفريقيا فقد ظل دون تغيير عند ٠,١٥ بالمائة، فى حين ارتفعت فى أمريكا اللاتينية من ٠,٣٦ إلى ٠,٤٤ بالمائة (Maddison 1995; Amsden 2001:9).

وفى نهاية القرن العشرين بدأ سيناريو مشابه. وكان لبدء الوهن فى القوة الأمريكية أثر فى إضعاف معظم أنحاء العالم الهامشى الفقير؛ فدخل الفرد فى أفريقيا، كنسبة من دخول العالم المتقدم الغني، واصل الهبوط من ٠,١١ بالمائة عام ١٩٧٣ إلى مجرد ٠,٠٧ بالمائة عام ١٩٩٥. أما دخل الفرد فى أمريكا اللاتينية فقد هبط من ٠,٣٥ إلى٠,٢٨ بالمائة. ولكن كان هناك استثناء واحد هذه المرة أيضًا، وليس من قبيل المفاجأة أن يأتى الاستثناء هذه المرة من شرق آسيا، التى ارتفع أداء دخل الفرد فيها من ٠,١٤ إلى ٠,١٨ بالمائة من دخل الفرد فى العالم المتقدم (Amsden 2001:9). وبشكل إجمالي، فإن فترات التنافس الاستعمارى قد ثبت أنها هى الأوقات التى ينضبط فيها توزيع دخل الاقتصاد العالمى على مطالب رأس المال، وتصبح بقايا الانتعاش الاقتصادى الذى بشرت به لحظة الهيمنة، فى الحال صفحة من صفحات الماضي.

وشأن معظم أنحاء العالم الهامشى الفقير أسهمت الإمبراطورية العثمانية أيضًا فى التوسع الكبير للاقتصاد العالمى خلال منتصف العصر الفيكتوري، وكذلك فعلت منطقة الشرق الأوسط بعد مرور قرن على ذلك التاريخ فى فترات الرخاء المعروفة بالثلاثين عامًا المجيدة. وفى خمسينيات القرن التاسع عشر وستينياته، وخاصة خلال الحرب الأهلية الأمريكية، وجد القطن والحبوب القادمة من الولايات العثمانية طريقهما إلى الأسواق العالمية بكميات متزايدة. وبعد مرور قرن على ذلك التاريخ، أى فى ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، التزمت معظم دول الشرق الأوسط، التى كانت تعكس اتجاهات عالمية، باستراتيجية التحول الصناعى لاستبدال الواردات بمنتجات مصنوعة محليًا، مما أسهم فى زيادة المنتجات الصناعية نسبة مئوية من إجمالى الناتج المحلي، كما حققت مكاسب فى نصيب الفرد من الدخل القومى (Issawi 1982: 109). وفى كلتا الحالتين – مع ذلك – قطعت فترات النمو الاقتصادى المبهرة اتجاهات اقتصادية عكسية تلت تلك الفترات. ومع انتهاء القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، أخفق نصيب الإمبراطورية العثمانية من التجارة العالمية، على الرغم من مد خطوط السكك الحديدة وانتشارها فى عدد من الشركات صاحبة الامتيازات، فى تجاوز ما يتراوح بين اثنين وثلاثة بالمائة من إجمالى التجارة العالمية (Rostow 1978: 70). ومع نهاية القرن العشرين، لم تختلف الصورة كثيرًا، فإجمالى الناتج القومى فى المنطقة، نسبة من مثيله فى العالم المتقدم، انكمش من ١١,١ بالمائة عام ١٩٨٠ إلى ٧,١ بالمائة عام ١٩٨٨ (Arrighi 2002:15). وعلى القدر نفسه من الأهمية، نجد أن حصة المنطقة من تدفقات رأس المال العالمية –التى زادت خلال ربع القرن الأخير من ثلاثة مليارات دولار أمريكية إلى ٢٠٠ ثم إلى ٢٥٠ مليارًا – كانت لا تذكر. وخلال عقد التسعينيات، لم تتجاوز المبالغ التى دخلت المنطقة واحدًا بالمائة من إجمالى التدفقات الرأسمالية ومن إجمالى الناتج القومى بالكامل فى المنطقة (Owen and Pamuk 1999: 233; McMicahel 2000:216).

ونبعت من أسباب مشابهة حقيقة أن المكاسب التى سجلت فى ذروة حكم الهيمنة انمحت سريعًا خلال الربعين الأخيرين للقرنين التاسع عشر والعشرين. فالقوة التوسعية الدافعة لأواخر القرن التاسع عشر فتحت الباب أمام المستوطنات المعتدلة كى تزرع

وتندمج – بشكل كامل – بوصفها منتجًا زراعيًا فى الشبكات العالمية للإنتاج والتجارة، فى الوقت الذى زاد فيه عدد موردى المحاصيل الاستوائية، وغيرها من الحاصلات. وبحلول الثلاثينيات ارتقت مناطق المستعمرات الحديثة جميعًا درجات سلم الثروة العالمية. وعلى العكس تقوض دور الإمبراطورية بوصفها منتجًا زراعيًا رئيسيًا نتيجة الصعود الكبير للمستعمرات المعتدلة بوصفها مخازن قمح للاقتصاد العالمي، على الرغم من الإجراءات التى اتخذت لتسهيل تدفق المنتجات الزراعية العثمانية إلى الأسواق العالمية. المشهد الاقتصادى خلال مرحلة التوسع فى منتصف العصر الفيكتوري، عانى الآثار التآكلية الخاصة بإعادة تقسيم العمل على نطاق عالمي. وزادت الطبيعة العالمية للعهد البريطاني، وخاصة بعد ثمانينيات القرن التاسع عشر، من عدد مواقع الإنتاج فى الدول الهامشية الفقيرة، التى كانت نفسها تتسع بالتوازى مع النمو فى تزايد الإمبراطوريات الاستعمارية، وقللت العائدات على الأنشطة الاقتصادية التى كانت هذه البلدان متخصصة فيها.

ولم يخرج الأداء الباهت للإمبراطورية العثمانية بدءًا من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى ثلاثينيات القرن العشرين، من عجزها عن التنافس مع منتجين فى آسيا أو أمريكا اللاتينية متخصصين فى المحاصيل الاستوائية مع أن خطط طرح بعض المحاصيل الاستوائية فى منطقة البحر المتوسط وإنشاء شركات زراعية كبرى لم تكن نادرة تمامًا، بل تم التفكير فيها مرة تلو الأخرى. وقد غير صعود المستوطنات المعتدلة فى فترة زمنية وجيزة، وبشكل جذري، المناخ الاقتصادى للعالم، وكذلك اندماج الإمبراطورية العثمانية فيه؛ فقد انخفضت صادرات القمح العثمانية من سبعة بالمائة من الإجمالى العالمى فى الفترة من ١٨٧٨ إلى ١٨٨٢ إلى أقل من واحد بالمائة فى الفترة من ١٩١١ إلى ١٩١٣. وجاء الانقلاب بعد عام ١٨٩٠ حين دخل قمح أمريكا الشمالية الأسواق العالمية، وبدأت أسعار القمح العالمية فى الانخفاض (Hansen 1991: 303-4). وبزيادة عدد منتجى القطن على مستوى العالم، انخفضت حصة القطن الخام فى صادرات مصر من ٩٠ بالمائة فى الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩١٤ إلى ٧٠ بالمائة فى ثلاثينيات القرن العشرين فى حين هبط حجم تجارة مصر من مؤشر ١٥٠ فى عام ١٩٣٠، حيث كانت سنة الأساس ١٩٢٨ هى ١٠٠، إلى ٦١ فى عام ١٩٣٢ (Issawi 1982: 26-7, 31).

فى سيناريو مشابه إلى درجة مدهشة، ارتبطت قوة الدفع التوسعية لأواخر القرن العشرين أيضًا وبشكل حصري، بظهور وارتفاع بلدان حول حافة المحيط الهادى، تلك الحافة التى تضاعف حجم اقتصاداتها باندماج الصين فيها. وفى حين فى السبعينيات كانت المكاسب الناتجة عن التحول الصناعى موزعة على طائفة عريضة نسبيًا من البلدان (من بينها جنوب أفريقيا والبرازيل والمكسيك)، أصبحت شرق آسيا بعد مرور ربع قرن على ذلك التاريخ الشاهد الكلاسيكى لأنشطة العالم الصناعية فى حين كانت كل من البرازيل وجنوب أفريقيا تشهد اضطرابات اقتصادية واجتماعية نتيجة لهذا التحول. وباختصار، فإن الاتجاه إلى أعلى، الذى بدأه العهد الأمريكي، تعطل مرة أخرى ليكشف عن الأساس الضعيف لرخاء ما بعد عام ١٩٤٥، تلك الفترة التى بشرت بالرخاء فى المناطق الهامشية وشبه الهامشية فى الاقتصاد العالمي. ووجدت منطقة الشرق الأوسط نفسها لا صناعية ولا جاذبة لرءوس الأموال مثل البرازيل أو جنوب أفريقيا، ووضعت فى موقف يفتقد التهديد بإنزال العقوبات من جانب أسواق رأس المال العالمية إلى القوة. حتى الآن لم تندفع دول المنطقة إلى تفكيك بناها الاجتماعية القائمة حاليًا، التى كانت معتدلة الجودة على أمل جذب رأس المال، وقد سمح لها هذا بالهروب من الهزات الاقتصادية، التى شهدتها معظم الدول الهامشية الفقيرة فى العالم (Walton and Seddon 1994). ومن ثم أصبح الفقر النسبى للمنطقة أقل من مثيله فى مناطق أخرى مناظرة فى العالم. ففى حين تراجع نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى لأمريكا اللاتينية نسبة من مثيله فى العالم بنسبة ١٧ بالمائة فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٩، وانخفض فى دول جنوب الصحراء الإفريقية بنسبة ٥٠ بالمائة، فإن الانكماش فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم يزد على ثلاثة بالمائة (Arrighi 2002: 15).

وإذا ما أنتجت بداية القرن العشرين ونهايته سيناريوهات شبيهة فى معظم أجزاء المنطقة الهامشية الفقيرة من العالم، فيجب ألا يغطى ذلك على الاختلافات المهمة بين الفترتين أيضًا. الحقيقة أن عواقب ضعف العهد البريطانى بدءًا من سبعينيات القرن التاسع عشر، والعهد الأمريكى بدءًا من سبعينيات القرن العشرين، ما كان لها أن تكون أكثر تناقضًا مما هى عليه فى منطقة الشرق الأوسط. واليوم، يبعث انتقال ورش العالم،

وإعادة تمركز الاقتصاد العالمى فى حافة المحيط الهادى، وما يحيط هذا التمركز من منافع يتوقع أن تنقلها الأسواق العالمية إلى دول المنطقة وشعوبها، أملاً بعيد المنال ومشكوكًا فيه، وهو أمل عززه – جزئيًا – قرب الثروات النفطية. ولكن إذا ما وضعنا فى الحسبان الطبيعة الزئبقية لأسواق النفط، فلن تثبت الموارد المتاحة للمنطقة أنها دائمة زمنًا طويلاً كما كانت الحال خلال فترة التنافس على الهيمنة فى الماضي.

وفى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أعطى التنافس الاستعمارى المتزايد على الإمبراطورية العثمانية، الباب العالي، مساحة ثمينة لالتقاط الأنفاس فى تعاملاتها مع القوى العظمى فى مسائل الدين والإفلاس. وبفضل حنين ألمانيا إلى الشرق، تواصل تدفق رأس المال فى شكل دين عام، دون إبطاء، على الرغم من اعتلال الصحة الاقتصادية للإمبراطورية. وبحلول عام ١٩١٤ فاقت حصة ألمانيا فى الدين العام والاستثمارات الخاصة للإمبراطورية حصة بريطانيا، حيث كانت لندن تحوز ١٤ بالمائة من الدين العام للإمبراطورية، و١٣ بالمائة من الاستثمارات الخاصة، فى حين وصلت حصة ألمانيا إلى ٢٠ بالمائة فى الفئة الأولى و٣٠ بالمائة فى الثانية. ولم تختلف الصورة كثيرًا عما كانت عليه عام ١٨٨١؛ فحينئذ كانت حصة لندن فى الدين العام للإمبراطورية تتألف من ٣٠ بالمائة من الإجمالى مقابل المبالغ غير الكبيرة التى قدمتها برلين. فحصتها فى الاستثمارات المباشرة فى عام ١٩٨٥ كانت ٢٤ بالمائة من الإجمالي، فى حين وقفت حصة ألمانيا عند ١٩ بالمائة (Issawi 1982: 64-71). ومن المؤكد أن التنافس فى نهاية القرن التاسع عشر سمح للباب العالى بالهروب من نظام السوق الذى كانت القوى العظمى تريد أن تفرضه عليها.

وفى الربع الأخير من القرن العشرين، وفى حين بدأت بالتدريج جولة جديدة من التنافس الاستعماري، أعطت حركة الشركات الدولية الأمريكية والأوروبية المتجهة نحو المحيط الهادى، والتى ركزت هذه المرة على الصين، دول الشرق الأوسط مساحة مشابهة للمناورة، لكن هذه المرة عن طريق إعفائها من الضغوط التنافسية للاقتصاد العالمي. ومن المفارقات أنه لو أن التحدى الألمانى سمح للإمبراطورية بالتنفس بشكل أسهل من مثيلاته الاستعمارية فى أماكن أخرى، لكانت اليوم عائدات سياسة عدم تفكيك الهياكل الاقتصادية

والسياسية لعهد البدائل الاستيرادية كبيرة جدًا، فقد سمحت مساحة التقاط الأنفاس التى وفرها قرب الثروات النفطية، للمنطقة بالتنافس بشكل أفضل نسبيًا من البلدان التى اتخذت إجراءات مخالفة. والفضل فى حرية الحركة هذه يعود – بشكل ما – إلى الدولارات البترولية التى تدور فى المنطقة. فبين عامى ١٩٧٣ و١٩٨٩، قدمت منطقة الخليج ١٤٠ مليار دولار أمريكى لدول الشرق الأوسط. ويشتمل هذا الرقم على تحويلات المغتربين العاملين فى الخليج، فضلاً عن ٥٠ مليار دولار فى شكل مساعدات رسمية (Henry and Springborg 2001: 39, 46). وفى حين لم تعتمد بشدة على أسواق رأس المال العالمية، بقيت مديونية المنطقة، باستثناء تركيا، أقل من أمريكا اللاتينية أو جنوب أفريقيا. وبين عامى ١٩٨٨ و١٩٩٨، زادت معدلات خدمة الدين مقابل إجمالى الناتج المحلى وصادرات البضائع والخدمات فى المنطقة من ١٣ إلى ١٥، فى حين كان الارتفاع فى أمريكا اللاتينية من ٢٥ إلى ٣٧، وفى جنوب آسيا من ١٩ إلى ٢٥ (Henry and Springborg 2001: 53).

حدثت هذه التطورات خلال فترة كانت فيها أسعار النفط تترنح، والهجرة إلى البلدان الغنية بالنفط فى المنطقة تتراجع إلى حد كبير، وهو أمر ليس بدون مغزى. فلم تكن المنطقة – على أية حال – معتمدة على تدفقات رأس المال الخاص، كما كانت الحال فى أمريكا اللاتينية، ومن ثم لم تعان من النقص فى الثمانينيات فى تدفقات رأس مال الاقتصاد العالمي. وبالمنطق نفسه، فإن قلب هذا الاتجاه فى التسعينيات أخفق فى إعطاء اقتصادها دفعة. ولم يتجاهل رأس المال الشرق الأوسط بالكلية كما حدث فى أفريقيا، وذلك بفضل انتشار الثروة النفطية فى المنطقة. فانخفاض أسعار البترول منذ الثمانينيات قلص –بشكل درامى – حجم رأس المال الداخل إلى المنطقة منذ أن تقلص إجمالى العائدات الداخلة إلى الدول من ٢٥٠ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ١١٠ مليارات دولار عام ١٩٩٨ (Henry and Springborg 2001: 39, 46). ولكن حتى هذا الانخفاض الدرامى أخفق وقتها فى تفكيك الشبكات الاقتصادية التى ربطت بلدان المنطقة بعضها ببعض خلال الطفرة النفطية (Chaudhury 1997).

إننا نحتاج إلى التأكيد على أن عوائد هذا الاستبعاد لم تُوزَّع بالعدل فى المنطقة. فعند انتهاء القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لم تعزز نهاية الكساد العظيم

ثروات الإمبراطورية. ومن المؤكد أنه كان هناك انتعاش خلال الفترة الجميلة لعهد الملك إدوارد، ولكن الدستور الاقتصادى للإمبراطورية ظل دون تأثر باستئناف النمو. ومع أن النمو الاقتصادى فى المنطقة ظل غامضًا فى فترة ما بين الحربين، كانت هناك اختلافات كبيرة فى أداء الدول فى عهد ما بعد الإمبراطورية العثمانية. وفى خلال مرحلة الانتداب والاقتصادات الاستعمارية، هبط إنتاج الفرد والدخل حتى الخمسينيات، كما شهدت بذلك حالتا سوريا ولبنان. وفى مصر، على الجانب الآخر، زادت حصة الفرد من إجمالى الناتج القومى بمقدار واحد بالمائة فى الفترة من ١٩١٣ إلى ١٩٢٨، وبمقدار ١,٥ بالمائة فى الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩، أو زادت بنسبة ٢,٦ بالمائة خلال الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٤٦ (Hansen 1991: 46; Owen and amuk 1999: 34, 244; Issawi 1982: 25, 107-8). وبشكل عام، فإن الدول غير الاستعمارية، التى استمتعت بالاكتفاء الذاتى فى فترة ما بين الحربين العالميتين، كان أداؤها أفضل من الدول الاستعمارية التى تصرفت طبقًا لإملاءات السوق.

وفى الوقت الراهن، فإن الدول التى أذعنت لإملاءات السوق، وعلى رأسها تركيا ومصر، قد أبلت بلاءً أسوأ من دول المنطقة التى اجتنبتها. وهذا الموقف المتناقض من جانب دول المنطقة أبطأ توقف عجلة التحول الصناعي، وهذا أمر غير متناقض مع نفسه. وفى حين ظل التصنيع، كنسبة من إجمالى الناتج المحلى بالنسبة إلى المتوسط العالمي، دون تغيير فى الفترة بين ١٩٩٠ و١٩٩٩ عند ٦٩، فإنه انخفض بشدة فى أمريكا اللاتينية من ١١٢ إلى ١٠١، وفى جنوب الصحراء الإفريقية من ٨٧ إلى ٧٥ (Arrighi 2002: 19). والحقيقة أنه على الرغم من الخطوة المنتظمة لانكماش ثروتها النسبية، تمكنت المنطقة، فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٩، أن تبلى بلاءً أفضل من نظيراتها فى الجنوب، فى أن نصيب الفرد من الدخل فى المنطقة انخفض بدرجة أقل نسبيًا من كل من أمريكا اللاتينية أو أفريقيا. الانخفاض فى عدد الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميًا يبين لنا أن المنطقة أبلت بلاءً أفضل قليلًا، نسبيًا، فى وقت يتزايد فيه العدد بإصرار فى بعض أجزاء الجنوب. ونسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين أمريكيين يوميًا، على الجانب الآخر، زادت من ٢٥ إلى ٣٥ بالمائة من عدد السكان، ويرجع السبب فى ذلك – بشكل كبير – إلى زيادة عدد السكان فى مصر وتركيا والمغرب واليمن، وليس من قبيل

– بشكل كبير – إلى زيادة عدد السكان فى مصر وتركيا والمغرب واليمن، وليس من قبيل المفاجأة أن يحدث ذلك فى أماكن كانت فيها الإصلاحات الليبرالية الجديدة روتينًا يوميًا.

حكم السوق، الذى كانت تمثله القبضة الاستعمارية الخانقة، ومن بعدها الالتزام بوصفة التحرر، لم يخدم دول المنطقة بشكل جيد. وكان بلاء الدول التى ظلت خارج قبضة الدول المقرضة أفضل. فكلتا فترتى التنافس الاستعمارى أسهمت فى إعفاء المنطقة من التقلبات الفورية للسوق إلى حد كبير. وبسبب المشكلات التى كانت القوة العظمى فى القرن التاسع عشر تثيرها، والثروات النفطية فى القرن العشرين، وجدت الإمبراطورية العثمانية والدول المعاصرة فى الشرق الأوسط نفسها مضغوطة ضغطًا شديدًا – شأن نظيراتها فى أماكن أخرى – بسبب مطالب السوق. وجعل وجود رأس المال الألمانى فى الإمبراطورية العثمانية بدءًا من ثمانينيات القرن التاسع عشر، ووجود الثروات النفطية فى الشرق الأوسط بدءًا من ثمانينيات القرن العشرين، جعل المنطقة فى متناول – ولكن ليس تحت السلطان المباشر – لقوى الاقتصاد العالمية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من فترة الراحة، فإن دخل المنطقة نسبة من دخل المنطقة الصناعية المتقدمة من العالم، واصل الانخفاض، ولكن بمعدل أقل من أجزاء أخرى من المناطق الهامشية الفقيرة من العالم. واستئناف التدهور الاقتصادى المستمر، على الرغم من تحرر المنطقة من أغلال السوق، يشهد على وجود عمليات ضاربة بجذورها أرهقت المنطقة بالطريقة نفسها. وكان هناك سببان أساسيان جعلا التدهور الاقتصادى المستمر هو السمة الغالبة؛ السبب الأول يعود إلى تغير طويل المدى، ويشتمل على مد النظام العام وتعميقه عن طريق استراتيجية هيمنة الدولة على الاقتصاد. ويعود الثانى إلى تغير قصير الأجل، وينطوى ذلك على اندماج المنطقة الشكلى لا الفعلى فى النظام الاقتصادى الذى صاغته الهيمنة الأمريكية. وسوف يركز القسم التالى على هذين السببين ويبحث فى أثرهما فى مسار المنطقة.

من الإمبراطورية الرسمية إلى الإمبراطورية غير الرسمية

غيرت البانوراما السياسية فى الشرق الأوسط من مظهرها مع انتهاء عهد الإمبراطوريات الاستعمارية. الاستقطاب الذى كان للندن وباريس فى المنطقة فى النصف الأول من القرن ربما لم يختف فور انسحاب الإمبراطوريات الاستعمارية منها. ومع ذلك، فإن الدليل الظاهر والمدوى لاستبعاد الحكام الاستعماريين السابقين من ميزان القوة الجديد، كان فشل العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ بسبب عدم موافقة المهيمن الجديد – الولايات المتحدة – عليه. وبعد مرور عامين – فى عام ١٩٥٨ – لم يشتمل حل الأزمة فى لبنان على وساطة القوى الاستعمارية السابقة؛ بل على نشر القوة الأمريكية المسلحة. وفى جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، تم تشكيل التحالفات الجديدة من حلف بغداد إلى منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا تحت قيادة واشنطن. وفى غضون عقد أو نحوه من استقلال المنطقة التى ظلت طويلا فى المجال الاستقطابى للندن وباريس، وجدت بلدان الشرق الأوسط نفسها تستظل بظلال واشنطن الوارفة.

ومن المؤكد أن المنطقة لم تستطع الهروب من القيود الجيوسياسية التى خلقها الهيكل الثنائى للنظام العالمي، وأصبحت ساحة للتنافس خلال الحرب الباردة. ومن المؤكد أيضًا أن الانقسام الثنائى الأقطاب بدأ يفقد بعضًا من وظيفته الراسمة للحدود بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣. لكن بالمعايير السياسية والاقتصادية فإن معظم دول المنطقة، شأنها شأن الدول التابعة إما للاتحاد السوفيتى وكتلته وإما للولايات المتحدة وكتلتها – مضت فى طرق مشابهة فى فترة الحرب الباردة. وبالمعايير السياسية الفعلية، فإن معظم الدول فى المنطقة كانت تعتمد إما نظام الحزب الواحد وإما الديكتاتورية العسكرية معظم الوقت. وبمعايير الهياكل الاقتصادية الفعلية، فإن الدور الذى لعبه القطاع الخاص الوطنى ورأس المال الأجنبى فى المنطقة – كما هى الحال فى أماكن أخرى – تفاوت إلى حد ما، ولكن القطاع العام كان يحتل الصدارة. كما أن دول المنطقة – أيا كانت توجهاتها السياسية – حصلت على معونات فى شكل منح مباشرة أو قروض. لكن الأمر الأكثر صلة بموضوعنا من حيث الأفضلية، هو أن كل دول المنطقة التزمت بالفكرة، ونفذت استراتيجيات التنمية الوطنية (Wallerstein 1992: 112-14).

فى البداية كان متوقعًا لتحقيق الاستقلال من الحكم الاستعماري، إذا ما اقترن باستراتيجية التنمية الوطنية، أن يمنح هذا الاستقلال دول المنطقة تحررا من التقسيم العالمى للعمل الذى وُضع فى ظل الحكم البريطاني. وإذا نحينا جانبًا بشكل مؤقت ما إذا كانت هذه الاستراتيجية الاقتصادية، كان من الممكن – وبشكل تلقائى – تبطل سياسة تقسيم العمل التى قسمت – بشكل دقيق – العالم إلى منتجى سلع مصنعة على جانب وسلع زراعية ومواد خام على الجانب الآخر، فإننا بحاجة إلى أن نؤكد أن العملية الثنائية للتصنيع والتحول الحضرى التى صاحبتها نتج عنها تغير اجتماعى هائل. ونحن بحاجة إلى أن نؤكد أيضًا أن كلتا العمليتين تزايدت سرعتها بشكل ملحوظ فى ذروة الهيمنة الأمريكية. وإذا ما وضعنا فى الحسبان نطاق وتأرجح التحولات الاجتماعية والسياسية التى شهدها العالم الثالث فى فترة ما بعد عام ١٩٤٥، لوجدنا أن الانتقال من الحكم البريطانى إلى الحكم الأمريكى قد حدث بشكل سريع جدًا وإن لم يكن بشكل سلس. وفى الشرق الأوسط أيضًا، فإن الانتقال من مركزية لندن (وباريس) إلى مركزية واشنطن حدث بالسرعة نفسها التى حدث بها فى أماكن أخرى من العالم الثالث.

نتجت سرعة الانتقال من الإمبراطورية الرسمية إلى الإمبراطورية غير الرسمية من حقيقة أن البنية المؤسساتية التحيتية التى وضعتها بريطانيا والقوى المنافسة لها، فى سيطرة الدولة إلى أجزاء بعيدة من العالم عن طريق الاستعمار، استغلها بمهارة فيما بعد عهد العهد الأمريكي. إن التحولات المرتبطة بالحكم الأمريكي، رغم عظمتها، قد عمقت وأضفت الشرعية على حكم الدول نتيجة لتعزيز الهياكل البيروقراطية فى ظل حكم أبناء الوطن، وقيادة الدولة لسياسات تصنيع بدائل للاستيراد. ومع أن النتائج الاقتصادية للانتقال لحكم هيمنة جديد، كانت خطيرة ومهمة جدًا، فإن فترة الانتقال التى ولدتها – كما أكدنا سابقًا – كانت قصيرة جدًا. ويعد استكشاف طبيعة هذا الانتقال – باختصار – أمرا مهما جدًا فى تأكيد استمرار ومواصلة الاتجاه فى توسيع هوة الفجوة بين دخول منطقة العالم المتقدم الغنى والجنوب عامة خلال القرن العشرين الطويل. وعليه، فإن باقى هذا القسم هو مناقشة مختصرة حول طبيعة العملية التى أغرت واشنطن على أن تحل محل لندن، والأثر الذى تركه هذا فى إعادة توزيع الثروة العالمية.

ومن عدم الارتياك المالي للثروات المشكلة للأساس النظرى لحقبة إدوارد الجميلة، إلى ارتياك قانون الإعارة والتأجير بصفته قلب الاقتصاد العالمى النابض، وجدت لندن أن موقعها الذى عملت كثيرًا من أجل احتلاله، قد استولت عليه نيويورك بشكل مندفع ومتهور؛ فقد بدأت خسارة القوة المستمرة والنسبية، التى بدأت فى النهاية بإزاحة مدينة لندن من على عرش النظام العالمي، مع بداية الكساد العظيم عام ١٨٧٣، وانتهت بانتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، أى فى نحو ثلاثة أرباع القرن إن أردنا أن نتحرى الدقة. وبعد أن اتبع نهج موجة الاستعمار الضخمة، التى لحقت بسرعة ثمانينيات القرن التاسع عشر وأغرت بتعزيز نظام انفتاح دول العالم بعضها على بعضه، وجد النظام الاستعمارى الأمريكى الجديد بيئة سياسية مؤيدة لوصوله إلى قمة العالم، كما يشهد بذلك الشعبية الدائمة لمبدأ ولسون، حتى فى أقصى مناطق العالم. فالجمهورية التركية الشابة مثلا أرادت أن تقوى استقلالها عن منافسيها الأوروبيين عن طريق إعلان رغبتها فى أن تضع نفسها تحت الانتداب الأمريكي، ولكن ذلك لم يحدث. ولأن النظام الوليد مال إلى تقويض السيطرة التى كانت قد فرضتها القوى الاستعمارية فى العهد السابق على مناطق العالم الهامشي، وعلى النظام العالمي، فقد أثبتت فترة ما بعد عام ١٩٤٥ أنها أرض خصبة لتأسيس الحكم الأمريكي.

ومن الناحية التاريخية، لم تكن سرعة الانتقال فريدة؛ فصعود أمستردام إلى قمة النظام العالمى كان بنفس الخفة والنشاط. وقد حدث ذلك أيضًا أمام خلفية مشروع استعمارى ضخم تبنته حينئذ الإمبراطوريتان البرتغالية والإسبانية من النصف الثانى من القرن الخامس عشر: فقد استولت أمستردام على مدينة أنتويرب البلجيكية الغنية بسرعة وخفة عجيبتين من خمسينيات القرن السادس عشر حتى عام ١٦٢٥، أى فى ثلاثة أرباع القرن. وكان التحول فى مركز جاذبية الاقتصاد العالمى مفاجئًا تمامًا إلى درجة أن مدينة أنتويرب "الإسبانية"، التى أبدعها كل من البرتغاليين والألمانيين، قد تغيرت إلى أمستردام. وكان لقفزة أمستردام إلى نقطة الضوء آثار تذكرنا بموجة التخلص من الاستعمار فى النصف الثانى من القرن العشرين. فنتيجة لصعود أمستردام، فقدت البرتغال إمبراطوريتها فى الشرق الأقصى، وبعد ذلك بوقت قصير فقدت البرازيل أيضًا

(Braudel 1984: 34, 187). إن الحداثة والخفة اللتين تنسبان أحيانًا إلى الإمبراطوريتين الأمريكية والهولندية، ولا تنسحبان على الإمبراطوريتين البريطانية والبرتغالية، تعودان إلى الإذعان المنظم والناجح الذى كانت الإمبراطوريات السابقة تنتهجه فى المناطق التى دخلت حديثًا فى النظام العالمى (Arrighi 1994).

لقد كان هذا التوسع المنظم هو الذى هيأ المسرح وسمح للانتقال السريع نسبيًا من النظام الاستعمارى لبريطانيا إلى النظام الأمريكي، وهذا هو التحول الذى رسم ملامح القرن العشرين الطويل. فالقوة الرئيسية التى دعمت قوة الدول فى جميع أنحاء العالم كانت القوى الاستعمارية بالطبع؛ إذ إنها هى التى أعادت صياغة السياسات القائمة لتكون على شاكلة الدول الحديثة، ووضعت إطارًا لعمليات عبر الحدود بوصفها عمليات استعمارية. إن تحول القوة السياسية إلى النخب الوطنية فى أعقاب كفاحات مناهضة الاستعمار انطوت -من ثم- على تغير فى الهيئة، ولكن ليس بالضرورة تغيرًا فى اتجاه العملية نفسها. وإن دل انتقال القوة على شيء فإنه يدل على مصداقية للدول الناشئة حديثًا، تلك المصداقية التى كانت القوى الاستعمارية التى تحتلها تفتقدها. انظر إلى سياسات إعادة توزيع الأراضى فى الشرق الأوسط فى الخمسينيات والستينيات، والتى وضعت لاستئصال شأفة الشرعية الاستعمارية وتشكيل علاقات حكم جديدة. وعلى الأرض، فإن نمو البيروقراطيات المحلية، والموقع المركزى للدول ذات السيادة الجديدة عمقا سيطرة الدولة، وضاعفا العمليات التى كانت الدولة تتوسط فيها. ومما لا شك فيه أن طبيعة برامج المعونات من دولة إلى دولة خلال الحرب الباردة كانت مهمة فى تعزيز الآلة البيروقراطية الوليدة.

الأمر الأكثر حسمًا تجاه عملية تعميق دور الدولة كان الدور المخصص للجهات الحكومية فى مراقبة استراتيجية البدائل الاستيرادية وإعانتها. ومع حلول الخمسينيات، جاءت اتجاهات الاقتصاد العالمى السائدة منذ الانهيار العظيم، وبالتحديد هبوط حصة الزراعة فى التجارة العالمية (من ٤٦ بالمائة عام ١٩٥٠ إلى ١٣ بالمائة عام ١٩٨٨)، والهبوط الكبير فى تجارة المواد الخام والمعادن والسلع الزراعية (بنسبة ٣٠ و١٤ و٢٧ بالمائة عام ١٩٩٠ مقابل عام ١٩٦٠)، متوازية معًا لكى تخلق بيئة تشجع على الالتزام العريض النطاق ببرامج التحول الصناعي. وكان محتوى المواد الخام الهابط نسبيًا

(بالوحدة من إجمالى الناتج) فى الصناعات الرئيسية فى تلك الفترة (مقابل الفترة السابقة، فى صناعات النسيج والملابس وصناعة الأغذية)، مصحوبًا بهيمنة سياسة التحول الصناعى الرامية إلى إيجاد بدائل محلية للمستورد فى كثير من مناطق العالم، يميل إلى تقليص نمو التجارة العالمية. ولكن هذا لم يكن يعنى أن أسواق العالم كانت تلعب دورًا ثانويًا فى هيمنة الدولة، فنقل التكنولوجيا والخبرات وسلع المنتجين والسلع الأساسية والوسيطة، وأحيانًا الاستثمار المباشر، كلها عناصر ربطت أقسام السوق العالمية بعضها ببعض. وأدت مشكلة ميزان المدفوعات المزمنة، وعدم وفرة العملات الأجنبية لمواصلة استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة، إلى إصابة المنطقة بالمشكلات فى ذروة دفعة التحول الصناعى (Keyder 1985; Richards and Waterbury 1996).

وبعبارة أخرى، فإن استراتيجية تصنيع بدائل للسلع المستوردة، التى وُضِعَت من أجل تقويض الأساس الفيكتورى بتقسيم العمل، سهلت انتقال الهيمنة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فاستئناف توسع انتقال رءوس أموال الشركات الأمريكية إلى خارج الحدود بعد الحرب اعتمد - بشكل كبير - على إعادة إعمار مناطق العالم الغنى التى دمرتها الحرب، وهى المناطق التى وضعت فيها موارد رأس مال قوى الهيمنة، واحتشد الدعم الاقتصادى فى مناطق خارج العالم الغنى خلال فترة ما بين الحربين، خاصة فى الأمريكتين، أو فى نصف الكرة الغربي، أى المجال الرئيسى لرءوس أموال الشركات الأمريكية حتى أواخر الخمسينيات. وفى عام ١٩٥٠ كان لكندا ٣٠ بالمائة من الاستثمارات الأمريكية المباشرة، ولكن تم توجيه هذه الاستثمارات إلى أمريكا اللاتينية، والتى مثلت ٣٩ بالمائة (Whichard 1981: 43)، حيث تضاعف الإنتاج الصناعى من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٥٠، وارتفع بما يزيد على ٧٠ بالمائة فى الفترة بين عامى ١٩٥٠ و١٩٥٩. وخارج منطقة العالم المتقدم، كانت المنطقة الهامشية الفقيرة الوحيدة التى تمتعت برءوس أموال الشركات الأمريكية هى أمريكا اللاتينية. وفى أجزاء أخرى من العالم الهامشى الفقير، حيث أصبح التحول الصناعى أيضًا أمرًا عاديًا، ثبت أن حشد الموارد المحلية هو الصيغة الوحيدة القادرة على تمويل هذه العملية. إن الموارد العائدة من موجة التأميم التى أعقبت انسحاب القوى الاستعمارية، وتأميم قناة السويس وغيرها من الشركات فى مصر، ونقل

الموارد من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة، كما كان الحال فى تركيا، وميراث الحقوق على قطع أراض شاسعة كانت خاضعة للكومنولث فى معظم أجزاء المنطقة، ساعد على النمو المستمر للتصنيع وبشكل فعال. وكان المعدل السنوى للنمو فى مجال التصنيع فى الشرق الأوسط ١٢,٥ بالمائة فى الفترة من عامى ١٩٥٠ و١٩٥٩، و١٠,٦ بالمائة فى الفترة من عامى ١٩٦٠ و١٩٧٢ (Issawi 1982: 162-3).

وكان رأس مال الدول المتقدمة مشتركًا فى بعض مسارح الاقتصاد العالمى المختارة حتى الستينيات، وزود بالوقود سياسات التحول الصناعى فى البلدان غير الديمقراطية فى دول العالم الهامشية. كما أن وجود حركة عالمية تجاه التحول الصناعي، إلى جانب التحول الحضري، أسهما فى إعطاء هذه الاستراتيجية مظهرًا خارجيًا هو اتباع النمط السائد، وإنها موجودة ومطبقة فى كل دول العالم. هذا المظهر الخارجى الخاص بعالمية الاستراتيجية، ووجود رءوس أموال الشركات فى أمريكا اللاتينية وضعا القارة على طريق مختلف تمامًا عن باقى دول العالم الهامشى الفقير، تلك الدول التى كانت فيها رءوس أموال الشركات غائبة تمامًا باستثناء التنينيات الأربعة فى وقت لاحق. والحقيقة أن غياب رأس مال دول العالم المتقدم فى دول العالم الهامشية فى الخمسينيات والستينيات، الذى نبع من الحاجة إلى إعادة إنشاء وحدة للسوق العالمية عن طريق إعادة بناء كل من أوروبا واليابان، دفع قوة الهيمنة إلى أن تصف لدول الشرق الأوسط استراتيجية قيادة الدولة لعملية التحول الصناعي، كما فعلت فى سوريا عام ١٩٥٤، وتركيا عام ١٩٥٨ عن طريق البنك الدولي، استنادًا إلى أن الحكومة وحدها هى المالكة للموارد التى تكفى لمعالجة المشكلات الناتجة عن الحفاظ على قوة دفع عملية التحول الصناعي.

حركة تشغيل رأس مال الدول الغنية، التى اقتصرت – بشكل كبير – على منطقة البلدان المتقدمة ونصف الكرة الغربي، انعكست بدقة على هيكل حركة التجارة، وخاصة السلع المصنعة. فالتوسع التجارى فى هذه الفئة من السلع، والذى بلغ ٥٠ بالمائة من إجمالى التوسع التجارى عام ١٩١٣، وصل إلى ٦٠ بالمائة عام ١٩٢٩، و٧٠ بالمائة فى الخمسينيات، وهى نسبة أعلى بكثير مما تم تحققيه فى الماضى (Maizels 1963: 84). وهكذا قُصِرَت تدفقات رءوس الأموال والسلع التجارية على مساحة ضيقة ومحصورة

من الاقتصاد العالمي. وخلال إعادة بناء الأسواق العالمية على أساس حركة رأس المال لا السلع، وانطلاق سياسة التحول فى دول العالم الهامشى الفقيرة، وصل معدل الصادرات مقابل إجمالى الناتج المحلى فى دول العالم المتقدم، حتى فى الستينيات، وفى قمة النظام الاستعمارى الأمريكي، وصل إلى أدنى مستوى له على الإطلاق (Lipietz 1987).

الواقع أن حصة الولايات المتحدة فى التجارة العالمية كانت أعلى مما كانت عليه فى مرحلة ما بين الحربين العالميتين بنسبة ١٥ بالمائة تقريبًا، لتهبط إلى ١١ بالمائة خلال الستينيات. وكذلك الحال بالنسبة إلى حصتها من صادرات السلع الصناعية. وفى تلك الأثناء فإن سياسات استبدال سلع محلية الصنع بالواردات فى المناطق الهامشية الفقيرة من الاقتصاد العالمى ثبتت سيادة التجارة بين دول العالم المتقدم، على الرغم من ارتفاع حصة السلع الصناعية من ١٩ بالمائة من التجارة العالمية عام ١٩٦٠ إلى ٤٢ بالمائة عام ١٩٧٤، وهبطت حصة المناطق الهامشية فى التجارة العالمية من ٢١,٣ بالمائة عام ١٩٦٠ إلى ١٧,٧ بالمائة عام ١٩٧٠. ومن إجمالى صادرات هذه المناطق، فإن حصة المنتجات الأساسية (باستثناء النفط)، هبطت – بدورها – من ٨٠ بالمائة عام ١٩٦٠ إلى ٥٤ بالمائة عام ١٩٧٤. وغُطِّى جزء من العجوزات التجارية الناتجة عن ذلك بتحويلات العاملين فى الخارج، وبعائدات الصادرات غير المنظورة (Keyder 1985).

ساعدت الأسواق المحلية المحمية بشدة فى تلك الفترة الشركات الدولية على الاستفادة من الحواجز الحمائية فى مواقع أنشأت فيها فروعًا لها. وبالإضافة إلى تدبير الموارد الطبيعية ومعالجتها، فإن استغلال الأسواق المحتملة، التى تشرذمت بشدة وتعرضت لحماية شديدة قبل الحرب العالمية وخلالها، مهد الطريق لإعادة تنظيم الإنتاج (والخدمات) خارج الحدود ، وهى عملية تثبتت فيما بعد بالانتباه للفروق فى تكلفة العمالة. وباستئناف حركة رأس المال فى أواخر الستينيات، كان هناك تغير فى وجهة الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ ففى قارة آسيا، هبطت الحصة المخصصة لكل من الفلبين والهند لمصلحة سنغافورة وهونج كونج وماليزيا وتايوان. وبالمثل فى الشرق الأوسط، حتى منتصف الخمسينيات، فإن ما يزيد على ثلاثة أرباع الاستثمارات توجهت إلى أماكن ليس من بينها إيران. وفى عام ١٩٧٢ كانت هذه الحصة ١٥ بالمائة فقط. وبالتناغم مع اتجاه

تدفقات رأس المال وحجمها، فإن أنشطة التصنيع من السبعينيات تركزت بشدة فى حافة المحيط الهادى فى داخل المجال المغناطيسى لعهد شرق آسيا والعهد الأمريكى (Cummings 1987). وفى الصادرات المشتركة للمناطق الهامشية فإن حصة التنينات الأربعة ارتفعت من ٩,١ بالمائة عام ١٩٦٣ إلى ٢٢ بالمائة عام ١٩٧٣، و٣٢,٢ بالمائة عام ١٩٨٠، على حساب المناطق الأخرى، وقد ظهر هذا بشكل جلى فى جنوب آسيا (التى انخفضت حصتها من ١٠,٧ بالمائة عام ١٩٦٣ إلى ٥,٦ بالمائة عام ١٩٨٠)، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط حيث كان الانخفاض من ٤,٥ بالمائة إلى ٢,٤ بالمائة (Balasa 1987).

وهكذا ومع أن استراتيجيات استبدال سلع محلية الصنع بالسلع المستوردة فى تلك الفترة وجدت صدى فى كل جهات العالم الهامشي، بما فيها الشرق الأوسط، كان هناك اختلاف هيكلى بين تجارب بلدان أمريكا اللاتينية وحافة المحيط الهادى من جهة، وباقى العالم الهامشى من جهة أخرى. فمن المؤكد أن كلا من تركيا ومصر بالتحديد اتبعتا استراتيجيات شبيهة بالاستراتيجيات المتبعة فى أمريكا اللاتينية؛ لأن الاعتماد النسبى على النفس الذى كانا يتمتعان به بعد الاستقلال عن الاستعمار فى فترة ما بين الحربين سمح لهما ببدء هذه الاستراتيجية قبل بلدان المنطقة الأخرى. وعلى وجه قوة الدفع التى اكتسبتها سياسة التحول الصناعى فى الخمسينيات والستينيات، فإن أوجه الشبه فى الطرق التى اتبعتها بلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية تبدو لا تذكر، وإذا ما رجعنا إلى الوراء لوجدنا أن تركيز رأس المال الأمريكى فى النصف الغربى من الكرة الأرضية خلال انهيار الأسواق العالمية واستعادة الاقتصادية المتقدمة فى العالم الغنى فى أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته أجبرت الشركات الأمريكية العالمية علي نسج تبعيات لها داخل نصف الكرة من خلال الشركات التابعة لها وفروعها. وكما تشير استراتيجية التنمية بالتبعية، كان تفاعل القوى بين رأس المال والدول ورأس المال الأجنبي، هو الذى حدد طريقة التحول الصناعى وديناميكيته.

فى الشرق الأوسط، كانت المصادر التى عملت على تمويل هذه المهمة أكثر تنوعًا، بيد أن أيًا منها لم يستحق البقاء طويلا، فتحويلات العاملين بالخارج، وعوائد الصادرات غير المنظورة، وتحويلات أموال البترول، وتوظيف الفائض الزراعى فى تعزيز التصنيع.

كلها كانت معرضة لمواقف خطيرة، وكانت تتوقف على الأزمات. مثلا. مع انتهاء الحرب الباردة انخفضت فجأة معونات التنمية التى كانت تقدم إلى الدول فى المنطقة، وتراجعت حصة المنطقة من تلك المعونات من ٣٠ بالمائة من إجمالى المساعدات عام ١٩٧٧ إلى ١٧ بالمائة عام ١٩٩٠، ثم تسعة بالمائة عام ١٩٩٧ "بما يعكس تراجع أهمية المنطقة فى العالم" (Henry and Springbord 2001: 31-2). وعلى عكس أمريكا اللاتينية وحافة المحيط الهادى، حيث ظل التوسع العابر للحدود لرأس مال العالم المتقدم عاملا، وخلق ديناميكية فريدة وفذة فى هاتين المنطقتين، فإن الانكماش فى الاقتصاد العالمى ونهاية الحرب الباردة فَجَّرا أزمة. وحجب إغراق الأسواق المالية العالمية بدولارات بترولية فى السبعينيات المدى الكامل لنقاط الضعف الكامنة فى البناء الاقتصادى للمنطقة، لكن تخفيض الموارد الرأسمالية فى دول العالم المتقدم فى الثمانينيات كشف هذا المدى بشكل تام.

إن عزل سياسة التحول الصناعى فى الشرق الأوسط فى الثمانينيات كان متناقضًا تمامًا مع سياسة أمريكا اللاتينية وشرق آسيا فى سياق نظام تداخل القطاعين العام والخاص معًا. وفى غياب رأس المال الخارجى هبطت تجارة المنطقة فى السلع الصناعية بشكل كبير عن مثيلاتها فى آسيا وأمريكا اللاتينية، إذ يبلغ متوسط تجارة المنطقة (باستثناء تركيا) ٠٫٠٨١، فى حين يبلغ متوسط تركيا ٠٫٢٨٤. وفى حالات تجمع دول المخروط الجنوبى لأمريكا اللاتينية، ومنتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى يقف المؤشر عند ٠٫٥١٩ و٠٫٩٠٣ على التوالى (Henry and Springborg 2001: 42-3). وفى أمريكا اللاتينية، سمح هذا التكامل لقوة الدفع أن تستمر حتى التسعينيات، على الرغم من التناقص الكبير فى حجم تدفقات رأس المال الخاص. ومع ذلك، فإنه لحظة أن استعاد رأس المال عافيته العالمية، أصبحت أمريكا اللاتينية أيضًا مجالاً أقل قيمة بالنسبة إلى المستثمرين من ذى قبل (Mahon 1996). وفى الآونة الأخيرة ظلت المنطقة تخسر أرضًا، ولم تستطع تكرار "المعجزة" البرازيلية. ومع نهاية فترة النضج الهيمنى التى استمرت من عام ١٩٤٥ حتى السبعينيات، عادت الصحة الاقتصادية والسياسية لمعظم دول العالم الهامشى الفقير فيما تعثرت حركة رأس المال، وعادت من جديد الفجوة فى الدخل بين دول العالم الفقير والغنى أو تسارعت مع بدء حركة رأس المال من جديد.

وباختصار فإنه إذا كان تركز التدفقات الاقتصادية العالمية فى المنطقة المعتدلة فى بداية القرن العشرين، وفى حافة المحيط الهادى فى نهايته، قد وضع المنطقة فى موقف لا تحسد عليه، فهذا ما فعله تركز رأس المال الأمريكى فى دول العالم المتقدم، وفى نصف الكرة الغربى فى منتصف القرن. وكان هناك ارتفاع مؤقت فى ثروات المنطقة فى خلال الربع الأول من القرن العشرين وفى ثروات أمريكا اللاتينية من الثلاثينيات إلى السبعينيات. ونجم عن انهيار الإمبراطورية البريطانية انقلاب فى ثروات المستوطنات المعتدلة، فخسر أفرادها معظم المكاسب التى حققوها خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ونجم عن "تحرر" رأس المال لكى يتحرك بحرية فى جميع أنحاء العالم بدءًا من السبعينيات، انقلاب مشابه فى ثروات أمريكا اللاتينية. وشهد الشرق الأوسط نموًا اقتصاديًا متسارعًا من الخمسينيات إلى الثمانينيات، وتسارع معه التحول الصناعي، شأن معظم مناطق العالم الهامشى الفقير. ولكن على المستوى البنائي، كانت هناك اختلافات بين طريقة الشرق الأوسط فى التحول الصناعى وطريقة المناطق التى سجلت نجاحًا. ونشأ هذا الفارق من حقيقة أن الشرق الأوسط لم يصبح قط مكونًا لا يتجزأ من فضاء التدفقات الرأسمالية التى وجهها الحكم الأمريكي. وعليه، فإنه حتى الفارق بينه وبين مناطق العالم المتقدم من حيث الدخل، توقف مؤقتا، أو تراجعت سرعته فى الأربعينيات والخمسينيات، كان راجعًا للنمو الإجمالى للاقتصاد العالمى أكثر من كونه راجعًا إلى دخول المنطقة الناجح فى هذا الاقتصاد.

وبصفة عامة – إذن – نجد أن أقلمة الحكم السياسى خلال القرن العشرين الطويل لم تؤت ثمارًا اقتصادية كما كان متوقعًا عند انتهاء العهد الاستعماري، ولكن بدلاً من ذلك، عمقت الفجوة بين دخول دول العالم المتقدمة والهامشية ومن بينها دول الشرق الأوسط. وفى ظل هذه النتيجة، فإن اندماج المنطقة فى العهد الأمريكى كان مسئولا بالقدر نفسه عن اتساع فجوة الدخول. وخلال القرن العشرين الطويل، بدءًا من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر – واصلت المنطقة، باستثناء سبعينيات القرن العشرين – تحقيق الخسائر مقابل دول العالم المتقدم. حتى الآن، شددنا على الجوانب الدولية فى مسار الشرق الأوسط أكثر من تركيزنا على الجوانب الإقليمية، وهو ما سنتعرض له فى القسم التالى من هذا الفصل.

من المزارع إلى المؤسسات الصناعية الصغيرة

كانت الديناميكية الكامنة وراء النوبات الدورية للحركة إلى أعلى (وإلى أسفل)، التى ميزت القرن العشرين – كما عرضناها فى القسم السابق من هذا الفصل – ذات طبيعة نظامية عالمية. وهذا بالطبع لا يوحى بأن الجوانب الإقليمية لهذه الحركة لم يكن لها دور تلعبه؛ ولكنه يعنى أن أمثلة الحركة كانت مرتبطة بدرجات متفاوتة بصعود (وأحيانًا هبوط) القوى المهيمنة الثلاث، وهى المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وعلى الرغم من تمركز الاتجاهات النظامية العالمية فى النظم الرئيسية لحركة الاقتصاد، فإن التأكيد الرئيسى الذى تضعه التحاليل فى تقييمها للأداء الاقتصادى للشرق الأوسط بوصفه منطقة اقتصادية يبقى بصفة رئيسية على أصل سياسى وهيئة الدول التى تتبع هذا الأصل، والأهم يؤكد فشلها فى مواكبة إيقاع التغير العالمي. وحيث إن السياسة هى القوة الدافعة لديناميكية المنطقة الاجتماعية فإن بناء تصنيف سياسى قوى من المتوقع أن يوفر لنا نقطة بداية ذات معنى، وإن لم يكن دليلا معصومًا عن الخطأ إلى جذور المسارات الاقتصادية المختلفة التى تغلف هذه السياسة اليوم (Henry and Springborg 2001; Owen 1992). إن التركيز بشكل رئيسى على أبنية الدولة ينبع من التشخيص بأن دول المنطقة وقفت عائقًا للتغير، وظلت غير مستجيبة أو متخذة موقف الدفاع فى وجه التحولات الكبرى التى تعيد حاليًا تشكيل الاقتصاد العالمي. وسلكت الطبيعة المتأصلة للهيمنة السياسية مسلكًا شاذًا حين وُضِعَت فى وجه توقعات تلاشى الدول القوية. وهذا لا يبعد المنطقة عن نظرائها فى الجنوب فحسب، ولكنه يفسر لنا أداءها الاقتصادى الضعيف؛ ذلك أنه من الأمور المسلم بها أن الإصلاح السياسى سيدعم – حتمًا – النمو الاقتصادي، ويضمن الحراك الاقتصادي، ولكن فى ضوء الدور الحيوى الذى لعبته الاتجاهات النظامية العالمية فى توليد هذا الحراك، يجب معالجة القضية من زاوية أوسع.

إذا عالجنا الأمر من الناحية التاريخية لوجدنا أن العلامات التى لا تنمحى من التكوين الاقتصادى للمنطقة كانت فترات التنافس والانحلال الهيمني، أكثر من فترات الهيمنة،

التى تجاوزت - وبشكل جوهرى - الإمبراطورية العثمانية فى البداية، ثم تجاوزت بعد ذلك الشرق الأوسط (Wallerstein 1985). كما خلقت نهاية الحكمين البريطانى والأمريكى سيناريوهات متشابهة أنقذت المنطقة من تقلبات السوق. وكان ذلك واضحًا أشد الوضوح فى ندرة وحدات إنتاجية تشبه المزارع فى بداية القرن العشرين، وندرة وجود شبكات للقطاعات والشركات تربط الأنشطة الاقتصادية بفضاء التدفقات الرأسمالية العالمية. وبعبارة أخرى، ومن حيث البنية الاقتصادية الأساسية للمنطقة، فإن التحولات التى كان العهد الأمريكى يشهدها منذ السبعينيات تشبه من حيث الشكل، إن لم يكن المضمون، التحولات التى شهدها العهد البريطانى بدءًا من سبعينيات القرن التاسع عشر.

وبحلول الربع الأخير من القرن التاسع عشر كان منع تجارة العبيد فى المحيط الأطلسي، والذى اكتمل فى ستينيات القرن التاسع عشر، قد أنعش استراتيجية المجمع الزراعى بطول المحيط الهندى وعرضه، من جزر ماسكارين إلى آسام وماليزيا. انتعش المجمع الزراعى الذى لم يعد يقوم على عمالة العبيد فى هذا المناخ الجيد بفضل وفرة العمالة الرخيصة. وفى الجانب المقابل اتسع إنتاج السلع الاستوائية بشكل كبير فى النصف الثانى من القرن من البرازيل إلى سيلون، فانخفضت أسعارها مقارنة بالسلع الصناعية حتى انهارت الأسعار بشكل كارثى فى أواخر العشرينيات (Topik and Wells 1998). ونتيجة لذلك حل محل نجوم منتصف القرن التاسع عشر وهم منتجو السكر والبن والنيلة، منافسون من المحيط الهادى وأمريكا الجنوبية.

فى نهاية القرن ينتشر الإنتاج الصناعى فى الدول الهامشية الفقيرة ليصل إلى مناطق فى حافة المحيط الهادى، وكان هذا الإنتاج مقصورًا على أماكن قليلة على جانبى الأطلسى (مثل البرازيل والأرجنتين وجنوب أفريقيا). وإلى حد كبير، تتبع حركة تحريك عمليات التصنيع مسارات استراتيجية المجمع الزراعي. فنظائر اليوم للمزارع هى المصانع والمؤسسات الصناعية الصغيرة التى ملأت كثيرًا من مناطق دول العالم الهامشى الفقير. وكما هو متوقع، فإن وفرة الأيدى العاملة الرخيصة لا تزال تلعب دورًا جوهريًا فى نقل وتعهيد الشركات الدولية لعمليات التصنيع الخاصة بها إلى خارج حدودها.

مسألة أن الثبات المكانى لموجتى تغيير مكان الأنشطة الاقتصادية موجود فى آسيا ليس السمة الوحيدة لعملية توحيد عصرى العلو الأمريكى والبريطاني. وكذلك الحال بالنسبة إلى النتائج الناشئة عن قوة دفع العملية نفسها. وفى بداية القرن العشرين، وضع التوسع الفعال فى أماكن الإنتاج للسلع الاستوائية من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهندي، إذا ما وضعنا معه القدرة على الاستفادة من العمالة المؤقتة، وضع ضغوطًا خفضت سعر هذه السلع، وأدت إلى تدهور تجارة الصادرات فى العالم الهامشى الفقير. واليوم يؤدى ازدحام مشابه فى التصنيع فى مناطق العالم الهامشى الاقتصادية والذى بدأ منذ الثلاثينيات بفضل تشتت صناعة البدائل الاستيرادية، يؤدى إلى نتيجة تذكرنا بمصير أسعار السلع الاستوائية فى الربع الأول من القرن؛ فالانتشار المبهر للتصنيع خارج مناطق العالم الغنية جعل هذا النشاط نفسه أقل ربحية اليوم مما كان قبل قرن مضى حين كان عدد الموردين محدودًا (Arrighi and Drangel 1986).

ومع الضغوط التى أدت إلى خفض الأسعار فى كلا المثالين، نتيجة التوسع الإقليمى للنظام العالمى بعد سبعينيات القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وما نتج عن ذلك من انتشار لمواقع الإنتاج، شهدت المناطق التى استضافت هذه الأنشطة الاقتصادية الهامشية انكماشًا فى ثرواتها. وقد انمحت بالكلية المكاسب المبهرة للعقود القليلة الأولى، حين كان يجرى نقل هذه الأنشطة مبدئيًا، وإذا ما أردنا أن ندرك ذلك، علينا النظر إلى نجوم أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين والذين تحولت ثرواتهم، حتى قبل الانهيار العظيم، للانكماش المفاجئ، وأخفقت فى استعادة عافيتها الاقتصادية حتى خمسينيات القرن العشرين. وفى النصف الثانى من ذروة التجارة الاستوائية، من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى ثلاثينيات القرن العشرين، فإن الدخول الشخصية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، إذا ما قيست نسبة من دخول المناطق المتقدمة من الاقتصاد العالمي، انكمشت أو توقفت فى أفضل الأحوال حتى انهيار السوق العالمية (Latham 1981). وتغير الموقف قليلاً فى البيئة الدرامية لثلاثينيات القرن العشرين، وظهر سيناريو مشابه للتفاوت بين ثروات المناطق المتقدمة والمناطق الهامشية مرة أخرى بدءًا من أواخر السبعينيات. وكما شرحنا فى القسم الأول من هذا الفصل، ظلت الدخول فى مناطق العالم

الهامشية مقابل مثيلاتها فى مناطق العالم المتقدم تنكمش ليستمر عدم المساواة فى الدخل بين العالم المتقدم والعالم الهامشى (Horzeniewics and Moran 1997).

وفى ذروة الإمبراطورية البريطانية، لم يُستبعد المنتجون الريفيون فى الولايات العثمانية من أراضيهم، ومن ثم لم يتحولوا إلى عمال بالسخرة، كما كانت الحال فى اقتصادات المزارع، ولم يتم تحويلهم كذلك إلى مزارعين تجاريين يعتمدون على السوق، كما كانت الحال فى مناطق الاستيطان الحديث (Friedmann 1978). وهذا الأمر كان ضد مصلحة المنطقة، وإن لم يكن ذلك هو العامل الوحيد الذى حدد مسار التنمية فيها. ولكن الغالبية الساحقة من المزارعين الملاك تحولوا إلى مساهمين لا أيد عاملة زراعية، حتى حين كانت ملكية الأراضى متمركزة فى أيد قليلة خارج الأناضول بعد إجازة قانون الأراضى الزراعية عام ١٨٥٨؛ وإذا كان عجز المنطقة عن توفير أيد عاملة بوفرة قد عمل ضد مصلحتها فى أثناء محاولاتها لأن تصبح جزءاً لا يتجزأ من التقسيم الفيكتورى للعمل، فإن هذا العجز هو نفسه اليوم السبب فى نجاح العمليات التى أطلقتها الإمبراطورية الأمريكية التى تتحكم فى أداء المنطقة الاقتصادي. فقد هبطت حصة سكان الريف من ٨٠ إلى ٩٠ بالمائة من إجمالى عدد السكان عام ١٩١٣ إلى أقل من ٥٠ بالمائة فى معظم أجزاء المنطقة اليوم. وفى تركيا – على سبيل المثال – فإن النسبة تقترب بسرعة من ثلث عدد السكان، وهو متوسط أقرب إلى مثيله فى أمريكا اللاتينية.

وكان بقاء طبقة المزارعين الصغيرة مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بقدرة البيروقراطية الاستعمارية العثمانية على جمع الفائض الزراعى فى شكل زكاة زروع، وكان ذلك يتم دون وساطة. وفى ذروة الهيمنة البريطانية، تعززت مركزية هذه البيروقراطية بإجازة قانون الأراضى الزراعية عام ١٨٥٨. وعلى الرغم من صعود القوى المركزية فى شكل أعيان الأقاليم، فإن السيادة الكاسحة لطبقة المزارعين المالكة للأراضى والقليلة العدد ظلت كما هي، كما أن النخب صاحبة الأراضى الزراعية والعاملة فى مجال الأعمال، التى يتمتع أفرادها بعقلية تجارية اضطرت إلى زراعة أراض لم تكن مزروعة من قبل بدلاً من طرد المنتجين الضعفاء من أراضيهم التى يمتلكونها (Keyder 1987). حتى حين كانت صكوك الملكية يمتلكها أصحاب مصالح محليون وأقوياء، بدلاً من الملاك الشرعيين لهذه

الصكوك، وهم المنتجون المباشرون، فإن التنظيم القائم للإنتاج تأثر (Gerber 1987). وببساطة فإن ما تغير كانت وجهة الإيجار الذى كان يدفعه المزارع، من المقعد المركزى للقوة إلى ملاك جدد، وليس للهياكل الزراعية نفسها، ولا الأسلوب الذى كان يستخلص به الفائض من المنتجين المباشرين.

وهكذا كان يدير الإمبراطورية منتجون زراعيون صغار، على عكس الاقتصادات الزراعية الكبيرة التى كانت بحاجة إلى استيراد عمالة من الخارج على نطاق عريض. وأمام خلفية معدل الأرض مقابل العمالة العالى الذى كان الملمح الرئيسى لمشهد الإمبراطورية، ثبتت صعوبة تسخير العمالة الريفية لصالح رأس المال. حتى بعد الحركات المهاجرة وتدفق السكان فى أعقاب حرب القرم والحروب المتتالية فى البلقان، ظل معدل الأرض مقابل العمالة عاليا. بعبارة أخرى لم تلعب الإمبراطورية قط دور المضيف للعمالة غير المحدودة. والحقيقة أنه كان هناك نقص فى العمالة فى مصر فى أوج الطفرة القطنية، وكانت هناك فكرة جادة باستيراد عمالة إلى الأناضول، أو العراق، لكن هذه الفكرة فشلت فى أن تتحول إلى واقع. وضاعف من الصعوبات التى واجهتها القوى الإمبريالية فى زراعة هياكل جديدة من الإنتاج الزراعى حقيقة أنه لم تكن هناك ملكية أجنبية للأرض.

وأخفقت محاولات المسئولين البريطانيين إقامة وحدات زراعية عريضة النطاق، باستثناء مصر. فالأجزاء المأهولة نسبيًا بالسكان فى الإمبراطورية وضعت تحت دراسة متأنية ودقيقة من قبل هذه القوى بوصفها مواقع محتملة لزراعة تجارية عريضة النطاق. ولم يتكرر النجاح الذى حدث فى مصر والجزائر فى أماكن أخرى، ولكن تم تنفيذ مشروعات مشابهة فى بعض أجزاء الأناضول. وفشلت القوى العظمى فى تحويل المنطقة إلى إقطاعيات كبيرة فى مجال زراعة الحبوب، وواجهت زراعة المحاصيل الاستوائية مصيرًا مختلفًا؛ فقد كانت منطقة البحر المتوسط – على أية حال – غير ثرية وغير متنوعة بيئيًا بشكل يسمح لها باستيعاب المحاصيل الاستوائية. ومن الناحية الجغرافية، فحص شاطئ البحر المتوسط الخاص بالإمبراطورية فحصًا دقيقًا بل كانت هناك منافسات بين القوى الاستعمارية بشأنه. فقد كانت الحكومة الفرنسية تنتوى زراعة محاصيل استوائية فى المناطق الساحلية من الإمبراطورية وتحويل المنطقة إلى مورد كبير لقصب السكر

والبن والشاي والحرير وغيرها من المحاصيل، ولكنها لم تفلح في ذلك، فقد أفلحت فقط في زراعة القطن والتبغ، وهما المحصولان الوحيدان اللذان استمرا في المنطقة. ومن المفارقات أن التجربة استسلمت في النهاية لقوى الطبيعة السائدة في منطقة البحر المتوسط واستمرت الحبوب والنبيذ على حساب المحصولات الاستوائية (Issawi 1982: 35).

وبإيجاز، في الولايات العثمانية، على عكس معظم أنحاء العالم الهامشي الفقير في بداية القرن العشرين، كانت الإقطاعيات التجارية الكبيرة نادرة، باستثناء مصر. وكان انتشار الأراضي الزراعية الصغيرة دليلاً على تطورين يسيران عكس الاتجاهات التي أطلقها هبوط القوة البريطانية. أولًا: في غياب التخصص الكامن في اقتصادات المزارع الكبرى، ظلت صادرات الإمبراطورية متنوعة بشكل كبير: حيث كانت تشتمل على القمح والتبغ والشعير والعنب والتين والحرير الخام والصوف الخام والأفيون. هذه المحاصيل الثمانية كانت تمثل ٥١ بالمائة من الصادرات العثمانية في الفترة من ١٨٧٨ حتى ١٨٨٠، و٤٤ بالمائة في عام ١٩١٢. وحين تناقصت صادرات الحبوب بشكل حاد بسبب تخمة الأسواق العالمية بعد أن صار القمح يأتي من المستعمرات المعتدلة المناخ، قفز التبغ إلى المرتبة الأولى، واحتل القطن مرتبة أعلى بخطى سريعة جدًا. وظل اختلاط المحاصيل أكثر تنوعًا في فترة ما بين الحربين العالميتين كذلك (Issawi 1982: 31-2). ولكن حصة أي سلعة في إجمالي قيمة الصادرات العثمانية نادرًا ما تجاوزت ١٢ بالمائة. ثانيًا، المجال الحيوي في القسم الأول من هذا الفصل سمح لأوروبا بتمويل صادراتها بشكل أسهل من نظرائها الاستعماريين في العالم الهامشي الفقير (Frank 1976). وقد ساعد ذلك صغار الملاك على الهروب من قبضة التخصص في السوق العالمية، المطبق في أماكن أخرى، مما كان يحد من حجم الصادرات. وفي معظم السنوات الخمسين الأخيرة من الوجود الإمبراطوري، فإن وارداتها تجاوزت صادراتها؛ مما سمح ببقاء هذا الهيكل الزراعية على قيد الحياة.

ووقف غياب آليات السخرة المؤسسة، مثل تلك التى ميزت الاقتصادات الزراعية أو الاستعمارية، عقبة كأداء فى طريق جذب المنطقة لأصحاب العقول التجارية. لكن حتى حين حدث ذلك، وإن كان بشكل غير تام فى نظر البعض، كما هى الحال فى نظام العزب فى مصر (Richards 1979)، فإن تقلبات تجارة القطن، شأنه شأن أى محصول زراعى آخر، كانت سببًا رئيسيًا فى عدم وجود تنمية مستديمة. على العكس، أدى تقلص حصة صادرات القطن فى التجارة البريطانية إلى الركود. والحقيقة أنه باستثناء فترة زمنية قصيرة فى العقد الافتتاحى للقرن العشرين، هبطت حصة القطن فى الصادرات المصرية بشكل ثابت. وفى ذروتها فى الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩١٣، كان إجمالى تجارة مصر تمثل ما يصل إلى ٥٠ بالمائة من إجمالى ناتجها المحلي، وهو رقم أكبر من الرقم البريطانى (Owen and Pamuk 2000:5). وكانت تجارب ما بين الحربين للدول التى تعرضت للاستعمار أو الانتداب فى المنطقة مثل سوريا، والأردن، والعراق، متشابهة فى أن هذه الدول بوصفها تابعة لكيانات استعمارية أكبر فإن السيطرة على تدفق البضائع ظل فى أيدى السلطات الاستعمارية، ولم يكن لديها الرفاهية التى كانت تتمتع بها أسواق تركيا فى التقوقع لمواجهة الانكماش، ثم الانهيار. وبصفة إجمالية، فإن مصر المستعمرة، بشهرة قطنها الطويل التيلة على مستوى العالم، كان أداؤها أقل كثيرًا من الجمهورية التركية الشابة.

وأسهم إنشاء حكم استعماري، ودمج أعيان الأرياف، فى ظهور آلة استعمارية تجيز تشكيل إقطاعيات كبيرة. ولم تكن هذه الإقطاعيات تُكَوَّن على غرار الإقطاعيات الكبرى التى كانت تسود أوروبا فى العصور الوسطى، لكن العنصر الأهم هو أن توقيت تعزيزها ما كان ليأتى فى وقت أسوأ من ذلك التوقيع، إذ إنها جاءت وسط الطلب المتراجع وتدنى أسعار السلع الزراعية بدءًا من العشرينيات، لينتهى الأمر بانهيار السوق العالمية. وباستثناء ملحوظ لتركيا، بلغ تعرض هذه الإقطاعيات لتذبذبات الأسواق العالمية ذروته. وعليه، فإن إحكام أعيان الريف قبضتهم على مساحات كبيرة من الأراضى لم يفلح فى تعزيز ملكية هذه الإقطاعيات. وتوافقت مصالح ملاك الأراضى الزراعية مع التجار، كما تركت الرابطة الوثيقة بين الحكم الاستعمارى والأعيان بصمتها على الحياة السياسية للدول المستعمرة وتحت الانتداب خلال سنوات الحرب الثلاثين من ١٩١٤ حتى ١٩٤٤. فضلاً عن ذلك، فإنه

فى الأيام الأولى لاستقلال هذه الدول تولدت قوة دفع مختلفة عن تلك التى كانت فى تركيا. وقلبت سلسلة من قوانين الإصلاح الزراعى الاتجاهات السائدة فى فترة ما بين الحربين. وساعد على تطبيق هذه القوانين الاتجاه الاستراتيجى العام ناحية التصنيع، فقد كانت هذه الإقطاعيات تمد القطاع الصناعى الحضرى بواردات ثابتة من المواد الخام التى تُحَوَّل إلى سلع مصنعة، كما كانت تمد الطبقات العاملة بالمواد الغذائية. وفى مصر، سمح تراجع صادرات القطن ببداية مبكرة للتحول الصناعي. وفى تركيا سمح غياب طبقة ملاك الأراضى للبيروقراطيين بتوجيه دفة الاقتصاد وفق أهوائهم.

وفى ظل العهد الأمريكي، أسهمت شعبية التحول الصناعى لاستبدال سلع محلية الصنع بالواردات الأجنبية، فى وقت كان فيه القطاع الصناعى الحضرى فى أوجه، فى تفريغ الريف نتيجة للسرعة المثيرة للتحول الصناعى ولتعاظم الدخول التى كانت تعود على العمال المهاجرة. وأسهمت برامج المعونات الغذائية فى فترة ما بعد الحرب أيضًا فى هذا المصير عن طريق تسهيل إجلاء المناطق الريفية أو تفريغها (McMichael 2000). ونتيجة لذلك، فإن حصة العمالة الريفية فى الجيش الاحتياطى من العمال تراجعت بشكل سريع.

وفى الشرق الأوسط أيضًا، ومع مرور العقود، لم تصبح المنطقة أكثر حضرية، وتنشأ فيها مدن مثل القاهرة وإسطنبول وعشرات المدن المماثلة فحسب؛ بل إن ريفها دخل فى عملية ثلاثية تغير خلالها المشهد العام تغيرًا جعل من الصعب على العائد إليها أن يعرفها. أولًا: تحول التأكيد الحضرى الصناعى لعهد استبدال الواردات بإخضاع الأسعار الزراعية لاحتياجات حملة التصنيع – ومن ثم –تخفيضها عن الأسعار العالمية، الزراعة إلى نشاط اقتصادى أقل ربحية من ذى قبل، مما أسهم فى التدفق الكبير فى العمالة من الريف إلى المدن. واليوم لا تكاد الزراعة تسهم فى إجمالى الناتج المحلى لكل من مصر وتركيا بمقدار ١٠ بالمائة. ثانيًا: حين وجد تدفق العمالة الريفية طريقه إلى مناطق العملة الصعبة فى أوروبا فى حالة تركيا فى الستينيات والسبعينيات، وفى دول الخليج الغنية بالنفط فى حالة مصر وسوريا والأردن فى الثمانينيات، فإن عائدات العاملين بالخارج أعفت قطاعات هذه الدول الريفية من الضغوط السوقية، أو فى غيابها،

وأجبرتها على امتهان أنشطة تخدم الأسواق الغنية، مما يعنى تخصيص مساحات أكبر من الأراضى للبستنة على حساب الحبوب. وثالثًا، فإن الاشتراطات الخاصة بالزراعة فى برامج التقشف التابعة لصندوق النقد الدولي، وتخفيض الدعم المقدم لها بصفة خاصة، عَرَّضَا بشكل أكبر الإنتاج الزراعى لتقلبات الأسواق العالمية، وبدأت آثار تراجع سكان الريف تظهر، فضلاً عن انكماش حصة الزراعة فى إجمالى الناتج القومي، وهما علامتان كانتا دليلين على النمو قبل عقود قليلة مضت.

هذه التطورات الثلاثة وضعت الزراعة فى موقف شديد الضعف. ففى غياب قطاع زراعى حيوى يدخل فى طائفة عريضة من الشبكات المغذية لقطاع التصنيع والمد العمراني، أصبح دعم القطاع الصناعى المنافس من خلالها شبه مستحيل. وفى هذه العملية فإن المنطقة التى كانت مصدرًا للحبوب حتى الأربعينيات تحولت إلى مستورد كبير لها. ففى عام ١٩٧٨ وصلت واردات المنطقة من الحبوب إلى ما يقرب من ٢٣ مليون طن، لتكلفها ما يصل إلى ٤,٢ مليار دولار أمريكي. وكانت تركيا هى المصدر الكبير الوحيد فى المنطقة. وبشكل عام، فإن منطقة الشرق الأوسط تعد حاليًا أكبر مستورد للغذاء فى العالم من بين الدول النامية (Richards and Waterbury 1996).

المنطقة الزراعية الخلفية التى كانت تخدم المناطق المستضيفة للنمو الصناعى القوى فى العقدين الماضيين – التنينيات الأربعة وجنوب الصين – تحتوى على ثلاثة أرباع أو أكثر من إجمالى عدد سكان المنطقة. وقد أسهم فى هذه العملية – بشكل كبير – الجزر الحضرية الموجودة فى بحر واسع من السكان الزراعيين، تلك الجزر التى تقدم منافع لا تتحملها الشركات ومصادر العمالة الرخيصة المحصورة جيدًا. ولا تستطيع هذه السمة المميزة فى ذاتها أن تفسر لنا الصعود المعْجز لشرق آسيا، لأنها لا تستطيع أن تفسر الحالة الراهنة للشرق الأوسط. لكن من المؤكد أن الإمكانات التى تمتلكها المنطقة فى مجالى التعهيد والمقاولات من الباطن، وهما استراتيجيتان يفضلهما رأس مال الشركات لتوسيع حدوده إلى العالم الهامشى (Tabak 1996)، قد ضاعفها التوزيع الشكلى لسكانها. هذه الحالة من حالات التراكم الرأسمالى حولت تكاليف إعادة الإنتاج من الشركات إلى كاهل العمال أنفسهم، وجعلت العمالة الآسيوية أكثر جاذبية لاستراتيجيات التعهيد التى

تمتلكها الشركات. فى الشرق الأوسط، أسهمت فرص النمو فى الامتداد العمراني، وعجز سكان الريف عن العودة إلى المناطق التى نزحوا منها، وتباطؤ خطى التوعية، وتراجع قدرة الزراعة على استيعاب أعداد كبيرة من السكان، أسهمت فى إضعاف القطاع الريفي، وأضعفت أيضًا قدرته على ضمان نمو التوسع العمراني. ومن هنا فإننا نقول إنه إذا كانت إتاحة عمالة المزارع فى نهاية القرن التاسع عشر ووصولها اجتذبا تدفقات رأسمالية وسيطرة سياسية مباشرة فى شكل استعمار، فإن إتاحة شبكات ريفية للدعم فى نهاية القرن العشرين لدعم القطاع الصناعى هى التى تسهل مكافأة رأس المال، وهذا العنصر الثانى هو ما يفتقده الشرق الأوسط كما كانت الإمبراطورية تفتقده العنصر الأول.

وتبدأ قصة جديدة فى بداية القرن العشرين. فالطريق الذى سلكته تركيا فى فترة ما بين الحربين العالميتين، إذا ما قورن بالطريق الذى سلكته مصر، وهى الدولة صاحبة الاقتصاد والماضى الاستعمارى العتيد، والمندمجة بشكل كبير فى الاقتصاد العالمي، لوجدنا أن مصر قد أبلت بلاءً أسوأ من تركيا التى يحكمها نظام شبه فردى على المدى البعيد. وخلال سقوط الحكم البريطانى آنذاك، وقفت التنمية المصرية التى لا تنمو فى وضع مناقض تمامًا لتعافى تركيا الاقتصادى السريع بعد عام ١٩٢٣ (Hansen 1991: Chapter 3). ولم تستفد منذ السبعينيات الدولتان اللتان اجتهدتا للحاق بالاتجاهات العالمية السائدة وانتهجتا سياسة الانفتاح الاقتصادى – مصر من عام ١٩٧٣، وتركيا من عام ١٩٨١ – على الرغم من عدم نجاح هذه الاجتهادات. ومن عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٨، فإن نصيب الفرد من الدخل فى المنطقة نسبة مئوية من المناطق العالمية الغنية انخفض من ٨,١ إلى ٧,١، وفى حالة كل من مصر وتركيا مجتمعتين كان الهبوط من ٧,٧ إلى ٥,٦ (Arrighi 1991: 49). وكما ذكرنا فى مكان سابق من هذا الفصل، فإن نسبة عدد السكان الذين يقل دخلهم عن دولارين أمريكيين يوميًا فى المنطقة ارتفع نتيجة لزيادة السكان فى مصر وتركيا والمغرب. وبعبارة أخرى، أعادت المناطق المستعمرة فى الإمبراطورية – وبالتحديد مصر والجزائر – تشكيل نفسها اقتصاديًا وسياسيًا فى ظل رقابة القوى الاستعمارية، ودخلت فى فترة من التغيير الكبير والهائل. وبمجرد أن تعثر العالم الذى اعتادت هذه المناطق على سكناه، مع موت القوة المهيمنة (الإمبراطوريات

الاستعمارية)، فإن نجاح العهد السابق لم يعد ممكنًا الحفاظ عليه. وفى الوقت الراهن، يمكننا أن نرى مفترق طرق شبيها في داخل المنطقة. اليوم تركيا التى تحولت فى وقت مبكر إلى برامج التحرر الاقتصادي، ومصر التى كانت أول من انتهج سياسة الانفتاح الاقتصادي، لا يعدان من قصص النجاح فى المنطقة، خاصة بعد أن اتسعت فجوة الدخول بين الأفراد فى كلا البلدين اتساعا عظيما، وبعد أن بات كلا البلدين مثقلا بالديون. ومرة أخرى، فإن الدول التى دخلت اللعبة بالقوعد التى وضعتها القوى المهيمنة أخفقت فى أن تبلى بلاءً أحسن من البلاد التى لم تدخل اللعبة أصلًا.

وهذا الرأى يتعارض مع الرأى العام الذى يقول إن دول الشرق الأوسط لم تكن فاعلة بشكل كاف في مواجهة التحديات التى فرضتها التغيرات التى طرأت على المشهد الاقتصادى العالمى منذ الثمانينيات، مثلما فعلت نظيراتها فى الجنوب (Henry and Springborg 2001: 132). وتماشيًا مع الوصفات المتشددة التى قدمها البنك الدولى لضمان النجاح الاقتصادي، فإن تركيز سلطة الدولة وتعزيزها منذ الستينيات، وهى الوصفات التى نُظرَ إليها بوصفها تطورات مرحب بها مقابل خلفية من الهياج السياسى الذى ميز المنطقة فى العقود الأولى من عملية القضاء على الاستعمار، يُنظَر إليهما الآن على أنهما من العقبات كأداء فى سبيل التغيير. ولكن الجوانب الإقليمية فى المسار الاقتصادى للشرق الأوسط، رغم أهميته، قُزِّمَت بسبب الجوانب العالمية المنظمة لعمليات طويلة الأجل التى دعمت نوبات الحركة. وكما ذكرت فى قسم سابق من هذا الفصل، إذا أعادت مركزية المستوطنات المعتدلة من سبعينيات القرن التاسع عشر، وحافة المحيط الهادى من سبعينيات القرن العشرين، تشكيل الموقف النسبى للمنطقة فى التقسيم العالمى الجديد للعمل، فإن مركزية النصف الغربى للكرة الأرضية فى منتصف القرن العشرين هى التى أدت الوظيفة نفسها. وكانت هذه الموجات من الحركة أكثر ارتباطًا بدوائر الهيمنة الخاصة بالنظام العالمى من الديناميكية الإقليمية فى ذاتها. إن مساحة التقاط الأنفاس التى أُعْطِيَت للمنطقة خلال فترات التنافس الاستعمارى بدلت - بشكل كبير - خطى التدهور الاقتصادي، ولكنها لم تغير اتجاهه؛ فالشرق الأوسط ليس المنطقة الوحيدة فى الجنوب التى تشهد اتساعًا فى فجوة الدخول مع العالم المتقدم. ففى العقود الأخيرة كانت فجوة

الدخول العميقة بين المناطق المتقدمة الغنية فى العالم والمناطق الفقيرة هى القاعدة لا الاستثناء. وسواء تمكن رفع مستوى الدخول فى شرق آسيا (والمناطق الظهيرة)، وهى الاستثناء الوحيد لهذا الاتجاه حتى الآن، من وضع العلاقات بين الشمال والجنوب على قدم جديدة، أم لا، فهذه مسألة تحتاج إلى وقت لنتبينها.

المراجع

Amsden, Alice, (2001), *The Rise of the Rest: Challenges to the West from Late-industrializing Economies*, Oxford University Press, New York.

Arrighi, Giovanni, (1991), 'World Income Inequalities and the Future of Socialism', *New Left Review*, 189, 39–65.

——, (1994), *The Long Twentieth Century: Money, Power and the Origins of Our Times*, Verso, New York.

——, (2002), 'The African Crisis', *New Left Review*, 15, 5–36.

Arrighi, Giovanni and Jessica Drangel, (1986), 'The Stratification of the World Economy: An Exploration of the Semiperipheral Zone', *Review: A Journal of the Fernand Braudel Center*, 10(1), 9–74.

Bagchi, Amiya Kumar, (2001), 'Fluctuations and Turbulence of the World Economy', *Review: A Journal of the Fernand Braudel Center*, 24(2), 253–99.

Bairoch, Paul, (1977), *The Economic Development of the Third World Since 1900*, University of California Press, Berkeley.

Balassa, Bela, (1987), 'The Importance of Trade for Developing Countries', *Banca Nazionale del lavaro*, December.

Braudel, Fernand, (1984), *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century, Vol. 3: The Perspective of the World*, Harper and Row, New York.

Chaudhury, Kiren, (1997), *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East*, Cornell University Press, Ithaca.

Cummings, Bruce, (1987), 'The Origins and Development of Northeast Asian Political Economy: Industrial Sectors, Product Cycles, and Political Consequences', in Frederic C. Deyo (ed.), *The Political Economy of New Asian Industrialism*, Cornell University Press, Ithaca, NY, 44–83.

Frank, Andre Gunder, (1976), 'Multilateral Trade Imbalances and Uneven Economic Development', *Journal of European Economic History*, 5, 407–38.

Friedmann, Harriet, (1978), 'World Market, State, and Family Farm: Social Basis of Household Production in the Era of Wage Labour', *Comparative Studies in Society and History*, 20(4), 545–86.

Gerber, Haim, (1987), *The Social Origins of the Modern Middle East*, Lynne Rienner, Boulder.

Haber, Stephen, (1997), 'Economic Growth and Latin American Historiography', in Stephen Haber (ed.), *How Latin America Fell Behind*, Stanford University Press, Stanford, 1–33.

Hansen, Bent, (1991), *The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth: Egypt and Turkey*, Oxford University Press, New York.
Hanson II, J.R., (1980), *Trade in Transition: Exports from the Third World, 1840–1900*, Academic Press, New York.
Henry, Clement M. and Robert Springborg, (2001), *Globalization and the Politics of Development in the Middle East*, Cambridge University Press, New York.
Hopkins, Terence K., (1990), 'Note on the Concept of Hegemony', *Review: A Journal of the Fernand Braudel Center*, 13(3), 409–11.
Issawi, Charles, (1982), *An Economic History of the Middle East and North Africa*, Columbia University Press, New York.
Keyder, Caglar, (1985), 'The American Recovery of Southern Europe: Aid and Hegemony', in Giovanni Arrighi (ed.), *Semiperipheral Development*, Sage Publications, Beverly Hills.
—— (1987), *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development*, Verso, London.
Korzeniewicz, Roberto P. and Timothy Moran, (1997), 'World Economic Trends in the Distribution of Income, 1965–1992', *American Journal of Sociology*, 4, 1000–39.
Latham, A.J.H., (1981), *The Depression and the Developing World, 1914–1939*, Rowman and Littlefield, New Jersey.
Lewis, W.A., (1978), *Growth and Fluctuations, 1870–1913*, Allen & Unwin, London.
Leys, Colin, (1996), *The Rise and Fall of Development Theory*, Indiana University Press, Bloomington.
Lipietz, Alain, (1987), *Mirages and Miracles*, Verso, New York.
Maddison, Angus, (1995), *Monitoring the World Economy, 1820–1922*, Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
Maizels, Alfred, (1963), *Industrial Growth and World Trade*, Cambridge University Press, Cambridge.
Mahon, Jr. James E., (1996), *Mobile Capital and Latin American Development*, Pennsylvania State University Press, Pennsylvania.
McMichael, Philip, (2000), *Development and Social Change: A Global Perspective*, second edition, Pine Forge Press, Thousand Oaks, CA.
Owen, Roger, (1981), *The Middle East in the World Economy, 1800–1914*, Methuen, New York.
—— (1992), *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*, Routledge, London.
Owen, Roger and Sevket Pamuk, (1998), *A History of Middle East Economies in the Twentieth Century*, Harvard University Press, Cambridge, MA.

Pamuk, Sevket, (1988), 'The Ottoman Empire in a Comparative Perspective', *Review: A Journal of the Fernand Braudel Center*, 11(2), 127–49.
Richards, Alan, (1979), 'The Political Economy of Gutswirtschaft: A Comparative Analysis of East Elbian Germany, Egypt, and Chile', *Comparative Studies in Society and History*, 21(4), 483–518.
Richards, Alan, and John Waterbury, (1996), *A Political Economy of the Middle East*, second edition, Westview Press, Boulder.
Rostow, W.W., (1978), *The World Economy, History & Prospect*, University of Texas Press, Austin.
Sutcliffe, Bob, (2002), *100 Ways of Seeing an Unequal World*, Zed Books, London.
Tabak, Faruk, (1996), 'The World Labour Force', in Terence K. Hopkins and Immanuel Wallerstein (coordinators), *The Age of Transition. The Trajectory of the World System 1945–2025*, Zed Books, London, 87–116.
Topik, Steven C. and Allen Wells, (1998), 'Latin America's Response to International Markets During the Export Boom', in Steven C. Topik and Allen Wells (eds), *The Second Conquest of Latin America*, University of Texas Press, Austin.
Wallerstein, Immanuel, (1985), 'The Relevance of the Concept of Semiperiphery to Southern Europe', in Giovanni Arrighi (ed.), *Semiperipheral dDvelopment*, Sage Publications, Beverly Hills, 31–39.
—— (1992), 'The Concept of National Development, 1917–1989: Elegy and Requiem', in I. Wallerstein, *After Liberalism*, (1995), The New Press, New York, 108–122.
Walton, John and David Seddon, (1994), *Free Markets and Food Riots: The Politics of Global Adjustment*, Blackwell Publishers, Boston.
Waterbury, John, (1993), *Exposed to Innumerable Delusions: Public Enterprise and State Power in Egypt, India, Mexico, and Turkey*, Cambridge University Press, New York.
Wee, Herman van der, (1986), *Prosperity and Upheaval: The World Economy, 1945–1980*, University of California Press, Berkeley.
Whichard, Obie G., (1981), 'Trends in U.S. Direct Investment Position Abroad, 1950–79', Survey of Current Business, Vol. XIV, No. 1, 15–38.
Zimmerman, L. F., (1962), 'The Distribution of World Income, 1860–1960', in Egbert DeVries (ed.), *Essays on Unbalanced Growth*, Mouton, The Hague, 39–54.

المقال السابع

جنوب شرق آسيا: الاستحواذ الاستعماري والقضاء على الاستعمار في القرن العشرين الطويل

ماريا سيرينا أي ديوكنو

كانت جنوب شرق آسيا، تلك المنطقة المتسعة الأرجاء والشديدة التباين، ولا تزال في القرن العشرين، هي منطقة التناقضات: فهي تضم بورما على أحد أطراف المنطقة ، ذلك البلد الذي يخضع لاستعمار مزدوج (حتى عام ١٩٢٣ كان على المواطن البورمي أن يجتاز اختبارات الوظائف المدنية الهندية التي كانت لا تعقد في بورما، لكن في لندن أو الهند)، وتضم تايلاند على الحافة الأخرى، والتي لم تقع قط تحت براثن الاستعمار، وتضم الفلبين[١] التي غالبًا ما توصف بأنها بلد لاتيني أكثر منه آسيويا، على عكس جيرانها في جنوب شرق آسيا، أو فيتنام التي اصطبغت بالصبغة الصينية قبل وقت طويل من أن تصبح أجزاء من الصين جزءًا من ذلك البلد الضخم، وتضم ذلك الاتساع الشاسع المعروف بإندونيسيا التي تتكون من آلاف الجزر، مقابل دول جزر أخرى مثل سنغافورة وبروناي وغيرهما. وتناقضات مثل هذه تجعل التعميمات الخاصة بجنوب شرق آسيا أمرًا صعبًا، ويمكن للمرء أن يفهم بشكل أفضل إذا ما وضعها في ضوء مصادر التنوع الإقليمي.

أول مظهر من مظاهر التناقض التي أتحدث عنها هو تفاوت التجارب والخبرات السياسية التي مرت بها بلدان المنطقة في ظل الحكم الاستعماري. وأنبه أن الألفاظ

المستخدمة فى هذا الفصل مثيرة؛ إذ إن هناك ألفاظًا متشابهة تمامًا تستخدم، لكنها تشير إلى أشكال مختلفة من السيطرة الاستعمارية، ومنها الحكم المباشر والحكم غير المباشر، وأنواع من الاستعمار مثل الاستعمار الرسمى أى المباشر، والاستعمار غير الرسمى أى غير المباشر. مثلا فى المالايا البريطانية، سمح الحكم غير المباشر فى كيدا وكيلانتان وتيرينجانو وجوهور لهيكل السلطة الوطنية أن يظل فى موقعه (على الأقل من الناحية الشكلية) وحمى الديانة والعادات فى المالايا، ولكنه طلب من الحكام الوطنيين أن يستجيبوا لتعليمات المستشارين البريطانيين فى كل المناحى الاجتماعية. لكن أجزاء أخرى مثل بيراك وبانج وسيلانجور ونيجرى سيمبيلان كان يحكمها - بشكل مباشر - الجنرال البريطانى المقيم. وإلى حد ما كان الحكم المباشر وغير المباشر يطبق أيضًا من جانب الهولنديين فى إندونيسيا، وكانت المقاطعات فى كل من جاوا ومادورا يرأسها محافظ معين من قبل هولندا، فى حين كان هناك محافظون وطنيون فى الولايات الوطنية بالجزر الخارجية.

وإذا نظرنا إليها بطريقة أخرى لوجدنا أن هذه الأشكال من الحكم الأوروبى كانت - ببساطة - تعبيرات عن القوة الاستعمارية التى تمت معايرتها بطريقة تناسب ظروفًا محلية مختلفة. وسواء أكانت تحت حكم مباشر أم غير مباشر، فلا شك فى أن مالايا كانت مستعمرة بريطانية، وإندونيسيا كانت مستعمرة هولندية، وبورما كانت مستعمرة بريطانية، وفيتنام مستعمرة فرنسية، والفلبين مستعمرة أمريكية. وعلى عكس هذه الأمثلة للاستعمار المباشر، لم تكن تايلاند قط مستعمرة، أى إن هذه المملكة لم تكن فى أى وقت من الأوقات تحت حكم أجنبي، ولو بشكل غير مباشر، كما كانت الحال فى مالايا البريطانية. لكن المملكة التايلاندية تعرضت لضغوط استعمارية كثيفة من الفرنسيين والبريطانيين لأن هاتين القوتين توسعتا على جانبى المملكة. ومن عام ١٨٥٥، حين كانت المملكة منفتحة أمام التجارة البريطانية، إلى عام ١٩٠٩، حين تنازلت المملكة عن طرفها الجنوبى لبريطانيا، دخلت تايلاند فى نحو ١٠ معاهدات مع دول أوروبية متنوعة على أمل درء أية مضايقات محتملة قريبة من المركز. مثل هذا الضغط الخارجي وصف بأنه استعمار غير مباشر أو غير رسمي، على عكس المستعمرات الواضحة فى أماكن أخرى من المنطقة.

ويشير التناقض الثانى إلى الفوارق الثقافية فى المنطقة، والمنعكسة فى لفظ "لاتيني" وعبارة "إضفاء الصبغة الصينية" فى الإشارة إلى منطقة جنوب شرق آسيا. الحقيقة أن هذين اللفظين نتاج لتجارب تاريخية محددة (ومختلفة). فبعد أن أصبحت مستعمرة إسبانية لأكثر من ثلاثة عقود مثلا، فإن الفلبين التى تدين بالديانة المسيحية الكاثوليكية، باتت حالة متناقضة تمامًا مع جنوب شرق آسيا الذى يدين بالبوذية فى الجزء اليابس من المنطقة، ومع الجزر المسلمة المجاورة. ومن هنا، جاء التعبير الذى استخدمته فى بداية هذا الفصل بأن المستعمرة الإسبانية السابقة أكثر "لاتينية"، وأقل "آسيوية" من باقى دول المنطقة. وبالمثل، فإن عبارة "الصبغة الصينية" التى أطلقتها على فيتنام، ناتجة عن سيادة الصين على فيتنام فى القرون الماضية. وبعد مرور وقت طويل على هذه التجارب، تظل هذه الألفاظ قابلة للجدال.

التناقضات لا حصر لها ولا عدد على ما يبدو. فمن ناحية الحجم والمساحة، تفوق إندونيسيا كلا من سنغافورة وبروناي، وهما دولتان تتألفان من الجزر. والحقيقة أن هذه التناقضات ليست مساحية فحسب؛ بل هى سياسية أيضًا، فالحدود المعاصرة لدول جنوب شرق آسيا رسمتها قوى الاستعمار المتنافسة فى الغرب، ثم الاستقلال الذى حققته شعوب المنطقة. وبدءًا من المركز الاستعمارى القديم فى باتافيا، انتشر الهولنديون نحو باقى الجزر الأندونيسية. واللفظتان "بورما العليا" و"بورما السفلى" تشيران إلى أكثر من مجرد مناطق جغرافية، فهما تشيران إلى اتجاه الغزو البريطانى من دلتا إيراوادي، وهى لب المنطقة، ثم الاتجاه إلى أعلى إلى شان وكاشين والولايات الصينية. وعلى الجانب الآخر، فإن سنغافورة كان ينظر إليها على أنها جزء من دولة ماليزيا الأكبر حجمًا ومساحة، لكن الخلافات التى لم تُسَوَّ عشية الاستقلال نتج عنها ظهور عدد من الدول، وليس دولة واحدة أو دولتين.

وهناك نظرة إلى المنطقة تعطيها طبيعة مشتركة. وكما يشير بندكت أندرسون (Benedict Anderson 1998) بخصوص تايلاند وإندونيسيا والفلبين، تجد الإحساس بعدم الاكتمال، الذى تشهد عليه مشروعات بناء الدولة والمجتمع الجارية وغير المنتهية بعد، وكذلك فيما يخص تكرار الأنماط أو الحركات التى تشير إلى الاستمرارية والتواصل

من الماضى الاستعمارى إلى الحاضر المستقل. فتاريخ الاستعمار فى جنوب شرق آسيا، بهذا المعنى، هو قصة مستمرة، بها بعض الأبحاث الحاضرة التى تحمل علامات لا تخطئها العين على الإمبراطوريات السابقة، وأحداث أخرى تتحدث عن وجود تضامن فى أماكن أخرى من المنطقة. وسوف أناقش فى هذا الفصل ثلاثة أمثلة هى الطريق نحو الحداثة بوصفها تقدما، والذى يشهد عليه رعاية حكام غربيين للتعليم فى المنطقة، والكفاح من أجل الحداثة بوصفها حرية، وهذه المرة من جانب النخب والشعوب الأصلية، ثم تحول الاقتصادات المحلية واندماجها فى شبكات تجارية عالمية بوصفها مصدرا مهما من مصادر بناء الإمبراطورية. وفى كل بلد فى منطقة جنوب شرق آسيا، وقعت هذه التطورات فى نقاط زمنية مختلفة؛ ولهذا السبب فإن القرن العشرين الطويل يعد إطارًا زمنيًا مفيدًا؛ ذلك أن طوله يسمح لنا بعقد مقارنات على طول الحدود الاستعمارية.

الحداثة سلاح ذو حدين

كان الفارق بين البلاغة الإنسانية والاستيعاب القسرى موضوعًا طويلا فى المشروع الاستعماري؛ فقد شهدت القرون السابقة كيف بدأ الغزو بالفعل نفسه وهو إعادة تسمية المستعمرات من خلال المجاز الاستعماري: جزر الهند الشرقية الهولندية، الهند البريطانية، الهند الصينية الفرنسية، الفلبين (التى أخذت هذا الاسم عن الملك الإسبانى فيليب الثاني). وبعد أن جردت من أسمائها، وطبعت بهويات مستعمريها، انطلقت الإمبراطوريات. فكلمات بول كارتر "المشروع الاستعمارى بالملكية الدائمة من خلال تجريد الآخرين مما يملكون"[1] (Carter 1995: 377) أصبحت حقيقة. وبحلول العقد الأول من القرن العشرين، كانت فلسفة الغزو والحكم الأجنبى قد ترسخت بوصفها لغة الإنسانية. ففى بورما كان المسئولون الاستعماريون يصرون على أن مهمتهم كانت "تعليم

---

(١) استخدم بول كارتر هذه العبارة للإشارة إلى تسمية جزيرة مارتوج فى أستراليا باسم (Cape Inscription) فى عام 1801.

الشعب وحكمه، لا طغاة: لكن أمناء على نشر الحضارة كي تتوافر الظروف والأحوال التى تنتشر فيها الحرية، وتتاح فيها الفرص لجميع الأفراد حتى يتمكن أفراد الشعب من حكم أنفسهم" (Cady 1958: 198-9)، فى حين نشر الأمريكيون فى الفلبين فكرة "الاستيعاب الإنساني"، مؤكدين أن السيادة الأمريكية، وحقوق الفلبينيين وحرياتهم، أمران لا يلتقيان. وشأن نظرائهم البريطانيين، زعم الحكام الأمريكيون أن هدفهم كان "أن يضمنوا للفلبينيين الحرية التى يستحقونها، وأن يحموهم ويحموا ما يتمتعون به من امتيازات وحصانات، وأن يعودوهم على الحكم الذاتى الحر باتخاذ إجراءات تستغرق وقتًا طويلا، وأن يشجعوهم على أن تكون لهم طموحات ديمقراطية ومشاعر ومثل هى الوعد والإمكانات التى تنطوى عليها التنمية الوطنية المثمرة" (Schurman 1900: 4). لا تضع فى حسبانك أن هذه المستعمرات قد أخذت بغير قوة الحرب؛ حيث تم الاستيلاء على بورما فى سلسلة من ثلاثة أجزاء فى القرن التاسع عشر، وعلى الفلبين من خلال الحرب التى افتتح بها الأمريكيون القرن العشرين. أما مأساة الوقت الحاضر فهى أن مفهوم الاستيعاب الليبرالى التحررى لا يزال يعيش، لكنه يطبق هذه المرة عن طريق أسلحة الحرب التكنولوجية المتقدمة.

فلسفة الغزو الإنسانى كانت فى وقت من الأوقات خلاقة ومدمرة فى آن واحد. فلخير الشعوب المستعمرة كان لزامًا اختراع نظام اجتماعى وسياسى وثقافى إما ليعكس صورة المستعمر الأعلى، أو – على الأقل – لتربية أبناء المستعمرة والارتفاع بمستواهم قليلا على ألا يصلوا أبدًا إلى مستوى الحكام والمقيمين الغربيين فى المستعمرة. العبارة "الأمريكان الصغار أصحاب البشرة البنية"، والتى كان المسئولون الأمريكيون يستخدمونها فى وصف الفلبينيين، ربما تكون حالة متطرفة. لكن لخلق صورة فى التشابه الاستعماري، أو لرفع المستويات المحلية للمستويات المقبولة استعماريًا، فإن على السكان الأصليين أن يتم تفتيتهم شيئًا فشيئًا (أو هكذا كانت الإمبراطوريات تظن)، ثم يعاد تسميتهم واختراعهم عن طريق اللغة والتعليم، وأن يُعطى لهم مذاق للسلطة مع تأمين المعاقل الغربية.

إن طول فترة بقاء الاستعمار فى جنوب شرق آسيا (المستقلة) فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وميراث التعاون التكافلى بين نخبتى المجتمعين المستعمَر والمستعمِر

تفسر – إلى حد كبير – الطبيعة الطويلة قليلا، بل الممتدة بشكل غير مقبول – على الأرجح– للقرن الماضي. فمن جهة، كان التعليم وعرض الإدارة المحلية حافزين جاذبين للنخب المحلية. وبإلحاح من جانب الحكومات الاستعمارية لغض النظر عن الاستقلال – بشكل مؤقت – دُعِيَ الحكام الوطنيون إلى المشاركة فى مسيرة يرعاها الغرب نحو التقدم. ومن أمراء شان إلى سلاطين المالايا، كان التعليم يستخدم طريقا نحو الحداثة. وبعد أن وضعت بين قوتين استعماريتين متنافستين، استجابت مملكة سيام أيضًا – بشره شديد – لجاذبية التحديث الغربي، وكان الحكم اللامركزي، والإدارة الكفء، ورفاهية المستعمَرين، مثار مدح بوصفها "ركائز العهد الجديد" للاستعمار (Furnivall 1967: 230)، ويتضح ذلك – بشكل جلى – فى السياسة العرقية الهولندية فى إندونيسيا مع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر.

إن وعد الترقى فى الوظائف الحكومية، وامتلاك أدوات الحكم الذاتي، كانتا مسألتين جوهريتين فى أجندة الحداثة. ومن رموز تقليدية للسلطة تحولت السلطات المحلية إلى نخب بيروقراطية، ولكن كفاعلين أدنى مستوى، وبمسئولية محدودة عن الإدارة السياسية للمستعمرة. وبعيدًا عن أصولهم الريفية، وبتوجه متزايد ناحية الغرب، أدت تلك النخب المتعلمة الحديثة مهمة إضافية هى التوسط بين المزارعين وحكامهم الأوروبيين. "وبالنسبة إلى غالبية حتى الموظفين الحكوميين الاستعماريين المستنيرين والمتعاطفين، تعد الحقيقة الباقية دومًا هى أنهم حكام مستعمرة تابعة لهم، وأن دورهم هو الحكم فى حين دور الرعية هو الطاعة. هذا التصور لا يستثنى – على الأقل – الجهود المخلصة لتحسين أحوال المواطنين، وقيادتهم نحو حياة أكثر سعادة وأمانًا، ولكنه يستثنى – بكل تأكيد – قبول المواطنين مشاركين متساوين فى هذا العمل" (Emerson 1979: 484-5).

من جهة أخرى، كانت أدوات الحداثة سلاحًا ذا حدين؛ فبعد أن عرض الحكام الاستعماريون النخب المتعلمة فى جنوب شرق آسيا للمفاهيم الغربية عن الحرية والتحرر، كيف يستطيعون أن يحرموهم المزايا التى تتمتع بها الشعوب الغربية فى أوطانها؟ فى مقال كتب عام ١٩١٣ بعنوان "لو كنت هولنديًا ولو للحظة"، كتب سواردى سورجانينجرات يقول "فى رأيى أن هناك شيئًا ما فى غير مكانه، شيئًا غير برىء إذا طلبنا

من السكان الأصليين أن ينضموا إلى الاحتفالات التى ننظمها لإحياء ذكرى استقلالنا، أو لن نجرح مشاعرهم الحساسة، لأننا هنا نحتفل باستقلالنا نحن فى بلدهم الأصلى الذى نستعمره ... ألا يخطر ببالنا أن هؤلاء العبيد المساكين يتحرقون شوقًا للحصول على استقلالهم؟ لو كنت هولنديًا لما نظمت احتفالات استقلال فى بلد سرق منه استقلال شعبه" (Anderson 1983: 107-8).

من المفهوم أن يصبح التناقض بين الإعلانات الاستعمارية عن الصالح العام وفقدان الحرية الناتج عن الغزو، موضوع الحركات الوطنية فى المنطقة. لخص أندريز بونيفاشيو – قائد أول حرب تحرير فى المنطقة – الحكم الاستعمارى الإسبانى فى الفلبين بقوله: "مر أكثر من ٣٠٠ سنة منذ ذلك الحين، ومنذ تلك المدة الطويلة ظللنا نوفر احتياجات رجال ليجابسي؛ لقد كنا نوفر لهم الغذاء ببذخ شديد، حتى حين كنا نعانى الحرمان والجوع الشديد. لقد أنفقنا كل ثروتنا، وبذلنا دماءنا، بل ضحينا بحياتنا دفاعًا عنهم، بل إننا ذهبنا إلى درجة الدخول فى حرب مع أبناء أوطاننا الذين رفضوا الخضوع لهم. وبالمثل حاربنا الصينيين والهولنديين الذين حاولوا اقتناص الفلبين منهم".

ويمضى الرجل قائلا: "الآن، ومقابل كل ذلك، ما التنازل الملموس الذى قدم إلى بلادنا مقابل ما فعلناه؟ ماذا نرى ونحن نصدق وعودهم التى من أجلها قدمنا التضحيات؟ لا نرى سوى الغدر جزاءً لكرم وجودنا، وبدلاً من أن يفوا بعهودهم التى قالوا فيها إنهم يأخذون بأيدينا فى طريق المعرفة، عصبوا أعيننا ولوثونا بوضاعة شخصيتهم، ومحوا – عن عمد – هوية بلادنا. لقد عشنا فى ظل اعتقاد زائف، وانحدرت كرامة شعبنا إلى مستنقع الشر. وإن جرؤنا على تسول قليل من الحب كان جزاؤنا النفي، وحرماننا من أبنائنا وزوجاتنا وآبائنا المسنين. كل صرخة تخرج من صدورنا توصم بأنها كبيرة من الكبائر، ونعاقب عليها على الفور عقابًا فوريًا وضاريًا" (Bonifacio 2002: 96).

الدين واللغة والحرية

تفاوتت صيحات الصحوة القومية بشكل متوقع فى جميع أنحاء المنطقة. فى بعض المناطق، مثل بورما وإندونيسيا وماليزيا، ولعب الدين دورًا مهما فى تطور الفكر القومي، كون الدين مصدرًا للتمييز بين المستعمَرين والمستعمِرين. أسس معبد الباغودة فى بورما عام ١٩١٧ ائتلاف الجماعات البونية فى المستعمرة، وأعطى رابطة الشبان البونيين التى تأسست عام ١٩٠٦ لونًا سياسيًا قويًا لم يكن مرئيا آنذاك. أحد أوائل القادة الذين طالبوا بحكم وطنى كان يو أوتامًا، وهو راهب بوذى كان قد قضى بعض الوقت فى الهند بصفته عضوًا فى المؤتمر الوطنى الهندي. وفى هذه الأثناء، وعلى مستوى القرية، انتشرت الروابط القومية المحلية فى معظم ضواحى بورما وأحيائها بحلول عام ١٩٢٤، وهى الروابط التى قاطعت شركات تشيتيار المصرفية وامتنعت عن دفع الضرائب البريطانية، وفى بعض المناطق، ألفوا حكومات ظل (Moscotti 1974: 21-34). وفى كل من ماليزيا وإندونيسيا أصبح الدين أيضًا وسيلة للدفاع عن الهوية. وإحدى ركائز الإسلام هى الحداثة، وهذا ما كانت تركز عليه الصحيفة المالاوية "الإمام"، التى كانت تصدر فى الفترة من ١٩٠٦ إلى ١٩٠٨، وكانت تقول إن الإسلام لا يقف فى طريق المعرفة الغربية، وإن الدين يجب أن يتخلص من الخرافات والطقوس التى عفا عليها الزمان. وقف هؤلاء الإصلاحيون الشبان فى وجه جناح الجيل القديم الذى كان يصر على النظام الاجتماعى السائد. وقد وجد جيل الشباب الإصلاحى الذى اصطبغ بصبغة سياسية فيما بعد، وسيلة تعبير عن آرائه فى حركة قومية معادية للاستعمار، ومطالبة بالقومية المالاوية والإسلامية (Roff 1967: 56-90).

وبطريقة مختلفة تمامًا، أصبح الدين أيضًا مجالاً للمعارضة المبكرة فى الفلبين التى تدين بالمذهب الكاثوليكي. وقد انتقد الإصلاحيون الفلبينيون إساءات الرهبان الإسبان الذين كانوا يستخدمون اللغة الإسبانية فى الكتابة، كما أدانت المستعمرة "سيطرة الدير" على المناحى الدينية فى الفلبين. وفى فضحه للسيطرة السياسية والاقتصادية للرهبان الإسبان، اشتكى مارسيلو ديل بيلار من أن الأنظمة الدينية "لم تفعل شيئًا سوى إثارة

الفلبينيين، وضمان ولائهم لإسبانيا وللطغيان العالمي، وللحكومة الإسبانية التى لا تتمتع بالكفاءة" (del Pilar 1974: 191-2). وطالب هؤلاء الإصلاحيون المتعلمون، والناطقون باللغة الإسبانية، والملمون بالمفاهيم الأوروبية عن الحرية والمساواة، وطالبوا بمنح الفلبين الحقوق والامتيازات التى تتمتع بها الأقاليم الإسبانية. وكان الاستيعاب داخل إسبانيا وسيلة لا غاية من أجل الاستمتاع بحقوق التمثيل فى البرلمان، وحرية التعبير والاجتماع. وكان التعليم هو الركن الأساسى فى إصلاح المستعمرة، ولم يكن الهدف من التعليم هو العلوم الدينية على أيدى الرهبان؛ بل تعلم الزراعة والعلوم وغيرها من العلوم التى تعد البلاد للحياة الحديثة. وكما قال جراسيانو لوبيز جاينا "بعد خمس سنوات فى الجامعة يتخرج الشاب وهو يتحدث اللغة اللاتينية التى تميزه عن أقرانه، ويعرف بعض المعلومات الأساسية عن المادة والمصادفة والمادة الأولى والأشكال الأساسية، ولكنه لا يعرف شيئًا عن الجغرافيا والرياضيات والفيزياء والكيمياء وغيرها حتى يدرس هذه المواد بنفسه، وبشكل خاص". ويضيف لوبيز "وإذا كانت هذه المواد غائبة بشكل واضح وجلي، فعلى الجانب الآخر لم تغب قط حكايات القديسين والشهداء والصالحين التى تربت عليها عقول الأطفال" (1974:114).

وكانت اللغة جانبًا آخر من جوانب تنمية الوعى الوطني. وشأن نظرائهم الفرنسيين فى فيتنام، لم يرد المستعمرون الإسبانيون للفلبينيين أن يتعلموا اللغة الإسبانية فى المدارس لكى يمنعوا تدفق الأفكار المتقدمة من أوروبا. ولكن عكس الفرنسيين الذين قرروا تدعيم الكتابة الفيتنامية بالحروف الرومانية، مثل لغة موظفي الحكومة الفيتناميين، لم يدعم الإسبان الاستخدام الرسمى للغة تاجالوج أيضًا، أو لغة فلبينية أخرى. وحين استولى الأمريكيون على هذه المستعمرة من الفرنسيين، جعلوا مهمتهم هو تعليم اللغة الإنجليزية، ومحو اللغة التاجالوجية، حتى يتحرر الفلبيني، كما قال مسئول التعليم العام فى عام ١٩٠٣، "من الاعتماد الشائن على صاحب النفوذ من عرقه، وهو ما يؤدى إلى العصيان" (Stanley 1974: 85). وعلى النقيض، وفى فيتنام، سمحت فرنسا باستخدام النص الفيتنامى المكتوب بحروف رومانية؛ وهو ما مكن اللغة من أن تتطور لتصبح أداة من أدوات الوطنية الفيتنامية، وأصبحت هذه اللغة الفيتنامية المكتوبة بحروف رومانية

فى الثلاثينيات منتشرة ومعتمدة إلى درجة أن أى إيحاء بأن هذه اللغة هى لغة ثانية (طبقًا للبعض) كان يثير نقدًا قويًا لدى الصحفيين والمثقفين الفيتناميين (Marr 1981: 136-7).

نمو لغة المالاوى وتطبيقها فى خدمة القومية انطلقا بفضل الإصلاح الاستعمارى البريطانى للتعليم المالاوى فى عام ١٩١٧. ودعا تقرير وينستيد إلى نظام مدرسى قوى فى القرى فى مالاوى يمد سكان الريف بمهارات زراعية ومهنية. وكان أفضل خريجى المدارس الزراعية آنذاك يرسلون إلى كلية السلطان إدريس (تأسست ١٩٢٢) للتدريب، حيث كانوا يتعلمون ليتخرجوا مدرسين. وكانت مهمة خريجى هذه الكلية هى العودة إلى القرى الريفية، وباستخدام اللغة المالاوية فى التدريس، كانوا يقومون بتدريس الأدب المالاوى والتاريخ والحرف الأصلية والمهارات اليدوية. وبهذا الأسلوب وضعت أساسات تنمية الوعى المالاوي. أما الصحافة المالاوية فقد كانت صحافة دينية، مثل صحيفة الإمام، وكانت هناك صحف علمانية يومية، مثل "أوتوسان ميلايو"، ودوريات مثل "مجلة جورو" التى كانت تستهدف المتعلمين المالاويين (Roff 1967: 126-77).

ومع كون الحرية الموضوع الرئيسى محل تركيز الحركات القومية فى كل أنحاء المنطقة، اكتسبت الحرية معانى جديدة فى الخطاب المحلي. وأمام ضغط من القوى الأوروبية، استخدم ملوك الشاكارى راما الرابع حتى راما السادس (١٨٥١–١٩٢٥) اللغة التايلاندية المكتوبة لتأكيد سلطتهم، واستيعاب استخدامات جديدة تتطلبها البيروقراطية الحديثة فى التعامل مع المعتدين الخارجيين. وكان المعنى التقليدى لكلمة (تاي) منذ القرن الثانى عشر – أى الرعايا غير العبيد للملك – يشكل تناقضًا للعبودية التى كانت – لوقت طويل – بناء اجتماعيًا تايلانديًا. وفى عام ١٨٩٠، وكجزء من الإصلاحات التى قام بها الملك تشالولونجكورن، وضع أخوه الأمير دامرونج مقولة تفيد بأن العبودية هى المقابل المضوعى للتايلاندية. وبعد مرور عقدين على ذلك، ظهر تعارض مشوق بين الكلمة التايلاندية الحالية (سيريفاب) وتعنى الحرية، والتى تركز على سيطرة الإنسان على نفسه، وكلمة (إيتسارافاب) وهى الكلمة التقليدية التى تعنى سلطة شخص على الآخر. ولحل النزاع بين هذين التصورين عرف الملك راما السادس (١٩١٠–١٩٢٥) القومية التايلاندية

بوصفها وحدة "الأمة والدين والملك". ومع كون البوذية المرشد الروحى والأخلاقى للمملكة التايلاندية، أعلنت هذه المملكة عن نفسها بوصفها أساسًا للاستقرار، ومدافعًا عن الدين (Aphornsuvan 1998: 161-86). وفى عام ١٩٣٨، غير اللواء لوانج فيبانسونجرام اسم بلاده من سيام إلى تايلاند، واكتسبت كلمة تايلاندى معنيين مزدوجين: هما العرق أو الشعب التايلاندى الذى يضم الأمة، والحرية أو الاستقلال عن السيطرة الخارجية. ولا يزال مشروع الهوية غير مكتمل على ما يبدو؛ ففى الستينيات، وفى منتصف التسعينيات، ظهرت دعوات من جانب أعضاء فى المجتمع التايلاندى إلى العودة إلى الاسم القديم "سيام".

أما شعب جاوا على الجانب الآخر، فيميزون بين حرية ذات سيادة، وهى الحرية التى يعدونها حرية خارجية أو عادية، وبين نوع داخلى من الحرية، تلك التى يتمتع بها الشخص "الذى حرر نفسه من مغريات الحياة الدنيا". الحرية الأخيرة حرية منحها الله لعباده، فهى منحة إلهية للبشر كافة. كما كانوا يرون أنه من الضرورى "التغلب على أى شيء غير طاهر" (Reid 1998: 153). الطريف أن الإقرار بوجود حرية داخلية، وأنها مكون جوهرى من مكونات الحرية، موجود أيضًا فى تفكير جماعة "كاتيبونان" (أرفع وأكثر مجتمعات أبناء الشعب احترامًا)، التى أطلقت الثورة الفلبينية على إسبانيا عام ١٨٩٦. وفى تعاليم جماعة "كاتيبونان" كتب إيميليو جاسينتو قائلا: "إذا تحرك الداعى ناحية الشر، تبعه المدعوون ناحية الشر أيضًا" (الحكمة العاشرة)، ويقول أيضًا: "والنبيل هو من يقدم الشرف على المكاسب الشخصية، أما الوضيع فهو من يفضل النفع على الشرف" (الحكمة الخامسة)[1].

(١) ترجم هذا النص وتم اقتباسه من (T.A. Agoncillo 1956, reprinted 2002) والوارد فى كتاب The Revolt of the Masses, University of the Philippines Press, Quezon City.

الازدواجية بين السيادة الداخلية والخارجية، مع ذلك، كانت تشكل خطرًا على قضية التحرر من الحكم الاستعماري. وهناك مثالان من النضال الفلبينى يوضحان هذه المسألة: أول هذين المثالين هو جماعة "كاتيبونان"، التى كانت تعتبر الحرية ثلاثة أهداف داخلية متصلة بعضها ببعض: الهدف السياسي، وهو الاستقلال عن إسبانيا، والهدف الأخلاقى الخاص "بالتحول الداخلي" للشعب، والهدف المدنى الخاص بالدفاع المشترك عن المظلومين. ومقابل المبدأ التقليدى أو العملي، الخاص بتنحية هذه الأهداف جانبًا، ثم محاولة تحقيق كل واحد منها فى مرحلة منفصلة؛ جمع قادة "كاتيبونان" الاستقلال الخارجى عن إسبانيا مع التحول الداخلى للمجتمع، ولم يقولوا بتأجيل أحدهما أو فصله عن الآخر. وفى حين صعدت المعارك العسكرية ضد إسبانيا إلى رأس الأجندة الثورية، فإن الفلسفة المؤسسة للحركة فقدت قوتها الدافعة، وحلت محلها اعتبارات أكثر عملية خاصة بالاستراتيجية العسكرية، والسيطرة السياسية على الثورة. ونتج عن الانشقاق فى حركة "كاتيبونان" سقوط مؤسسها أندريس بونيفاشيو ثم إعدامه. ويمكن تفسير الانقسام الذى حدث فى الحركة فى جزء منه عن طريق مناظير مختلفة للحرية: أحدها ركز على "التحول الخارجي" للمجتمع، وضرورة الاستراتيجية والمهارة العسكرية من أجل هزيمة العدو الاستعماري. وثانيها هو دمج حرية "السيادة" الخارجية مع تحرير النفس من العادات الأنانية الخارجية. وكما يشرح لنا إليتو فإن المنظور الأول كان يميل إلى النظر إلى الثانى بوصفه دليلاً على عقلية العامة الأدنى مرتبة (Ileto 1979: 135-9).

معالجة هذه الأهداف بوصفها أهدافًا منفصلة بعضها عن بعض لا أهدافًا متكاملة، جعلت الأمر هينًا لتأجيل الاستقلال إلى جانب تحقيق التحول والتنمية الاجتماعية. هذا هو الخط الذى التقطه الحزب الاتحادي، ذلك الحزب الذى شكله أعضاء متذمرون فى النخبة الفلبينية كانوا قد انضموا للثورة، ثم بعد ذلك واجهوا (غير راضين) احتمالات الحرب على الولايات المتحدة. يقول ترينيداد باردو دى تافيرا، القيادى فى الحزب الاتحادي: "الاستقلال السياسى لا يجعل الناس يشعرون بأنهم فى مأمن من العبودية؛ ذلك أن القانون

لا يحمى الفرد ذا المكانة الدنيا من تسلط الفرد أو السلطة الأعلى. إن التحول الاجتماعى وحده هو الكفيل بحمايتنا من هذا الخطر" (Stanley 1974: 71). ومن هنا بات من الممكن أن ينتظر الاستقلال حتى يصبح الناس بحالة جيدة ومستعدين.

وبالمثل قال نجوين آن نينه، فى أوائل حياته حين كان يعمل رئيسًا لتحرير صحيفة لا كلوش فيليه (الجرس المشروخ)، والذى صار بارزًا فى الحركة القومية الفيتنامية، إن فيتنام ابتليت بالمشكلات الاجتماعية والسياسية، تلك المشكلات التى لا يستطيع الاستقلال وحده حلها. لقد كان الناس بحاجة إلى تجديد الروح المبينة على الثقافة والفكر الفيتناميين (Duiker 1976: 140). لكن بعد مرور عامين تقريبًا، أية فى عام ١٩٢٥، وعلى عكس باردو دى تافيرا، أدرك نجوين آن نينه أنه من أجل تحقيق النجاح فإن التحول الاجتماعى والإحياء الثقافى كانا بحاجة إلى بيئة حرة وغير عدائية، وقال: "حين يوضع المجتمع بين خيارين أحدهما الموت والآخر العبودية، يكون اختيار الموت هو الخيار الشجاع. فإذا ما واجهت الجماهير الموت وأبت الظلم، وإذا لم يتخلَ المستعمرون عن سياساتهم الظالمة واستغلالهم المقيت، يصبح من واجب الشعب أن يحلم بوسائل للنضال تلائم الاحتياجات الحالية، وتنظم المقاومة التى يستطيعون بها محاربة الظلم" (Duiker 1976: 142).

وعلى الجانب الآخر، طبق المسئولون الاستعماريون كتابات معينة على متمردى جنوب شرق آسيا وعناصرها الثورية بهدف توصيل رسالة واحدة فقط، مفادها أن الخروج على القانون والإجرام هما المادتان اللتان تصنع منهما الثورات. فكان المتمردون الفلبينيون – على سبيل المثال – يُوصَفُون بأنهم لصوص وقطاع طرق من جانب الإسبان ومن بعدهم الأمريكيون، أما المتمردون الفيتناميون فكان الفرنسيون يقولون إنهم قراصنة. (وخلال فترة الطوارئ فى أواخر الأربعينيات والخمسينيات وصف فدائيو الحزب الشيوعى المالاوى بأنهم متمردون). وفى عام ١٩٠٠، برر المفوض الأمريكى وليام تافت معاملة العناصر الثورية الفلبينية التى رفضت الانصياع للقوى الأمريكية؛ لأنهم – على حد قوله– خارجون على القانون وطالب، إما بشنقهم وإما نفيهم بعد القبض عليهم؛ لأن "مقاومة السلطات الأمريكية ليست إلا مؤامرة هدفها القتل والاغتيال" (Stanley 1974: 65). وفى المحاولة الأخيرة من أجل فرض السيطرة التامة على فيتنام فى أواخر القرن التاسع

عشر، أعلن العقيد ليوتي قوله: "يجب أن يكون المرء على قناعة كاملة بأن هذه مؤامرة، وليست تمردًا"، فرد عليه قائد الفدائيين دي ثام عام ١٨٩٢ قائلا: "لسنا قراصنة؛ ولكننا متمردون ندافع عن أوطاننا ضد الغزاة. إننا نحترم حرمة الموتى، ولا نشوه الجرحى" (Lamb 1972: 253).

التجارة العالمية والاقتصادات المحلية

صاحب الاستيعاب السياسي لشعوب جنوب شرق آسيا دمج اقتصاداتها المحلية في التجارة العالمية. ولم تكن تجربة جنوب شرق آسيا في التجارة البحرية بالطبع جديدة، فقبل وقت طويل من الحكم الاستعماري، كانت المنطقة ساحة لشبكات متحركة من التجارة والثقافات التي تقطع البحار ذهابًا وعودة. هذه التجربة في التجارة البحرية، إلى جانب وجود السكان المهاجرين أصحاب النفوذ، وبصفة أساسية الصينيين والهنود، أعطت التاريخ الاقتصادي لجنوب شرق آسيا أكثر ملامحه بقاءً. أحد الآراء التي أعرب عنها آيان براون أنه في ظل الحكم الاستعماري، تمسك مزارع جنوب شرق آسيا – بصفة أساسية– بالممارسات الزراعية القائمة، ولم يهتم بالشكل الجديد للنشاط الاقتصادي الذي من شأنه أن يفصله عن الماضي، ولكنه استمر في العمل بالطريقة نفسها التي كان يسير عليها دائمًا. وفي أوائل الحقبة الحديثة، مارس الأفراد والمجتمعات بشكل جماعي درجة متميزة من التخصص المحصولي، كما أنتجوا فوائض، وقايضوا وباعوا في أسواق محلية وخارجية في آن واحد. وفي الحقبة الحديثة، اكتفى هؤلاء المزارعون بانتهاز فرصة خدمة الأسواق الأكبر على نطاق أكبر؛ وذلك لاستغلال مميزات التخصص بشكل أكثر دقة (Brown 1997: 278).

وعلى الجانب الآخر، كان للتخصص عوائقه. في حالة سيام – على سبيل المثال – كان التخصص في الأرز استجابة لطلب خارجي قوي بعد انتصاف القرن التاسع عشر، وقد نتج عن ذلك تراجع في صناعة المنسوجات المحلية (كما كان ذلك راجعًا أيضًا إلى أن الواردات الأجنبية كانت أرخص)، فضلاً عن إنتاج السلع الاستهلاكية مثل السكر.

يقول تاشتشيب وساذى إن جزءًا من الزيادة فى صادرات الأرز قد تم على حساب المنتجات المحلية الصنع (Nartsupha and Prasartset 1981: 5). حدثت قصة مألوفة فى جزيرة باناي، حيث عانى صناع نسيج إيلويلو التى كانت فى يوم من الأيام منتعشة بسبب التخصص فى إنتاج السكر فى جزيرة نيجروس المجاورة. يصف ألفريد ماكوى أثر الانتقال من إنتاج المنسوجات على صادرات السكر فيقول: "تم استيعاب رأس المال، والمهارات التجارية، والعمالة التى فقدت وظائفها بسبب الهبوط المفاجئ فى صناعة الغزل وبسرعة فى اقتصاد جزيرة نيجروس المتسع للسكر. وفى حين كان رجال أعمال المدينة ينتقلون عبر مضيق جيماراس للسيطرة على الأراضى المزروعة بقصب السكر، فإن الأحياء الحضرية فى كل من جارو ومولو فقدت حركتها، وأصبحت ضواحى هادئة وخاضعة للسيطرة الأجنبية التى بدأت تنمو عند مدخل نهر إيلويلو. وتراجع عدد سكان جارو من ٣٠،٢٠٠ نسمة عام ١٨٥٦ إلى ما لا يزيد على ١١،٢٠٠ نسمة بعد مرور ٣٠ عامًا (McCoy 1982: 307).

إضافة إلى ذلك، فإن الاستحواذ على الفرصة المتاحة يوحى بقوة طبقة المزارعين، وهى القوة التى كانت موجودة فى حدود معينة، وعادت إلى الحياة بأشكال متعددة (وبلا شك خلاقة)، ولكن فى إطار الاقتصادات الاستعمارية، وفى ظل السلطة السياسية للدول الاستعمارية. وإذا كان التاريخ الاقتصادى للمنطقة يميل إلى تسليط الضوء على دور الشركات الغربية، وتقليل أهمية مزارعى جنوب شرق آسيا. فإن السبب فى ذلك راجع - بشكل كبير - إلى أن الأول موثق توثيقًا جيدًا، فى حين أن الدليل على الثاني، وخاصة البيانات الإحصائية، غير كامل وسطحي، وغير متساوٍ، وأحيانًا لا يُعتمد عليه.

ومع ذلك فإن الشركات الغربية لعبت بدون شك دورًا مهمًا فى اقتصادات جنوب شرق آسيا. وسواء أكان ذلك فى استخراج ومعالجة المحاصيل الزراعية أو المنتجات المعدنية، أو شرائها وبيعها للتصدير، كانت مصالح تلك الشركات الكبرى فى الموارد الطبيعية الهائلة بالمنطقة والمتمثلة فى الأرز والسكر والبن والقنب وأشجار الساج وغيرها من الأشجار والزيوت والقصدير والمطاط وغيرها. بدأت معظم الشركات بشكل متواضع فى شكل ملكيات وأحيانًا بين أصدقاء وأقارب. الأمثلة على هذه الأشكال هى أكبر شركة أرز

فى بورما وقت الاستعمار، وشركة الصلب إخوان وشركاء التى أسسها وليام سترانج ستيل، وشركة الأخشاب فوكار وإخوانه، والتى بدأت بفرديناند فوكار (Braund 1975: 17-18). وفى الفلبين، فإن المسئولين عن تأسيس شركة راسل وستارجيز، وهى أهم شركة فى القرن التاسع عشر، كانت تربطهم إما علاقة دم أو مصاهرة، وهم توماس هانداسيد بيركينز وتوماس تى فوربز وجورج روبرت راسل وهنرى بى ستارجيز (Legarda Jr 1999: 256). وأدت الصداقة التى كانت تربط بين توماس سكوت، وهو شريك فى شركة جاثرى وشركاه سنغافورة، وتى إتش هيل صاحب شركة شبه جزيرة مالايا للبن إلى تأسيس شركة كامونتينج (بيرك) للمطاط والتصدير المحدودة، وبالمثل فإن تأسيس شركة شمال وجنوب بارا للمطاط (لندن) كانت تعود إلى الصلة الشخصية بين دبليو دبليو بيلي، صاحب مزرعة فى سيلانجور، وجيه إم ألينسون مدير شركة بارلو وشركاه فى سنغافورة (Drabble 1973: 79-81).

إضافة إلى ذلك، كانت الشركات الغربية مرتبطة بشكل مباشر بالمراكز المالية ومراكز الشحن الكبرى فى أوروبا والولايات المتحدة. فقد كان للشركات البريطانية فى مانيلا مثلا مكاتب فى ليفربول وجلاسجو أو لندن، وكان كبار الموظفين فى هذه الشركات ينتقلون غالبًا إلى هناك بعد الخدمة فى الفلبين. وكان لشركات الأرز والأخشاب الأوروبية الكبرى فى بورما، والمسجلة بوصفها شركات ذات رأسمال مشترك فى أوروبا أو الهند، ترتيبات مالية مع بنك الهند الاستعماري، والذى كان آنذاك بنك الحكومة، وكذلك مع مصارف معتمدة للتعامل بالنقد الأجنبي فى رانجون تقوم بتمويل التجارة البحرية مثل تشارتارد بنك أوف إنديا، وأستراليا والصين وهونج كونج وشنغهاى بانكينج كوربوريشن، وبنك لويدز. وفى مالايا كانت شركات مطاط مثل جاثرى وشركاه وإدوارد بوستيد وشركاه "وكالات" نظرًا لارتباطها بشركات فى لندن (Drabble 1973: 78-9). الصلة بلندن، التى كانت مركز العالم المالى فى ذلك الوقت، أعطت الشركات الأوروبية ميزة كبرى. وأصبح استخدام الشركات البريطانية فى الفلبين مثلا للحوالات ممكنا بفضل صلتها بلندن (Legarda Jr 1999: 256-60).

وعن طريق دفع مقدمات للمزارعين قبل وقت الحصاد، تمكنت شركات غربية من السيطرة على التوريد وكذلك على محاصيل التصدير. وقبلت الشركات الأنجلو أمريكية فى الفلبين، بصفتها بنوكا تجارية، عربونا من الملل والطوائف الدينية ومن أفراد عاديين، و- من ثم -كانت تتمكن من تمويل العمليات التجارية. كما كانت تقدم قروضًا لمزارعى السكر والبن والقنب، وكانت تحسب هذه العمليات على أساس القيمة التقديرية للمحصول وتشتريه مقدمًا. وكانت المبالغ المالية التى تدفع مقدمًا للمحاصيل الزراعية تقدم من خلال وسطاء متعددين وكان من بينهم مواطنون إسبانيا مزدوجو الجنسية وصينيون، وكانت تمتد من الممولين الرئيسيين لتصل إلى المزارع الفلبينى (Legarda Jr 1999: 277-82).

وبالمثل كان يتم تمويل نظام سمسرة الأرز فى بورما بالمقدمات التى كانت تدفعها مضارب الأرز الكبيرة والتى كانت غالبًا بريطانية، مع أن ذلك لم يكن يأتى من حسابات خاصة ولكن من الائتمان الذى كانت تقدمه البنوك فى رانجون وغيرها من الموانئ. ومن خلال طبقات من السماسرة، بدءًا من السمسار الرئيسى فى الشركة، كانت المقدمات تمر بسلسلة من السماسرة حتى تصل إلى "سماسرة الأدغال" فى حقول الأرز. وكان ينتهى الحال بالمقدمات التى لا يتم سدادها بأن تصبح ديونًا تغطى المحاصيل المتتالية(١). كما كانت الشركات الغربية الكبرى فى رانجون تسدد مقدمات لمضارب الأرز البورمية الصغرى من خلال عقود تسليم مستقبلية. ولتحقيق النجاح كانت الأسعار المقدمة للأرز المضروب فى أوائل الموسم أعلى كثيرًا من أسعار الإنتاج الجاهز، وكان على المضارب الصغرى أن تلتزم بتواريخ العقود ومواعيد تسليم المبيعات المتفق عليها (Solomon 1931: 81). وكانت أهمية هذه المقدمات الحقيقة تستخدم لمواجهة رسوم الاستغلال الأجنبى للمزارعين. مثلا، جاء فى مقال نشر فى صحيفة أسبوعية رسمية "أنه لا شك فى ثراء التربة البورمية، ولكن ماذا كان المزارعون البورميون سيفعلونه دون

(١) تقرير حول «تسويق الأرز فى الهند وبورما» نشر عام ١٩٤١ فى «مدير المطبوعات» فى مدينة دلهى صفحة ٢٨٢.

العمالة الهندية الرخيصة ومقدمات المبالغ التي يحصلون عليها من سماسرة الأرز، والتي كان يتلقاها هؤلاء السماسرة بدورهم من شركات الأرز الأجنبية؟[1].

اتحاد المصالح

تفرعت الشركات الغربية فى جنوب شرق آسيا أيضًا إلى شركات تجارية ذات قيمة مع أنها لا تعمل فى المجال نفسه. وبتطبيق نظام الوكالة، كان الوكيل يمول جزءًا من النشاط التجارى ويقوم بتنميته ويدير كل الأنشطة الصناعية الأخرى، حتى ولو لم يكن مساهمًا كبيرًا فيها. كما كانت دوائر الإنتاج الزراعى المتنوعة تسمح لعمليات معالجة كثيرة بأن تحدث فى أوقات مختلفة من العام. وعليه فإن بعض مضارب الأرز فى بورما تضاعفت أعدادها مثل مصانع تقطيع الأخشاب أو معاصر الزيوت الكبرى مع أن أكبر مضارب الأرز (من حيث الطاقة الاستيعابية) كانت مخصصة بالكامل للأرز. وفى الواقع أنه على الرغم من أن هذه الشركات كانت عادة تصف نفسها بأنها تجار عمولات فى مجال التصدير والاستيراد فإن كثيرًا منها كان لها مصالح أكبر وأطول ذراعا. وكان عدد كبير من هذه الشركات (خاصة من بين الشركات المهمة) وكلاء شحن وتأمين وكانت تمتلك فروعًا مختلفة للشركات وكانت هذه الفروع بعضها مملوكة للوكيل. وكانت شركة Ker & Co. فى مانيلا مثلا وكيلا لشركة British & Foreign Marine Insurance Co. وشركة Union Mrine Insurance Co. وشركة Sun Fire Office وشركة Smith, Bell & Co. وشركة Commercial Union Asurance Co. وشركة Imperial Fire Assurance Co. وبالإضافة إلى كونها وكيلا لشركة Colonial Maritime and Fire Insurance Co فى باتافيا كانت شركة Russell& Sturgis تمتلك مصنعًا لتخزين المبردات ومصنعًا للبن وكانت الممثل المحلى لبنك Baring Bank (Legarda Jr 1999: 275-6).

---

(1) مقال بعنوان «شبح الاستغلال الأجنبي» منشور فى الصفحة الثانية من صحيفة "Rangoon Gazette Weekly Budget" الصادرة يوم ١٨ مايو عام ١٩٢١.

وفى أماكن أخرى كانت هناك ممارسات شبيهة. بعيدًا عن الأرز وخشب الساح كتبت شركة .Steel Bros لعامليها فى مجال الغابات بأن "الشركة مهتمة بكل شيء فى مقاطعة (بورما) وأننا نعمل فى خطوط أخرى غير الغابات"(١). واشتملت هذه المصالح على امتيازات لكل المعادن ما عدا البترول، وكانت تمتلك أسهما فى شركة Indo-Burma Petroleum Co. وفى شركة .Pynma Development Co(وهى شركة تعدين) وشركة Burma Cement Co. ، وملكية محالج القطن ومعاصر الزيت، ومصنعًا للقطن ومكبسًا لتغليف البالات، ومصنعًا للقصدير، ومصانع للصابون والشموع، ومصانع للمطاط والدقيق والصمغ. إضافة إلى ذلك، كانت شركة ستيل وكيلاً لخطوط شحن مثل Bibby Line وشركة Henderson Line وشركة India-Natal Line وشركة Indo-China Steam Navigation Co. وشركات تأمين مثل Lloyds و١٨ شركة أخرى تعمل فى مجالات التأمين ضد الحريق والتأمين البحري. وتكملة لعملياتها التجارية، كانت شركة Steels تتاجر فى القطن وزيوت الخضروات وغيرها من الحاصلات الزراعية.

إضافة إلى ذلك، فى معظم مستعمرات جنوب شرق آسيا، كانت الشركات الغربية تنتمى لروابط تجارية ذات نفوذ كانت تقوم بحماية تجارتها ومصالحها التجارية. وكانت الشركات التى تعمل فى بورما على سبيل المثال تنتمى لغرفة التجارة البورمية (الأوروبية)، والتى كان لها ممثلون فى المجلس التشريعى البورمي، ومجلس وصاية الموانئ، والمجلس البلدي، والعديد من اللجان الفرعية الحكومية الخاصة بالأرز والأخشاب والواردات والشحن. وكانت الغرفة ناجحة فى جهود الضغط من أجل مصالحها إلى درجة أنها تمكنت من وقف العمل بقانون نقل ملكية الأراضى البورمية لعام ١٩٠٨. يقول السير أرثر بروس، المستشار التجارى للحكومة الاستعمارية "على الرغم من صغر الغرفة

---

(١) مذكرة بعنوان «طلبات دائمة لقسم الغابات» نشرت فى دليل «منتجات شركة ستيل» لشركة Steel Bros. and Co. Ltd. (1932) فى الأول من يوليو ١٩٣٢: ١٠٣ .

الأوروبية فإنها كانت متماسكة، وكانت أحيانًا فى أثناء الصراع على القوة بين الأحزاب السياسية البورمية تجد نفسها ممسكة بميزان القوة"[١].

فى المالايا، وفرت الحكومة الاستعمارية بيئة قانونية ومؤسسية للقطاع الخاص. مثلا، فوض قانون الأراضى العام، والصادر عام ١٨٧٩، الحكومة بمنح عقود إيجار "بشروط استثنائية" لأشخاص أو شركات "تقدم أنظمة محسنة للمناجم العاملة عن طريق الآلات الأوروبية بإشراف أوروبى ذى خبرة" (Wong 1965: 54). أما قانون التعدين الصادر فى عام ١٨٩٥، فقد عامل أراضى التعدين سلعة يمكن شراؤها بحرية، واستخدامها ضمانا للحصول على قروض، ولكن ليس فى المضاربة، كما أعطى عمال المناجم ضمان الحيازة من الدولة، ومن الشركات المنافسة المطالبة بالتعويض (Wong 1965:55). وكان الأثر الصافى لهذه الإجراءات تجريد شيوخ القبائل المالاوية من السلطة التقليدية على المناجم ولإخراج عمال المناجم الصينيين الذين كانوا قد احتكروا هذه الصناعة معظم القرن التاسع عشر.

لكن فى الفلبين، كان الموقف مختلفًا. كان هذا البلد يوصف فى أواخر القرن التاسع عشر بأنه "مستعمرة أنجلو صينية بعلم إسباني" (Wickber 1965: 72). يقول متعاطف إسبانى عن هذا البلد "شيء مؤسف هذا البلد الإسباني. فإذا نظر شخص إلى العملة ظهرت المكسيك، وإذا نظر إلى الغالبية من السكان الذين يختلطون مع الجماهير الأصلية، تظهر الصين، وإذا نظر إلى التجارة الأكثر قيمة ظهرت كل من إنجلترا وألمانيا وأمريكا الشمالية" (Quioquiap 1894: 177). وكما يلاحظ بينيتو ليجاردا (1999:256). فإن النشاط الاقتصادى (الغربى اللا إسباني) والسيطرة السياسية (الإسبانية) لم يقعا فى يد واحدة".

(١) مذكرات السير أرثر بروس، المستشار التجارى لحكومة بورما عام ١٩٤٤، والتى كانت تحمل عنوان "Burma Recol lections". وهى مخطوط أوروبى فى الأرشيف الحكومى الهندي، لندن: ٢١.

لم تكن الحكومة الاستعمارية مهتمة بخلق الظروف التى تزدهر فيها صناعة القطاع الخاص؛ ومن هنا كانت الشركات الأنجلو أمريكية فى الفلبين مختلفة عن الشركات الأخرى فى جنوب شرق آسيا، التى كانت تتمتع بنفوذ سياسى عن طريق التمثيل فى الهيئات الحكومية الرفيعة المستوى، أو استفادت من القوانين الاستعمارية المشجعة للقطاع الخاص.

وفى جميع أنحاء جنوب شرق آسيا، اعتمد نجاح الشركات على علاقة منافع متبادلة مع الآسيويين المهاجرين الذين كانوا قد استقروا - بشكل أو بآخر - فى المنطقة، فقد خدم الصينيون والهنود بوصفهم عمالا ومقرضى أموال للمزارعين، وسماسرة فى تجارة السلع، فى حين كان الآسيويون من أصول أوروبية وإنجليزية يتم تفضيلهم بوصفهم موظفين إداريين. لكن فى السنوات الأولى من الحكم الاستعمارى تنافس الآسيويون المهاجرون مع الشركات الغربية، وخاصة فى مجال المطاط وتعدين القصدير. وكان الصينيون قد سيطروا - لوقت طويل - على صناعة التعدين فى مونثون باكيت وسيام، وقد أفاد ذلك المصالح البريطانية التى كانت تحاول اختراق هذه الصناعة. وبإمداد ثابت للعمالة الصينية، واتحاد قوى مع رؤساء القبائل المالاوية، نجح المهاجرون الصينيون فى السيطرة على صناعتى القصدير والمطاط حتى تسعينيات القرن التاسع عشر.

وبمجرد بدء ذلك التعاون مع المهاجرين الآسيويين اكتشفت الشركات الأوروبية أنه ليس مفيدًا فحسب؛ بل سهل أيضًا، فقد كان هؤلاء المهاجرون موجودين بوفرة (بأعداد أكبر من الأوربيين بكثير)، وأقل تكلفة (حيث كانت أجور الأوربيين عالية جدًا)، وكانوا يتكلمون اللغات المحلية، ويعرفون السكان وثقافتهم؛ كونهم مقيمين منذ وقت طويل فى المكان، كما كانوا يتزوجون بهم. ومع أن الصينيين والهنود كانوا أجانب، كان السكان المحليون ينظرون إليهم بوصفهم غرباء لا أوروبيين، إقامتهم فى المستعمرة متقطعة أو قصيرة، وبعيدون عن الثقافات وأساليب حياة جنوب شرق آسيا. وعليه، ومن الناحية العملية، ربط المهاجرون الصينيون والهنود الاقتصاد الزراعى المحلى (ومجتمعه) بتجارة التصدير والاستيراد الأكبر (والعالمية) والتى تمثلها الشركات الغربية.

من بين الأدوار المتعددة التي لعبها المهاجرون الآسيويون. كان للتمويل والسمسرة أعظم الأثر في السكان الزراعيين. ولأن البنوك الأجنبية لم تكن تقدم القروض إلى المزارعين، فإن المقرضين الصينيين والهنود قاموا بتمويل العمليات الزراعية والتعدين، بدءًا من شراء الأرض في بعض الأحيان، إلى معالجة السلع وتوزيعها. وإذا لم يكن المقترض البورمي يملك أرضًا، ولكنه يمتلك محصول أرز، كان التاجر الهندي أو الصيني يقرضه المال بضمان المحصول نفسه، بمعدل ثلثي أو ثلاثة أرباع قيمة المحصول الذي سيشتريه. شريطة أن يعين التاجر حارسًا له على المحصول، ويغلق عليه المستودع[١]. وكان التجار الصينيون والهنود يمولون حتى المضارب المحلية، وكان يقوم بهذه العملية أيضًا مقرضون غيرهم من القطاع الخاص بأسعار فائدة تتراوح بين ١٨ و٢٤ بالمائة أو أعلى من ذلك المعدل (English 1919:664). وكان الصينيون والصينيون البورميون يطبقون في وسط مقاطعة لوزون وشمالها نوعا من القروض يطلقون عليه اسم (عقد إعادة البيع)، وبمقتضى هذا العقد كانوا يضعون أيديهمْ على أرض المزارع الذي كان لديه خيار شرائها من جديد بسعر القرض، بالإضافة إلى قيمة الرهن المضاف إلى الأرض من جانب المقرض. وإذا عجز المزارع عن إثبات أن لديه هذا الحق (لأن العقود كانت نادرًا ما تُوَثَّق)، أو عجز عن إعادة شراء الأرض، فإنه يخسرها تمامًا ويستولي عليها التاجر المقرض، الذي كان غالبًا ما يؤجرها له في أغلب الأحيان (Wickberg 1965: 99).

"التجارة الحرة". النسخة الأولى

من بين الفوائد الكثيرة للحكم المدني أن المسئولين الاستعماريين كانوا يعدون حرية التجارة شرطًا رئيسًا من شروط التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من الترتيبات القانونية والمؤسسية المساندة للأعمال الغربية، كان هناك عرف سائد يقضي بعدم تدخل

(١) تقرير لجنة التحقيق البورمية في الأعمال المصرفية في المقاطعات في الفترة ١٩٢٩-٣٠، مجلد رقم واحد لعام ١٩٣٠ ، Superintendent. Government Printing, Rangoon, 106

الدولة فى عمليات القطاع الخاص. وتشير التجارب الاستعمارية فى جنوب شرق آسيا إلى ما لا يقل عن تفسيرين اثنين "للتجارة الحرة" هما: عدم الاحتكار، وعدم وضع العوائق التجارية، مثل الرسوم والحصص.

فى عام ١٩٢٢، أبلغ وزير الزراعة البريطانى المجلس التشريعى البورمى قوله: "كان جل السياسة الحكومية لسنوات طوال منع حيازة شركة واحدة حيازة احتكارية"[١]. ومع أن ما قاله الوزير كان إشارة إلى صناعة الغابات، فإن مسئولين إداريين بريطانيين آخرين ألقوا بيانات مشابهة تتعلق بتجارة الأرز. لكن الحقيقة أن صناعات التصدير الأخرى الكبرى كانت تعمل فى شكل اتحاد شركات: إما لتخفيف آثار الأزمات العالمية، وبخاصة المنتجات، وإما للحصول الدائم على المحاصيل بأسعار فى صالح الشركات الغربية. ولعل المثال الجيد للحالة الأولى هو صناعة السكر فى جاوا: ففى أعقاب أزمة السكر (الدولية) فى الفترة ٨٤ -١٨٨٥، والهبوط الذى تبعها فى أسعار السكر العالمية، شُكِّلت النقابة العامة لمنتجى السكر فى الجزء الهولندى من الهند، وتألفت هذه النقابة من مديرين مقيمين لمصانع السكر فى جاوا كان معظمهم يعيشون فى هولندا. وفى عام ١٩١٧، أعلنت الرابطة الهولندية لمالكى شركات السكر فى الجزء الهولندى من الهند أن الموقف يستدعى تشكيل اتحاد منتجين؛ وأدى هذا إلى إنشاء اتحاد جاوا لمنتجى السكر، الذى عين ممثلا له فى مدينة سورابايا بجاوا. ونتيجة للقلاقل العمالية فى الفترة من ١٩١٨ حتى ١٩٢١، أنشأت النقابة اتحادًا منفصلا لأصحاب الأعمال فى مجال صناعة السكر بهدف وضع سياسة مشتركة تتعلق بالنقابات العمالية. وفى عام ١٩٣٢ مُنِحَت عملية تصدير السكر بشكل احتكارى لرابطة الجزء الهولندى من الهند لبيع السكر، وذلك لتحل هذه الرابطة محل النقابة، وكانت أدوارهم مقسمة بين النقابة ومديرى مصانع السكر والرابطة بوصفهم مصدرين يسيطرون بشكل تام على السكر (Boomgaard 1988: 162-3).

---

(١) تقرير محاضر جلسات المجلس التشريعى البورمى فى الأول والثانى و١٥ مارس ١٩٢٢: ٧٣.

أما الهدف الثاني من تشكيل الاتحاد فهو السيطرة على الواردات (والأسعار)، وهو ما يتضح في أجلى صوره في تكوين اتحاد بولينجر بول، وهو الاتحاد الذي كان يجمع أصحاب مضارب الأرز ومصدرين، وقد شُكِّل عام ١٩٢١ بهدف شراء الأرز وبيعه. وقد اتحدت شركة.Steel Bros and Co وشركة .Bulloch Bros and Co وشركة Ellerman's وشركة .Aracan Rice and Trading Co وشركة Anglo-Burma Rice Co معًا لتمتلك جميعًا نسبة ١٠،٣ بالمائة من إجمالي عدد مضارب الأرز في المستعمرة في عام ١٩١٧، ونسبة ٤،٩ بالمائة عام ١٩٣١، لكن هذه كانت مضارب كبيرة، حيث كان حجمها (فيما يخص عدد الموظفين) يزيد في المتوسط بمقدار تسعة أو عشرة أضعاف إجمالي عدد العاملين في جميع المضارب الأخرى[١]. ومقارنة بالإنتاج المتواضع لصناعة مضارب الأرز التي تنتج عشرة أو عشرين أو خمسين أو مائة طن في اليوم (Clark 1941:38)، فإن شركة Steels في مدينة كاناونجوت وحدها كانت طاقتها الاستيعابية ١٥٠٠ طن من الأرز قبل الضرب يوميًا و ١٠٠٠ طن من الأرز بعد الضرب يوميًا (Clark 1973:19).

ولقد أصبح هذا الاتحاد قويًا إلى درجة أنه لم يكد يمر عامان على إنشائه حتى أصبح موضوعًا للجدل في المجلس التشريعي. سأل أحد أعضاء المجلس التشريعي البورمي قائلا: هل صحيح أن المضارب الأوروبية "قد شكلت اتحادا هدفه النزول بأسعار محصول الأرز قبل ضربه، الذي تشتريه وتضربه بنفسه وتعده للتصدير؟"[٢]. في عام ١٩٢٩، وفي عشية الركود، اقترح نائب بورمي آخر تشكيل لجنة للتحقيق في تجارة محصول الأرز والأرز المضروب بصفة عامة، وتصرفات اتحاد بولينجر بول بصفة خاصة[٣]. وفي تقريرها، شرحت اللجنة المؤقتة أن هدفها هو التحقيق في هبوط الأسعار، "خاصة في

(1) Large Industrial Establishments in India, 1917 and 1931, 1917, Superindent, Government Printing, Calcutta and Manager of Publications, Delhi, Annual Report on the Working of the Indian Factories Act, 1917 and 1931, Superindent, Government Printing, 1917 and 1931, Rangoon

(2) BLCP 2, 1, 26 November 1923:29

(3) BLCP 13.

ضوء الرأى السائد فى بورما بأن هذا الهبوط كان راجعًا إلى تلاعب مجموعة من أصحاب مضارب الأرز فى السوق فى رانجون"(١). وليس من قبيل المفاجآت أن تخلص اللجنة إلى ما يلي:

لا يتوقع أحد أن تعمل شركة تجارية بدون ربح. فالاتحاد منظمة أُنْشِئَت من أجل الحفاظ على الذات فى مواجهة المنافسة العنيدة من جانب مضارب الأرز المتعددة التى أنشئت حديثًا. ونتمنى التوصل إلى حل وسط، وهو غلق المضارب التى تمثل عددًا لا لزوم له، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة، وأن يتم تقسيم محصول الأرز غير المضروب بحصص عادلة على المضارب التى تستمر بعد ذلك، على أن يورد المحصول بالأسعار العالمية العادلة. لكن فى غياب هذا الحل الوسط، لا يبدو من المناسب أن نفحص عن قرب التكتيكات المستخدمة فى الحرب من أجل البقاء. فالاتحاد لا يتمتع بميزة قانونية، كما أنه لا يحتكر محصول الأرز. فهو قائم على سمعته التجارية، ومهارته فى السوق وعلى التمويل. واللجنة لا ترى مبررًا لتدخل الحكومة فى ظل الظروف الحالية"(٢).

فى عيون اللجنة – إذن – كان من الممكن أن تسوء الأمور أكثر لولا وجود اتحاد بولينجر بول. كان يمكن أن ترتفع الأسعار دون توقف فى ضوء المنافسة فى قطاع ضرب الأرز. وكان من الممكن أن يستفيد المزارعون، ولكن بشكل مؤقت؛ لأن المضارب كانت ستعمل فى ظل خسارة، وبذلك تترك المجال للآخرين لكى يرتبوا احتكارا. وفى النهاية – طبقًا لرؤية اللجنة – ستكون حال المزارع أسوأ(٣). إذن "تنظيم" المنافسة أفضل من العمل بحرية تامة. والشيء نفسه ينطبق على صناعة خشب الساج. جاء فى محضر إحدى جلسات المجلس التشريعى الاستعمارى ما يلي:

(1) Government of Burma Revenue Department Resolution, 23 November 1931, Rangoon Gazette Weekly Budget, 30 November 1931:2

(2) Rice and Paddy Trade Interim Report: 26-7

(3) Solomon (1974), Rice and Paddy Trade Interim Report:26

من الواضح أنه فيما يتعلق بالغابات الأكبر والأبعد، فإن الشركة الكبيرة فقط هي التي تستطيع أن تعمل في مجال مخزون الأخشاب الجاهز للتقطيع ليدفع إلى الحكومة العائد الذي تنتظره من هذه الصناعة. لقد كانت الحكومة تعمل منذ سنوات لكي توفر لصغار رجال الأعمال فرصة الحصول على منتجات الغابات[1].

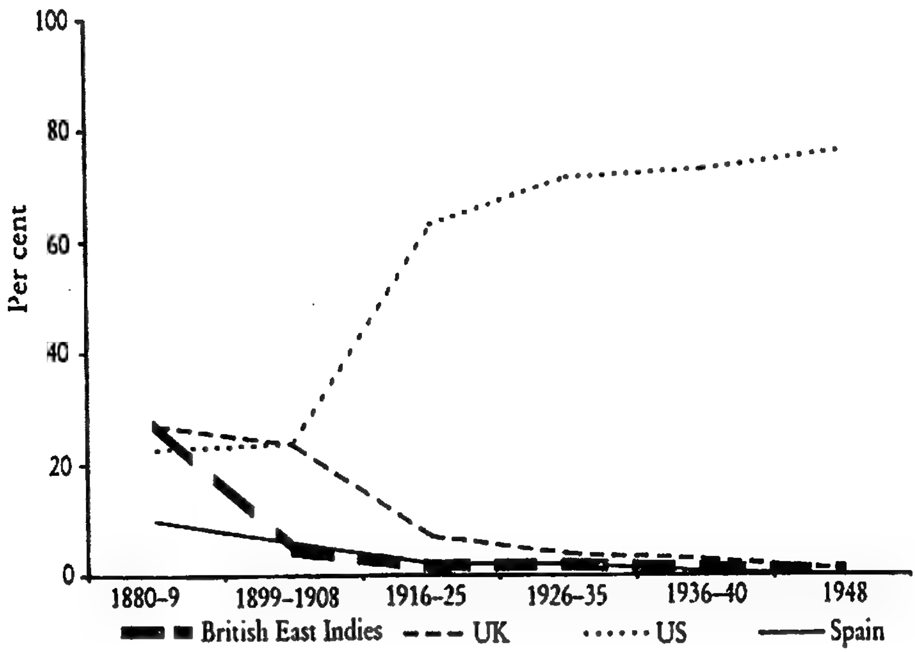
"التجارة الحرة". النسخة الثانية

النوع الثاني من "التجارة الحرة" جاءت به الحكومة الأمريكية إلى الفلبين. ففي عام ١٩٠٦، سمح قانون باين- أولدريتش بالدخول الحر للبضائع الأمريكية والفلبينية إلى أراضي البلدين، لكن مع وضع قيود على حجم السكر والتبغ الفلبيني الذي يمكن أن يدخل إلى الولايات المتحدة دون رسوم جمركية (ولكن كانت الحصص سخية). ومع ذلك لم يتم فرض قيود مناظرة على المنتجات الأمريكية. فقد وضع القانون أيضًا سقفا قدره ٢٠ بالمائة على المكون الأجنبي (غير الفلبيني وغير الأمريكي) للبضائع فلبينية الصنع التي يمكنها أن تدخل الولايات المتحدة دون رسوم. وكان الأرز، بالإضافة إلى ذلك، معفيًا من معاملة عدم سداد رسوم جمركية. وقد اعترض القادة الفلبينيون على التجارة الحرة على أساس أنها "على المدى البعيد ستشكل ضررًا على المصالح الاقتصادية للشعب الفلبيني" وتحول الفلبين إلى دولة تابعة لأمريكا، فتشكل بذلك تهديدًا في وقت الاستقلال (Salamanca 1968:127). هذا الخوف لم يكن دون أساس، إذ إن أحد آثار التجارة الحرة كان القضاء على كل المنافسة الأجنبية (وعلى رأسها البريطانية) من تجارة الاستيراد والتصدير، معطيًا بذلك الولايات المتحدة نحو ٨٠ بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية للفلبين وقت الاستقلال.

---

(1) BLCP 1, 2: 73

استمرت ترتيبات التجارة الحرة بعد أن حصلت الفلبين على استقلالها. قانون التجارة الفلبيني (١٩٤٦)، والذي تم سنه شرطا للحصول على منح مالية من الولايات المتحدة لإعادة تأهيل البلاد بعد الحرب، ضمن أن تعطى حصص الإعفاء الجمركي للشركات نفسها (وغالبيتها أمريكية) التي كانت تهيمن على التجارة قبل الحرب. وكما توضح لنا شيرلي جينكينز (١٩٥٤: ٦٤) فإن "فترة التجارة التفضيلية الطويلة شجعت على إعادة الإنتاج الزراعي المتخصص، والذي كان قد توقف خلال الاحتلال الياباني للفلبين.



شكل ٧,١: التجارة الخارجية الفلبينية: حصة التجارة مع بلدان مختارة، في الفترة ١٨٨٠ حتى ١٩٤٨

المصدر: Jenkins 1954: 171

التفضيلات والامتيازات التجارية للمستثمرين الأمريكيين مالت ناحية تشجيع تطوير الصناعات الاستخراجية، مثل التعدين لا التصنيع للسوق المحلية الفلبينية". الأسوأ أن القانون تطلب تعديلاً على الدستور الفلبيني، الذى يقصر تطوير الموارد الفلبينية واستخدامها على المواطنين الفلبينيين والشركات المملوكة لفلبينيين، لكى يسمح للأمريكيين بالحصول على حقوق "متساوية". ينص تعديل "التكافؤ" الذى أُدْخِلَ على دستور ١٩٣٥ على " أنه إذا كان التصرف والاستغلال والتنمية والاستفادة من الأراضى الصالحة للزراعة والشجرية والمعدنية ذات الملكية العامة، والمياه والمعادن والفحم والبترول وغيره من الزيوت، وكل القوى ومصادر الطاقة المحتملة، وغيرها من الموارد الطبيعية للفلبين، وتشغيل المرافق العامة، متاحة لأى شخص يجب أن تُتَاح لمواطنى الولايات المتحدة، ولكل أشكال الأعمال التى يمتلكها أو يسيطر عليها - بشكل مباشر أو غير مباشر - مواطنو الولايات المتحدة" (Jenkins 1954: 67-8). وظل التعديل والتجارة الحرة (مع تراجع سنوى فى حصص الإعفاء الجمركي) ساريًا حتى عام ١٩٧٤.

وإذا كان مزارع جنوب شرق آسيا بسبب التجارة الحرة، فإن الحكومات الاستعمارية كانت تقدم بعض المواساة، وكان الأسى الذى يعانيه المزارع شائعًا فى كل المنطقة. وكما قال مسئول استعمارى بريطاني: "فيما يتعلق بالحاصلات الزراعية فإن الشكوى القائلة بأن المزارع يتلقى حصة صغيرة من الحاصلات الزراعية أمر عام، فهو لا ينتمى إلى بلد ما، ولا إلى جيل بعينه"(١). كما أنه كان متوقعًا كما جاء فى وثيقة رسمية.

(1) Market Section Bulletin No. 3: Marketing Improvement. 1939. Superintendent, Government Printing, Rangoon. 1.

تكمن جذور المتاعب فى مركز المزارع وحدة صغيرة ومعزولة همها اليومى هو الإنتاج. فدخوله عالم التسويق، وثمار عمله متقطعة، وكانت تعتبر ثانوية. فلا عجب إذن أنه فى تعاملاته مع من يعد البيع والشراء وظيفة دائمة يأتى فى المرتبة الثانية غالبًا(١).

وبعد أن أصبحت المستعمرات جزءًا من نسيج الاقتصاد العالمي، أصبح المزارعون أكثر عرضة لتقلبات التجارة، فقد شعرت المنطقة بالركود العظيم فى الثلاثينيات، من الأرز فى بورما وسيام وكوشينشينا إلى سكر جاوا، والمطاط فى مالايا والهند الصينية، والقصدير. وكان الاستثناء الوحيد هو الفلبين التى كانت (للمفارقة) محمية بالتجارة الحرة. يقول براون إنه حتى فى أسوأ المناطق تضررًا تمكن المزارعون من اللجوء إلى التهرب من سداد الإيجار والضرائب والديون، أو إلى التحول من الإنتاج للسوق إلى الاستخدام المنزلى وسيلة للتعايش مع الأزمة (Brown 1997: 52-3). وفى حين حدث بعض التنوع نتيجة للركود (مثل صناعة النسيج فى جاوا)، فإن تمرد سايا سان فى بورما فى أوائل الثلاثينيات، وصعود الحركات الأيديولوجية الجماهيرية فى فيتنام وإندونيسيا خلال الفترة نفسها، تحديا كفاءة هذه الإجراءات الخاصة بالدفاع الذاتي. المشكلة فى نظرية براون هى افتراضه أنه إذا كانت " الظروف المادية للسكان الزراعيين خلال عقود التوسع فى التصدير فى جنوب شرق آسيا قد ساءت، فإن ذلك يعنى – بالتأكيد– أن المزارعين قد تعرضوا للإكراه بطريقة ما ليدخلوا فى عملية الإنتاج للأسواق على نطاق كبير (Brown 1997: 141). ولأن الإكراه من جانب الدولة أو الظروف المحلية يبدو تفسيرًا غير محتمل للنمو الضخم للزراعة من أجل التصدير إذا ما وضعنا فى الحسبان "نطاق التوسع، والأعداد الكبيرة للمزارعين الداخلين فى هذه العملية والطبيعة القاصمة للظهر لهذا العمل، لوجدنا أنه من الأوقع القول إن المزارع الذى يدفع بحدود الزراعة إلى الخارج كان يحفزه – بشكل – مبدئى احتمال معقول بأنه هو وأسرته سيحققون بذلك ربحًا (Brown 1997: 141).

---

(1) Market Section Bulletin No. 3

الخلاصة التى توصل إليها براون – إذن – هى أن ظروف الفلاح لم تكن بالكآبة التى صورت. ولكن إذا قدر للمرء أن يفترض أن المزارعين قد اشتغلوا – بشكل نشط – فى الإنتاج من أجل التصدير، فهل يستطيع المرء أن يستنتج أن حياتهم قد تحسنت (أو لم تتدهور بشكل مستمر) نتيجة لذلك؟ إضافة إلى ذلك، فإننا لا يمكن أن ننكر أن مطالب الشعوب المستعمرة بأن يضعوا أيديهم على مواردهم، قد تم التعبير عنها بشكل متكرر فى المنطقة، مع علم المسئولين الاستعماريين بذلك. فى عام ١٩٢٢ مثلا، أفادت إدارة الغابات فى بورما بأن "الرأى العام يرغب – وبشكل متزايد – بأن يكون الجزء الأكبر من تجارة الأخشاب فى أيدى المواطنين"[١]. فى بعض الأمثلة كان هذا المطلب جزءًا من مطلب أكبر بالاستقلال السياسي. شرحت سالود الجابر، التى انضمت لانتفاضة ساكدال فى وسط لوزون عام ١٩٣٥ هذا الموقف بالقول إن مشكلة الفقر التى أدت إلى التمرد لم تكن ببساطة مسألة امتلاك أراض، أو إساءة استخدام من قبل أصحاب الأراضي. وأضافت أن "الحرية هى الحل ... فليس هناك حل لمشكلتى الفقر وإساءة استخدام الموارد. فمع الاستقلال لن يظل القادة يتمتعون بقوتهم. بل إن الشعب هو القوي، وسيحصل الشعب على حريته. وستعود إلينا أرضنا. ولن يكونوا سلعة يحتكرها الملاك والمسئولون الحكوميون، فنحن لا نملك شيئًا" (Sturtevant 1976: 291).

شبح الماضي

حتى يومنا هذا، فإن عددًا لا بأس به من مواطنى جنوب شرق آسيا يعيشون على أقل القليل. فلا تزال المشروعات التى لم يتم الانتهاء منها، والصراعات المتأججة، والأشكال والهياكل الاستعمارية المستمرة، وخليط من العلاقات التقليدية والجديدة، قائمة وتضرب بشدة شعوب جنوب شرق آسيا حتى وقتنا الحاضر. انظر مثلا إلى مأساة المستوردين

(1) Report on Forest Administration in Burma. 1922. Superintendent, Government Printing. Rangoon, 47

الإسبان المقيمين فى الفلبين وعائلاتهم فى إسبانيا خلال أزمة العملة فى ثمانينيات القرن التاسع عشر وتسعينياته. وينحو هؤلاء باللائمة على الحكومة المركزية نظرًا إلى عدم حل المشكلة النقدية التى تضرروا بسبب هبوط البيزو المكسيكي، الذى يسمونه (إيجيلا) أو النسر. ومع أن الظروف كانت مختلفة عن تلك التى واجهتها جنوب شرق آسيا حديثًا، والتى كانت عالمًا ثنائى المعدن، فإن الآثار التى تم الشعور بها فى أواخر القرن التاسع عشر[1] تبدو مألوفة تمامًا اليوم: فهناك عملات لا وزن لها، وتراجع فى أجور العمال، وغيره. وبتحليل الحالة الاقتصادية للمستعمرة خلال ١٠٠ عام مضت، بدأ لوبيز جانا بهذه الملاحظة: "الفلبين مفلسة، فهى لا تملك مليمًا واحدًا. وهذا أمر مؤسف، ولكنه حقيقي" (Lopez-Jeana 1974: 111). وإذا ما وُضِعَ الاقتصاد المترنح والدين الخارجى المتزايد اليوم فى الحسبان، تستطيع السطور التالية أن تصف الحاضر جيدًا.

لا يزال الماضى المتصل يجد نفسه فى ذكرى أفراد الشعب، ويطل برأسه بين الحين والآخر. ولكن فى أوقات الخطر. وحين تسربت تصريحات على لسان مسئولى دفاع أمريكيين بأن قوات هجومية أمريكية ستجرى مناوراتها العسكرية المشتركة عام ٢٠٠٣ فى جولو، وهى الطرف الواقع فى أقصى جنوب الفلبين وموطن حركة بانجسا مورو، حذر فاروق حسين، حاكم المنطقة التى تعد الإقليم الذى يعيش فيه مسلمو الميندانا فى ظل حكم ذاتى قائلًا: "حين يهدهد سكان التاوساج أطفالهم الرضع، فإنهم لا يغنون لهم أهازيج مثل التى تغنى فى أنحاء العالم الأخرى؛ بل يغنون لهم أغانى أخرى مثل: نام يا حبيبى نام حتى تقوى وتقدر على الانتقام للجرائم التى ارتكبت فى حق أبيك"،[2] فى إشارة إلى العدوان الأمريكى على التاوساج فى جولو عام ١٩٠٦، والذى كان مذبحة راح ضحيتها ٦٠٠ رجل وامرأة وطفل. وأضاف حسين: "إنهم لا يريدون موقفًا تشتعل فيه هذه الذكريات الأليمة مرة أخرى".

(1) Q., ‹La Cuestion Monetaria›, La Politica IV, 101, 18 December 1894: 330; Tom-tit, ‹Fisica Recreativa,› Manililla VIII, 340, 27 October 1894: 349.

(2) Philippine Daily Inquirer (PDI), 27 February 2003

لكن الذكريات أُضرم فيها النار فاشتعلت من جديد بالفعل. فبعد أن سحبت واشنطن بيانها، أكد فرانسيس ريكياردون – السفير الأمريكى لدى الفلبين – للشعب الفلبيني: "إن الولايات المتحدة تحترم دستور الفلبين. فأنتم حلفاؤنا، ونقسم على ذلك"، ومضى يقول: "لن نخالف قوانينكم ولا دستوركم. وإذا ما جئنا سنأتي حلفاء دعينا إلى العمل معكم وفق قوانينكم وقواعدكم، وتحت إمرة قادتكم. لن نأتي غزاة غرباء"(١). ولكن التطمينات لم تبث التفاؤل فى نفوس الفلبينيين، فبُعَيْد الحرب العالمية الثانية، وخلال مداولات الكونجرس الأمريكى حول قانون الفلبين التجارى تساءل النائب والتر ليتش ما إذا كانت الفلبين ستمرر قانونًا يتجاوز الدستور؛ لأن بعضًا من أحكام مشروع القانون تتعارض مع الدستور. فأجاب النائب جاسبر بل – راعى هذا القانون – بالقول: "بالطبع لا نتخيل أن الشعب الفلبينى سيفعل أى شيء يتعارض مع دستورهم، ولكننا نتخيل أنهم بوصفهم شعبا عندهم سلطة تعديل الدستور، وإذا ما كان هناك أى شيء يمنع مثل هذا الاتفاق فسيجرون هذا التعديل" (Jenkins 1954: 57). وبالفعل أُدْخِلَ التعديل على الدستور.

(1) Philippine Daily Inquirer (PDI), 27 February 2003

المراجع

Anderson, Benedict, (1983), *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*, Verso Books, London.

[20] *Philippine Daily Inquirer* (PDI), 27 February 2003.
[21] *Philippine Daily Inquirer* (PDI), 26 February 2003.

—— (1998), *The Spectre of Comparisons: Nationalism, Southeast Asia and the World*, Verso Books, London.

Aphornsuvan, Thanet, (1998), 'Slavery and Modernity: Freedom in the Making of Modern Siam', in David Kelly and Anthony Reid (eds), *Asian Freedoms: The Idea of Freedom in East and Southeast Asia*, Cambridge University Press, Cambridge.

Bonifacio, Andres, (1956, reprinted 2002), 'Ang Dapat Mabatid ng mga Tagalog', (What Filipinos Should Know), in Teodoro A. Agoncillo (ed.), *The Revolt of the Masses*, University of the Philippines Press, Quezon City.

Boomgaard, Peter, (1988), 'Treacherous Cane: The Java Sugar Industry between 1914 and 1940', in Bill Albert and Adrian Graves (eds), *The World Sugar Economy in War and Depression, 1914–40*, Routledge, London.

Braund, H. E. W., (1975), *Calling to Mind*, Pergamon Press, Oxford.

Brown, Ian, (1997), *Economic Change in South-East Asia, c.1830–1980*, Oxford University Press, Kuala Lumpur.

Cady, John, (1958), *A History of Modern Burma*, Cornell University Press, Ithaca.

Carter, Paul, (1995), 'The Road to Botany Bay: An Essay in Spatial History', in Bill Ashcroft, Gareth Griffiths, and Helen Tiffin (eds), *The Post-colonial Studies Reader*, Routledge, London.

Clark, J. R., (1941), 'Burma and her Rice Export Trade', *Steels House Magazine*, 3(3), October.

—— (1973), 'The Wonder that is Rice', *Steels House Magazine*, December.

del Pilar, Marcelo H., (1974), 'Monastic Supremacy in the Philippines', (La Soberania Monacal en Filipinas), in Teodoro, A. Agoncillo (ed.), *Filipino Nationalism, 1872–1970*, R. P. Garcia Publishing Co., Quezon City.

Drabble, J. H., (1973), *Rubber in Malaya 1876–1922*, Oxford University Press, Kuala Lumpur.

Duiker, William J., (1976), *The Rise of Nationalism in Vietnam, 1900–1941*, Cornell University Press, Ithaca.

Emerson, Rupert, (1979), *Malaysia*, University of Malaya Press, Kuala Lumpur.

English, A. E., (1919), Oral Evidence Before the Indian Industrial Commission, 1918, in *British Parliamentary Papers* 20.

Furnivall, J. S., (1939, reprinted 1967), *Netherlands India, A Study of Plural Economy*, Cambridge University Press, Cambridge.
Ileto, Reynaldo C., (1979), *Pasyon and Revolution: Popular Movements in the Philippines, 1840–1910*, Ateneo de Manila University Press, Quezon City.
Jenkins, Shirley, (1954), *American Economic Policy toward the Philippines*, Stanford University Press, Stanford.
Lamb, Helen B., (1972), *Vietnam's Will to Live*, Monthly Review Press, New York.
Legarda Jr, Benito, (1999), *After the Galleons: Foreign Trade, Economic Change and Entrepreneurship in the Nineteenth-Century Philippines*, Ateneo de Manila University Press, Quezon City.
Lopez-Jaena, Graciano, (1974), 'The Philippines in Distress: Causes', in T.A. Agoncillo (ed.), *Filipino Nationalism, 1872–1970*, R. P. Garcia Publishing Co., Quezon City.
Marr, David G., (1981), *Vietnamese Tradition on Trial, 1920–1945*, University of California Press, Berkeley.
McCoy, Alfred W., (1982), 'A Queen Dies Slowly: The Rise and Decline of Iloilo City', in Alfred W. McCoy and Ed C. de Jesus (eds), *Philippine Social History: Global Trade and Local Transformations*, Ateneo de Manila University Press, Quezon City.
Morehead, F.T., (1944), *Burma Pamphlets No. 5: The Forests of Burma*, Longmans, Green & Co., London.
Moscotti, Albert D., (1974), 'British Policy and the Nationalist Movement in Burma, 1917–1937', *Asian Studies*, 11, University of Hawaii.
Nartsupha, Chatthip and Suthy Prasartset (eds), (1981), *The Political Economy of Siam, 1851–1910*, Sangroong Printing, Bangkok.
Quioquiap, (1894), 'El giro con Filipinas', *La Politica de España en Filipinas*, 4 (89), 3 July.
Reid, Anthony, (1998), 'Merdeka: The Concept of Freedom in Indonesia', in David Kelly and Anthony Reid (eds), *Asian Freedoms: The Idea of Freedom in East and Southeast Asia*, Cambridge University Press, Cambridge.
Roff, William R., (1967), *The Origins of Malay Nationalism*, Yale University Press, New Haven.
Salamanca, Bonifacio S., (1968), *The Filipino Reaction to American Rule, 1901–13*, The Shoe String Press, Connecticut.
Schurman, Jacob, George Dewey, Elwell Otis, Charles Denby, and Dean C. Worcester, (1900), 'To the People of the Philippine Islands', in *Report of the Philippine Commission to the President*, Vol. 1, Government Printing Office, Washington DC.
Solomon, E. H., (1931), 'Note of Dissent', *Interim Report of the Committee Appointed to Enquire into the Rice and Paddy Trade*, Superindent, Government Printing, Rangoon.

Stanley, Peter W., (1974), *A Nation in the Making: The Philippines and the United States, 1899–1921*, Harvard University Press, Cambridge.
Sturtevant, David R., (1976), *Popular Uprisings in the Philippines, 1840–1940*, Cornell University Press, Ithaca.
Wickberg, Edgar, (1965), *The Chinese in Philippine Life, 1850–1898*, Yale University Press, New Haven.
Wong Lin Ken, (1965), *The Malayan Tin Industry to 1914*, University of Arizona Press, Tucson.

المقال الثامن

الهند فى القرن العشرين الطويل

سوميت ساركار

إن وقوع الهند داخل ثلاث "لحظات" تاريخية، يمكن التعويل عليها لتشمل القرن العشرين "الطويل"، كان أمرًا جوهريًا، ومحددًا بكثير من الطرق. فقد كانت شبه القارة الآسيوية هذه "أنصع جواهر" تاج الإمبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس خلال ذروة الحقبة الاستعمارية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى، ثم أصبحت بعد ذلك مكانًا لأقوى الحركات الجماهيرية القومية المناوئة للاستعمار، التى دمرت فى النهاية الأشكال القديمة للاستعمار خلال نصف القرن التالى لنهاية الحرب العالمية الأولى. وقد كان الجزء الهندى رائدًا لمشروعات عدم الانحياز، والتنمية الرأسمالية المستقلة لدول العالم الثالث خلال عهد نهرو من خلال مبادرة الدولة بدرجة من التخطيط واللغة الاشتراكية. وفى السنوات الأخيرة، استسلمت جماعاتها المهيمنة بشكل كبير للضغوط المشتركة، وجاذبية الظهور الحالى لأشكال معدلة للاستعمار الجديد، عاملة تحت ألوية "العولمة" و"الليبرالية". وكما هى الحال فى أجزاء أخرى كثيرة من العالم، فإن مثل هذا الاستسلام كان - ولا يزال - مصحوبًا بضغط متعمق على القومية المتعصبة، وصاحبة الأغلبية والدينية والثقافية، التى تهدد - وبشكل خطير اليوم - المبادئ الديمقراطية والعلمانية للدستور الذى وُضِعَ عام ١٩٤٩.

وإذا كانت الهند - ولا تزال - جزءًا من تيارات عالمية أكثر اتساعًا، فإن تاريخها ذو خصوصيات يمكنها أن تبدأ بها؛ تجنبًا للخطر الشائع بخلط السمات المهمة بين تجارب الاستعمار ومناوئته في أجزاء مختلفة من العالم "الثالث". إن ما ميز شبه القارة الهندية كان مزيجًا من الهيمنة الاستعمارية الطويلة والثابتة (عبر قرون تعرضت خلالها بريطانيا والغرب لتغيرات حاسمة)، وحجم جغرافي وسكاني ضخم، مع وجود مجتمعات ما قبل الاستعمار، التي كانت بشكل فريد متنوعة ومقسمة إلى طبقات، فلم تصبح شبه القارة الهندية قط مقرًا دائمًا لاستيطان المستعمرين، كما أن عدم التناسب الضخم في الأعداد بين الحكام المغتربين والسكان المقيمين تطلب نمطًا تحويليًا للإعاشات والتحالفات الجزئية غير متساوية، لكن ليست أحادية الجانب مع أقسام من أبناء الشعب الهندي.

الفئة الأخيرة اشتملت على أبناء الطبقة المتوسطة الناشئة الذين تلقوا تعليمهم في إنجلترا، ولكن هذه الفئة كانت تتألف - في الأعم الأغلب - من أمراء وملاك أراض، وتجار، وغيرهم من الطبقات الأخرى ذوى النفوذ المحلي. وعلى الرغم من عناصر التمييز العنصرى القوية، لم يستطع الحكم البريطاني - بعبارة أخرى - البقاء عنصرا خارجيا صافيا، لكنه اعتمد على مجموعة من التوافقات مع هياكل السلطة القائمة داخل المجتمع الأصلي. ويبدو أن مصطلح التمدن الغربى قد فسر حرفيًا من جانب المدافعين عنه والمنتقدين له على حد سواء (وبشكل ملحوظ من جانب منظرى مرحلة ما بعد الاستعمار اليوم). وكان للاستعمار في الهند وجهان: أحدهما تمدني غربي، والآخر شرقي، وبشكل إجمالي، كان الوجه الثاني هو الوجه المسيطر معظم الوقت[1].

---

(١) لمزيد من الشرح لهذا الجدل الذى ازداد تأثيرا بين المؤرخين الغربيين والهنود في السنوات الأخيرة انظر (Washbrook 1999: 395-421). في الواقع أود أن أضيف أن حجتي لا تقول بأن الثنائية كانت خصوصية هندية: بل كانت - في الحقيقة- استراتيجية إمبريالية شائعة تم التعبير عنها - على سبيل المثال - من خلال محاولات الحكم غير المباشر من خلال حكام وطنيين في أجزاء كثيرة من أفريقيا. حتى الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا. لكن في الهند كان هناك وقت أطول وحاجة أعظم إلى هذا لكى يكون أكثر ثباتًا وتأثيرًا.

النقطة المبدئية الثانية تتعلق بتعقيدات التاريخ الهندى فى أواخر عهد الاستعمار، فقد فُسِّرت هذه النقطة – وقتا طويلا – من خلال شبكة وحيدة من الصراع بين قوى الاستعمار والقوى المناهضة له. مثل هذه الثنائية تبقى بلا شك ذات صلة، ولكن بتنوعيات خاصة بالسياق الذى توضع فيه بدرجات من التمركز. وقد أصبح هذا أكثر وضوحًا، ويرضخ للضغط من جانب التطورات المعاصرة (وبشكل ملحوظ التعصب الهندوكى اليميني، والوضوح السياسى المتزايد لبعض الطوائف الهندوكية، ونشوء حركات نسوية تعمل على المستويين النظرى والعملي)، مما اضطر الباحثين إلى الاهتمام بشكل أكبر بتاريخ تشكيلات الهوية حول الخطوط الفاصلة للدين والنوع والطائفة والتفاعل، سواء أكان ذلك جديدًا أم حديثًا، على ألا يُخْتَزَل ذلك فى الثنائية البسيطة للقوميين[1]. ومن المؤكد أن إطارًا واحدًا فقط يقر بإمكانية تعدد الروايات هو القادر على إعطاء معقولية ومعنى للأبعاد الأطول مدى للعمليات المتناقضة بشدة والتى ميزت هند ما بعد الاستعمار.

هناك نقطتان تستحقان التوضيح فى مستهل هذا الفصل. فقد دفعنى ضيق المساحة وقلة همتى إلى قصر حكاية ما بعد الاستعمار على الهند وحدها، مع حذف كل من باكستان وبنجلادش، مع أن أراضى هاتين الدولتين تدخل ضمن مسحى للهند تحت الحكم البريطاني. كما يتعين علىّ أن أضيف أن هناك نقطة شاذة مثيرة للفضول فى المنحة الدراسية المخصصة للتاريخ الهندي: ألا وهى ميل هذه المنحة إلى إنهاء المنحة ومناهج تدريسها عن تاريخ الهند الحديث بحصول الهند على استقلالها وتقسيمها عام ١٩٤٧. وقد تسهم طريقتى والحدود التى تحدثت عنها فى إيجاد توازن لهذا الخلل.

كان الملمح السائد لتطورات أواخر القرن التاسع عشر فى الهند هو الاندفاع نحو المركزية الشاملة، وتكامل شبه القارة على نطاق لم يسبق له مثيل. وكان العنصر الجوهرى

---

(١) تعقدت تلك الثنائية بالفعل بسبب المناظير اليسارية القومية والماركسية ثم المتعاقبة التى كانت تركز على الحكم الذاتي، وأهمية صراع الطبقات وضغوط الطبقات المهمشة. لكن كان هناك ميل قوى نحو تقييم أهمية الانتماءات وإسهامها فى تعميق حركات مناوئة الاستعمار. وقد حاولت توضيح هذه القضية فى(2002) Sarkar.

هنا هو ثورة الاتصالات التى كانت قد تمثلت فى قناة السويس (١٨٦٥-١٨٦٩)، وخطوط التلغراف والأسلاك المدفونة تحت مياه البحار والمحيطات وإحلال البواخر محل السفن الشراعية وإنشاء السكك الحديدية (٤٣٢ ميلا فى عام ١٨٥٩، وما يزيد على ٥٠٠٠ ميل بعد عقد ونحو ٢٥ ألف ميل بحلول عام ١٩٠٠)، فضلاً عن انتشار الطباعة الميكانيكية. كل هذه العوامل ساعدت فى اتحاد المستويات المختلفة للإدارة البريطانية للهند (وزير الدولة في لندن، ونائب الملكة والمجلس التنفيذى فى كالكتا آنذاك، ثم فى دلهى من عام ١٩١١، والحكومات المحلية) فى بناء أوتوقراطى أساسى يتخفى وراء أيديولوجية نشر الخير للبشرية، والحديث المتقطع عن الوصاية، والتدريب من أجل الوصول إلى مرحلة الحكم الذاتي. وقد واكبت المركزية المؤثرة تنظيم عملية جمع المعلومات من خلال تدرج هرمى للتقارير الرسمية، ومجموعة مؤثرة من عمليات الإحصاء كل عشر سنوات (من عام ١٨٧١)، والصحف الرسمية الناطقة باللغة الإنجليزية، وغيرها من أشكال التوثيق المتعددة.

يقال إنه فى نلك الوقت فقط، أى فى العقود التالية لإخماد تمرد عام ١٨٥٧، بدأ نوع استعمارى متميز يعرف باسم الحداثة يظهر فى كثير من مناحى الحياة الهندية، مع تخلٍ واضح عن الأزمنة الاستعمارية. ولكن تزامن مع تلك السنوات، فى الهند وفى أجزاء أخرى من العالم، "اختراعات التقاليد" على نطاق عريض وغير مسبوق. فقد أدى الذعر الذى انتشر عام ١٨٥٧، حين اتحد قسم من الحكام المحليين وأصحاب الأراضى مع جنود متمردين ومزارعين ساخطين فى حملة كبرى لطرد الأجانب، إلى بذل جهود هدفها التحالف مع النخب المحلية، وبصفة خاصة مع ٦٦٢ أميرًا محليًا على قيد الحياة (معظمهم هنود مستبدون وموالون للبريطانيين) وعناصر ملاك الأراضي. هذا التحالف الذى عرف باسم "راج" حاول - من ثم -أن يرتدى ملابس "شرقية" و"إقطاعية" مستعيرًا الاحتفالات التى كانت قد اندثرت من طائفة الموغال، وكذلك أوروبا العصور الوسطى، فقد أعلنت الملكة فيكتوريا مثلاً "إمبراطورة الهند" فى حفل إمبراطورى فخم فى عام ١٨٧٧، وسط احتفالات شرقية أصيلة كما قال البريطانيون. أما العمارة الرسمية فقد سارت على نهج العمارة الهندية المخلوطة بالقوطية الفيكتورية.

في كلمة له أمام ملاك مناجم الفحم في الهند في عام ١٩٠٣، أعلن نائب الملكة (اللورد كارزون) بصراحة غير معهودة: "عملي يكمن في الإدارة، أما عملكم فيكمن في الاستغلال، لكن كليهما وجهان لعملة واحدة" (McLane 1977:37). لكن بحلول أواخر القرن التاسع عشر، كانت السيطرة الاستعمارية – بكل تأكيد – أمرًا جوهريًا في التكامل الفعال للهند مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي. بوصفها مصدرًا للمواد الغذائية والمواد الخام لسوق الصادرات الصناعية والغرب الصناعي، ولبريطانيا بصفة خاصة، وسوقًا لهذه القوى في آن واحد. وكانت بريطانيا في كل مكان أكبر مصدر للواردات الهندية (ما يزيد على ٦٠ بالمائة في عام ١٩١٣)، وقد أصبحت شبه القارة الهندية سوقًا أسيرة (فلم تكن هناك رسوم جمركية حمائية حتى عشرينيات القرن العشرين) لمنسوجاتها القطنية والحديد والصلب والمنتجات الصناعية، في وقت كانت فيه هذه المنتجات تواجه منافسة متزايدة وحوائط جمركية في كل من أوروبا وأمريكا.

وكان هناك أيضًا توازن حيوي في بُعد المدفوعات، إذ احتفظت الهند بفائض تجاري مع أجزاء أخرى من العالم الرأسمالي من خلال صادرات الحبوب الغذائية والجوت الخام ومصنوعاته، والقطن الخام، وبذور الزيوت، وجلود الحيوان، مع بلدان كانت العجوزات التجارية البريطانية معها في ازدياد. وهكذا ساعدت فوائض المدفوعات البريطانية –سواء المرئية أو غير المرئية – مع الهند على تعويض ما يتراوح بين خُمسين وثلث عجزها مع البلدان الصناعية الأخرى، كما ساعدتها على استمرار مسيرتها بوصفها اقتصادا ذي ميزان عالمي في فائض المدفوعات بعد وقت طويل من تراجع مركزها التجاري(١).

أما الفائدة الأخرى الكبرى التي لا يستطيع أن ينكرها أحد لبريطانيا من خلال إمبراطوريتها الهندية فكانت عسكرية. فموارد القوة البشرية لمستعمرتها، التي كانت تحصل عليها بسهولة لأداء الخدمة العسكرية من خلال الفقر، عوضت بريطانيا عن

(١) يلخص (Tomlinson 1979:6) هنا الاستنتاجات التي توصل إليها بخصوص ميزان المدفوعات التي قام بها (Saul 1960: chapters 3,8).

عجوزاتها الخاصة فيما يتعلق بجيشها الكبير. وكان الجيش الهندى البريطاني، الذى كان يحصل على نفقاته من الدخول الهندية، يرسل - بشكل متكرر - فى مغامرات استعمارية بعيدة جدًا عن الحدود الهندية، ثم شارك بعد ذلك على نطاق كبير جدًا فى الحربين العالميتين.

وكان تصدير رأس المال، الذى ظهر بشكل بارز جدًا فى كثير من نظريات الرأسمالية، بعدًا أقل أهمية بالنسبة إلى الصلات الاستعمارية بين بريطانيا والهند. فقد كانت الاستثمارات البريطانية أكبر كثيرًا فى أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، مع ذهاب ٥١ بالمائة من المحافظ الاستثمارية بين عامى ١٨٦٥ و١٩١٤ إلى الأمريكتين، مقابل ١٤ بالمائة فقط إلى آسيا. وكانت الاستثمارات فى الهند تذهب بشكل رئيسى إلى القروض الحكومية، والسكك الحديدية، والشاى المعد للتصدير، ومزارع البن، والمناجم، ومحالج الجوت. ومع أموال آتية بشكل رئيسى من أرباح الأوروبيين المقيمين فى الهند ومدخراتهم، التى يعاد استثمارها، كان هناك انتقال حقيقى ضئيل للموارد من بريطانيا إلى الهند. وكانت نفقات السكك الحديدية - بصفة خاصة - يتم تدبيرها بشكل كبير من العوائد الهندية، من خلال نظام "الفائدة المضمونة"، والذى كان بمقتضاه يتم تأمين الحد الأدنى من الأرباح للمستثمرين البريطانيين على حساب دافعى الضرائب الهنود.

وكانت الهند فى أواخر العهد الاستعمارى تخضع لنظام تجارة حرة، وكان الحكام البريطانيون يزعمون أنهم يتبعون سياسات اقتصادية حرة (رغم إعطاء امتيازات خاصة، ومنح سلطة الإشراف لرجال الأعمال البريطانيين). وكان هناك فائض تصديرى ثابت، وكانت الظروف مهيأة لظهور ثمار النمو الاقتصادى الذى تقوده السوق أو الصادرات، وهو الاقتصاد الذى بشر به منظرون اقتصاديون تقليديون قدامى ومحدثون. لكن جاء معه، بل زادت معدلات الفاقة فى الهند؛ فقد كانت هناك مجاعات كبرى فى مناطق كثيرة فى سبعينيات القرن التاسع عشر وتسعينياته (والأخيرة صاحبها أوبئة الطاعون)، بل إن تقدير الدخل السنوى للفرد نصيبيا من الدخل القومى حسبما جاء على لسان اللورد كارزون فى مناقشته لموازنة العام المالى ١٩٠١-١٩٠٢ لم يتعد جنيهين إسترلينين مقابل ٢٦ ضعفًا لهذا الرقم فى بريطانيا (Bagchi 1972: Chapter 1).

أصبحت الفاقة الهندية نقطة بداية لنقد منظم للعواقب الاقتصادية الوخيمة للحكم البريطانى للهند، وهو نقد يعد الإنجاز الرئيسى للجيل الأول من القوميين الهنود. وبدءًا من داداباهى ناوروجى من سبعينيات القرن التاسع عشر، قال القوميون الهنود إن الفائض التصديرى من البضائع يتم تجفيفه بشكل مستمر بإرساله إلى بريطانيا فى شكل عائدات رسمية وغير رسمية. أما الشركات الصناعية البريطانية، وعلى رأسها شركات المنسوجات فى لانكشاير، فكانت تدمر الحرف اليدوية الهندية غير المحمية، وكان الطلب المفرط على العائدات يؤدى إلى إفقار سكان الريف، فى حين أفاد تحويل الزراعة إلى سلعة تجارية، والذى أدخله تحسن الاتصالات بصفة أساسية شركات التصدير الأجنبية ومصالح شركات الشحن، أما المزارعون فقد اعتبروا ذلك عملية قسرية وضارة. وفى هذا الوقت، بدأت المغازل التى كان يمتلكها هنود فى الظهور فى كل من بومباى وأحمد أباد، لكن الرأسماليين الهنود الناشئين كانوا يتعرضون لضغوط شديدة بشتى الطرق من قبل الدولة الاستعمارية لصالح رجال الأعمال البريطانيين.

أطلق النقد الوطنى جدالاً لا يزال دائرًا حول تفاصيل لا نستطيع الدخول فيها هنا، لكن المقام يسمح بثلاثة تعميمات غير نهائية؛ أولها إمكانية وجود شكوك ضئيلة فى أن النظريات القومية التى صيغت خلال قرن مضى كانت متهمة بالتبسيط وبعدم الكفاية. فحجم "تجفيف الثروة"، والأهم طبعًا هو مغزى هذا التجفيف بمعايير الاقتصاد الكلي، كان مبالغًا فيه، فلم تكن تصفية سياسة التصنيع محفزة ولا كلية كما كان يشار غالبًا، إذ إن كثيرًا من الحرف اليدوية تمكنت من التكيف مع الظروف المتغيرة، ومن البقاء على قيد الحياة، وأحيانًا (فى القرن العشرين على الأقل) والازدهار.

إن عواقب التحول المكثف إلى التجارة بالنسبة إلى الحرفيين والمزارعين – على حد سواء – تفاوتت بشكل كبير عبر المناطق والأوقات، وحسب نوع الصناعة أو المحصول. فالعلاقات بين جماعات الأعمال ونظرائهم البريطانيين والدولة الاستعمارية لم تكن متعارضة بشكل موحد، فالنمو السريع فى تجارة التصدير والاستيراد مع الغرب، والتى كانت تدخل بشكل متزايد فى المناطق الداخلية، كان يعنى أرباحًا كبيرة بالنسبة لأعداد كبيرة من التجار الهنود، مع أن مرتفعات القيادة ظلت أعلى من أن يصلوا إليها. فمصنع

الصلب الذى بدأه التاتاس فى أوائل القرن العشرين حظى برعاية الدولة، لأن البريطانيين كانوا حريصين على تحييد المنافسين الأوروبيين الآخرين، فى الوقت الذى كان فيه نمو منافسين لشركات المنسوجات فى لانكشاير فى غربى الهند يعنى تحقيق مكاسب لصادرات آلات المنسوجات البريطانية.

لكن كانت هناك شكوك قليلة عن الفقر المنتشر بين سكان الهند، أو ازدياد التوتر وعدم الود، المتمثلين فى صراعات مادية بين الحكم الأجنبى وأعداد ضخمة من رعاياه. وقد أثار هذه التوترات التمييز العنصرى والعنف، وهما العنصران اللذان وحدا صفوف الطبقات العالية فى المجتمع والطبقات الدنيا التى كانت تعيش فى ظل الحرمان والظلم[١]. وكانت الدعوات المطالبة بتعديل الاتفاقات أو المعاهدات تُسْتَبْعَد بوصفها مبالغات قومية.

وبصورة أو بأخرى، أضاف التفكير الحالى لقائمة الاتهامات الموجهة إلى الحكم الاستعمارى اتهامات تتعلق بالتاريخ البيئى للمنطقة. فالحاجة إلى السيطرة على الغابات واستغلال مواردها استغلالاً رشيدًا للحصول على أخشابها واستخدامها فى بناء السكك الحديدية، دفعت الدولة الاستعمارية إلى فرض نظام صارم فى قوانين الغابات مُنعت بمقتضاه الاستخدامات القديمة للغابات لأغراض يومية، مثل القنص، وجمع الثمار، والرعى من جانب قطاعات المزارعين الفقراء، وتحولت إلى جرائم. وتجاوزت الصراعات الناتجة عن ذلك الحقب الاستعمارية، وحقب ما بعد الاستعمار، ولا تزال موضوعًا أساسيًا فى أجندات الجماعات البيئية والاجتماعية المعاصرة. فقد استمرت ملكية الدولة للغابات (أصبحت وزارة الغابات تسيطِر فى النهاية على نحو خُمس إجمالى أراضى الهند البريطانية) مع تعزيز الملكية الخاصة فى الأراضى المزروعة.

---

(١) توضح أمية باجاشى (Amiya Bagchi 1972) بتفاصيل مقنعة، الطرق المتعددة التى أعاقت بها الصلات غير الرسمية بين المسئولين ورجال الأعمال الأوروبيين فى أغلب الأحيان نمو التجارة والصناعة المحليتين. فالطبقة المتعلمة الناشئة كانت تحس وبشكل متزايد بوجود سقف زجاجى لا يستطيعون تجاوزه فيما يتعلق بالوظائف والمهن الحكومية على حد سواء. فغالبا ما كان يلقى رجال محترمون المهانة والسباب أو حتى الطرد من عربات الدرجة الأولى فى القطارات على يدى البيض. أما بالنسبة للفقراء اتخذت العنصرية أشكال اللكمات والركلات وحوادث إطلاق النار المفتعلة أثناء تأديب صاحب المنشأة للعامل الذى يقوم بالخدمة اليومية أو فى مزارع الشاية أو قتل مواطن خطأ أثناء عملية الصيد أو القنص. وكانت المحاكم التى يسيطر عليها البيض تصدر أحكاما مثيرة للسخرية فى مثل هذه الحوادث.

وتواكب الاستعمار مع التوسع فى الزراعة المستقرة، إذ إن ذلك كان يعد أمرًا لا غنى عنه بالنسبة إلى الصادرات واستقرار الحكم البريطانى (فالسكان المهاجرون وغير المستقرين فى الغابة والخرائب كانوا غير منتجين وخطرين فى أعين المستعمرين)؛ ومن ثم، عُزِّزَت حقوق الملكية الخاصة، فى البداية بالنسبة إلى جماعات ملاك الأراضي، ومن بعد ذلك بالنسبة إلى طبقة المزارعين العليا. وتواكب التوطين مع التهجير ونزع الملكية بالنسبة إلى جامعى محاصيل الفواكه والجماعات المزارعة والمزارعين الأفقر الذين تضرروا بشدة من مفاهيم أكثر صرامة عن الملكية والاغتراب من خلال الديون.

كانت وسائل الحصول على العمالة من الطبقات التى نزعت أملاكها تتسم بالقمع الشديد، وكانت تصل أحيانًا إلى درجة الاستعباد، إذ كانت تتم من خلال نظام تهجير العمالة إلى مزارع جماعية داخل الهند (خاصة مزارع الشاى فى ولاية آسام) وفى غيرها من المستعمرات عبر البحار[1]. ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأت نفس مناطق الأسر والاسترقاق فى تقديم عمالة رخيصة من خلال وسائل قمعية للعمل فى المزارع الجماعية والمناجم والمصانع التى يملكها بريطانيون ورجال أعمال هنود. وهكذا كان الاستعمار يعنى جنى أرباح طائلة بالنسبة إلى بعض الهنود وكان يعنى – على الجانب الآخر – مزيدًا من المعاناة والسخط بالنسبة إلى مزيد منهم.

وأى افتراض بوجود صلات تسير على خط مستقيم ودون وساطة بين السخط المادى الناتج عن الحكم الأجنبى ومسار التاريخ الهندى فى أواخر العهد الاستعماري، محكوم عليه بعدم القبول، والسبب فى ذلك لا يرجع فقط للعواقب المختلفة التى ذكرتها فى السطور القليلة السابقة. فالحكم البريطاني، فى كثير من أوجهه، ساعد – بكل تأكيد –

---

(١) تؤكد إحصاءات هجرة العمالة الهندية عبر البحار بشكل مذهل مركزية الهند بالنسبة للنظام البريطاني بالكامل وللاستعمار العالمى كله. وبين عامى ١٨٣٤ و١٩٢٤ هاجر حوالى ٦.٥ مليون شخص بصفة أساسية إلى المستعمرات البريطانية فى غرب الهند وجنوب وشرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادى وكذلك إلى أقاليم فرنسية وهولندية. ومن بين هؤلاء العمال المهاجرين ذهب حوالى مليون وربع هندى بمقتضى نظام الرق. وكان العمال الهنود المسترقون يشكلون ما يصل إلى ٨٥ فى المائة من إجمالى تدفق الهجرات القسرية بين عامى ١٨٣٤ و١٩٢٠ (Northrup 1999:89-91).

على تشكيل ما يمكن أن نطلق عليه حفارى قبور الاستعمار من بين القوميين، فقد أسهمت مجموعة من العناصر، منها الضغوط، والفرص الإدارية والسياسية، وثورة الاتصالات، والسوق المحلية الموحدة، والانتشار السريع لثقافة الطباعة الشعبية، وسهولة معرفة المفاهيم الغربية عن الليبرالية والحقوق القانونية المتساوية، كلها أسهمت فى تشكيل "عوالم عامة"، سواء بشكل إقليمى أو محلى بعد ذلك. ومن خلال هذه العوالم، من الممكن للأيديولوجيات والممارسات القومية أن تنتشر فى البداية بين طبقات المتعلمين، ومن بعد ذلك بين جماعات المهنيين وأبناء الطبقة الوسطى، ولكن بعد ذلك تتسع لتشمل قطاعات عريضة من المزارعين والعمال، وطبقات رجال الأعمال.

لكن يجب التأكيد هنا وفورًا أن ما كان يظهر وينشأ لم يكن "أمة هندية" واحدة ومتعانقة فى إدراك عام للاغتراب عن السيطرة العنصرية والاستغلالية الأجنبية؛ ولكن طائفة من الهويات المتقاطعة والمتصارعة بعضها مع بعض. وهنا مرة أخرى كانت الهياكل والسياسات الاستعمارية جوهرية غالبًا، من خلال منطق الممارسات المؤسسية، فضلاً عن استراتيجيات "فرق تسد". ويكفينا هنا ذكر مثالين.

وضع النظام القانونى الهندى البريطانى شريعتين أحدهما للهندوس، والأخرى للمسلمين تتعلق بالأحوال الشخصية وقانون الأسرة، بحيث يرجع أبناء كل طائفة إلى كتابهم المقدس فى هذه الأمور بعد أن يفسرها خبراء من أبناء كلتا الطائفتين. وحدث توحيد للنظام القضائى برمته من خلال هيكل وطني، وقد أدى ذلك إلى خلق إحساس أكثر حدة بتباعد المسلمين والهندوس بعضهما عن بعض فى كثير من أمور الحياة اليومية أكثر من ذى قبل. وهناك مثال آخر شبيه لحدة التمييز بين الطوائف العرقية واللغوية والدينية (كما هى الحال فى داخل الطوائف الدينية الهندوسية)، وكان ذلك عند تقنين التعداد العقدى عام ١٨٧١ لأن الإحصاء تطلب تعريفات وافتراضات واضحة للطوائف، بدلاً من تلك المتوفرة آنذاك.

وهكذا كان أواخر العهد الاستعمارى يعنى التشديد المتزامن – بشكل أو بآخر – لتعددية الهويات. وجدير بالملاحظة مثلا أن الخمسين عامًا أو نحو ذلك بين سبعينيات

القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته كانت تتميز بظهور روابط تزعم أنها تمثل طائفة ضخمة من "المجتمعات"، مثل المجتمعات الهندية، أو الإقليمية، أو اللغوية. أو الدينية، أو الطبقية، أو النوعية[١]. لكن التشديد استمر مع تقاطع الهويات بعضها مع بعض مما أدى إلى ظهور الصراعات أو تغيير الولاءات، فى حين كان انتشار المفاهيم عن الحقوق الفردية يهدد كثيرًا من الاتحادات والتضامنات الناشئة.

وحاولت الجماعات المهيمنة أو القائدة داخل الطوائف المتنوعة أن تسيطر على مثل هذه الميول المتكاثرة من خلال بناء صور قوية للعدو[٢]. ويرى القوميون أن "الآخر" هو البريطانيون، فى حين يرى الهندوسى أنه المسلم، والعكس صحيح بالنسبة إلى هاتين الطائفتين الدينيتين الرئيسيتين، وهى الطبقات العليا فى عين الطبقة الدنيا على السلم الاجتماعي، وهم أصحاب الأراضى بالنسبة إلى المزارعين العاملين فيها، وهم الرأسماليون بالنسبة إلى العاملين لديهم، فكل يعد الطرف الثانى هو "الآخر". وكان التشدد وإحياء الدين عند المسلمين والهندوس مثلا ملمحًا متميزًا فى آخر عقدين فى القرن التاسع عشر.

وكان ذلك على الأرجح، وفى جزء منه، رد فعل على عهد منحسر من "الإصلاح الاجتماعي" بدأه أبناء الطبقة الوسطى المتعلمون، ولكنه ركز على قضايا تعليم المرأة وإنهاء عصر التضحية بالمرأة الأرملة، ورفع الحظر القانونى فى قانون الهندوس على زواج الأرملة، ورفع سن الزواج. وكانت الأواصر الطائفية الهندوسية أيضًا بحاجة إلى المراجعة فى سياق بدايات حركات لطبقات أدنى لها ميول مناوئة للطبقة المثقفة العليا. ويتصل بكلا الميلين المدمرين توسع بطيء فى المجال العام القائم على ثقافة الطباعة

---

(١) وهكذا ظهرت الرابطة الهندية فى عام ١٨٧٦، والمؤتمر الوطنى الهندى عام ١٨٨٥، والرابطة الإسلامية عام ١٩٠٦، والجماعة الهندوسية عام ١٩١٥. وكان هناك أيضا عدد من الروابط الإقليمية والمنظمات المبنية على أسس طبقية، بالإضافة إلى المؤتمر الهندى الموحد للنقابات التجارية (١٩٢٠)، ورابطة كل الهند كيسان سابها (١٩٣٦)، والعديد من المنظمات النسائية بحلول عقدى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين.

(٢) للتعرف على مزيد من تعقيدات التشديد والهشاشة المتزامنتين للهويات انظر (Pradip Kumar Datta 1999: Chapter 1).

الجديدة، والذى تمثل فى البداية فى طبقة عالية من الذكور المسلمين النخبة، لكنه انتشر بشكل متزايد ليشمل النساء وذكور الطبقات الأدنى[١].

بدأت القومية الواعية والمناهضة للاستعمار فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر بين جماعات نخبوية صغيرة من أبناء الطبقة الوسطى التى تعلمت فى إنجلترا (وهى فى العموم مجموعة من الرجال الهندوس من الطبقة العليا)[٢]. هؤلاء "المعتدلون" طوروا نقدًا قويًا لأوجه كثيرة للحكم البريطاني، وطالبوا بإصلاحات محددة فى السياسات الاقتصادية (تقليل تجفيف الثروة مثلا)، وبمزيد من الوظائف للهنود فى المصالح والإدارات الحكومية، وبقدر من المؤسسات النيابية. وكانت الطريقة الأساسية المتبعة هى محاولة كسب الرأى العام فى بريطانيا من خلال المذكرات والالتماسات، وليس الشغب الجماهيرى فى الهند. فالشغب الجماهيرى كان من الممكن أن يعرض للخطر موقعهم كأصحاب ممتلكات وامتيازات ضخمة، وكان أمرًا يتجاوز مواردهم ولا تصل إليه أيديهم. ولعل التحول الذى حدث فى أوائل القرن العشرين نحو مزيد من السياسات الاستعمارية العدائية (وعلى رأسها قرار كارزون نائب الملكة عام ١٩٠٥ بتقسيم البنغال، وهو إقليم يتميز بحس متقدم من الوحدة اللغوية والثقافية بين أفراده من الجماعات المهنية من الهندوس من أبناء الطبقة العليا) حفز تحركات نحو أهداف واستراتيجيات أكثر "تشددًا" مبشرة - إلى حد ما - بالطرق التى تبعتها فيما بعد مدرسة غاندي.

---

(١) لمعرفة الصلات الممكنة لتطور المجال العام ومبادرات الإصلاح النوعي، والخطاب الأولى لحقوق الأفراد انظر (Tanika Sarkar 2000: 6-7).

(٢) الاحتجاجات والمواجهات الشعبية ذات الأوجه أو السياسات المحددة ضد طبقة الموظفين البريطانيين سبقت بوقت طويل القومية الواعية. وباستثناء مهم لتمرد عام ١٨٥٧، كانت هذه الاحتجاجات عادة تميل إلى كونها محلية وموجهة فى الغالب ضد القوى القمعية القريبة، والذين كانوا فى معظم الحالات هنودًا يتمتعون بامتيازات خاصة. وكان البريطانيون يتدخلون حماة نهائيين للهنود أصحاب الامتيازات، لكنهم كانوا أحيانًا يلعبون دور الطبقة الاستعمارية النائية والمحايدة. وعليه، فإن حركة مزارعين قوية فى الجزء الشرقى من البنغال (إقليم بابنا) فى عام ١٨٧٢ قامت مطالبة بأن يكونوا مستأجرى الملكة فيكتوريا وحدها. فمناهضة امتلاك الأراضى كان من الممكن أن تستمر بالإيمان بعدالة الحكم البريطاني.

بدأ المتشددون فى بعض بقاع الهند مقاطعة الواردات الأجنبية، وحاولوا دعم الصناعات المحلية، كما فتحوا مدارس وطنية، ووضعوا نظريات لما يعرف باسم "المقاومة السلبية". لكن الحشد الجماهيري، وخاصة للمزارعين، لم يكن فعالاً بمثل هذه الطرق، أو على الأقل بالنسبة إلى هذا الجيل من القوميين. وحاول القوميون أن يعوضوا فشلهم فى وضع برنامج زراعى شعبى ذى معنى من خلال دمج خطاب هندوسى إحيائى بليغ مع درجة من الطبقة العليا المتنمرة على الطبقات الدنيا من المسلمين الذين يستأجرون ممتلكاتهم. ونتج عن هذا الاندماج انهيار سريع لمرحلة الجماهير فى هذه الحركة، والتحول نحو وسائل العنف الفردى الإرهابى التى تبناها ناشطون أكثر تشددًا من أبناء الطبقة الوسطى بهدف إرهاب البريطانيين كى يتنازلوا عن الامتيازات التى يتمتعون بها، أو لتحقيق الاستقلال المأمول. كما مالت القومية الهندوسية المتشددة إلى معارضة محاولات الإصلاح التى كان يقوم بها أو كانت تتم نيابة عن النساء والطبقات الدنيا من المجتمع. فمثل هذا التغير "الاجتماعي" - فى رأيهم - يمكن أن يؤدى إلى انقسام فئات المجتمع كما يتطلب مساعدة من الحكام الأجانب، وكانوا يرون أنه يجب تأجيل هذه الإصلاحات إلى حين تحقيق الأهداف "السياسية" للقوميين. وليس من قبيل المفاجأة أن سنوات التشدد هذه وما تبعها من أعوام اتسمت بالتطور السريع لسياسة الهوية الإسلامية وهوية الطبقات الدنيا ذات النزعة المناوئة للتشدد، فى حين تزامن تراجع الشغب المتشدد مع إحياء الاهتمام بالإصلاحات النوعية بعد فترة كان قد استُبعِدت خلالها من النقاش العام.

حدث تغير كبير فى كل مجالات الحياة فى شبه القارة الهندية خلال ربع القرن التالى لعامى ١٩-١٩٢٠، من خلال الأثر الشامل لسلسلة من التطورات العالمية (على رأسها الحربان العالميتان، والثورات القومية المناوئة للاستعمار، والثورات الاجتماعية التى استلهمت الثورة الروسية، والإنجازات السوفيتية الأولية، وعواقب الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن العشرين) وقدوم القومية الغاندية. وبعد أن بنى على تجربة محاربة التمييز العنصرى للبيض فى جنوب أفريقيا، ودمج بشكل معدل بعض الأساليب المتشددة الأولى (مثل المقاطعة والتعليم الوطني)، تمكن غاندى من تطوير أمثلة فاعلة لنضال جميع الجماهير الهندية التى حاول أن يجعلها تحافظ على النظام، وألا تلجأ إلى العنف مهما حدث.

تطورت أساليب غاندى من الانسحاب من جميع أشكال المشاركة فى هياكل الحكم الأجنبى ("عدم التعاون" كانت الاستراتيجية الرئيسية التى تمت تجربتها خلال انتفاضة ١٩-١٩٢٢)، إلى الانتهاك السلمى لبعض القوانين المنتقاة ("العصيان المدني" كان العلامة الرئيسية للجولة الثانية للنضال الوطني، الذى كان يهدف - هذه المرة - إلى الحصول على استقلال تام غير منقوص عن بريطانيا فى الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٤). وكان التركيز فى خلال كل تلك الفترة على المعاناة والتضحية، على أن يلتزم الجميع بعدم اللجوء إلى العنف فى وجه الهجمات الغاشمة والوحشية لرجال الشرطة، والقبض على العشرات، وأحيانًا المئات والألوف من الرجال والنساء الذين ينتمون إلى كل الطبقات ويأتون من كل ربوع الهند، وبدء حملة للامتناع عن دفع الضرائب على الرغم من ما كانت تنطوى عليه هذه الحملة من خطوة فقدان الهنود لممتلكاتهم، وكانت كل هذه الوسائل معقولة فى سياق سكان عزل من السلاح تمامًا. وقد بثت هذه الوسائل الشجاعة والثقة فى نفوس الفقراء والمحتاجين من أبناء الشعب الهندي، بل مشاعر من الفخار، وبأنهم أفضل وأعلى منزلة من حكامهم.

إضافة إلى ذلك، ناسب أسلوب غاندى الخاص بالنضال الجماهيرى الخاضع للسيطرة مصالح وميول أعداد كبيرة من أتباعه، وخاصة جماعات رجال الأعمال وطبقات المزارعين، والطبقات الوسطى والدنيا فى المدن. وكان المزارعون المالكون للأراضي، والرأسماليون الوطنيون - فى الحقيقة - هما القطاعان الأساسيان اللذان تمكنت قومية غاندى من حشدهما لأول مرة، وكان حشد الرأسماليين الوطنيين هو الأكبر، لأن حزب المؤتمر اتخذ - بشكل مفاجئ - موقفًا يقوم بمقتضاه بتوفير البضائع فى ظل امتيازات اقتصادية، ليفتح فى النهاية فرصًا لنمو رأسمالى مستقل[1]. وفيما بين التحركين

(١) كانت البرجوازية الهندية نفسها قد بلغت سن الرشد خلال تلك العقود، فاستفادت من توقف التجارة العالمية خلال الحرب والكساد اللذين قلصا المنافسة الأجنبية. وبحلول ثلاثينيات القرن العشرين - مثلا - كانت صناعة المنسوجات القطنية المحلية، التى كانت متركزة حول كُلٍّ من بومباية وأحمد أباد قد تمكنت من طرد لانكشاير من السوق المحلي. وبات الرأسماليون فى ذلك الوقت يستطيعون إظهار عضلاتهم، وتقديم معونات مالية كبيرة لحزب المؤتمر، مع عدم تدمير جسور الصلة بشكل نهائى مع البريطانيين.

الكبيرين، كان أنصار غاندى فى طول الهند وعرضها يسعون إلى الحفاظ على الدعم المقدم للمزارعين وتقويته من خلال برامج العمل "البناء" على مستوى القرية. ولم تؤثر تلك الجهود – بشكل أساسى – فى علاقات المزارعين بملاك الأراضي، لكنها حققت أرباحًا هامشية، ورفعت مستوى معيشة الفقراء (من خلال تشجيع الغزل اليدوي).

وكانت مبادئ غاندى الأساسية، الخاصة بالسعى إلى الوصول إلى الحقيقة من خلال وسائل غير عنيفة تنطوى على جهود صادقة لرأب الصدع بين الهويات المتعادية، وقد انطبق هذا على العلاقات مع الحكام الأجانب، وعلى الهويات المتعددة بين الهنود أنفسهم. وكان الهدف من الجهد المبذول هو التوصل إلى حل سلمى للصراع من خلال خلخلة الأسوار بين الهويات، مما أكسبه اهتمامًا وتعاطفًا متزايدين فى أنحاء كثيرة من العالم.

وفى إطار القومية المناهضة للاستعمار، انطوى البرنامج على تحديد وظيفة تشبه المظلة للمؤتمر، وهى توحيد البلاد من خلال تهدئة الخلافات وتقريب المسافات بين الطبقات، وعدم السعى إلى تدميرها من خلال أى قطع راديكالى للعلاقات بينها. وعليه، فقد سعى الحزب إلى تصنيف المشاعر اللغوية والإقليمية الناشئة بإعادة تنظيم المؤتمر فى أوائل العهد الغاندى على أساس مناطق لغوية، بوعد ضمنى بإعادة تنظيم لغوى للمقاطعات والأقاليم بعد الحصول على السلطة. وتم حل النزاعات بين المزارعين وملاك الأراضى والرأسماليين والعمال من خلال تعديل اتجاه علاقات الوصاية، مع تجنب أية صراعات طبقية أو استيلاء على الممتلكات.

أما تعدد الطبقات الاجتماعية فقد استقر الرأى على خلع صفة إنسانية عليها من خلال الرفض القاطع لأسوأ شرورها؛ ألا وهو وجود طبقة اجتماعية دنيا منبوذة ومحرومة من دخول المعابد لأداء الشعائر الدينية. لكن غاندى – بصفة إجمالية – حافظ على رفق النظام الطبقى المثالى ولينه شكلا قيما قيم من أشكال تقسيم العمل والوظائف. وتمكنت حركات غاندى الجماهيرية من اجتذاب ناشطات على نطاق لم يسبق له مثيل، واجه كثير منهن عنف رجال الشرطة والاعتقالات. وفيما يتعلق بالطبقية والنوع على حد سواء، فقد تم دمج قدر من التغير الاجتماعى فى الحركة القومية بعد أن كان ذلك التغيير مستبعدًا فى

عهد المتشددين. لكن – بصفة عامة – فإن مفاهيم الأدوار النسوية فى الأسرة والمجتمع ظلت تقليدية بشكل كبير.

أهم من كل ما تقدم أن غاندى كان يسعى – طوال حياته – إلى دمج المعتقدات والممارسات الشخصية للهندى المؤمن بدفاع مستميت عن قيمة الأخوة الهندوسية الإسلامية التى كان يرى ألا غنى عنها. وبدا هذا الدمج فعالا بشكل مثير لفترة وجيزة من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٢، من خلال تحالف مع حركة الخلافة التى كانت تضم أعدادًا كبيرة من المسلمين المعترضين على تآكل سلطة الخلافة العثمانية بفعل الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى. وفى النهاية بالطبع سقط غاندى شهيدًا لهذه القضية (التى كانت توصف بأنها قضية العلمانية، بمعنى الابتعاد عن الطائفية فى الاستخدام المتميز للمصطلحات التى أصبحت معيارية فى الهند)، بعد أن قتل على يدى ناشط هندوسى يمينى متطرف فى شهر يناير من عام ١٩٤٨.

وتظل إنجازات القومية الغاندية ملحوظة من حيث مدى ونطاق تسييس الجماهير، وأيضًا من حيث المكاسب العملية. ومع انتصاف ثلاثينيات القرن العشرين، اضطر البريطانيون إلى تقديم تنازلات كبرى، مع إجراء وزراء من حزب المؤتمر عددًا من الإجراءات الإدارية المحلية، والتغييرات فى الحكومة المركزية، وبات الاستقلال أملاً غير بعيد المنال، بل أصبح هدفًا صعب تجنبه. لكن حدوده لا يمكن تجاهلها، إذ إن كتابة التاريخ الراديكالى والماركسى والبديل أسهم إسهامًا كبيرًا، حيث ألقى الضوء على مشكلات انهيار التاريخ الكلى لمناهضة الاستعمار فى الهند وتحويله إلى قصص ركزت على القومية الغاندية وحدها. إن جهد دمج الحشد الجماهيرى مع الحفاظ على القيود الغاندية، وبصفة أعم، تصوير المؤتمر مظلة موحدة بدا فيها المراس يميل تجاه الملكية والامتيازات، حفز – بشكل متكرر – وجود اتجاهات بديلة وأكثر تشددًا. وبدت تلك الاتجاهات واضحة تمامًا خلال التراشقات بين الارتفاعات المفاجئة والكبيرة للحركة الغاندية.

كان هناك على سبيل المثال ظهور قوى لناشطين متشددين فى النقابات العمالية فى المراكز الصناعية الكبرى، مثل بومباى وكالكتا ومدراس أو كانبور، ويستحق الإضراب

الذى دام ستة أشهر لعمال النسيج فى بومباى تحت قيادة شيوعية فى عام ١٩٢٨ مكانًا فى تاريخ الحركة العمالية الدولية. وخارج أحمد أباد، حيث قاد غاندى شخصيًا إضرابًا عام ١٩١٨، أسهم فى إقامة "ماجدور ماهاجان" ينطوى على مبادئه الخاصة بالوصاية، لكن الأفكار الغاندية كان لها قبول محدود لدى العمال الصناعيين الذين كانوا يفضلون عليها - على ما يبدو - الأفكار الشيوعية، على الرغم من القمع الرسمي والرأسمالى المتواصل الذى كان الشيوعيون يتعرضون له.

وكانت الأفكار الاشتراكية - فى الحقيقة - تدخل البلاد بطرق كثيرة خلال عقود ما بين الحربين العالميتين، مما جعلها تجتذب اهتمام وتعاطف قطاعات كبيرة فى حزب المؤتمر نفسه، ونتج عنها فى الثلاثينيات تشكيل جماعة يسارية بارزة داخل الحركة القومية، وأصبح نهرو - بصفة خاصة - لبضع سنين مدافعًا قويًا عن الأفكار الاشتراكية، ونصب نفسه "اشتراكيًا وجمهوريًا، وغير مؤمن بالملوك والأمراء، أو بملوك الصناعة المحدثين"، ورئيسًا لحزب المؤتمر فى لاهور عام ١٩٢٩، ودمج ذلك فى ولائه الشخصى والسياسى لغاندي. وبدأت النقابات الزراعية المستقلة فى الانتشار فى أجزاء كثيرة من البلاد بحلول الثلاثينيات، بقيادة ناشطين اشتراكيين أو شيوعيين. وباستثناء بعض الجماعات المتناثرة التى كونت بالفعل صلات مع الحزب الشيوعى الروسى من أوائل العشرينيات، خرجت البدائل اليسارية من بين المشاركين فى حركات حزب المؤتمر نفسه. وقد أفاق الكثيرون من وهم تردد غاندى فى مواجهة ملاك الأراضى أو حملات عدم الإيجار (المتميزة عن العوائد الموجهة ضد الحكومة البريطانية)، أو من عاداته إلغاء حركات فى وقت تبدو فيه متقدمة، لكن يبدو أنهم بدأوا يتجاوزون حدود اللاعنف التى كان المهاتما غاندى يحاول الحفاظ عليها.

كانت هناك أيضًا مشكلة أن ما يقرب من ثلث الهند يحكمه أمراء "محليون" كانوا عبيدًا لأسيادهم البريطانيين، ومستبدين على رعاياهم الذين كانوا يئنون من وطأة الممارسات الهندية البريطانية. غير أن زعماء حزب المؤتمر ظلوا - إلى وقت طويل - غير موافقين على توسيع نطاق النضال الوطنى من أجل الحصول على الحقوق السياسية والمدنية ليصل إلى الولايات التى يسيطر عليها هؤلاء الأمراء. وعلى مستوى آخر، بدا موقف غاندى

المتعلق بقهر الطبقات الدنيا وقمعها غير مرض لكثير من الطبقات المهمشة، أو المنبوذة، وبحلول أواخر العشرينيات، ظهر زعيم بديل من بين المنبوذين فى شخص أمبيدكار. وظهرت فى التوقيت نفسه حركة نسوية مستقلة ونخبوية فى تأليفها وأساليبها، لكنها كانت تثير قضايا مثل حق المرأة فى التصويت فى الانتخابات وإصلاح قانون الأسرة.

انكشفت قوة قومية حزب المؤتمر بفضل المهارة التى أظهرها بشكل متكرر زعماء الحزب فى استيعاب كثير من الضغوط المتنوعة والجماعات المنشقة، من خلال تنازلات وقفت عند حد بيانات عن وجود برامج وخطب بلاغية، لكنها كانت من المنظور التاريخ مهمة. ومن خلال مثل هذا الانفتاح على الراديكالية — التى وصفت فى منحة دراسية تالية فى إطار مصطلحات جرامسكيان بالثورة السلبية (Chatterjee 1986) — تم توسيع محتوى أهداف حزب المؤتمر بشكل كبير خلال عقد الثلاثينيات لتُضَع فيما بعد فى دستور الهند المستقلة عام ١٩٥٠. ولم يظهر فى البرامج الأولى لحزب المؤتمر، أو حتى قبل تبنيه خطًا متشددًا تحت الضغوط التى ارتقت لمستوى طبقات يسارية متنوعة، أى حديث عن إلغاء الحكم الأميري، أو لديمقراطية تقوم على أساس الحق فى التصويت، أو العلمانية، أو الإقطاعية، أو أى قدر من "العدالة الاجتماعية"، وهى المبادئ التى تجسدت بشكل ملحوظ فى "تحفظات" أو العمل المتواصل للمنبوذين وغيرهم من الجماعات المحرومة. وفى ظل ثراء هذه الخلافات الحادة والداخلية والمناظرات المستطيلة يجب تقييم الأهمية النهائية للقومية المناهضة للاستعمار.

وكان حتمًا على المستعمرات الأخرى أن تواجه قمعًا أكثر وحشية، بل كانت فى حاجة إلى أن تظهر صورًا بطولية أعظم، لكنَّ عددًا قليلا من الزعماء القوميين أو المفكرين فى أماكن أخرى أظهروا القدرة على النظر فيما وراء الحركة القومية، بل بدأوا يناقشون كثيرًا من تفاصيلها وأشكالها، من النوع الذى يلاحظه المرء أحيانًا فى طاغور، وغاندي، ونهرو.

وكان الفشل الرئيسى والمستمر بالطبع مصاحبًا لقضية "الطائفية"، سواء أكانت إسلامية أم هندوسية، وهى مصطلح هندى إنجليزى منذ أوائل القرن العشرين يصف

سياسة هوية دينية تفترض حالة من الصراع الحتمى والكامل بين هاتين الطائفتين. حالات التوتر، التى تتحول غالبًا إلى أعمال شغب وعنف بين الهندوس والمسلمين، أصبحت ملمحًا متكررًا فى أجزاء كثيرة من البلاد من عشرينيات القرن العشرين فصاعدًا. وفى سياق الحكم المسئول – من ثم – الاستقلال الذى بدأ يبدو ممكنًا بشكل متزايد، وليس هدفًا بعيد المنال كما قلنا من قبل، طالب الزعماء الذين يزعمون أنهم يمثلون الأقلية المسلمة بالحماية من خلال الحكم الذاتى للولايات التى يسكنها مسلمون بشكل يضمن لهم الاستقلال عن المركز الذى يسيطر عليه الهندوس.

خطط حزب المؤتمر للمستقبل، مع ذلك، مالت إلى تأكيد درجة أكبر من السيطرة المركزية المنفردة. وهنا حدث غالبًا تقارب بين الجماعات الهندوسية المتشددة داخل الحركة القومية التى كانت تحلم بكيان هندوسى يتمتع بالأغلبية، وأجنحة يسارية علمانية متشددة كانت تشعر بأن مثل هذه الوحدة مهمة للاستقلال السياسى والنمو الاقتصادي. وفى الوقت نفسه مورست ضغوط من جانب الإمارات من أجل الحصول على حكم ذاتى فى داخل هيكل فيدرالى غير محكم، تلك الضغوط التى كان يساندها غالبًا البريطانيون. وأصبح ذلك ما أسماه زعيم الرابطة الإسلامية "جنة" "مفترق طرق" حاسم، وفى عام ١٩٤٠ تبنت الرابطة – بشكل رسمى – ما يمكن أن نسميه "القرار الباكستاني" المطالب بدولة أو دول مستقلة يحكمها المسلمون فى الشمال الغربي، والجزء الشرقى من البلاد، تلك المناطق التى كان المسلمون فيها يشكلون أغلبية.

فى حين سادت ما أسماه القوميون الهنود "الانفصالية الإسلامية" فى الخطاب الهندى التقليدى أواخر العهد الاستعماري، فإن أهمية الطائفية الهندوسية وإمكاناتها يجب عدم التقليل من شأنها خلال تلك السنوات. فمثل هذه الميول والتأثيرات الأيديولوجية وجدت طريقها داخل حزب المؤتمر، على الرغم من إصرار قادة الحزب، وخاصة بدءًا من الثلاثينيات، على المبادئ العلمانية (بمعنى عدم رفض الدين أو عدم المبالاة به، بل القضاء على جميع أشكال العداوات الطائفية فى أثناء الدفاع عن قضية توحيد الأمة)، ووجدته أيضًا خارج الحزب عبر منظمات مثل منظمة ماهاسابا الهندوسية، ومنظمة راشتريا سوايامسيفاك سانج. كانت الأخيرة قد تأسست عام ١٩٢٥ على أيدى رجال بعضهم قومى

متشدد، وكانت منظمة شبه عسكرية، وكل أعضائها من الذكور، وكانت تكرس نفسها لنشر رسالة العداء التام للأقليات الإسلامية، وأحيانًا المسيحية. وكانت هذه المنظمة تعتقد أنه بمساعدة الهندوس يمكن أن يكون هناك قوميون؛ لأن الديانة والثقافة الهندوسية نشأ على تراب الهند، أما المسلمون والمسيحيون والعلمانيون واليساريون فكانوا موضع شك في هذا الصدد. ومن خلال عملية إحلال غريبة، حلت منظمة راشتريا المسلمين محل البريطانيين كهدف رئيسي للعداوة الهندوسية القومية[١].

وصل الحكم البريطاني إلى نهايته في شهر أغسطس من عام ١٩٤٧ بعد سنوات خمس من العنف البشع انتهت باستقلال الهند البريطانية وتقسيمها إلى دولة الهند المستقلة ودولة باكستان المستقلة. وفي شهر أغسطس من عام ١٩٤٢ بدأ حزب المؤتمر، الذي شعر كثير من زعمائه على الأرجح بأن بريطانيا بدأ يدب فيها الضعف في الحرب ضد كل من ألمانيا واليابان، حركة "ارحلوا عن الهند"، وهي الحركة التي اتسمت في بعض المناطق بالعنف. وفي تلك الأثناء كان أحد زعماء القومية الهندية، وهو سوباس بوس، قد هرب من البلاد ليدشن تحالفًا مع اليابان، وكون ما عرف آنذاك باسم "الجيش الوطني الهندي" ، من بين أسرى الحرب الهنود الذين أسرتهم اليابان خلال تقدمهم عبر جنوب شرق آسيا في أوائل عام ١٩٤٢. على الصعيد العسكري لم يحقق هذا الجيش أية إنجازات تذكر، واستطاع البريطانيون أن يقمعوا هذه الحركة بعنف شديد في عام ١٩٤٢. لكن مثل هذا القمع السافر جعل حزب المؤتمر الذي تعرض للاضطهاد أكثر شعبية من ذي قبل، ومسح من ذاكرة الشعب سياسات متشككة واستسلامية خلال السنوات السابقة التي كان يحكم فيها كثيرًا من الولايات. كما شقت حركة عام ١٩٤٢ أيضًا صفوف البديل اليساري للقيادة السائدة في حزب المؤتمر؛ لأن الحركات الاشتراكية كانت في واجهة

(١) الأدبيات التاريخية حول القومية المناهضة للاستعمار ضخمة جدًا؛ مما يجعل الرجوع إليها أو استخدامها بوصفها مراجع أمرًا مستحيلا في مقال مقتضب مثل هذا. لكن يمكنك الرجوع إلى سرد بالتاريخ في (Sumit Sarkar 1983) ومقالات Partha Charterjee , Gyanendra Pandey, David Hardiman. وللاطلاع على سرد مقتضب وقيم لأفكار غاندي وممارساته انظر .(David Hardiman (2003

حركة "ارحلوا عن الهند"، وكانت متعاطفة مع بوس، فى حين كان الشيوعيون يعتقدون أن التضامن مع الاتحاد السوفيتى الذى تعرض لغزو ألمانيا النازية له الأولوية القصوى، كما وصموا بوس بأنه "بائع لوطنه"، ونادوا بشن حرب شعبية على القوى الفاشية.

وبحلول عام ٤٥-١٩٤٦، كان الموقف قد تغير إلى حد كبير جدًا. فقد عاد الشيوعيون إلى واجهة النضال ضد الاستعمار، وقادوا موجة جماهيرية ضخمة من الإضرابات، ونظموا حركات مزارعين قوية، وساندوا - بشكل نشط - عصيانًا للبحرية الملكية الهندية فى بومباي، وهى أنشطة كانوا يأملون أن تكون المحاولة الأخيرة للوصول إلى السلطة تحت لواء وحدة حزب المؤتمر، والجمعية الإسلامية، والحزب الشيوعي. لكن الأمور لم تسر على هواهم؛ فقد كان حزب المؤتمر آنذاك مشغولا بالتفاوض مع الحكم البريطانى الواهن حول نقل سلمي للسلطة، وكان يؤازره فى المفاوضات حكومة عمالية متعاطفة، فى حين كانت الجمعية الإسلامية تصر على مطلبها بإقامة دولة باكستان المسلمة المستقلة ورقة ضغط، لكن يبدو أن الأمور قد خرجت عن حدود السيطرة، وذلك فى شهر أغسطس من عام ١٩٤٦. وانفجرت كالكتا وغيرها من مناطق الهند المختلفة فى عمليات عنف طائفى على نحو غير مسبوق فى أعقاب دعوة الجمعية الإسلامية إلى "يوم العمل المباشر". وفى صيف عام ١٩٤٧ وافق حزب المؤتمر - على مضض - على التقسيم على الرغم من حزن غاندى العميق والواضح.

وما أعقب ذلك من أحداث هو مزيد من التصعيد للعنف من كلا الجانبين، حتى وصل الأمر إلى حرب أهلية راح ضحيتها قتلى وجرحى، وضحايا اغتصاب وتشريد بالملايين فيما يعرف اليوم باسم التطهير العرقي. وتحوم ذكريات المحرقة بشكل طبيعي، كما كانت تثار بشكل متكرر فى أوقات تالية من جانب جماعات حاكمة فى كل من باكستان والهند أدوات مناسبة لصرف الانتباه عن المشكلات الداخلية. واستمرت مشكلة ولاية كشمير التى تطالب بها باكستان نظرًا إلى وجود أغلبية إسلامية بها، وتطالب بها الهند على أساس وصول حاكمها إلى السلطة فى أغسطس من عام ١٩٤٧ بمساندة حركة علمانية قومية محلية متحالفة مع المؤتمر(١).

(١) تمكنت الحكومات الهندية - فيما بعد، مع ذلك - من تشتيت معظم ذلك الدعم من خلال سياسات مركزية مفرطة.

ومع تلك البدايات المتعصبة، تستحق السنوات الأولى من حكم نهرو للجمهورية الهندية ثناء أكبر مما يعطيه الكثيرون لها اليوم، فقد أُنشِئ نظام برلماني ليبرالي وديمقراطي في تناقض صارخ لتقلبات باكستان التي كانت تحكمها دكتاتورية عسكرية. وتعرض اليمين الهندوسي للاستبعاد وقتًا طويلا نظرًا إلى قتله المهاتما غاندي، ووضعت أعمال العنف الطائفية بين الهندوس والمسلمين تحت السيطرة، وكذلك الحركة العلمانية.

ويبدو أن البديل الرئيسي لسياسات نهرو المركزية كان اليسار، الذي كانت فيه الحركة الشيوعية المحتفظة بوحدتها هي القوة الرئيسية. في البداية، وخلال الفترة ٤٨–١٩٥١، وقعت هذه الحركة فيما عرف بعد ذلك باسم الخط اليساري الطائفي، حيث حاولت القيام بتمرد حضري مسلح تعقبه حرب عصابات يخوض غمارها المزارعون ضد نظام بدا للجميع أنه قاد نضالاً ناجحًا من أجل الحرية. لكن بعد ذلك تحول الشيوعيون إلى السياسة البرلمانية وبدأوا بشكل دوري في الفوز في الانتخابات، وتشكيل حكومات إما بمفردهم وإما بالتحالف مع ائتلافات مختلفة. وفي ولايتي كيرلا وغرب البنغال ظهرت حركات نقابية قوية في المراكز الصناعية الرئيسية، على الرغم من وجود قطاع عمالي غير منظم في المدن والريف، لكن لم يهتم بها كثيرون. وكما كانت الحال في الثلاثينيات، تمكن حزب المؤتمر تحت رئاسة نهرو (وبعد ذلك في السنوات الأولى تحت سيطرة ابنته أنديرا غاندي) من بسط سيطرته الشاملة على البلاد من خلال تعديلات حكيمة مالت – آنذاك – ناحية اليسار.

نادرًا ما لعب التشدد الشيوعي، حتى عند الهزيمة، دورًا معترفًا به في تقويض النظم الإقطاعية والمستبدة في الولايات التي كان يحكمها أمراء سابقًا؛ لأن تلك الولايات بدأت تشعر بأن الاندماج في الاتحاد الهندي، الذي حسن من صورته وزير الداخلية الصارم ساردان باتيل، كان أمرًا محببًا لدى ثورة المزارعين[1]. وتطلب احتواء اليسار أيضًا قدرًا

(١) كانت أكبر ولايات الأمراء هي حيدر أباد، وقد رفضت في البداية الانضمام إلى الهند، لكن الذي أضعف موقفها هو التمرد المسلح الذي قاده مزارعون شيوعيون في إقليم تلينجانا، تلك التمرد الذي كان موجهًا إلى أصحاب الأراضي، وضد توزيع الأراضي في بعض المناطق، لكنه تهاوى في أغسطس عام ١٩٤٨ أمام عملية بوليسية هندية كبيرة. كما تم اللجوء إلى الجيش الهندي أيضًا في سحق المتمردين الشيوعيين.

من الإصلاحات الزراعية من خلال إلغاء امتلاك الأراضى مع تعويض أصحابها، وإعادة توزيع هذه الأراضى على المزارعين، مع تحديد حد أقصى لمساحة الأراضى المسموح للفرد بامتلاكها (مع أن هذه القوانين قد تم تخفيف حدتها عند التنفيذ فى معظم الولايات).

وبدءًا من منتصف الخمسينيات، انكبت الدولة على تنمية الصناعات الثقيلة (وعلى رأسها الصلب والمعدات الهندسية الثقيلة، وهى الصناعات التى كانت مغيبة تمامًا بفضل الحكم الاستعماري، فضلاً عن البنية الأساسية اللازمة لتقدم الرأسمالية الوطنية الخاصة، التى كانت لا تحقق ربحًا لمستثمرى القطاع الخاص) من خلال قطاع عام نام، ودرجة من التخطيط، وسياسات حمائية. وكان هناك أيضًا تطور كبير، خاصة فى أوقات الانتخابات للخطاب الاشتراكى الشعبي. وأحرز تقدمًا غير متكافئ، ولكن ليس مهملاً، فى الإنتاج الزراعى الذى أنهى الاعتماد الأولى بعد الاستقلال على الواردات الغذائية (كانت السنوات الأخيرة من الحكم البريطانى قد شهدت مجاعة البنغال البشعة عام ١٩٤٣)، كما شهد العقدان أو الثلاثة الأوائل بعد عام ١٩٤٧ ظهور الهند بوصفها اقتصادا مستقلا ذا قاعدة صناعية وتكنولوجية أوسع من معظم دول العالم الثالث (باستثناء الصين الشيوعية، على الرغم من التقلبات السياسية التى شهدتها).

كما شهدت فترة أوائل الخمسينيات إصلاحات فى قوانين الأسرة والأحوال الشخصية، بصورة حسنت - بشكل كبير - الوضع القانونى للمرأة مع أنه تم تخفيف حدة الاقتراحات الأكثر تشددًا بشكل كبير تحت ضغط من عناصر هندوسية محافظة داخل المؤتمر وخارجه[1]. ورفعت سياسة نهرو الخارجية - بشكل كبير - من سمعة الهند الدولية بضع سنوات على أساس عدم الانحياز المندمج بتعاطف وتأييد لكفاح دول العالم الثالث للتخلص من الاستعمار والحصول على استقلالها. وتوطدت علاقة وثيقة بين الهند والاتحاد السوفيتى فى مرحلة ما بعد ستالين، الذى ساعد الهند على بناء أول مصنع للحديد

(١) أصيب زعيم المنبوذين أمبيدكار، الذى دعاه نهرو إلى الانضمام إلى أول حكومة له، والذى صاغ قانونا هندوسيا أكثر تشددا، بإحباط شديد نتيجة شعوره بأن نهرو قدم تنازلات كبيرة، وقدم استقالته وعاد إلى صفوف معارضة حزب المؤتمر.

والصلب بعد أن رفضت القوى الغربية أن تقرض الهند لإنشائه، وكانت هناك صداقة أولية مع الصين الشيوعية.

لكن العلاقة الوثيقة بين الهند والاتحاد السوفيتي بدأت في التفسخ مع بداية الستينيات، مع بدء مناوشات واشتباكات عسكرية بين الهند والصين في الفترة ٥٩–١٩٦٢، وهي الاشتباكات التي كانت – في ذاتها – ذات صلة بالخلاف الصيني السوفيتي الذي دمر حلم عالم ثالث اشتراكي متحد. وحفزت المواجهات الحدودية النعرات القومية، وأطلقت رصاصة في ذراع اليمين القومي الهندوسي النائم. وكانت منظمة راشتريا قد واصلت نشر دعاية لأيديولوجيتها الهندوسية المتسمة بالعنف والطائفية من خلال فتح سلسلة من المدارس، وتدريب الكوادر من بين العناصر البرجوازية المنتشرة في المدن الصغيرة والفقيرة. وأصبح الشيوعيون في المقابل منقسمين في أواخر الستينيات إلى ثلاث جبهات: هي الحزب الشيوعي الهندي، والحزب الشيوعي الماركسي، والحزب الشيوعي الماركسي اللينيني، هذا فضلاً عن عدد متزايد من الجماعات المنشقة. لكن ظل الشيوعيون يتقدمون في بعض المناطق، مع استهلاك طاقاتهم في الخلافات المتبادلة والتي اتسمت أحيانًا بالعنف. واتسمت فترة أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات بالتمرد في بعض الأجزاء الأكثر فقرًا في البلاد، مع الرجوع إلى وسائل الكفاح المسلح للمزارعين الذين تأثروا بأقرانهم الصينيين، وشعروا بالحنق لاستمرار نفوذ الإقطاعيين، ولكن ظهرت في الوقت نفسه مجموعة طبقات جديدة من المزارعين الأقوياء والأثرياء: مما عرض للخطر الاستراتيجيات اليسارية المتشددة في مجال الزراعة.

وباتت مشكلات منهج نهرو وتناقضاته أكثر وضوحًا على كثير من المستويات الأخرى. وكانت الدفعة التنموية الوحيدة من النوع التكنوقراطي والبيروقراطي، الذي ولد الفساد وعدم الكفاءة، مما نتج عنه زيادة الأعباء الملقاة على عاهل الفقراء. وأضافت بشدة إلى التوترات القائمة التعزيزات الضخمة في الإنفاق العسكري منذ الستينيات فصاعدًا، في سياق المشكلة الجديدة مع الصين، والتوترات والحروب القصيرة من حين إلى آخر مع باكستان. وهناك بعد آخر ينطوي على المشكلات، وهو البعد الذي بدأ في جذب الانتباه إليه بعد ذلك: ألا وهو الافتراض السائد بشدة بمساواة التقدم بغزو الطبيعة.

(وكان ذلك مشهودًا كثيرًا فى البلدان التى تعتنق الاشتراكية البيروقراطية)، فقد وجد هذا الاتجاه تعبيرًا دراميًا فى مشروعات توليد الكهرباء من قوة المياه لاستخدامها فى أغراض متعددة، وصفها نهرو بمعابد الهند الحديثة. وقد تجاهلت هذه المشروعات - إلى حد كبير- المشكلات البيئية، وظلت - حتى تزايد الاحتجاجات فى السنوات الأخيرة - تتجاهل محنة أعداد كبيرة من الفقراء الذين صودرت أملاكهم من موارد الملكية العامة بالغابات والأنهار والمراعى "من أجل المصلحة العامة"[١].

ودخل انخفاض الشعبية المتزايد للحزب الحاكم فى ذلك التاريخ عقده الثالث دون انقطاع، أفصح عن نفسه من خلال تراجع عدد الأصوات الانتخابية التى حصل عليها، وكذلك فى الانشقاقات التى وقعت فى صفوف حزب المؤتمر نفسه فى أواخر الستينيات. ولبضع سنين، بدت أنديرا غاندى قادرة على تحقيق نهضة جديدة من خلال بعض الإجراءات اليسارية الكبيرة (وعلى رأسها تأميم البنوك، وإلغاء امتيازات الأمراء، وقطع وعود بمنح قطع أراض صغيرة للعمالة الزراعية)، وقبل هذا وذاك، شن حرب ناجحة على باكستان فى عام ١٩٧١ ساعد على إنشاء دولة منشقة عن باكستان، وهى بنجلادش، ولكن سرعان ما حشدت اتهامات بالفساد، ومخاوف من حكم عائلى دائم فى عائلة نهرو، وقمع حكومى وحشى لإضراب سكك حديدية بطول البلاد وعرضها، عناصر من اليمين، وجزءًا من المعارضة اليسارية فى تحالف قصير فى وجه وسط ثارت مخاوف من تحوله إلى حكم استبدادي. أما نقطة الوحدة فقد جاءت بها شخصية تحظى باحترام كبير؛ هى جايابراكاش نارين، ذلك الزعيم الشهير والمتشدد فى عام ١٩٤٢ والاشتراكى على طول الخط، والذى بدا الآن راغبًا فى التعاون حتى مع منظمة راشتريا. وكان رد أنديرا على ذلك هو فرض حالة الطوارئ فى الفترة ٧٥-١٩٧٧ والانقضاض على الحريات المدنية؛ مما أدى إلى انخفاض الشعبية التى كان الحزب يتمتع بها فى الشهور الأخيرة، والتى كان سببًا فيها

(١) انظر مقالة ساخرة للكاتبة المعروفة والناشطة الاجتماعية أرونداتى روى التى تدين فيه وبشدة طرد ما يقدر بخمسين مليون فرد من أملاكهم منذ استقلال الهند فى سبيل تنفيذ هذه المشروعات «التنموية»

الكراهية التى كان يلقاها ابنها سانجاي، المعروف بسياسة وقف الزيادة السكانية من خلال التعقيم الإجبارى للرجال. وواجه حزب المؤتمر تراجعًا جماعيًا فى الانتخابات التى تلت رفع حالة الطوارئ فى أوائل عام ١٩٧٧، ووصل ائتلاف لا يضم حزب المؤتمر إلى الحكم لأول مرة. لكن استيقاظ العنف سريعًا نتيجة مواجهة حالة الطوارئ التى فرضتها أنديرا غاندى أدى إلى تفكيك هذا الائتلاف بعد مرور عامين، وعودة حزب المؤتمر إلى السلطة عام ١٩٨٠.

ولكن حزب المؤتمر بدا حزبًا مختلفًا هذه المرة إذ بدأ يداعب اليمين، ويبتعد عن سياسات يسار الوسط السابقة. أما منظمة راشتريا، التى تحولت إلى حزب بهاراتيا جاناتا، جنبًا إلى سلسلة من المنظمات التابعة لها والمشكلة لعائلة سانغ باريفار، أصبحت المستفيد الرئيسى من حالة الطوارئ وما تلاها من أحداث. وحاولت أنديرا غاندي، ومن بعدها ولدها راجيف غاندي، وقف تقدم هذا اليمين الهندوسى بأن عكسا صورة قومية هندوسية يمينية، وكانت النتيجة أن بدا الحزب انتهازيًا وعقيمًا.

كانت نقطة التحول هذه ذات صلة بما كان ينظر إليه بوصفه نموًا للاتجاهات "الانفصالية" داخل الولايات الهندية، خاصة بين السيخ فى ولاية البنجاب فى أوائل الثمانينيات ومنتصفها، وبين الجماعات القبلية فى الشمال الشرقى وبعض الأجزاء الأخرى من الهند. وفى السنوات التى تلت مباشرة سنوات حرب عام ١٩٤٧، كان الوسط مرنًا إلى درجة أنه تمكن من التأقلم مع بعض الاتجاهات المشابهة، وعلى رأسها حركة دارفيديان فى ولاية تاميل نادو. ردود الحكومة على حركة "خالستان" السيخية، التى تحولت إلى الطرق الإرهابية، كانت أكثر قمعًا واستبدادًا، وبدأت دائرة مفرغة من العنف السيخى والعنف الحكومى المضاد بضع سنين بعد مقتل رئيسة الوزراء أنديرا غاندى فى عام ١٩٨٤ فى دلهي، الذى تحول بعد أيام إلى مذابح جماعية لم يسبق لها مثيل تحت سمع الدولة الهندية وبصرها. وظلت ولاية كشمير – كما هى الحال دائمًا – بؤرة توتر بمعونة باكستانية بدعوى وجود أغلبية مسلمة بها. وقد زادت الميول المركزية والدكتاتورية والقومية الهندوسية المتزايدة للدولة الهندية من حدة المشكلة إلى حد كبير، وخاصة خلال العقد الأخير. وقد تعرض للقمع المنظم الاتجاهات المطالبة بمزيد من الحكم الذاتى

فى داخل الهيكل الفيدرالى للهند، وأحيانًا بشكل أكبر مما كانت تتعرض له الجماعات الطائفية الإسلامية الانفصالية أو الموالية لباكستان.

وكان التغيير الآخر والكبير، والأبعد تأثيرًا، هو تغيير السياسة الاقتصادية، حيث بدأت أصابع حكومة نهرو ترتفع من على أزرار الاقتصاد فى مناخ عالمى جديد من التكيف الهيكلى والتحرر والعولمة. وكان هناك تحول كبير من التركيز على استثمارات القطاع العام والتخطيط المركزى إلى تقديم مزيد من التنازلات لصالح رجال الأعمال فى القطاع الخاص، سواء أكانوا هنودًا أم أجانب، كما تم الإسراع بالعملية الاقتصادية برمتها، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى الذى كان الشريك الاقتصادى الأوحد للهند خلال ما يزيد على جيل كامل، فضلاً عن ممارسة صندوق النقد والبنك الدوليين للضغوط على الهند. أما عواقب هذا التغير السياسي، فكان من بينها تحقيق مكاسب واضحة وجلية لأبناء الطبقة الوسطى الذين باتوا يعيشون فى ظل العولمة حياة متذبذبة، وسط اتجاهات استهلاكية؛ مما زاد من حد حياة البؤس التى باتت قطاعات أكبر من المجتمع تحياها.

وكان أكثر الفئات تضررًا هم عمال الصناعة؛ لأن الرأسماليين منذ الثمانينيات (وخاصة فى أعقاب إضراب عمال النسيج الفاشل فى بومباى فى الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣) كانوا يحولون استثماراتهم نحو وحدات أصغر فيما كان يسمى بالقطاع غير المنظم الذى يفتقر إلى القوانين الحمائية التى كانت أجيال متعاقبة من النضالات العمالية قد كسبتها للعمال فى المصانع. ومرة أخرى، فإن النمط السائد كان من النوع المألوف: فكما هى الحال فى أماكن أخرى، فقدت النقابات العمالية كثيرًا من قوتها ونفوذها عبر الجيل الماضي، إلى درجة أن دراسة أخيرة وجميلة أجراها مؤرخ عمالى هندى عن صعود الحركة العمالية فى كانبور وهبوطها قد اختار لها عنوان "العوالم المفقودة" (Joshi 2003).

ومنذ أواخر الثمانينيات، وصلت عائلة سانغ باريفار إلى السلطة، وأسرعت بشكل كبير من التحولات السياسية والثقافية والاقتصادية ذات الميول اليمينية، تلك التحولات التى كان حزب المؤتمر قد بدأها ، إلى درجة أن أسس السياسة بعد العهد الاستعمارى باتت تتعرض للخطر الشديد. أما نقطة التحول فكانت هى حركة "رامجانمابومي"، التى

بدأت فى منتصف الثمانينيات، وكانت تهدف إلى تدمير مسجد يعود بناؤه إلى القرن السادس عشر الميلادى فى أيوديا، وهو المسجد الذى تزعم الحركة أنه بنى فوق معبد رام القديم، الذى كان البقعة الدقيقة التى ولد فيها بطل الملحمة. تقدمت الحملة من خلال تصعيد أعمال شغب مناهضة للمسلمين، وصاحبت ما يعرف باسم "راث ياترا" حول هذه القضية فى خريف عام ١٩٩٠، بقيادة ل.ك. أدفانى (نائب رئيس الوزراء الهندى ووزير الداخلية من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤)، وأعقبت التدمير المبيت له سلفًا للمسجد البابرى يوم السادس من ديسمبر عام ١٩٩٢. وكان لتقدم أسرة سانغ باريفار منذ ذلك التاريخ صعوده وهبوطه، فى حين ظلت حكومة ائتلافية فى السلطة فى نيودلهى بدءًا من ١٩٩٨ حتى هزيمتها فى انتخابات مايو ٢٠٠٤.

لم يثبت أن الحكم هو نقطة الائتلاف الحاكم القوية، لكن عوض هذا الضعف الهجوم على أقلية دينية هنا أو هناك. وعليه، فإن الهجمات على المسيحيين فى الفترة ٩٨-١٩٩٩ انتهت بحرق الدكتور ستينز حيًا - وهو مبشر مسيحى أسترالى - أولاده فى قرية أوريسا، فى حين حفز احتمال الهزيمة الانتخابية فى جروجارات وقوع مذابح ضد المسلمين فى تلك الولاية فى أوائل عام ٢٠٠٢، وهى الأسوأ فى شبه القارة الهندية منذ أعمال شغب التقسيم. وفى تلك الأثناء، فإن أعمال التأصيل الثقافى فى قيم القومية الهندوسية العدوانية، التى تعتمد على تنمر الأغلبية بمساندة ودعم حكوميين، وصلت إلى كتب التاريخ التى يدرسها التلاميذ فى المدارس، فضلاً عن محاولات الرقابة بين الحين والحين ضد أى كتاب أو فنانين علمانيين، ومحاولة وزير الاتحاد الهندى المسئول عن التعليم العالى تدريس مناهج فى علم التنجيم فى الجامعات. وصاحب القومية الدينية الثقافية المختلطة بيع يشوبه الفساد لمشروعات القطاع العام، فضلاً عن تقديم تنازلات لشركات متعددة الجنسيات، وتحول حاد فى السياسة الخارجية الهندية فى اتجاه الولايات المتحدة.

وليس من باب التوازن أن أختتم هذا المقال دون ذكر بعض النقاط المضادة، مع أن إحداها، إما بمفردها وإما بالاشتراك مع النقاط الأخرى، تمثل تحديا شاملا وفاعلا لتحولات الأحزاب اليمينية التى لخصتُها. فوجود هذه التحولات، مع ذلك، يميل قليلا تجاه شرح جاذبية الأيديولوجية والسياسية القومية الهندوسية لبعض قطاعات المجتمع

الهندى المحافظة. أما اليسار المنظم، بأشكاله المتنوعة، فلا يزال يتمتع بقوته، مع أنه مصاب بالركود، فى بعض أجزاء البلاد أكثر من أجزاء أخرى فى أعقاب عالم ما بعد عام ١٩٩١، فقد باتت جماعة (سى بى آي) الهندية الطائفية تحكم غرب البنغال لأكثر من ربع قرن دون توقف، فى حين تبقت ثلاثة جيوب من التمرد اليسارى فى ولايات كثيرة تتلقى معونتها ومددها من القطاعات الأكثر تعرضًا للقمع فى المجتمع الريفي، على الرغم من القمع الحكومى الضخم.

كما كانت هناك سلسلة كبيرة من التطورات الجديدة خلال الجيل الماضي، من بينها انتشار ناشطين محليين لهم علاقة بسلسلة متسعة من المنظمات غير الحكومية ولهم برامج وطرق متنوعة وأفكار جديدة، ومنها أيضًا ظهور أنواع كثيرة من الجماعات المدافعة عن الحفاظ على البيئة، وكان أشهرها جماعة "نرمدة باشاو أندولان" التى كانت تحمس المزارعين وأبناء القبائل على مقاومة طردهم من أراضيهم من أجل بناء السدود لمصلحة رجال الأعمال والمقاولين، ومن بينها أيضًا انتشار الجماعات المدافعة عن حقوق المرأة فضلاً عن ظهور بعض الجماعات المدافعة عن حقوق الشواذ والسحاقيات. وكان كثير من هذه الجماعات يعارض – وبنشاط – عمليات العولمة والتحرر بطريقتها الخاصة.

وعلى المستوى السياسى الأكثر حرجًا، فإن البديل القومى للائتلاف الحاكم ظل هو حزب المؤتمر. فلا يزال الناخب الهندى ينظر إليه بوصفه الحزب الوحيد القادر على إزالة الآثار الضارة للائتلاف الحاكم إذا ما عاد إلى السلطة. وعقد الناخب الهندى الآمال على ظهور أحزاب الجماعات المنبوذة والمهمشة ذات الاتجاه اليمينى الهندوسي، التى يعد ظهورها من أبرز التغيرات السياسية فى العقدين الأخيرين. وتمثل هذه التغيرات تمكينًا للمهمشين، وهو أمر مهم لأنه تنفيذ تحت ضغط من تقرير ماندال الأول، فإن تنفيذ خطة توسيع نطاق الوظائف الحكومية لتشمل هذه الجماعات المهمشة، كان أول فرصة لحملة أدفانى عام ١٩٩٠، فى حين كان حزب "بى جيه بي" يسعى إلى تكوين وحدة هندوسية بعد أن شعر بأنه على حافة التقويض بسبب الخلافات الطبقية. ولكن سياسة الطبقات المهمشة حتى ذلك التاريخ كانت تميل إلى البقاء فى أشكال ضيقة من سياسة الهوية الضيقة التى تؤدى إلى مزيد من الانشقاقات والمناورات الانتهازية، ولا يستثنى من ذلك التحالفات المؤقتة مع الـ بى جيه بى أحيانًا.

وهذا يأخذنى إلى النقطة الأخيرة والعامة بالنسبة إليَّ؛ فتاريخ الهند فى مرحلة ما بعد الاستعمار، وخاصة فى العقود الأخيرة، كان يتسم بكثير من التناقضات، ومن بين هذه التناقضات وجود المؤسسات الديمقراطية بشكل إجمالي، تلك المؤسسات التى كانت تحقق تقدمًا وانتشارًا بين طبقات المجتمع الدنيا، لكنها كانت توصم بالفساد، وتتعرض لخطر التخريب والتدمير والإطاحة من جانب القوى الهندوسية المناوئة للديمقراطية. وقد شهدت السنوات الأولى إنشاء الهياكل الرسمية للنظام البرلمانى الليبرالي، وإرساء الحقوق المدنية والسياسية المتساوية، وسيادة القانون. وكانت تلك هى الإنجازات البارزة، التى تعد قيمتها أوضح اليوم من أية حريات كانت الطبقة البرجوازية تتمتع بها من قبل. لكن تبقى حقيقة واحدة مفادها أنه خلال أول عقدين أو نحو ذلك بعد الاستقلال، مال الساسة والزعماء، بمن فيهم أصحاب الاتجاهات اليسارية، إلى أن يكونوا من المتعلمين المنتمين إلى الطبقة الاجتماعية العليا. ومنذ ذلك الوقت، حدث تحول واضح إلى أسفل فى تركيبة هذه الطبقة السياسية فى معظم أنحاء البلاد. مثلاً، لم يكن كثيرون يتخيلون فى تلك السنوات أن تتمكن زعيمة نسوية من طبقة المنبوذين من أن تصبح الوزير الأول لواحدة من أكبر ولايات الهند، والتى يهيمن عليها أبناء الطبقات العلا؛ ألا وهى ولاية أوتار برادش. ومنذ ذلك التاريخ أيضًا انتشر قدر لا يستهان به من الحكم الذاتى داخل القرى. والأمر الحتمى هو أنه إذا ما وضع فى الحسبان الطبيعة الطبقية للمجتمع الريفى سنجد أن هذا المجتمع يهيمن عليه انتشار المشاركة الشعبية. وقد لاحظنا فى السنوات الأخيرة انتشار المنظمات المحلية التى تتمتع بالاستقلال عن الدولة والمنظمات الحزبية، كما لاحظنا مشاركة هذه المنظمات فى المجالس المحلية.

لكن عملية التحول الديمقراطى هذه سارت بشكل مواز لقوة آلة الدولة المتعاظمة النفوذ، ولاستعداد هذه الآلة لقطع كل الخطوط السياسية لمن هم فى السلطة لاستخدامها بلا لين ولا هوادة ضد المعارضين. فلدى الدولة الهندية الآن، تحت أمرها وتصرفها، موارد عسكرية، وشبه عسكرية، وشرطية، تفوق ما كان البريطانيون فى الهند يملكونه، ويجب الاعتراف - بشكل إجمالي - بأن هذه الموارد كانت تقابل بالارتياح عند فض انشقاقات أو عمليات عصيان مدنية، مقارنة بحكومة أجنبية تفعل ذلك بالاستعانة بعناصر

محلية. وقد حاول عدد من المنظرين السياسيين الهنود فى السنوات الأخيرة أن يفسروا هذه المعضلة الخاصة باتساع رقعة الحكم الفردى الاستبدادى المصاحب للمساحات الديمقراطية الآخذة فى الاتساع فى إطار الضعف المستمر لمؤسسات المجتمع المدني. ويصبح السؤال هو لماذا ظلت مؤسسات المجتمع المدنى ضعيفة، على الرغم من المستوى العالى من الاهتمام والوعى السياسى الجماهيرى والبارز فى ظاهرة الفقراء الذين أقبلوا على صناديق الاقتراع بشكل أكبر من الأغنياء، ممارسين حقهم الانتخابي، فلا يعطون الحكومة الفائزة أغلبية تسمح لها بالاستبداد.

لعل الشرح المقنع لهذه المعضلة، فى ضوء استمرار هياكل السلطة البيروقراطية الاستعمارية، أمر غير كاف كما ذكرت قبل قليل. فقد أشار سادييتا كافيراج (Sudipta Kaviraj 2001: 314-21) إلى تفسير معاكس تمامًا لما تقدم. كان القوميون المعارضون للحكم الاستعمارى قد حاولوا الدفاع عن عناصر حواجز المجتمع المدنى وتمديدها إلى سلطة الدولة. "فالدمج النادر للسلطة فى الهيمنة الكاملة على الخيال الأدبى لشعبها" بعد الاستقلال – وهو أمر فعال فى دولة مثل الهند، لها تاريخ طويل من النضال الجماهيرى السلمى ضد الاستعمار –أدى إلى هيمنة النخب القومية على الدولة، وعلى العناصر الأولية للمجتمع المدني. وأصبح التفسير الثانى مجرد مراجعة لآلة الدولة أكثر مما كان فى أوقات الاستعمار، إذ إنه من السهل الآن تحديد الأنواع الأخطر فى صفوف المعارضة، ووصفها بأنها معادية للوطن.

ولكن ما زاد المشكلة عمقًا – كما يشير كافيراج – هو نوع القوى المعارضة التى ظهرت، خاصة فى العقود الأخيرة، وأصبحت تعرف باسم "دولانية اليسار". ووصفت تلك القوى بأوصاف إيجابية تضعها فى مصاف نموذج الدولة أو المجتمع المحلى فى مرحلة ما بعد التنوير، وهو اتجاه كان منتشرا انتشارًا واسعا قبل سنوات داخل مدرسة المؤرخين للدراسات. غير أن كافيراج يختلف تمامًا مع هذا التفسير. فبالنسبة إليه تقوم التشكيلات على أساس الهوية، وهى تشكيلات شائعة فى الأوساط الدينية والطبقية، ويجب دراستها إطار نظرية تونيز Tonnies المعاكسة للتفسيرات الحديثة. والسبب فى ذلك ليس أن التفسير الأول تقليدى أو قبل حداثي، فقد ذكرنا – بشكل عابر – أن الهويات القائمة

على أساس دينى وطبقى كانت نتاجًا لمواقف مرحلة الاستعمار وهياكلها فى الهند اليوم بطريقة أو بأخرى. لكن النقطة هى أن هذا التفسير يمكن تمثيله بشكل معقول، وقبوله بوصفه أكثر طبيعية أو تقليدية، أو ربطه بظاهرة ما، وبذلك تتصل بأيديولوجيات حديثة. ومنذ بداية الانتخابات العامة – مثلا – اعتمدت القوى اليسارية المتطرفة على الانتماءات الطبقية أو الدينية مع اختيار مرشحيها لدوائر معينة. وتبقى دون تطوير تصورات ومفاهيم عن حق الفرد فى الانشقاق عن الجماعة التى ينتمى إليها، وما يترتب على ذلك من قدرته على فرض رأيه الحر والرشيد على الرأى العام، بغض النظر عن الانتماءات الموروثة، وهو نموذج هابرماس Habermas الخاص بالمجال العام الحديث بعبارة أخرى (Kaviraj 2001: 314-21)[1].

(١) للحصول على رأى آخر، انظر فى المجلد نفسه Partha Chatterjee (2001:165).

المراجع

Bagchi, Amiya, (1972), *Private Investment in India, 1900–1939*, Cambridge University Press, Cambridge.

Chatterjee, Partha, (1982), 'Agrarian Relations and Communalism in Bengal, 1926–1935', in Ranajit Guha (ed.), *Subaltern Studies, Volume 1*, Oxford University Press, Delhi: 9–38.

—— (1983), 'More on Modes of Power and Peasantry', in Ranajit Guha (ed.), *Subaltern Studies, Volume 2*, Oxford University Press, Delhi: 311–50.

—— (1984), 'Gandhi and the Critique of Civil Society', in Ranajit Guha (ed.), *Subaltern Studies, Volume 3*, Oxford University Press, Delhi: 153–95.

—— (1986), *Nationalist Thought in the Colonial World: A Derivative Discourse?*, Oxford University Press, Delhi.

—— (2001), 'On Civil and Political Society in Post-colonial Democracies', in Sudipta Kaviraj and Sunil Khilnani (eds), *Civil Society: History and Possibilities*, Cambridge University Press, Cambridge.

Datta, Pradip Kumar, (1999), *Carving Blocs: Communal Ideology in Early Twentieth Century Bengal*, Oxford University Press, Delhi.

Hardiman, David, (1982), 'The Indian "Faction": A Political Theory Examined', in Ranajit Guha (ed.), *Subaltern Studies, Volume 1*, Oxford University Press, Delhi: 198–232.

—— (1984), 'Adivasi Assertion in South Gujarat: The Devi Movement', in Ranajit Guha (ed.), *Subaltern Studies, Volume 3*, Oxford University Press, Delhi: 196–230.

—— (2003), *Gandhi in His Time and Ours*, Permanent Black, Delhi.

Joshi, Chitra, (2003), *Lost Worlds: Indian Labour and Its Forgotten Histories*, Permanent Black, Delhi.

Kaviraj, Sudipta, (2001), 'In Search of Civil Society', in Sudipta Kaviraj and Sunil Khilnani (eds), *Civil Society: History and Possibilities*, Cambridge University Press, Cambridge.

McLane, John R., (1977), *Indian Nationalism and the Early Congress*, Princeton University Press, Princeton.

Naoroji, Dadabhai, (1962), *Poverty and Un-British Rule in India*, Government of India, Delhi.

Northrup, David, (1999), 'Migration from Africa, Asia, and the South Pacific', in Andrew Porter (ed.), *The Oxford History of the British Empire, Volume III: The Nineteenth Century*, Oxford University Press, Oxford.

Pandey, Gyanendra, (1984), 'Encounters and Calamities: The History of North Indian Qasba in the Nineteenth Century', in Ranajit Guha (ed.), *Subaltern Studies, Volume 3*, Oxford University Press, Delhi: 231–70.

Roy, Arundhati, (1999), 'The Greater Common Good', in Arundhati Roy (ed.), *The Cost of Living*, Flamingo, London: 7–114.
Sarkar, Sumit, (2002), *Beyond Nationalist Frames*, Permanent Black, Delhi and Indiana University Press, Bloomington.
—— (1983), *Modern India, 1885–1947*, Macmillan, Delhi.
Sarkar, Tanika, (2000), *Hindu Wife, Hindu Nation: Community, Religion and Cultural Nationalism*, Permanent Black, Delhi.
Saul, S.B., (1960), *Studies in British Overseas Trade, 1870–1914*, Liverpool University Press, Liverpool.
Tomlinson, B.R., (1979), *The Political Economy of the Raj, 1914–47: The Economics of Decolonization in India*, Macmillan, London.
Washbrook, David, (1999), 'India, 1818–1860: The Two Faces of Colonialism', in Andrew Porter (ed.), *The Oxford History of the British Empire, Volume III: The Nineteenth Century*, Oxford University Press, Oxford: 395–421.

المقال التاسع

نظرية لينين عن الإمبريالية اليوم

برابات باتنيك

إن أهمية كتاب لينين عن الإمبريالية لا تنشأ من التفاصيل التى تعطيها عن محتواها، أو البيانات التى تقدمها، ولا تنشأ أيضًا من حقيقة أنها "تشرح" الإمبريالية والحرب العالمية. لكن أهمية الكتاب تأتى من أنه يقدم إطارًا حديديًا لإعادة بناء ضخمة للماركسية (فى داخله موجود "شرح" الحروب) أصبحت أساسًا للتطبيق العملى لبقية القرن العشرين. فلم يحدث أن وضع لينين نظرية "عن الإمبريالية" ثم كتبها على الورق، كما هى الحال بالنسبة إلى غيره من المؤلفين والكتب. كل ما حدث هو أنه رأى أن هناك حاجة إلى إعادة بناء كبرى للماركسية، وللإطار الذى يجب أن يظهر به هذا البناء، ثم شرع فى بناء إطار حديدى له. وبعبارة أخرى، فإن إلهام هذا الكتاب جاء من أزمة التطبيق العملى التى طوقت حركة الطبقة العمالية لدى اندلاع الحرب العالمية الأولى، بدلا من "تنوير" مضلل ومفاجئ بخصوص طبيعة الإمبريالية كما هي. فقد رأى لينين الفراغ النظرى ورأى أن ملأه ضرورى للتطبيق العملى الثوري، وقد ملأه بعمل استفاد من كل المعلومات والبيانات المتاحة فى وقته. وما كان عمق هذا العمل ليتغير مثقال ذرة لو كان قد وضع نصف البيانات التى وضعها فيه أو ضعفها. فلنبدأ – إذن – بإلقاء نظرة سريعة علي الوضع التاريخى الذى كتب فيه هذا الكتاب، الذى أدى إلى الارتباك النظرى (أو ما أسميته أنا بالفراغ النظري) الكامن تحت أزمة التطبيق العملي.

سياق نظرية لينين

غالبًا فى اللحظة نفسها التى نجحت فيها الماركسية فى فرض هيمنتها النظرية على الحركة العمالية فى أوروبا عامة، وألمانيا خاصة، واجهت تحديًا جديدًا تمامًا. وقد جاء هذا التحدى لا من أتباع باكونين، أو براودهون، أو لاسال؛ ولكن من بين صفوفها. دافع إدوارد بيرشتاين، وهو أحد أصدقاء إنجلز منذ عام ١٨٨٨، وعضو بارز فى الحزب الاجتماعى الديمقراطى الألماني، فى عام ١٩٠١ عن "تعديل" موسع للماركسية (وهذا أصل كلمة مدرسة "التعديلية"). وقال الرجل إن تصور الماركسية بالحاجة إلى ثورة للإطاحة بالرأسمالية مشتق من الرأى القائل بأن الرأسمالية نظام مكتوب عليه الموت التاريخي، أو بأنها تتجه إلى انهيار اقتصادى فى كل الأحوال. وحيث إن هذا الانهيار لم يحدث، وليس منظورًا فى الأفق القريب؛ فإن أجندة الإطاحة الثورية للنظام الرأسمالى يجب أن توضع على الرف لصالح نضالات داخل النظام من أجل التحسين الاقتصادى للطبقة العاملة، بمعنى أن الطبقة العاملة (البروليتاريا) يجب أن تتخلى عن البرنامج الثورى الاشتراكي، وأن تستقر على تكوين نقابات عمالية سلمية داخل النظام الرأسمالي.

أكثر من ذلك، وحيث إن إرادة الأغلبية هى التى تسود فى الديمقراطية، فإن نشر الحرية السياسية والديمقراطية والانتخاب للجميع فى المجتمع البرجوازي، يزيل أساس الاعتقاد بأن الدولة عضو فى حكم الطبقة. ولخص موقف بيرنشتاين تعليق له قال فيه: "الحركة هى كل شيء، لكن الهدف النهائى لا شيء". أن تظل مشغولا فقط بالنشاط اليومى التجريبى للاتحادات العمالية والسياسة العمالية بهدف كسب امتيازات لحظية، وأن تنسى ملمح النظام الرأسمالى إجمالا، وتنشغل باتجاه تطوره، وبالهدف الرئيسى لتطبيق الاشتراكية؛ كانت تلك نصيحة بيرنشتاين للطبقة العاملة.

لم يكن بيرنشتاين وحيدًا فى اقتراح برنامج "تعديلي". كما أن البرنامج كان شديد الشمولية، ولم يكن مقصورًا فقط على مجال النشاط الاقتصادى والسياسي، ولكنه كان يشمل عالم النظرية أيضًا، من حيث الفلسفة والاقتصاد السياسي. الواقع أن لينين رأى الشمولية والمراوغة الخاصة بالتعديلية تطورًا إيجابيًا يعكس اتجاهًا موضوعيًا نحو التغلب على التجانس.

ومع أن الميول نحو التعديلية واجهت هجومًا حادًا داخل الحزب الاجتماعي الديمقراطي، فإنها حققت تقدمًا كبيرًا داخل حركة الطبقة العاملة. وحين دخلت الحرب العالمية الأولى، فإن مدى تأثير التعديلية، التي اتخذت شعار "الوطنية الاجتماعية" و"الأصولية الاجتماعية" بات واضحًا. وظهرت ثلاثة مواقف متميزة بعضها عن بعض داخل الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية تجاه مسألة الحرب. كان الموقف الأول واضحًا، حيث كان أصوليًا اجتماعيًا قادته غالبية القيادات في معظم الأحزاب[1].

أما الموقف الثاني فكان موقفًا "وسطيًا" وتبناه كاتوسكي ولونجيه وتوريه ورامساي ماكدونالد وماتروف وآخرون، وكان يعارض الأصولية الاجتماعية، بيد أنه لم يرغب في الانفصال عن عناصر الأصولية الاجتماعية داخل الديمقراطية الاجتماعية، وكان يعارض الحرب، لكنه كان يرغب في القتال من أجل السلام لا الثورة. وحسبما قال لينين فإن زعماء "الوسط" يعلنون أنهم ماركسيون ودوليون، وأنهم يؤيدون السلام، وممارسة كل "ضغط" ممكن على الحكومات، وأنهم "يطالبون" - بكل الطرق - بأن تضمن حكومتهم هم "إرادة الشعب من أجل السلام"، وأنهم يؤيدون كل أنواع حملات السلام، وأنهم يؤيدون السلام دون إلحاقات... إلخ،وأنهم يؤيدون السلام مع الأصوليين الاجتماعيين. إن "الوسط" يطالب بالوحدة، والوسط يعارض الانشقاقات (1977a: 76).

أما الموقف الثالث فقد تبناه لينين ولايكبنخت ولوكسمبورج وراديك وآخرون، وقد تلخص في كتيب من تأليف لايكبنخت بعنوان "العدو الرئيسي داخل البلاد". وكان مؤلف الكتيب يعتقد - حسبما جاء في كتيبه - أن "مشكلة الحرب يمكن حلها فقط بطريقة ثورية"، وأنه حيث إن الحرب حرب استعمارية من أجل اقتسام "الغنائم"، فإن الحديث عن الحرب يصبح لا معنى له، إلا إذا كان موجهًا ضد البرجوازية الإمبريالية "الخاصة بنا نحن". وعليه، فإن البروليتاريا يجب أن تحول الحرب الاستعمارية إلى حرب مدنية ثورية هدفها الإطاحة بالبرجوازية الاستعمارية. وهذا الموقف الثالث أراد الانفكاك التام من الأصولية

(١) وكان من بين المتمسكين بهذا الموقف داخل روسيا بليخانوف، وزاسوليتش، وبورتيسوف.

الاجتماعية، ومن هنا، من "أحزاب الوسط" (إذ إنها غير مستعدة للانفكاك من الأصولية الاجتماعية)، وبعد ذلك يتم إنشاء تنظيم دولى للماركسيين الثوريين.

المواقف المعلن عنها فى كتاب "الإمبريالية" كانت جزءًا من فهم لينين بوصفه زعيما وبرنامجه للقسم الدولى للحركة الاشتراكية، وكان يدافع عنها بعض الوقت. لكن مع تجميع المواقف التى كان يعلن عنها لبعض الوقت فى وثيقة واحدة وشاملة، فإن كتاب "الإمبريالية" أعطى هذه المواقف جذورًا نظرية، بوضعها داخل المادة الأساسية للاقتصاد السياسى الماركسي.

إن الفارق بين طبيعة كتابى لوكسمبورج ولينين حول الإمبريالية (دون الدخول فى محتويات الكتابين) واضح تمامًا فى هذا الصدد. فكتاب لينين مشغول بالتطبيق العملى بشكل كامل، وبإصرار وحماسة، فى حين كتاب لوكسمبورج عبارة عن كراسة دعائية حاسمة حول النظرية المجردة. ولكن كما قال لوكس ذات مرة: "إن أعلى مستوى لتطور النظرية هو تحولها إلى الواقع العملي" (١٩٧٠). وكتاب لينين "الإمبريالية" هو – فى الواقع – نظرية تتحول إلى واقع عملي.

كان توسيع نطاق التحول الثورى إلى واقع عملى – مع الوضع فى الحسبان أزمة التطبيق العملى التى تواجه حركة العمال الأوروبية فى سياق الحرب – الدافع المباشر لتأليف كتاب "الإمبريالية". فالنظرية التى تضمنها الكتاب فعلت أكثر من مجرد تقديم حل لهذه الأزمة. الواقع أن السمة الرئيسية لكتاب "الإمبريالية" تكمن فى حقيقة أنه فى حين يقدم الكتاب إجابة نظرية لمشكلة التطبيق العملى لحركة الطبقة الأوروبية العاملة، فإنه وسع نطاق التطبيق العملى الثورى نفسه ليغطى البلدان المقهورة أيضًا. فالنظرية التى قدمها الكتاب سمحت بتلاقى التيارين الرئيسيين للكفاح المسلح فى القرن العشرين. ولعل التنظيم الدولى الذى أسهمت النظرية فى تشكيله، كان غير مسبوق حتى ذلك التاريخ؛ فقد كان تنظيمًا دوليًا بالمعنى الحرفى للكلمة، حيث كان يلتقى مندوبون من الهند والصين وفييتنام أقرانهم من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا.

ومع أن ماركس وإنجلز كانا منشغلين بثورة البروليتاريا فى أوروبا، فإن مسألة الثورة فى المستعمرات كانت تمر مرور الكرام على خطاباتهما وكتاباتهما الصحفية. فى مقالة له يوم الثامن من أغسطس عام ١٨٥٣، فى صحيفة "نيويورك ديلى تريبيون"، كتب ماركس: "لن يجنى الهنود ثمار العناصر المجتمعية الجديدة المبعثرة بينهم من جانب البرجوازية البريطانية حتى يحل فى بريطانيا نفسها البروليتاريا العمالية محل الطبقة الحاكمة، أو حتى يقوى الهندوس أنفسهم بدرجة تكفى للإطاحة بالعبودية الإنجليزية بالكامل". وكتب إنجلز فى خطاب أرسله إلى كاوتسكى فى الثانى عشر من شهر سبتمبر من عام ١٨٨٢ "من المرجح تمامًا أن تخرج الهند بثورة. وقد يحدث الشيء نفسه فى أماكن أخرى، مثل الجزائر ومصر، وهذا سيكون بالتأكيد أفضل شيء لنا".

لم يخرج لينين تياره الفكرى السرى إلى النور فحسب، ولم يكتف بوضع مسألة الثورة فى الشرق على أجندة الثورات فى البلدان الإمبريالية؛ بل إنه جعل الثورة فى الشرق عملاً من أعمال الشيوعية الدولية، كما هى الحال فى البلدان الإمبريالية. وفى هذا الصدد جاء لينين بالجديد تمامًا. كما أن التعبير النظرى عن هذا المفهوم، وهو أن الثورتين مرتبطتان ارتباطًا جدليًا إحداهما بالأخرى، إلى درجة أن المرء لا يستطيع أن يتحدث عن إحداهما دون أن يكون منشغلا بالأخرى، هذا التعبير كان متضمنًا فى كتابه "الإمبريالية". وفى تصديره للنسختين الفرنسية والألمانية من كتاب "الإمبريالية"، أوضح لينين – بنفسه– هذه الصورة المركبة فى الكلمات التالية: "ولكن الحقيقة أن الخيوط الرأسمالية، التى تربط بآلاف العقد المختلفة هذه المشروعات بالملكية الخاصة فى وسائل الإنتاج بصفة عامة، قد حولت إنشاء السكك الحديدية إلى أداة لقهر ألف مليون شخص (فى المستعمرات وشبه المستعمرات)، أى أكثر من نصف سكان الأرض الذين يسكنون البلدان التابعة، وكذلك عبيد أجرة رأس المال فى البلدان (المتحضرة). إن حقيقة أن هؤلاء الأشخاص الألف مليون قد أصبحوا الآن فى وسط مسرح النظرية الثورية – جنبًا إلى جنب مع عبيد أجرة "البلدان (المتحضرة)، التى حتى ذلك الوقت كانت التركيز الحصرى للانتباه، هى حقيقة ذات أهمية بالغة".

لم تكن رؤية الامكانات الثورية لألف مليون شخص مجرد أمل أو تفكير فى الأماني؛ بل كانت قراءة لما يجرى على أرض الواقع. كتب لينين (246 :1975) يقول إن "عام ١٩٠٥ أعقبته ثورات فى تركيا وإيران والصين، وإن الحركة الثورية تطورت فى الهند". وعلق على حقيقة أن اعتقال طيلاق أعقبه إضراب عام للعمال فى بومباي. كما لاحظ القفزة العملاقة فى وعى الشعوب المستعمرة وتنامى قدراتها على استخدام السلاح (وهو شيء مفيد جدا)، والذى جاء نتيجة لاستخدام هؤلاء الشعوب كمؤن وذخيرة فى أثناء الحرب الاستعمارية. وبعبارة أخرى، رأى لينين العملية الثورية فى المستعمرات والدول التابعة وهى تكتسب زخمًا أكبر فى سنوات الحرب وما قبلها.

وبعد وقت قصير وضع لينين ثقته فى نضال الشعوب المقهورة بدرجة أكبر مما فعل فى كتابه "الإمبريالية". وفى حين تراجعت فرص اندلاع ثورة أوروبية عامة وألمانية خاصة، عقد لينين آماله على النضالات الثورية فى الشرق. كتب لينين عام ١٩٢٣ يقول: "فى التحليل الأخير سيحدد نتيجة النضال حقيقة أن روسيا والهند والصين وغيرها، تمثل غالبية كاسحة من سكان العالم. وخلال السنوات القليلة الماضية فإن هذه الأغلبية هى التى دخلت فى النضال من أجل التحرر بسرعة غير مسبوقة، إلى درجة لا تدع مجالاً للشك فى النتيجة النهائية للنضال العالمي. وبهذا المعنى، فإن الانتصار الكامل للاشتراكية يكون مضمونًا" (Lenin 1975: 725).

كان من المفترض أن يحدث هذا فى وقت لاحق، حيث كان كتاب "الإمبريالية" يأمل فى اندلاع ثورة وشيكة فى أى مكان، لكن العقبات الآنية كان من المفترض أن تكون فى الزعماء الأصوليين الاشتراكيين "الفاسدين"، وفى أتباع معسكر السلام الاشتراكي، وهؤلاء وأولئك هم من يجب على البروليتاريا أن تتحرر منهم.

المنظور على الاستراتيجية الثورية

لم يربط لينين فقط أقوى تيارين ثوريين فى القرن العشرين، بل إنه أعطى شكلاً محددًا للاستراتيجية التى سيتم اتباع كل منهما لها. وبصفة خاصة، فإنه وضع

إطارًا لاستراتيجية تُتبَع فى النضال من أجل التحرر الوطنى فى المستعمرات وأشباه المستعمرات. كما أصر بالطبع على تحليل ملموس للموقف فى كل بلد وعلى مجموعة مختلفة من التكتيكات يتم اتباعها عبر البلدان بناء على الظروف الملموسة. لكنه شرع فى وضع منظور شامل حول هذه القضية فى المؤتمر الثانى للدولية الشيوعية.

وكان لهذا المنظور مكونان مهمان: أولهما أنه يجب على الشيوعية الدولية والأحزاب الشيوعية أن تدعم "حركة التحرر الديمقراطى البرجوازية" فى البلدان المستعمرة والمتخلفة، ولكن بشرط دعم استقلال حركة البروليتاريا فى كل الظروف حتى لو كانت فى مرحلة الولادة. ثانيها أنه يجب تقديم دعم خاص لحركة الفلاحين "ضد ملاك الأراضي، وضد ملكية الأراضي، وضد كل مظاهر الإقطاع" ، كما يجب بذل كل جهد ممكن "لتطبيق المبدأ الأساسى للنظام السوفيتى فى البلدان التى تسود فيها العلاقات قبل الرأسمالية عن طريق إنشاء ما أسماه بسوفييت الطبقة العاملة" (Lenin 1975: 376).

وفى المؤتمر الثانى – كما هو معروف – اعترض م. ن. روى على طرح لينين حول دعم الحركات القومية " الديمقراطية البرجوازية " استنادًا إلى أن "تقاربًا ما قد تم بين برجوازية البلدان المستغِلة وبرجوازية المستعمرات، إلى درجة أن برجوازية البلدان المقهورة، فى حين لا تساند الحركة القومية، فى وفاق تام مع البرجوازية الإمبريالية، بمعنى أنها تنضم إلى قواتها ضد الحركات الثورية والطبقات الثورية"(١). ونتيجة لذلك، فإن التقرير النهائي، والذى تمت الموافقة عليه بالإجماع، كان يمثل حلاً وسطًا حيث أُلغى مصطلح "الديمقراطية البرجوازية" وحل محلها مصطلح "الثورية الوطنية".

وقيل إن هذا الحل الوسط كان له "تأثير إتلام الشفرة الحادة لفكر لينين، وتقليل الهوة باللجوء إلى اللبس المحتمل" (Carr 1966: 256). وعلى أية حال،فإن مسألة مبدأ الحركة الشيوعية فى تعاملها مع الطبقة البرجوازية فى البلدان الاستعمارية والتابعة لها

(١) هذه هى الطريقة التى لخص بها لينين النقد ضد معارضيه، انظر (Lenin 1975 : 406) .

استغرقت وقتًا طويلاً فى البحث والنقاش، وشغلت الشيوعية الدولية وقتًا طويلا، وهو الموقف الذى تمسكت به الشيوعية الدولية فى كثير من حالات اللف والدوران (خلال المؤتمرين السادس والسابع). أكثر من ذلك أن جميع قضايا مناقشات المؤتمر الثاني، وخاصة المبدأ المتخذ فى التعامل مع الطبقة البرجوازية، وإمكانية تجاوز مرحلة النمو الرأسمالية فى البلدان التى حصلت على حريتها حديثًا، ظهرت مرة أخرى فى شكل جديد بعد التحرر من الاستعمار. والواقع أن هذه القضايا لا تزال تعيش بيننا.

وفيما يتعلق بالدول المتقدمة، طرح كتاب "الإمبريالية" السؤال التالي: لماذا حين جاءت الثورة العالمية إلى الأجندة كان بعض من أعظم الشخصيات البازغة في الديمقراطية الاجتماعية، فضلا عن قطاعات مهمة من الطبقة العاملة فى هذه البلدان، تتخذ مواقف تعديلية، بل حتى أصولية اجتماعية محضة. كان لينين قد حاول من قبل شرح النظرية التعديلية على الوجه التالي: "إن عددًا من الطبقة المتوسطة ظهروا من جديد بفضل الرأسمالية. وهؤلاء المنتجون الصغار دخلوا حتميًا فى صفوف البروليتاريا. ومن الطبيعى أن تبرز نظرة العالم البرجوازى الضئيل مرات ومرات فى صفوف الأحزاب العمالية المتسعة" (Lenin 1977b: 55).

كان هذا التفسير المقدم عام ١٩٠٨ سيبدو غير ملائم بكل تأكيد بعد اندلاع الحرب؛ وبذلك يكون كتاب "الإمبريالية" قد قدم تفسيرًا مختلفًا تمامًا للظاهرة، وبالتحديد حقيقة أن الأرباح الناتجة عن الاحتكار قد استخدمت فى البلدان الإمبريالية لرشوة "طبقة عليا رقيقة" من الطبقة العاملة، ألا وهى طبقة "أرستقراطية العمال"، وبعض النقابيين والزعامات فى الحركة العمالية. وقد جاء استلهام لينين النظرى لهذا الموقف من تعليقات معينة لإنجلز فى اثنتين من رسائله. كما أن موقف لينين الخاص كان بدوره انطلاقة لأدبيات موسعة حول "التبادل غير المتساوي" الذى بدأ فى التنامى منذ وقته ليشرح التأثير الثورى المتصاغر داخل الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة.

مفاهيم خاطئة عن نظرية لينين

إن كتاب "الإمبريالية" واحد من أكثر أعمال لينين التى أسئ فهم حجتها الرئيسية. وسبب سوء الفهم هذا – فى رأيى – هو أنه من المسلم به عامة أن نظرية الإمبريالية يجب أن تكون نظرية وظيفية، ويجب أن يكون لها شكل خاص، حيث تظهر أولا لماذا الرأسمالية فى غياب الإمبريالية لا يمكن الحفاظ عليها داخل المدن الكبرى، ثم تبين كيف تنقذ الإمبريالية – بشكل محدد – الرأسمالية من هذه التناقضات التى لا يمكن تجاوزها. ومع أن نظرية لينين لم تكن من هذا النوع فإن نظرية من هذا النوع قد قرأت بشكل مغاير كتابات لينين. ونتج عن ذلك ليس فقط تشويه آرائه؛ بل أيضًا وجهت إليه طائفة كاملة من النقود الضمنية[١].

أكثر النظريات شيوعًا بهذه الطبيعة، والتى قرأت أعمال لينين، هى نظرية الاستهلاك المنخفض، وهى النظرية التى فسر على ضوئها جون ستارشى (John Starchey 1959) – المنظر الرئيسى للحزب الشيوعى البريطانى وقتًا طويلا – أعمال لينين بعد أن تخلى جون نفسه عن الشيوعية. تقول نظرية الاستهلاك المنخفض إن ظهور الرأسمالية الاحتكارية ينطوى على تحول فى توزيع الدخل بعيدًا عن العمال، وصغار المنتجين غير الرأسماليين، والمنتجين الرأسماليين غير المحتكرين، ليتجه إلى المحتكرين. وحيث إن الميل إلى الاستهلاك لدى المحتكرين أدنى من ميل الطبقات التى حدث عندها تحول فى توزيع الدخل، فإن هذه التحولات تنطوى على تخفيض فى الطلب على الاستهلاك مقارنة بما كان من الممكن أن تكون عليه الحال فى ظل الرأسمالية التنافسية لمستوى مطابق من الإنتاج الاجتماعي. وهذا بدوره يعنى أن التحول إلى الاحتكار يدفع الاقتصاد إلى أزمة وفرة فى الإنتاج. حقيقى أن مثل هذه الأزمة لن تحدث لو استطاع الاستثمار أن يزيد لتعويض الخفض فى الاستهلاك، ولكن ليس هناك سبب لحدوث ذلك من

---

(١) لبحث أكثر تفصيلا فى قضايا هذا القسم انظر (Patnaik 1986)

الأساس. على العكس، إذا واجه الاقتصاد أزمة زيادة فى الإنتاج فإن مستوى الاستثمار سينخفض مقارنة بما ينبغي أن يكون. باختصار أن الانتقال من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية المحتكرة (أو أية زيادة أخرى فى هوامش ربح الاحتكار فى ظروف وأحوال الرأسمالية الاحتكارية نفسها) سوف تدفع الاقتصاد إلى وفرة فى الإنتاج.

وهناك حجة محددة من حجج انخفاض الاستهلاك ذات صلة تاريخية، وهى تقول ما يلي: فى مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية الاحتكارية، فإن التحول فى توزيع الدخل لصالح المحتكرين، وبعيدًا عن صغار المنتجين، سيتخذ شكل تحول معاكس فى التجارة الدولية للمنتجين الرئيسيين؛ لأن صغار المنتجين، فى شكل المزارعين، من المرجح أن ينتجوا سلعًا أساسية لتصنيعها فى القطاع الصناعى الذى يهيمن عليه المحتكرون. حقيقة أن المزارعين يستهلكون قدرًا أكبر من دخلهم مقارنة بالرأسماليين الاحتكاريين، ستنطوى - فى النهاية - على تراجع فى التصدير من القطاع الصناعى إلى قطاع السلع الأساسية، دون معادلة الزيادة فى الطلب الداخلى لقطاع التصنيع على إنتاجه. وهذا، مع بقاء الأشياء الأخرى على ما هى عليه، ستبرز على السطح أزمة وفرة الإنتاج.

وإذا ركزنا على الاقتصاد العالمى ككل، لوجدنا أن هذا التحول فى الدخل من صغار المنتجين إلى الرأسماليين الاحتكاريين سيظهر لنا بوصفه تحولا طويل المدى فى شكل تجارة ضد منتجى السلع الأساسية، وفى صالح التصنيع. فيما يتعلق بالأسعار العالمية. وسوف يظهر الميل نحو وفرة الإنتاج فى هذه الحالة فى شكل تباطؤ فى الصادرات القادمة من البلدان الحضرية معًا، التى تعد المركز التصنيعى للاقتصاد العالمي، إلى بلدان العالم الثالث المنتجة للسلع الأساسية، والتى تعانى خسائر تجارية، دون زيادة معادلة وتلقائية فى الطلب المحلى فى البلدان الحضرية.

وأخيرًا، فإن الميل نحو حدوث أزمة فى وفرة الإنتاج ينشأ أيضًا بسبب مختلف تماما عن انخفاض الاستهلاك. ففى مرحلة الانتقال من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية، حتى لو ظل حجم الاستهلاك - مقارنة بحجم الإنتاج - كما هو، من المرجح أن ينخفض حجم الاستثمار مقابل الإنتاج. وهذا يرجع إلى أن كثيرًا من المشروعات

الاستثمارية التى من المتوقع أن تأتى بمعدل أرباح متوسط فى الاقتصاد لن يستولى عليها الاحتكاريون الذين يحققون معدل أرباح أعلى من المتوسط. وعليه، فإن التحول فى توزيع الدخل من الرأسماليين غير الاحتكاريين إلى الرأسماليين الاحتكاريين سيخفض بذلك مستوى الاستثمار إلى أدنى ما كان يجب أن يكون عليه، فيعطى بذلك فرصة للوفرة الإنتاجية على حساب ما يمكن أن نطلق عليه اسم "انخفاض الاستثمار".

كل ذلك لا يعنى بالطبع أن الوفرة الإنتاجية سوف تحدث على أرض الواقع. فالميل نحو الوفرة الإنتاجية، وهو ميل ثابت فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية، يمكنه أن يتعادل بمساعدة الإمبريالية إذا ما تبعه فائض فى الصادرات تموله الصادرات الرأسمالية. وبعبارة أخرى، فإن نظرية متناسقة منطقيا للإمبريالية يمكن بناؤها، وهى التى ترى الإمبريالية ضرورية من الناحية الوظيفية للرأسمالية فى أثناء انتقالها إلى مرحلة الاحتكار. وهذه النظرية ليست متسقة منطقيًا فحسب، بل إنها مقبولة تاريخيًا.

الواقع أن كل خيط من الخطوط المختلفة فى الجدال السابق يمكن أن ينجح فى اختبار الفحص التاريخي. فالهبوط الطويل المدى للتجارة بالنسبة إلى منتجى السلع الأساسية من بدء الرأسمالية الاحتكارية حتى الحرب العالمية الثانية يشهد عليه طائفة من الكتاب (مثلا Lewis 1978)، بدءًا من راؤول بريبش (Raul Prebisch 1950). وحقيقة أن هذا التراجع كان ناشئًا عن الزيادة فى "درجة الاحتكار" (وهو المصطلح الذى استخدمه كاليكي) فى عهد الرأسمالية الاحتكارية، ولم يكن ظاهرة عفوية، تم الرد عليها بأقلام كثير من المؤرخين الاقتصاديين (مثل هوبسبوم Hobsbowm 1969). وحقيقة أن هذا كان سببًا فى بطء تنامى الصادرات البريطانية (إذا ما نحينا جانبًا الصادرات التى تمولها الصادرات الرأسمالية) قال بها أرثر لويس Arthur Lewis (1949). ومن المهم أيضًا أن فترة ما بين الحربين، حين جفت الصادرات الرأسمالية بفعل التذبذب فى أسعار العملات (أو قد يقول البعض[1] إغلاق الحدود فى وجه الصادرات لأن كثيرًا من الصادرات

---

(١) هذه المجموعة تضم J. M. Keynes (1919)

الرأسمالية المتجهة إلى المناطق المعتدلة فى مستوطنات البيض) شهدت أيضًا أكبر ركود فى تاريخ الرأسمالية. ويمكن القول أن أزمة الوفرة الإنتاجية، التى كانت مكبوتة من خلال الصادرات الرأسمالية حتى ذلك الوقت، انفجرت فجأة.

ولا تتمتع كل هذه الأحجيات بالمصداقية التاريخية فحسب؛ بل إن الذى أدلى بها طائفة من الاقتصاديين الماركسيين أو التقدميين والمؤرخين الاقتصاديين؛ لذا تستحق الاهتمام الجاد من أى طالب للرأسمالية. لكن النقطة المهمة هنا هى أنه لا انخفاض الاستهلاك، ولا انخفاض الاستثمار جزء من حجج لينين. قد يكون هناك ميل نحو وفرة إنتاج معممة فى ظل الرأسمالية الاحتكارية، إما نتيجة لانخفاض الاستهلاك بأية طريقة من الطرق التى أشرنا إليها سابقًا (كما يقول طائفة من الكتاب الماركسيين من كاليكى إلى باران وسويزى بعد ذلك)، أو نتيجة انخفاض الاستثمار (بالأسلوب الموضح سابقًا). لكن نظرية لينين لا تثير أى ميل من هذا النوع؛ لأنها نظرية وظيفية للرأسمالية. دعونا نلق نظرة سريعة الآن إلى حجته.

إن المنافسة بين الرأسماليين، التى هى سمة مميزة للرأسمالية، تتخذ شكل منافسات بين اتحادات الاحتكار الكبرى، يساعدهم فى ذلك دول معنية، فى عصر الرأسمالية الاحتكارية. وجزءًا من المنافسة، يحاول كل اتحاد احتكارى أن يحصل لنفسه على "منطقة اقتصادية" كبيرة قدر الإمكان، واستغلالها مصدرا للمواد الخام، وأسواق ووجهات لصادرات رأسمالية، وغالبًا دون أى سبب سوى منع هذه "المنطقة الاقتصادية" من الوقوع فى أيدى منافسيه. والإمبريالية - بعبارة أخرى - ليست سياسة مصممة خصيصًا لخدمة ضرورة وظيفية؛ بل هى مرض مستوطن للرأسمالية الاحتكارية. إنها ليست شيئًا مستقلا، بل هى ببساطة الطريقة التى تتصرف بها الرأسمالية الاحتكارية، ولهذا السبب فإن التمييز بينها وبين الرأسمالية الاحتكارية أمر مضلل.

تطورات ما بعد الحرب في الرأسمالية

ليس هناك شك فى أن تكهنات لينين فى كتابه "الإمبريالية" قد ثبتت بشكل لا لبس فيه خلال الفترة من ١٤-١٩٤٥. والسؤال الواجب طرحه مع ذلك هو: ما العلاقة بين المفهوم اللينيني وتطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية حين يفترض أن تكون الرأسمالية قد تغيرت؟

خرجت الرأسمالية من الحرب العالمية الثانية بإصابات بليغة، فقد تحرك توازن قوى الطبقات فى البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل كبير لصالح الطبقة العاملة، تلك الطبقة التى قدمت تضحيات كبيرة خلال الحرب. كما أن مد النضال الوطنى التحررى فى المستعمرات قد تضخم ليصل إلى حجم فيضان. وفى هذا الموقف، فإن الرأسمالية اتبعت استراتيجية ثنائية من أجل الحفاظ على بقائها: أولها العزل وقمع القوى الثورية، وخاصة الشيوعيين من ناحية، وإعطاء امتيازات والوصول إلى حلول وسط مع الطبقة العاملة الديمقراطية والحركات الاستعمارية. إن الحرب الباردة، وصعود نجم الماكارثية، وقمع النضالات الثورية فى كل من اليونان والمالايا، ومحاولة قمع النضالات فى فيتنام وكوريا (ومن خلال الأخير محاولة الرد على الصين حيث ثبت أن الكومينتانج الذين يعاونهم الإمبرياليون عجزوا عن دحر الشيوعيين)، والاستبعاد من ائتلاف ما بعد الحرب لحكومات الشيوعيين الفرنسيين والإيطاليين الذين كانوا قد اكتسبوا شعبية ضخمة بسبب دورهم فى المقاومة، وسلسلة القواعد العسكرية التى نشرتها الولايات المتحدة فى جميع أنحاء العالم، كانت جميعها أمثلة على المسار الأول لهذه الاستراتيجية الثنائية. وليس عندنا شك كبير فى أن العنصر المهم الذى يقف وراء النجاحات التى حققتها الإمبريالية على هذه الجبهة، كان حقيقة أن الولايات المتحدة قد خرجت بوصفها قوة لا منافس لها تقريبًا من الحرب، فى حين تحمل الاتحاد السوفيتى أعباء الحرب، وكان أكثر ضحاياها معاناة.

وهذا هو المسار الثانى لهذه الاستراتيجية، وهو المسار الذى يعنينا هنا. وقد اشتمل ذلك المسار على إنهاء الاستعمار عن طريق تسليم السلطة، حيثما يكون ذلك ممكنًا، إلى الطبقة البرجوازية الناشئة فى بلدان العالم الثالث، وكذلك تطبيق سياسات إدارة الطلب

الكينزية لتحقيق توظيف شبه كامل للأيدى العاملة بالداخل، وكذلك تطبيق مجموعة من الإجراءات التى تحقق رخاء المواطن (مع أن الطبقة العاملة كانت تدفع ثمن هذه الإجراءات بنفسها) (Patnaik 1986). وقد خلقت هذه التنازلات ظروفًا مواتية للنمو الاقتصادي، وشهد العالم الرأسمالى أكبر طفرة له فى تاريخه خلال العقدين الخمسينى والستينى من القرن العشرين.

وقد دخلت ثلاثة عناصر فى هذه الطفرة: أولها مستويات الطلب العالية التى حافظ عليها إدارة الطلب الكينزية، وخاصة عجوز الموازنة الأمريكية الكبيرة، الناشئة عن تمويل فاتورة الإنفاق العسكرى الكبيرة، والتى ضمنت استمرار عجلة الاستثمار ومعها معدل النمو. ثانيها أن مخزون الاختراعات الذى أُهْمِلَ فى خلال فترة ما بين الحربين، التى اتسمت بالركود، بات متاحًا للاستغلال الآن، ومعه طائفة من الاختراعات التى نتجت فى جزء منها عن التقدم التكنولوجى العسكرى الذى شهده وقت الحرب (Lewis 1978). وقد أسهمت هذه العوامل فى الحفاظ على معدل نمو الإنتاجية، وهو المعدل الذى استطاع العمال بفضله أن يحصلوا على زيادات كبيرة فى الأجور فى الظروف السائدة لارتفاع معدل التوظيف. ثالثها أن بلدان العالم الثالث التى نالت استقلالها حديثًا، وفى مسعاها الرامى إلى الإسراع بخطى التحول الصناعى من خلال واردات السلع الرأسمالية، سعت بعضها مع بعض إلى الدفع بصادرات السلع الأساسية حتى تدهورت تجارة السلع الأساسية من خلال التصنيع.

فى أثناء الطفرة، حققت الطبقة العاملة فى المدن مكاسب كبيرة فى إطار مستويات المعيشة، كما نما العالم الثالث إجمالاً بشكل أسرع من أى وقت فى تاريخه. وفى داخل العالم الثالث، مُنحت بعض البلدان – لأسباب جغرافية وسياسية (مثل الدولة الواقفة على جبهة محاربة الشيوعية) – امتيازات دخول سوق الدول المتقدمة، وحققت نموًا سريعًا. وقد خلقت هاتان الظاهرتان انطباعًا بأن الرأسمالية "قد تغيرت". ومنذ ذلك التاريخ فصاعدًا قيل إننا سنعيش فى ظل "رأسمالية الرخاء" فى البلدان المتحضرة، وإن الطبقة العاملة ستواصل العيش فى رخاء داخل هذه البلدان. وفيما يتعلق بالعالم الثالث، الذى كان يتم "ربطه" بالبلدان المتحضرة، مثل دول جنوب شرق آسيا وشرقها، فإنها لم تعد

تشكل عائقًا أمام التقدم الاقتصادى (عكس صياغة المؤتمر السادس للشيوعية الدولية، التى قُبِلَت حتى من قبل القوميين غير الماركسيين فى العالم الثالث).

إذا ما استعدنا الأحداث الماضية سنجد أن فترة الطفرة بعد الحرب العالمية، والتى سُميت "حقبة الرخاء"، والانتشار الناجح للرأسمالية الصناعية فى العالم الثالث، والذى بدا أنه يهدف إلى تكذيب التكهنات الماركسية، يبدو أنها استثناء، وأنها لن تستمر، كما أنها تمثل إزاحة للنظام الذى جاءت به مقتضيات موقف ما بعد الحرب، لا الوظيفة "الطبيعية" للنظام. الواقع أن ميول الرأسمالية نفسه، التى سلط الضوء عليها لينين، وعلى رأسها مركزية رأس المال، التى تعمل فى خلال سنوات الطفرة، قد نتج عنها ليس فقط نهاية هذه الفترة فى حياة الرأسمالية؛ بل أيضًا العودة إلى إنجازات الطبقة العاملة فى المدن وشعوب العالم الثالث. فقد اكتسبت الرأسمالية منذ السبعينيات مظهرًا مختلفًا تمام الاختلاف من حيث طبيعتها المفترسة، وعدم إنسانتيها ومحاولتها الهيمنة. وهذا بالطبع لا يعنى أننا سنعود إلى الموقف الذى ساد فى فترة ما قبل الحرب، وهى الفترة التى كانت رؤية لينين قد التقطتها، وهذا يعنى ظهور موقف جديد نحن بحاجة إلى أن نتحدث عنه قليلًا.

طبيعة عاصمة المال المؤقتة

لقد تجاوز تمركز رأس المال اليوم كثيرًا ما كتب عنه لينين. أكثر من ذلك أنه لم يتقدم داخل حدود العالم الذى وصفه لينين، لكنه تجاوزها. فليست الحال أن رأس المال الألمانى قد تم تمركزه، أو أن رأس المال البريطانى قد تم تمركزه بشكل أكبر، وأن كلا منهما ظل محبوسًا فى التنافس مع الآخر بالأسلوب الذى وصفه لينين؛ بل إن تمركز رأس المال داخل كل بلد منهما صاحبته عملية "عولمة" لرأس المال (بمعنى خاص سأشرحه بعد قليل) تجاوزت هذه التنافسات نفسها. فتمركز رأس المال لم يكن يعنى التغيرات الكمية فى عالم متجمد فى القالب نفسه كما كانت الحال فى وقت لينين؛ بل إنه أصبح يعنى تحولاً نوعيًا فى العالم نفسه.

الواقع أن عولمة رأس المال فى ذاتها ليست ظاهرة جديدة؛ فقد كانت هناك عولمة رأس مال فى وقت لينين أيضًا؛ لأن الإمبريالية تنطوى - بالضرورة - على مثل هذه العولمة. فالعولمة المعاصرة - مع ذلك - لها خصائص محددة تظهر ببروز أكثر حدة حين نقارنها بما يحدث فى نهاية القرن. فى ذروة الصادرات الرأسمالية قبيل الحرب العالمية الأولى، عانت بريطانيا وهى المصدر الرئيسى لرأس المال - فى ذلك الوقت - فائضًا فى الحساب الجارى يتفاوت بين ٥ و١٠ بالمائة من إجمالى الناتج القومى لما يزيد على أربعة عقود، وبمتوسط ثمانية بالمائة لما يزيد على عقدين قبيل الحرب. وعلى النقيض، فإن أكبر مصدر لرأس المال فى الوقت الحاضر، وهى اليابان، واجهت فوائض حساب جارى بمتوسط ٢،٨ بالمائة من إجمالى الناتج القومى خلال العقد ٨٤-١٩٩٣ (Ghosh and Sen 1998). وما يظهره هذا ليس أن التدفقات الرأسمالية منفصلة بشكل كبير عن الحساب الجارى لميزان المدفوعات، أى إنها تتصل بشكل كبير بحساب رأس المال الخاص بميزان المدفوعات. والآن يبرز الاستثمار الأجنبى المباشر، أو غيره من التدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل بصفة عامة، تحركات السلع الملازمة لها أيضًا، وهو ما ينعكس على الحساب الجارى لميزان المدفوعات.

وعلى الجانب الآخر، فإن التدفقات المالية القصيرة الأجل، والتى تمثل تحولا محضًا لتحويل الأموال من شكل من أشكال الأصول القابضة إلى شكل آخر، لا تولد حركات سلعية ملازمة (إلا حين تسرع من خطى أزمة ما). وحقيقة أن تدفقات رأس المال مرتبطة بفوائض الحساب الجارى الصغيرة نسبيًا من جانب المصدرين الرئيسيين لرأس المال، تشير بذلك إلى أن كثيرًا من حركة رأس المال هذه تمثل تدفقات رأسمالية متوقعة على الأجل القصير. والمعلومات المباشرة لهذا الأمر متوافرة فى حقيقة أن اثنين بالمائة فقط من تدفقات رأس المال عبر الحدود موجودة فى عمليات ذات صلة بالتجارة. وباختصار فإن "العولمة" اليوم ليست مصحوبة بزيادة نسبية كبيرة فى تدفقات رأس المال على الأمد البعيد، فهى تمثل عولمة للتمويل فى شكل تدفقات "مال ساخن". فليست حركة رأس المال فى الإنتاج هى التى زادت بمعايير نسبية؛ بل هى حركة رأس المال بوصفه تمويلا. وحين نتحدث عن رأس المال التمويلى اليوم فإننا نشير إلى كيان مختلف تمام الاختلاف عن رأس المال التمويلى فى أيام لينين.

ونحن بحاجة هنا إلى التنويه بثلاثة اختلافات رئيسية؛ أولها أن لينين كان يتحدث عن رأس مال تمويلى يقوم على أساس الأمة، ثم على أساس الدولة. أما ما نراه اليوم فهو تمويل، مع أنه مسحوب من بلدان بعينها، فإنه لا هو سهل للانقياد لسيطرة أو نظام أية دولة، ولا هو مشغول بتشجيع أية "مصالح قومية" محددة. ثانيها أنه ليس لدينا التحام بين الصناعة والتمويل (وكلاهما قائم فى بلد ما، وتساعده دولة ما) من النوع الذى تكلم عنه بوخارين، وصادق عليه لينين. وبدلا من ذلك، لدينا تمويل يبحث عن أهدافه، والتى تصل إلى تحقيق مكاسب متوقعة من خلال تدفقات "مال ساخن". ثالثها أن هذا التمويل يعمل لا فى سياق التنافسات المتوترة بين الرأسماليين، ولكن فى سياق وحدة ملحوظة تمامًا بين القوى الرأسمالية الرئيسية، وهذا لا يعنى أننا نقول إن التنافسات بينهم غير موجودة، فهى فى الواقع موجودة، ويمكن أن تشتعل فى يوم ما. لكن حتى لحظتنا هذه فإن تنافساتهم (على الرغم من الخلافات حول الهجوم على العراق) تبقى صامتة.

هذه الاختلافات عن صورة لينين لرأس المال التمويلى ليست مسائل للحفظ فحسب، فهى فى ذاتها متداخلة، كما أنها تستدعى إجمالاً مختلفًا تمام الاختلاف. مثلا، رأس المال المتعولم ككتلة لا يمكن قيده بصناعة قائمة فى بلد استعمارى بعينه، فحقيقة أن هذا المال معولم توحى بأنه لا بد أن يفيض ويخرج عن الحدود الضيقة للصناعة، ويبحث عن مجموعة كاملة من الأنشطة بحثا عن مكاسب سريعة، مما يجعله مالا ذا طبيعة مضاربة. وبالمثل، فإن طبيعته العالمية عامل مهم يجعل التنافسات بين الرأسماليين تحت السيطرة. وأى تشرذم للعالم إلى "مناطق نفوذ" منفصلة، وهو ما سيحدث فى ظل التنافس الرأسمالى المكثف، سيضع حدودًا فى طريق الحركات العالمية للتمويل. بعبارة أخرى، فإن الصفات التى أكدناها تناسب بعضها بعضًا، كما أنها تحدد كيانًا جديدًا تمامًا.

وفى الوقت نفسه يجب ألا ننسى أن عولمة التمويل هذه قائمة على مركزية ضخمة غير مسبوقة، ونقلة إلى الأمام للعملية التى كان لينين قد أكدها. الحقيقة أننا اليوم لدينا ليس فقط تمركز لرأس مال التمويل بالمعنى المعتاد لمؤسسات التمويل التى تسيطر على كميات كبيرة من الأموال وتنشرها؛ ولكن لدينا أيضًا رأس مال تمويلى بالمعنى التقليدى لكون هذا المال قادرًا على تحفيز "سلوك القطيع" لدى الآخرين ستجابة لأفعالهم إلى

درجة أنهم يؤثرون أيضًا فى قرارات التمويل التى ليست تحت سيطرتهم. والعالم كله هو مسرح عمليات هذه الكتلة العملاقة للتمويل (بمعنى ميلها إلى التحرك بشكل متزامن)، والتى لم تعد، مع أنها مسحوبة من بلدان بعينها، بالمعنى الضيق "مربوطة "بالمصلحة القومية". وفى مجال التمويل، نجد بذلك أن لدينا عولمة تصاحب المركزية، التى وصلت إلى مستوى جعل وكالة دولية للتصنيف الائتماني، وهى وكالة جورج سوروس، بمقدورها تدمير اقتصاد ما فى غضون ساعات بالتسبب فى هروب رأس المال منه.

إن التركيز على هذا الوجه من وجوه عولمة التمويل يجب ألا يعطى انطباعا بمركزية رأس المال فى مجال الإنتاج، فى شكل شركات متعددة الجنسيات، وأنشطتها العالمية ذات أهمية ثانوية. لكنَّ هناك كثيرًا من الكتابات عن شركات متعددة الجنسيات تعيش بيننا منذ وقت طويل. فعولمة التمويل – على النقيض – ظاهرة أحدث نسبيًا خلفت عواقب خطيرة تستحق منا اهتماما خاصا.

إن عواقب عملية تمركز عولمة رأس المال التمويلى بعيدة الأثر. أولى هذه العواقب أنها تسهم فى الإبطاء الطويل فى العالم الرأسمالى المتقدم، وفى ارتفاع معدلات البطالة السائدة (التى تضاف إليها الأزمات الاجتماعية المصاحبة للبطالة). ولا شك فى أن أثر هذا التباطؤ الاقتصادى لم يكن متساويًا عبر بلدان العالم الرأسمالى المتقدم، حيث كانت الحال فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أفضل من باقى الدول. ولا شك فى أن هذه العملية تسهم أيضًا فى التباطؤ الاقتصادي، لكن دور هذا العامل لا يمكن التهوين من شأنه.

وتحد هذه العملية من نطاق إدارة الطلب من جانب الدولة، فتقوض النظرية الكينزية مباشرة. فالمصالح المالية داخل أى بلد، كما قال كل من كينزى وكاليكي، تميل إلى معاداة إدارة الطلب. فحين يكون التمويل دوليًا، تكتسب هذه العداوة فاعلية تلقائية. وأى جهد من جانب الدولة لتوسيع النشاط الاقتصادى يجعل المضاربين متخوفين من قرب التضخم، ومن انخفاض سعر العملة، ومن الأصولية السياسية، ومن هروب الأموال إلى خارج البلاد، وهذا يعجل بالتخفيض الفعلى لسعر العملة، وبالتضخم؛ مما يجبر الدولة على

تقليص أنشطتها إلى المستوى الذى يشعر عنده المضاربون بالارتياح. وبشكل مختلف يمكننا القول أن تدخل الدول يفترض - بشكل مسبق - "منطقة تحكم" للدولة تستطيع أن تفرض عليها سيطرتها، أما عولمة التمويل فتميل إلى تقويض هذه المنطقة.

حقيقة أن طائفة من الحكومات اليسارية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة، التى انْتُخِبَت على وعد زيادة معدلات التوظيف، قد أخفقت فى تحقيق مهمتها، تؤكد هذا القيد الموضوعى على تدخل الدولة. وهذا القيد يشرح لنا أيضًا التراجع فى جميع أيديولوجيات التغير الاجتماعي، من الديمقراطية الاجتماعية للنظرية الكينزية إلى قومية العالم الثالث، حيث إنها جميعًا ترى أن الدولة الأمة وكيل للتدخل، وأن عولمة التمويل، عن طريق تقليص قدرة الدولة على التدخل، قد قوضت تجانس هذه العناصر. الواقع أن ضعف الاتحاد السوفيتى أيضًا مرتبط بظاهرة عولمة التمويل هذه؛ لأن حتى النظام السوفيتى قرب نهايته كان قد فقد مناعته ضد هروب رأس المال.

لن تكون مستويات النشاط الاقتصادى والتوظيف فى العالم الرأسمالى المتقدم ككل بطيئة جدًا، حتى دون تدخل الدولة فى إدارة الطلب فى كل بلد على حدة، لو استطاعت الولايات المتحدة أن تعزز الطلب عليها جميعًا. وإن المرء ليتوقع أنه مع كون الدولار أقوى عملة، حتى دون موافقة من نظام بريتون وودز، فإن الولايات المتحدة ستلعب هذا الدور "القيادي" للعالم الرأسمالى ككل؛ عن طريق تضخيم عجزيها المالى والحساب الجاري. ولكن لأن الاقتصاد الأمريكى له ميل كبير إلى الاستيراد، فإن مثل هذه السياسة التوسعية ستفيد بلدانًا أخرى أكثر من الولايات المتحدة. وفى اتباعها مثل هذه السياسات -باختصار- فإن الولايات المتحدة ستكون قد ضخمت المطالبات الأجنبية لها لصالح زيادة التوظيف فى بلدان أخرى، والولايات المتحدة ليست الدولة التى تؤثر غيرها على نفسها.

ثانيًا، هذا السياق الجديد نتج عنه انطلاق هجوم إمبريالى كبير على العالم الثالث، فى شكل فرض سياسة "تحرير". إن فتح أسواق العالم الثالث للبضائع والسلع، وفتح اقتصادات العالم الثالث للحركات غير المقيدة لرأسمال التمويل الدولي، لهما عواقب وخيمة على العالم الثالث. دعونا نلق نظرة عن كثب عليها.

عواقب "العولمة" على العالم الثالث

تحاول الدعاية الإمبريالية أن تخفى عواقب التحرر والعولمة فى العالم الثالث، لكن هذه العواقب وخيمة الأثر. ويحضرنا من هذه العواقب خمس. أولاها أن التحرر ينطوى على تضييق شديد على مستويات معيشة كل من العمال والفلاحين فى العالم الثالث. فتحرير التجارة له أثر سلبى فى التحول الصناعى فى اقتصادات العالم الثالث، وتدفعها إلى تصدير المنتجات الزراعية فقط، وكلاهما أمر ضار بالأمن الغذائى لهذه الاقتصادات، ويعرض الفلاحين لتقلبات الأسعار الحادة فى الأسواق العالمية. والوقوع فى فخ التمويل الدولى له أثر آخر، ألا وهو وقوع الاقتصادات فى حالة قلق دائمة تتعلق بالحفاظ على "ثقة" المضاربين الدوليين. ولهذا السبب يجب أن يكون الإنفاق الحكومى مقيدًا، ويجب تخفيض الدعم، وتقليص حجم الاقتصاد، والانقضاض على حقوق العمال. ولعل الأثر الصافى لكل هذا هو الركود وارتفاع نسبة البطالة ارتفاعًا كبيرًا، وتحول كبير فى توزيع الدخل ، وهى أمور تسهم جميعًا فى زيادة حدة الفقر.

ثانية هذه العواقب الوخيمة على اقتصادات العالم الثالث هى أنها تلغى السيادة الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان. والتشغيل غير المعاق داخل هذه البلدان لرأس المال الدولي، الذى يهيمن عليه ويتوسط فيه العالم المتقدم، يتطلب مثل هذا الإلغاء؛ لأن حماية مثل هذا المال يقوم بترتيب إجراءاتها دول متقدمة ووكالات دولية، مثل صندوق النقد الدولى الذى تسيطر عليه هذه الدول، وذلك عن طريق تخريب الحكم الذاتى لدول العالم الثالث. وعن طريق إخضاع هذه البلدان لعبودية شروط صندوق النقد الدولي، وهو الآلية الواضحة لتخريب الاستقلال، يكملها – عادة – آليات أخرى. ومن بين إجراءات الحفاظ على ثقة المستثمرين، يجب تسليم المواقع الحكومية الرئيسية لساسة وبيروقراطيين رأسماليين. ويتم نشر رجال من صندوق النقد والبنك الدوليين وزراء اقتصاد يتم تحصينهم من أهواء الساسة. (يتم الإصرار دائمًا على استقلال البنك المركزى بوصفه جزءا من التحرير المالى نفسه). وكل هذه الإجراءات تضمن ألا تستطيع صناعة القرار الاقتصادى أن تكون مستقلة، ومن داخل الدولة.

ثالثة هذه العواقب، وهى المرتبطة بجهود الحفاظ على ثقة المستثمرين، هى النقل المتواصل للموارد والأصول الطبيعية، خاصة التابعة للقطاع العام، إلى أياد أجنبية بثمن بخس، فى عملية يمكن أن نطلق عليها اسم "إلغاء التأميم". فالخصخصة – على أى حال– تفرض على الاقتصادات بوصفها جزءا من شروط صندوق النقد الدولي، والمستفيدون منها هم فى النهاية، إن لم يكن مباشرة، الشركات متعددة الجنسيات. إضافة إلى ذلك، فحينما تهدد أهواء المضاربين الدوليين هروب رأس المال، تلجأ الحكومة – فى محاولة بائسة – إلى التخلى عن تأميم الأصول القيمة وسيلة لوقف هذا الهروب.

رابعًا: حيث إن إلغاء السيادة، وضغط مستويات معيشة الطبقة العاملة والفلاحين، ونقل الأصول القومية الثمينة بثمن بخس إلى أياد أجنبية، لا يمكن أن تصبح سارية المفعول دون تقليص القوة السياسية للشعب؛ لذا لابد من تخفيف الديمقراطية وتهوينها. وهناك عدة آليات لذلك، من بينها بعض الآليات التى ورد ذكرها سابقًا. لكن هناك آلية شديدة القوة، وتتألف مما يلي: أحزاب برجوازية قوية، وأحزاب برجوازية سياسية ضعيفة، تخشى هروب رأس المال، تعلن انحيازها إلى مجموعة سياسات التحرر التى لا يترك فيها للشعب أى خيار سياسي. وباختصار، فإن إرضاء أهواء المضاربين الدوليين من جهة، واحترام إرادة الشعب من جهة أخرى، أمران لا يتفقان. فبمجرد توجيه الاقتصاد، يجب أن تسير السياسة فى ركبه.

وأخيرًا تصبح هذه البلدان مجتمعة حتمًا فى صراعات عرقية، وحركات انفصالية، واحتقانات طائفية، وأخطار أصولية، لحظة أن تعلن تحرير اقتصاداتها ودخولها فى دوامة التدفقات المالية الدولية. فالانكماش والبطالة يقودان إلى نمو حركات إقصائية وأصولية ذات أنواع مختلفة، تمامًا مثلما حدث فى حالة تفتت يوغسلافيا. فمثل هذه الصراعات المميتة لا تحيط فقط مجتمعات العالم الثالث بمجرد تبنيها سياسات تمليها عليها الإمبريالية، بل إنها تصبح كذلك مفيدة من وجهة نظر الإمبريالية؛ فهى تصبح عائقًا أمام ظهور التحديات الثورية أمام الإمبريالية عن طريق تفرقة صفوف الشعب، وهى تسمح بإضعاف الديمقراطية، وتسمح للإمبريالية بالتدخل وقتما تشاء باسم "وقف انتهاكات حقوق الإنسان". (فى ظل قانون بوش، الذى شرحناه فى سياق العراق، خولت الولايات المتحدة الآن لنفسها حق التدخل فى أى مكان تريده فى العالم).

العولمة والإمبريالية العظمى

إن ظهور رأس المال التمويلي الدولي مرتبط – إذن – بحقبة جديدة تختلف تمام الاختلاف عن الحقبة التي كتب عنها لينين، وعن فترة ما بعد الحرب مباشرة من الطفرة الرأسمالية والرخاء. وفي حين يعترف كثيرون بالاختلاف الأول، فإن الاختلاف الثاني لا يلقى الاعتراف نفسه. لكننا سنركز هنا على أحد مضامين الاختلاف الأول نفسه.

إن نظم الدولة المختلفة تقابل مراحل مختلفة من الإمبريالية؛ فالمرحلة التي كتب عنها لينين كانت تتميز بالتنافس بين رءوس أموال تمويلية مختلفة، ويقابل ذلك دول إمبريالية مختلفة محبوسة في نزاعات مسلحة. ولكن إذا ما كانت التنافسات بين القوى الإمبريالية ساكتة اليوم، وإذا كان رأس المال التمويلي دوليا بالمعنى الذي أوضحنا سالفًا، فإن ذلك يعني أن نظام الدولة الذي يؤيد تشغيله يجب أن يكون مختلفًا، إذ يجب أن تكون دولة عالمية عميلة يميل ناحيتها نظام الدولية القائم.

وسوف يتم خلق مثل هذه الدولة العالمية العميلة من خلال ما أسماه كارل كاتوسكي "الفوق إمبريالية"، حيث ينشغل "رأس المال التمويلي المتحد دوليا" في استغلال مشترك وسلمي نسبيًا للعالم. وكان لينين مع ذلك قد انتقد كاتوسكي على أساس أن أي تقسيم سلمي للعالم بهذا الشكل يمكن أن يكون في أحسن الأحوال هدنة تعكس القوى النسبية لرءوس الأموال التمويلية المتنافسة. ومع وجود تنمية غير متوازنة، وهي أحد الأمراض المتوطنة للرأسمالية، سوف تتغير بالضرورة القوى النسبية هذه، فتؤدي إلى انفجار متجدد للتنافس بين القوى الإمبريالية وأيضًا إلى إعادة تقسيم قسري للعالم بينها.

لكن ما لم يتصوره لا لينين ولا كاتوسكي، هو إمكانية وجود مسار ثالث ومختلف تمام الاختلاف. فإذا كانت قوة إحدى القوى الاستعمارية تفوق قوة منافسيها بهامش أكثر من حرج، فإن هذا الاختلاف سيميل إلى الاستمرار والزيادة، وهذا سيؤدي إلى حالة من "الإمبريالية العظمى"، التي يمكن أن تكون ثابتة، ولكن ليس بمعنى أنها ستعيش طويلا، وإنما بمعنى أنها ستتمتع بقدرة جبارة على التحكم في تناقضاتها. ومن المؤكد أن الإمبريالية العظمى هي شكل من أشكال الفوق إمبريالية، إذ يجب أن تكون قائمة على

نوع ما من الاتفاق بين القوى الإمبريالية. والفارق يكمن فى حقيقة أنه فى حالة الإمبريالية العظمى فإن هذا الاتفاق تمليه القوة الإمبريالية العظمى نفسها.

ويمكن أن يساورنا قليل من الشك فى أن الولايات المتحدة اليوم قد خرجت بوصفها قوة إمبريالية عظمى؛ فقد امتلكت الآن احتياطات النفط العراقية الضخمة التى ستقوى عملتها، وتمكنها من الاقتراض دوليا لتمويل مزيد من العمليات العسكرية، واستخدام هذه العمليات- بدورها - فى تضخيم سبل وصولها إلى السلع الحيوية التى تزيد من تقوية عملتها. باختصار، لقد اكتسبت الولايات المتحدة القدرة على التحكم فى تناقضاتها، على الأقل بمعنى أنها باتت قادرة على دحر التحديات من القوى الإمبريالية الأخرى.

والحديث عن الإمبريالية العظمى لا يعنى بالطبع أن دول الأمم ستختفي، بل ستتم ممارسة الإمبريالية العظمى من خلال نظام الدول عن طريق إهلاك الدول المستقلة، وضمان أن باقى الدول إما "حلفاء" (مثل بريطانيا فى ظل حكم تونى بلير). وإما "دول عميلة" (مثل تركيا)، وإما "دول ألعوبة" (مثل أفغانستان حامد قرظاي). إن الإمبريالية تعمل - كما ذكرت سابقًا - من خلال أنظمة دولة. فالإمبريالية فى زمن لينين كانت تعمل من خلال نظام دولة معين، كما أن الإمبريالية المعاصرة تأتى لنا بنظام دولة محدد خاص بها؛ ألا وهو نظام دولة الإمبريالية العظمى.

كان مصطلح الإمبريالية العظمى يستخدم فى الماضى لوصف موقف ما بعد الحرب حين كانت الولايات المتحدة قوة مهيمنة حصريًا بين البلدان الإمبريالية، لكن فى ذلك الوقت كان المصطلح محدودًا بوجود الاتحاد السوفيتي، وغيره من البلدان الاشتراكية، وكان يواجه درجة معينة من العداء من البلدان المحررة من الاستعمار حديثًا، وكثير منها كان عبارة عن دول برجوازية تتمتع بالحكم الذاتى نسبيًا، وكانت أعضاء فى حركة عدم الانحياز. أما عالم اليوم، حيث تسود قوة عظمى وحيدة، وحيث انهار الاتحاد السوفيتي، وحيث دُحر الخطر الاشتراكى مؤقتًا، وحيث تمزقت أوصال حركة عدم الانحياز، وحيث قوضت العولمة فى حماية الإمبريالية استقلال كثير من دول العالم الثالث، فإننا نقترب من مفهوم الإمبريالية العظمى.

وحقيقة أن الإمبريالية العظمى لديها قدرة كبيرة على دحر التحديات القادمة من القوى الاستعمارية المنافسة، لا تعنى أن تناقضاتها تختفي، أو أن بمقدورها التحكم فيها لدحر التحديات. وبصفة خاصة، وكما ذكرت من قبل، فإن هذه الحقبة تتميز بالانكماش والكساد والركود، فهناك بذلك فارق أساسى بين المرحلة الراهنة وحقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، التى استخدم فيهما مصطلح الإمبريالية العظمى، وفى السياق الذى قال فيه مؤلفون كثيرون - أمثال هربرت ماركوس - أن الإمبريالية كانت تستطيع التحكم فى تناقضاتها الداخلية. كانت تلك فترة إدارة الطلب الكينزية، وفترة رخاء طويلة ارتبطت بها، لكن الحقبة الحالية حقبة كساد وبطالة فى المدن، وفاقة وعدم تصنيع، وظروف معاكسة للتجارة على الأطراف، ووضع معقد مرتبط باتجاه الفلاحين فى العالم الثالث - وبسرعة - إلى تبنى مواقف متشددة كما حدث فى الثلاثينيات.

وثاقة صلة لينين بالوضع الراهن

وهنا وجب الحديث عن مسألة مهمة، ألا وهى الشكل الدقيق لبدء نضال مناوئ للإمبريالية العظمى. الأمر الجلى هو أن هدف أى نضال من هذا النوع فى العالم الثالث يجب أن يكون بناء الدولة المستقلة، وهذا يتطلب قاعدة طبقية بديلة للنضال (لأن برجوازية العالم الثالث أثبتت عجزها التام عن قيادة أى نضال مناوئ للإمبريالية)، ويتطلب برنامجًا اقتصاديًا بديلا يدحر العولمة، وينسحب من مسار التنمية الرأسمالية التى أدت إلى العولمة، وينشط الدولة لكى تسير فى طريق تنموى قائم على تحقيق العدالة بين طبقات الأمة كافة، ويتطلب أخيرًا أجندة بديلة تشجع على اللامركزية فى اتخاذ القرار، وتحمى الحقوق الديمقراطية للشعب.

وختامًا فكون إمبريالية الوقت الراهن، التى رسمنا صورتها فى هذا الفصل تختلف عن الإمبريالية التى تحدث عنها لينين فى نظريته، تدفعنا إلى طرح التساؤل: ما العلاقة بين نظرية لينين وعالم اليوم؟ الإجابة تكمن فى حقيقة أنه حتى حين يكون مفهومنا مختلفًا عن مفهوم لينين، فإننا نصل إليه باستخدام مفاهيم لينين، وعن طريق تبنى مبادئ لينين،

وبالسير وراء إشكالية لينين. حتى حين نضع حدًا فاصلا بين عالم اليوم وعالم لينين، فإننا نفعل ذلك باتخاذ لينين نقطة انطلاق. فكتاب لينين - بعبارة أخرى - يمثل ارتباطًا عمليًا بالإمبريالية، وهو الارتباط الذى نتج عنه تصور معين فى ذلك الوقت. ومع أن مفهومنا اليوم قد يكون مختلفًا، فإن ارتباطنا العملى يمكن أن يكون فقط بالطريق النظرى الذى رسمه لينين.

المراجع

Carr, E. H., (1966), *The Bolshevik Revolution*, Volume 3, Penguin, Harmondsworth.

Ghosh, Jayati and Abhijit Sen, (1998), 'Capital Flows and Macro-Economies: A Historical View', in Deepak Nayyar (ed.), *Economics as Ideology and Experience: Essays in Honour of Ashok Mitra*, Frank Cass, London.

Hobsbawm, E. J., (1969), *Industry and Empire*, Penguin, Harmondsworth.

Keynes, J. M., (1919), *The Economic Consequences of the Peace*, Macmillan, London.

Lenin, V. I., (1975), *Selected Works* (in three volumes), Volume 3, Progress Publishers, Moscow.

—— (1977a), *Collected Works*, Volume 24, third printing, Progress Publishers, Moscow.

—— (1977b), *Selected Works* (in three volumes), Volume 1, Progress Publishers, Moscow.

Lewis, W. A., (1949), *Economic Survey, 1919–1939*, Allen and Unwin, London.

—— (1978), *Growth and Fluctuations, 1870–1913*, Allen and Unwin, London.

Lukacs, Georg (1970), *Lenin*, New Left Books, London.

Patnaik, Prabhat, (1986), 'On the Economic Crisis of World Capitalism', in Prabhat Patnaik (ed.), *Lenin and Imperialism*, Orient Longman, Delhi.

—— (1997), *Accumulation and Stability Under Capitalism*, Clarendon Press, Oxford.

Prebisch, Raul, (1950), *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems*, United Nations Economic Commission for Latin America, Santiago.

Strachey, John, (1959), *The End of Empire*, Gollancz, London.

المؤلفون فى سطور:

ماريا سيرينا دايوكنو

أستاذ التاريخ، ونائب رئيس سابق لجامعة الفلبين بمدينة ديليمان الفلبينية، ونائب رئيس مركز برنامج التبادل العلمى للدراسات حول جنوب شرق آسيا بالعاصمة الفلبينية مانيلا.

بل فروبند

أستاذ التاريخ الاقتصادى بجامعة ناتال بمدينة دوربان بدولة جنوب أفريقيا.

جومو كوامى سوندرام (محرر الكتاب)

الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية بإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وأستاذ سابق بقسم الاقتصاد التطبيقى بجامعة مالايا بالعاصمة الماليزية كوالا لامبور، وكبير باحثين وزائر سابق فى معهد البحوث الآسيوية بجامعة سنغافورة الوطنية، ورئيس سابق للجنة التنفيذية للاقتصاد التنموى الدولى.

خوسيه أنطونيو

نائب أمين عام الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية فى نيويورك، والأمين التنفيذى السابق للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبى.

براباب باتنيك

أستاذ فى مركز الدراسات والتخطيط الاقتصادى بجامعة جواهرلال نهرو فى مدينة نيودلهى الهندية، ورئيس تحرير مجلة عالم الاجتماع.

سوميت ساركار

أستاذ بقسم التاريخ بجامعة دلهى فى مدينة نيودلهى الهندية.

لانس فان سيترت

كبير محاضرين فى قسم الدراسات التاريخية بجامعة كيب تاون فى جنوب أفريقيا.

فاروق تاباك

رئيس إدارة الدراسات التركية الحديثة بكلية والش للخدمة الأجنبية بجامعة جورج تاون .

المترجم فى سطور:

الدكتور محمود كامل

أستاذ ورئيس قسم اللغة الإنجليزية بمركز اللغات والترجمة التابع لأكاديمية الفنون. وحصل على درجات الليسانس والماجستير والدكتوراه من كلية الألسن بجامعة عين شمس، وعين مدرسًا بالمركز كما قام بتدريس الترجمة فى عديد من الجامعات، وشارك فى كثير من المؤتمرات العلمية بأبحاث عن الترجمة، وعمل مترجمًا دوليًا فى عديد من المؤتمرات حول العالم.

له العديد من الترجمات على هامش مهرجان القاهرة الدولى للمسرح التجريبى، منها على سبيل المثال: كتاب "الدراما الأمريكية الأخرى" تأليف مارك روبنسون عام ٢٠٠٢، وكتاب "ما السينو غرافيا؟" تأليف باميلا هارود عام ٢٠٠٣ ، وكتاب "العرض المسرحى النسائى بين الثقافات" تأليف جولى هوليدج وجوان تومبكينز عام ٢٠٠٤، وكتاب "من أعلام المخرجين المسرحيين: ماكس راينهارت" تأليف ج. ل . ستيان عام ٢٠٠٥، وكتاب "المسرح والأداء اليابانى الحديث" تأليف ديفيد جورتنر وكايكو ماكدونالد وكيفين ويتمور عام ٢٠٠٦ ، وكتاب "تاريخ المهمات المسرحية" لأندرو سوفر بتاريخ ٢٠٠٧ وكتاب "الفيديو والسينما على خشبة المسرح" للكاتب جريج جايسكام ونشر فى سنة ٢٠٠٨، وكتاب "المسرح الموسيقى الجديد" تأليف إيريك سالزمان بتاريخ ٢٠١٠ ، وكتاب "تمثيل الديمقراطية على خشبة المسرح" نظرة دولية على مسرح المجتمع" تحرير سوزان هايديك وتوبين نيلهاوس ونشر عام ٢٠١١ .

وألف عددًا من الكتب فى علوم اللغة الإنجليزية مثل علم الصوتيات، وعلمى الصرف والنحو، وعلم الدلالة، وتحليل الكلام، واللغويات المقارنة، وكتابًا عن الترجمة الفورية بعنوان" ترجمة المؤتمرات " عام ٢٠١٠ لدى مكتبة الأنجلو.

وله عديد من الأبحاث المنشورة فى المجلات العلمية المحكمة، منها – على سبيل المثال – بحث بعنوان "دراسة لغوية للالتباس وكيفية التغلب على هذه المشكلة فى فهم النصوص"، وبحث بعنوان "اجتياز العائق الثقافى لدى ترجمة روايات نجيب محفوظ إلى الإنجليزية، وبحث بعنوان قدرات طلاب السينما على الترجمة بالتركيز على تخصص النص" وبحث بعنوان "دراسة الاستراتيجيات المستخدمة فى ترجمة المصاحبات / المتلازمات من قبل المترجمين المبتدئين" ، وبحث بعنوان "استخدام علم الصرف فى تعزيز قدرات الطلاب على ترجمة النصوص القانونية" .

التصحيح اللغوى : نهلة فيصل

الإشراف الفنى : حسن كامل